



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه  
صلى الله عليه وسلم

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# العمارة الواسعة

كتاب العمارة

الجزء الثالث

بإشراف

السيد محمد سعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره)

كاتب:

محمد السند

نشرت فى الطباعة:

صحفى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

## الفهرس

٥	الفهرس
١٦	سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء السادس
١٦	اشاره
١٦	اشاره
٢٤	تممه كتاب الطهاره
٢٤	فصل:فى النفاس
٢٤	اشاره
٣٠	مسأله ١:ليس لأقلّ النفاس حدّ
٤٢	مسأله ٢:إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رأته
٤٤	مسأله ٣:صاحبه العاده إذا لم ترّ فى العاده أصلاً و رأّت
٤٥	مسأله ٤:اعتبر مشهور العلماء فصل أقلّ الطهر بين الحيض المتقدمّ و النفاس
٤٦	مسأله ٥:إذا خرج بعض الطفل و طالت المدّه إلى أن خرج
٤٨	مسأله ٦:إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقلّ
٤٩	مسأله ٧:إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام
٥٠	مسأله ٨:يجب على النفساء إذا انقطع دمها فى الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلاً
٥٠	مسأله ٩:إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العاده فى الحيض
٥١	مسأله ١٠:النفساء كالحائض فى وجوب الغسل
٥٧	مسأله ١١:كيفية غسلها كغسل الجنابه إلّا أنه لا يغنى عن الوضوء
٥٨	فى أحكام الأموات
٥٨	فصل فى غسل مسّ الميت
٥٨	اشاره
٦٤	مسأله ١:فى الماسّ و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحلّه الحياه أو لا
٦٥	مسأله ٢:مسّ القطعه المبانه من الميت أو الحيّ إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل
٦٨	مسأله ٣:إذا شك فى تحقّق المسّ و عدمه أو شكّ فى أن الممسوس كان إنساناً أو غيره

- مسأله ٤: إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن إحداهما من ميت الانسان ..... ٧٢
- مسأله ٥: لا فرق بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً في اليقله أو في النوم ..... ٧٢
- مسأله ٦: في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى لا ..... ٧٣
- مسأله ٧: ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل الخارجيه ..... ٧٣
- مسأله ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت بمجرد ممانسته لفرجها اشكال ..... ٧٤
- مسأله ٩: مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل ..... ٧٤
- مسأله ١٠: الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل ..... ٧٥
- مسأله ١١: مس المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل ..... ٧٥
- مسأله ١٢: مس سره الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل ..... ٧٥
- مسأله ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحى و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلاً ببدنه لا يوجب الغسل ..... ٧٥
- مسأله ١٤: مس الميت ينقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله ..... ٧٥
- مسأله ١٥: كيفيه غسل الميت مثل غسل الجنابه إلتا انه يفتقر إلى الوضوء أيضاً ..... ٧٦
- مسأله ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره ..... ٧٦
- مسأله ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها ..... ٧٩
- مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر في أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته ..... ٨٠
- مسأله ١٩: تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل ..... ٨٠
- مسأله ٢٠: لا فرق في إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا ..... ٨٠
- فصل : في أحكام الأموات ..... ٨٢
- اشاره ..... ٨٢
- مسأله ١: يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه ..... ٩٣
- مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التى لا تقبل النيباه حال الحياه ..... ٩٤
- مسأله ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث ..... ٩٥
- مسأله ٤: لا يجب عليه نصب القيم على أطفاله إلتا إذا عدّ عدمه تضييعاً لهم ..... ٩٩
- فصل فيما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير ..... ١٠١
- اشاره ..... ١٠١
- الأول: توجيهه إلى القبله ..... ١٠١

- الثاني يستحب تلقيه ----- ١١٠
- فصل في المستحبات بعد الموت ----- ١١٠
- فصل في حكم كراهه الموت ----- ١١٢
- فصل الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت ----- ١١٣
- اشاره ----- ١١٣
- مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى ----- ١١٧
- مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره ----- ١١٧
- مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره فضلاً عن الشك. ----- ١١٨
- مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه ----- ١١٨
- مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربه - كالتوجيه إلى القبلة، و التكفين، و الدفن - يكفى صدوره من كل من كان ----- ١١٨
- فصل في مراتب الأولياء ----- ١٢١
- اشاره ----- ١٢١
- مسأله ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها ----- ١٢١
- مسأله ٢: في كل طبقه الذكور مقدمون على الاناث، و البالغون على غيرهم ----- ١٤٠
- مسأله ٣: إذا لم يكن في طبقه ذكور فالولاية للأناث ----- ١٤١
- مسأله ٤: إذا كان للميت ام و أولاد ذكور ----- ١٤٢
- مسأله ٥: إذا لم يكن في بعض المراتب إنا الصبي أو المجنون أو الغائب ----- ١٤٢
- مسأله ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية ----- ١٤٤
- مسأله ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ----- ١٤٤
- مسأله ٨: إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل ----- ١٤٦
- مسأله ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاه مثلاً ----- ١٤٦
- مسأله ١٠: إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله أو وصياً ----- ١٤٧
- مسأله ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصاً على التغسيل أو الصلاه على الميت ----- ١٤٧
- مسأله ١٢: حاصل ترتيب الأولياء أن الزوج مقدم على غيره ----- ١٤٧
- فصل في تغسيل الميت ----- ١٤٨
- فصل فيما يتعلق بالنيه في تغسيل الميت ----- ١٤١

- فصل فى اعتبار المماثله بين المغسل و الميت ----- ١٦٣
- اشاره ----- ١٦٣
- و لم يلزم لمس أو نظر إلّا فى موارد: ----- ١٦٣
- اشاره ----- ١٦٣
- أحدها: الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلاث سنين ----- ١٦٤
- الثانى: الزوج و الزوجه ----- ١٦٧
- الثالث: المحارم بنسب أو رضاع ----- ١٦٩
- الرابع: المولى و الأمه ----- ١٧٣
- مسأله ١ الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين ----- ١٧٥
- مسأله ٢ إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهها بين الذكر و الأنثى ----- ١٧٧
- مسأله ٣ إذا انحصر المماثل فى الكافر أو الكافره من أهل الكتاب ----- ١٧٧
- مسأله ٤: إذا لم يكن مماثل من الكتابى و الكتابيه ----- ١٨٠
- مسأله ٥ يشترط فى المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثنى عشرياً ----- ١٨٥
- اشاره ----- ١٨٥
- فصل قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان: ----- ١٨٦
- إحداها: الشهيد المقتول فى المعركه عند الجهاد ----- ١٨٦
- الثانيه: من وجب قتله برجم أو قصاص ----- ١٩٣
- مسأله ٦: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه ----- ١٩٨
- مسأله ٧: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرضَ بابقائها ----- ١٩٩
- مسأله ٨: إذا وجد فى المعركه ميت لم يعلم انه قتل شهيداً أم لا ----- ٢٠٠
- مسأله ٩: من أطلق عليه الشهيد فى الأخبار لا يجرى عليه حكم الشهيد ----- ٢٠١
- مسأله ١٠: إذا اشتبه المسلم بالكافر ----- ٢٠١
- مسأله ١١: مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل ----- ٢٠٢
- مسأله ١٢: القطعه المبانه من الميت إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها ----- ٢٠٣
- مسأله ١٣: إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم ----- ٢١٠
- مسأله ١٤: إذا كانت القطعه مشتبهه بين الذكر و الأنثى ----- ٢١٠



- فصل فى كيفية غسل الميت ----- ٢١٠
- اشاره ----- ٢١٠
- مسأله ١ الأحوط ازاله النجاسه عن جميع جسده ----- ٢١٧
- مسأله ٢ يعتبر فى كل من السدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه من الاطلاق ----- ٢١٧
- مسأله ٣: لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده ----- ٢٢٢
- مسأله ٤: ليس لماء غسل الميت حد ----- ٢٢٣
- مسأله ٥: إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره ----- ٢٢٤
- مسأله ٦: إذا تعذر الماء ييمم ثلاثه تيممات بدلاً عن الأغسال ----- ٢٢٦
- مسأله ٧: إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد ----- ٢٢٨
- مسأله ٨: إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده ييمم ----- ٢٣٠
- مسأله ٩: إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور فى ماء غسله فى الغسل الثانى ----- ٢٣٠
- مسأله ١٠: إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن ----- ٢٣٠
- مسأله ١١: يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت ----- ٢٣١
- مسأله ١٢: الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما أو الميمم لفقد الماء أو نحوه من الأعدار ----- ٢٣٢
- فصل فى شرائط الغسل ----- ٢٣٢
- اشاره ----- ٢٣٢
- مسأله ١: يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب ----- ٢٣٣
- مسأله ٢: يجوز غسل الميت عن الجنابه و الحيض ----- ٢٣٤
- مسأله ٣: لا يشترط فى غسل الميت أن يكون بعد برده ----- ٢٣٧
- مسأله ٤: النظر إلى عوره الميت حرام ----- ٢٣٧
- مسأله ٥: إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه لتغسيه أو تيممه ----- ٢٣٧
- مسأله ٦: لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت ----- ٢٣٨
- مسأله ٧: إذا كان السدر أو الكافور قليلاً جداً ----- ٢٤١
- مسأله ٨: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه ----- ٢٤٢
- مسأله ٩: اللوح أو السرير الذى يغسل عليه الميت لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثه ----- ٢٤٣
- فصل فى تكفين الميت ----- ٢٤٤

- إشاره ..... ٢٤٤
- مسأله ١: لا يعتبر فى التكفين قصد القربه ..... ٢٥٤
- مسأله ٢: الأحوط فى كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته ..... ٢٥٤
- مسأله ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب ..... ٢٥٨
- مسأله ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس ..... ٢٥٩
- مسأله ٥: إذا دار الأمر فى حال الاضطرار بين جلد المأكول و أحد المذكورات ..... ٢٤٣
- مسأله ٦: يجوز التكفين بالحرير غير الخالص ..... ٢٤٤
- مسأله ٧: إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت ..... ٢٤٤
- مسأله ٨: كفن الزوجه على زوجها ..... ٢٤٤
- مسأله ٩: يشترط فى كون كفن الزوجه على الزوج أمور ..... ٢٤٩
- مسأله ١٠: كفن المحلله على سيدها لا المحلل له. .... ٢٧١
- مسأله ١١: إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى ..... ٢٧١
- مسأله ١٢: إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج ..... ٢٧٢
- مسأله ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه ..... ٢٧٣
- مسأله ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة ..... ٢٧٤
- مسأله ١٥: إذا كان الزوج معسراً كان كفنها فى تركتها ..... ٢٧٤
- مسأله ١٦: إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مّره أخرى ..... ٢٧٤
- مسأله ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج على الأقوى ..... ٢٧٥
- مسأله ١٨: كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه ..... ٢٧٥
- مسأله ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة (٢) فى غير الزوجه و المملوك ..... ٢٧٦
- مسأله ٢٠: الأحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو أقل قيمه ..... ٢٧٧
- مسأله ٢١: إذا كانت تركه الميت متعلقاً لحق الغير -مثل حق الغرماء فى الفلّس و حق الرهانه و حق الجنايه ..... ٢٧٧
- مسأله ٢٢: إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن ..... ٢٧٨
- مسأله ٢٣: تكفين المحرم كغيره ..... ٢٧٩
- فصل فى الحنوط ..... ٢٨٠
- إشاره ..... ٢٨٠

- مسألة ١: لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والأثني والخنثى والذكر والحر والعبد ..... ٢٨٤
- مسألة ٢: لا يعتبر في التحنيط قصد القربة ..... ٢٨٥
- مسألة ٣: يكفي في مقدار كافور الحنوط المسمى ..... ٢٨٥
- مسألة ٤: إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط ..... ٢٨٧
- مسألة ٥: يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه. .... ٢٨٨
- مسألة ٦: إذا زاد الكافور يوضع على صدره. .... ٢٨٩
- مسألة ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون. .... ٢٨٩
- مسألة ٨: يكره وضع الكافور على النعش. .... ٢٨٩
- مسألة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه الحسين عليه السلام. .... ٢٨٩
- مسألة ١٠: يكره إتباع النعش بالمجمرة، وكذا في حال الغسل. .... ٢٨٩
- مسألة ١١: يبدأ في التحنيط بالجبهة وفي سائر المساجد مخير. .... ٢٨٩
- مسألة ١٢: إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط. .... ٢٩١
- فصل في الصلاة على الميت ..... ٢٩١
- اشاره ..... ٢٩١
- مسألة ١: يشترط في صحتها أن يكون المصلي مؤمناً ..... ٣٠١
- مسألة ٢: الأقوى صحة صلاة الصبي المميز ..... ٣٠٢
- مسألة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين ..... ٣٠٣
- مسألة ٤: إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات ..... ٣٠٦
- مسألة ٥: يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون ..... ٣٠٧
- مسألة ٦: قد مرّ سابقاً -انه إذا وجد بعض الميت ..... ٣٠٧
- مسألة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن ..... ٣٠٨
- مسألة ٨: إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده ..... ٣٠٨
- مسألة ٩: إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة ..... ٣٠٩
- مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين ..... ٣٠٩
- مسألة ١١: يستحب إتيان الصلاة جماعة. .... ٣١٠
- مسألة ١٢: لا يتحمل الامام في الصلاة على الميت شيئاً عن المأمومين ..... ٣١٤

- مسألة ١٣: يجوز في الجماعه أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب ..... ٣١٥
- مسألة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء ..... ٣١٥
- مسألة ١٥: يجوز صلاه العراه على الميت فرادى و جماعه ..... ٣١٥
- مسألة ١٦: في الجماعه من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام ..... ٣١٧
- مسألة ١٧: إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه ..... ٣١٧
- مسألة ١٨: يجوز في صلاه الميت العدول من إمام إلى إمام في الأثناء ..... ٣١٨
- مسألة ١٩: إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد ..... ٣١٩
- مسألة ٢٠: إذا حضر الشخص في أثناء صلاه الإمام له أن يدخل في الجماعه فيكبر بعد تكبير الإمام الثانى أو الثالث ..... ٣٢٠
- فصل في كيفية صلاه الميت ..... ٣٢٢
- اشاره ..... ٣٢٢
- مسألة ١: لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلا للتقيه أو كون الميت منافقاً ..... ٣٣٤
- مسألة ٢: لا يلزم الاقتصار في الأدعيه بين التكبيرات على المأثور ..... ٣٣٦
- مسألة ٣: يجب العربيه في الأدعيه بالقدر الواجب ..... ٣٣٧
- مسألة ٤: ليس في صلاه الميت أذان و لا إقامه و لا قراءة الفاتحه و لا الركوع و السجود ..... ٣٣٧
- مسألة ٥: إذا لم يعلم ان الميت رجل أو امرأه ..... ٣٣٨
- مسألة ٦: إذا شك في التكبيرات بين الأقل و الأكثر ..... ٣٣٩
- مسألة ٧: يجوز أن يقرأ الأدعيه في الكتاب ..... ٣٤٠
- فصل في شرائط صلاه الميت ..... ٣٤٠
- اشاره ..... ٣٤٠
- مسألة ١: لا يعتبر في صلاه الميت الطهاره من الحدث و الخبث ..... ٣٤٥
- مسألة ٢: إذا لم يتمكّن من الصلاه قائماً أصلاً يجوز أن يصلى جالساً ..... ٣٤٦
- مسألة ٣: إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً ..... ٣٤٧
- مسألة ٤: إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّى في مكان مباح ..... ٣٤٨
- مسألة ٥: إذا صلى على ميتين بصلاه واحده و كان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر ..... ٣٤٨
- مسألة ٦: إذا تبين بعد الصلاه أن الميت كان مكبواً ..... ٣٤٨
- مسألة ٧: إذا لم يصل على الميت حتى دفن ..... ٣٤٨

- مسألة ٨: إذا صَلَّى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه ..... ٣٥١
- مسألة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنائز وإن تمكن من الماء ..... ٣٥١
- مسألة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت ..... ٣٥٢
- مسألة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائماً في أجزاء صلاة العاجز عن القيام جالساً أشكال ..... ٣٥٣
- مسألة ١٢: إذا صَلَّى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده ..... ٣٥٣
- مسألة ١٣: إذا شك في أن غيره صَلَّى عليه أم لا ..... ٣٥٣
- مسألة ١٤: إذا صَلَّى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده ..... ٣٥٤
- مسألة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يَصَلَّى عليه قبل الانزال ..... ٣٥٤
- مسألة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت ..... ٣٥٥
- مسألة ١٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن ..... ٣٥٧
- مسألة ١٨: الميت المصلَّى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً ما لم يمضَ أزيد من يوم و ليلة ..... ٣٥٨
- مسألة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه ..... ٣٥٨
- مسألة ٢٠: يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت ..... ٣٥٩
- مسألة ٢١: لا يجوز على الأحوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة ..... ٣٦١
- مسألة ٢٢: إذا كان هناك ميتان يجوز أن يَصَلَّى على كل واحد منهما منفرداً ..... ٣٦١
- مسألة ٢٣: إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر ..... ٣٦٢
- فصل في الدفن ..... ٣٦٥
- إشاره ..... ٣٦٥
- مسألة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن ..... ٣٦٧
- مسألة ٢: إذا مات ميت في السفينه ..... ٣٦٨
- مسألة ٣: إذا مات كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات في بطنها ولد من مسلم ..... ٣٧٠
- مسألة ٤: لا يعتبر في الدفن قصد القربه ..... ٣٧٢
- مسألة ٥: إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه ..... ٣٧٢
- مسألة ٦: مؤنونه الإلقاء في البحر من الحجر أو الحديد الذي يثقل به أو الخابيه التي يوضع فيها تخرج من أصل التركه ..... ٣٧٢
- مسألة ٧: يشترط في الدفن أيضاً إذن الولي ..... ٣٧٣
- مسألة ٨: إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن ..... ٣٧٣

- مسألة ٩:الأحوط اجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين ..... ٣٧٣
- مسألة ١٠: لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار ..... ٣٧٤
- مسألة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالوعه و نحوهما مما هو هتك لحرمته. .... ٣٧٥
- مسألة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب ..... ٣٧٥
- مسألة ١٣: يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت ..... ٣٧٦
- مسألة ١٤: إذا مات شخص في البئر و لم يمكن إخراجه ..... ٣٧٧
- مسألة ١٥: إذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليها من بقاءه ..... ٣٧٨
- فصل في مكروهات الدفن ..... ٣٨٠
- اشاره ..... ٣٨٠
- مسألة ١:يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت ..... ٣٨٨
- مسألة ٢ : يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب ..... ٣٩٥
- مسألة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر ..... ٣٩٧
- مسألة ٤:في جز المرأة شعرها في المصيبة كفاره شهر رمضان ..... ٣٩٨
- مسألة ٥:في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفاره اليمين ..... ٣٩٨
- مسألة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن ..... ٣٩٩
- مسألة ٧:يستثنى من حرمة النبش موارد ..... ٤٠١
- مسألة ٨:يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها ..... ٤٠٩
- مسألة ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه ..... ٤٠٩
- مسألة ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه ..... ٤١٠
- مسألة ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه ..... ٤١٠
- مسألة ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك ياذنه ..... ٤١١
- مسألة ١٣: إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات ..... ٤١١
- مسألة ١٤: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه ..... ٤١٢
- مسألة ١٥: من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم ..... ٤١٢
- مسألة ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه ..... ٤١٢
- مسألة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن ..... ٤١٢

مسأله ١٨: يستحبّ المباشره لحفر قبر المؤمن ..... ٤١٣

مسأله ١٩: يستحبّ مباشره غسل الميت ..... ٤١٣

مسأله ٢٠: يستحبّ للانسان إعداد الكفن و جعله فى بيته ..... ٤١٣

الفهرس ..... ٤١٤

تعريف مركز ..... ٤١٤

اشاره

پدیدآوران: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم (نویسنده)، سند، محمد (نویسنده)

عنوان های دیگر: العروه الوثقی. برگزیده. کتاب الطهاره. شرح کتاب الطهاره

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الطهاره) الجزء السادس / تالیف محمد سند

ناشر: صحفی

مکان نشر: قم - ایران

تعداد جلد: ۶ ج

سال نشر: ۱۴۱۵ ق

یادداشت: عربی

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۳۸۴ ۲۳۵۹ ۴۰۴۰۵-۵-۱۸۳ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۶۶۲۸

ص: ۱

اشاره





بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء السادس

تأليف محمد سند

ص: ٤









و هو دم (١) يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده قبل انقضاء عشره أيام من حين الولاده

و هو فى اللغه الولاده و لعله من هذا الباب «و الصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ» (١) و يقرب منه النَّفَس و تَنَفَّس الصعداء ، باعتبار بروز الهواء من الصدر و الفم ، و منه يظهر قرب تعريفهم له بدم الولاده ، فإنه من تعريف السبب بالمسبب إن

لوحظ عنوان (النفاس) و تعريف المسبب بالسبب إن لوحظ الدم ، و فى المصباح نفست حاضت و النفس و هو الدم.

و فى اللسان قال ثعلب: النفساء الولاده و الحامل و الحائض... و النفاس ولاده المرأه إذا وضعت... و المنفوس المولود... يقال نَفَسَتْ و نُفِسَتْ فأما الحيض فلا يقال فيه إِلَّا نَفَسَتْ بالفتح... يقال نَفَسَتْ المرأه تَنَفَس بالفتح ، إذا حاضت.

و على أیه تقدير فإن الأحكام فى هذا الباب مترتبه فى النصوص على خروج الدم بالولاده لا على مجرد الولاده ، و ظاهر الماتن صدقه على الدم المقارن لخروج الولد لا خصوص المتأخر عنها ، فى موضح عمّار بن موسى



عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة يصيبها الطلق أياماً (أو يوماً) أو يومين فتري الصفرة أو دماً قال: «تصلّي ما لم تلد... الحديث» (١).

و في موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام انه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل يعني إذا رأت المرأة الدم وهي حامل لا تدع الصلاة إلّا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة» (٢).

و في روايه زريق عن أبي عبد الله عليه السلام -في حديث -ان رجلاً سأله عن امرأة حامله رأت الدم؟ قال: تدع الصلاة ، قلت: فإنها رأت الدم و قد أصابها الطلق فرأته و هي تمخض؟ قال: تصلّي حتى يخرج رأس الصبي فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة.....

إن الحامل قذفت بدم الحيض و هذه قذفت بدم المخاض إلى أن يخرج بعض الولد ، فعند ذلك يصير دم النفاس» الحديث (٣).

و الأخيرتان و إن كانتا صريحتين في الدم المقارن إلّا ان الثالثه ضعيفه بزريق و الثانيه محتمله لكون موضع الاستشهاد من تفسير الراوى ، و الولاده في الأولى و إن احتمل فيها إرادته الفراغ من الولاده و تمامها إلّا أن الصدق العرفي أوسع من ذلك لشموله و تحققة من حين البدء و الأخذ في خروج المولود

ص: ١٠

١-١) أبواب النفاس ب ٤ / ١ .

٢-٢) أبواب النفاس ب ٤ / ٢ .

٣-٣) أبواب الحيض ب ٣٠ / ١٧ .

سواء كان تام الخلقه أو لا كالسقط و إن لم تلج فيه الروح ، بل و لو كان مضغه أو علقه بشرط العلم بكونه مبدأ نشوء الانسان(١) و لو شهدت أربع قوابل بكونها مبدأ نشوء إنسان كفى(٢)

فالعمل عمليه لها بدء و منتهى ، مع تحقق الصدق بصيغه الماضى بالاضافه إلى العضو الخارج كالرأس.

أما تقييد الماتن بقبل العشره فسيتعرض له فى تحديد أكثر النفاس فى (مسأله ١).

لصدق الولد و الحمل على السقط قبل نفخ الروح فيه ، و قد ورد استعمال العنوان فيه فى جمله من الروايات كالحديث النبوى: «فإنى مباحى بكم الأمم و لو بالسقط».

و أما المضغه فلكونها من مراحل الحمل و تكوّن الجنين لا- سيّما و انه يتكون فيها العمود الفقرى كما أشارت إليه المصادر المختصه و منه يظهر إلحاق العلقه أيضاً الذى هو قطعه من اللحم المرادى اللون أو الدم الغليظ ، و مع صدق وضع الحمل و الإسقاط تصدّق الولاده و إن لم تكن لمولود سوى ، أما النطفه المستقره فإلحاقها محل منع بعد عدم التكوّن لأطوار الجنين.

و عن بعض المتقدمين كفايه الاثنتين و الواحده و عن الدروس و الذكرى تقييد الشهاده بأربع ، و فى جمله من الروايات كصحيح الحلبي عنه عليه السلام : «عن شهاده القابله فى الولاده قال: تجوز شهاده الواحده و قال:

تجوز شهاده النساء فى المنفوس و العذره» الحديث (١).

ص: ١١

و لو شكَّ في الولاده أو في كون الساقط مبدأ نشوء الانسان لم يحكم بالنفاس (١) و لا- يلزم الفحص أيضاً. و أما الدم الخارج قبل ظهور أول جزء من الولد فليس بنفاس. نعم لو كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمراً من ثلاثه أيام فهو حيض

و مثلها صحيح عبد الله بن سنان (١) و مرسل تحف العقول (٢).

و في موثق سماعه قال: قال: القابله تجوز شهادتها في الولد على قدر شهاده امرأه واحده. (٣)

و في روايه داود بن الحصين عنه عليه السلام انه كان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهاده المرأتين في النكاح عند الإنكار (٤).

و التقدير بالربع هو بلحاظ المال و الحق المالي و أما الأثر التكليفي المحض كأحكام النفاس من التروك و نحوه فالظاهر ثبوتها بالواحد و الاثنتين كما هو مطابق مع عموم السيره في خبر الواحد.

و إن حكم عليه بالحيضيه لو كان امكانه مستقراً أو بالاستحاضه مع عدم استقرار الامكان كما تقدّم مفصلاً في الدم المشكوك في باب الحيض و الاستحاضه.

و أما لزوم الفحص لا سيّما مع عدم المئونه فقد تكرر ثبوته في الشبهه

ص: ١٢

---

١-١) أبواب الشهادات ب ٢٤ / ١٠.

٢-٢) المصدر ح ٥١.

٣-٣) المصدر ح ٢٣.

٤-٤) المصدر ح ٣٥.

و إن لم يفصل بينه و بين دم النفاس أقلّ الطهر (١) على الأقوى خصوصاً إذا كان في عادة الحيض أو متصلاً بالنفاس و لم يزد مجموعهما عن عشره أيام كأن ترى قبل الولاده ، ثلاثه أيام و بعدها سبعة مثلاً ، لكن الأحوط مع عدم الفصل بأقلّ الطهر مراعاة الاحتياط خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العاده أو متصلاً بدم النفاس

الموضوعيه ، نعم لو فرض الدوران بينه و بين الحيض مع عدم أثر فارق في البين لتوجه عدم اللزوم.

كما اختاره جملة من المتأخرين و عن المشهور اعتبار الفصل ، و يستدلّ لاعتبار الفصل:

أولاً: باطلاقات (١) اعتبار الفصل بعشره بين الدمين كصحيح محمد بن مسلم و غيره ، و أشكل عليه بأنها في الدمين من الحيض.

ثانياً: بما دلّ على الفصل المزبور بين النفاس و الحيض اللّاحق ، و الظاهر عدم خصوصيه اللّحوق.

و بعبارة اخرى هذا المفاد شاهد على شمول اطلاقات الفصل بين الدمين لدم النفاس و الحيض ، كما في صحيح عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام «في امرأه نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثمّ طهرت ثمّ رأته الدم بعد ذلك قال: تدع الصلاة لأنّ أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» (٢).

ص: ١٣

---

١-١) أبواب الحيض ب ١١.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٥ / ١.

و ظاهر التعليل المفروغيه من لزوم الفصل المقرّر فى باب الدماء و بذلك يتمّ قرينه هذا المفاد على عموميه اطلاقات الفصل بعشره لما بين دم النفاس و دم الحيض سواء لحقه أو تقدّمه.

و أشكل عليه: بأنه لو بنى على الاطلاق لمطلق الدم لانتقض بعدم لزوم الفصل بين النفاسين و بين كل من النفاس و الحيض مع الاستحاضه الكثيره.

و فيه: ان خروج النفاسين من العموم لعدم كونهما من جهه طبيعه الرحم التى يتعرّض إليها العموم لأنهما بسبب الولاده و من ثمّ استشكل فى صدق العموم على الحيض السابق على النفاس الذى هو فرض المقام بكون تعقّب النفاس لا بحسب طبيعه الرحم بل بسبب الولاده فاعتبار الفصل أوّل الكلام ، و أما الاستحاضه فليس فيها قعود عن الصلاه.

و استدلّ ثالثاً: بما ورد فى طهاره دم الطلق مثل موثق عمّار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام «فى المرأه يصيبها الطلق أياماً (أو يوماً) أو يومين فترى الصفرة أو دماً قال: تصلى ما لم تلد ، فإن غلبها الوجع...» (١).

و أشكل على الاستدلال بها بأنها فى الدم المسبب من الطلق لا فيما نحن فيه و هو الدم الذى تراه من دون طلق ، و فيه ان الدم الذى يرى فى أيام الطلق ليس مسبباً عنه كما يلاحظ بالاعتبار بل هو فى العاده متواصل مع ما يأتى قبله و قد فرض فى الروايات استمراره أياماً ، فالأظهر دلالة هذا المفاد على نفى الحيضيه و إن ذكر الطلق لأجل بيان قرب الدم المرئى من دم النفاس.

ص: ١٤

(مسألة ١): ليس لأقلّ النفاس حدّ (١)، بل يمكن أن يكون مقدار لحظه بين العشرة و لو لم ترَ دمًا فليس لها نفاس أصلاً (٢)، و كذا لو رأتَه بعد العشرة من الولادة و أكثره عشرة أيام (٣)

ثمّ ان مقتضى اطلاق نفى قعودها و نفى الحيضيه شموله لما لو كان مجموع الدمين عشرة أيام أيضاً.

للإطلاقات و عدم التقييد من جانب القلّه ، بل قد يومى إليه التعبير فى موثّق عمّار السابق «ما لم تلد».

و فى موثّق السكونى «إلّا أن ترى على رأس الولد» (١).

و فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن النفساء كم حدّ نفاسها حتّى تجب عليها الصلاة؟ و كيف تصنع؟ قال: ليس لها حدّ» (٢) و هى و إن احتمل فى السؤال انه عن الكثره و انه ليس لهنّ حدّ متّفق عليه بين النساء إلّا أن عدم تعيين حدّ للكثره فى اعتياد النساء لازمه عدم الحدّ فى جانب القلّه أيضاً لكونه مبدأ مراتب الكثره.

لأنّ المدار فى الأدلّه على رؤيه الدم لا على صدق العنوان لغه و لو بمعنى الولادة كما مرّ فى موثّق السكونى أخذ ذلك «إلّا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة» و غيرها من ألسن الروايات الآخذة للدم فى موضوع ترك الصلاة.

تعرّض الماتن لأمرين:

ص: ١٥

١-١) أبواب النفاس ب ٤ / ٢.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٢ / ١.

الأول: كون أكثر النفاس عشره.

و الثانى: ان مبدأ حساب العشره هو من حين الولاده لا من حين رؤيه الدم الخارج بعدها.

أما الأول: فقد قال الشيخ فى الخلاف: «أكثر النفاس عشره أيام و ما زاد عليه حكمه حكم الاستحاضه و فى أصحابنا من قال ثمانيه عشر يوماً.

و قال الشافعى: أكثر النفاس ستون يوماً و به قال مالك و أبو ثور و داود و عطاء و الشعبى و عبد الله بن الحسن العبرى و حجاج بن أرطأه.

و قال أبو حنيفه و الثورى و أحمد و إسحاق و أبو عبيد أربعون يوماً و حكى ابن المنذر عن الحسن البصرى قال: خمسون يوماً و ذهب الليث بن سعد إلى انه سبعون يوماً - ثم استدللّ الشيخ بأصالة الاحتياط و بعمومات التكاليف إلّا ما خرج باليقين و هو العشره.

ثم حكى الشيخ عن الشافعى التفصيل فيما زاد على الستين بانها ترجع إلى التمييز أو العاده أو إلى أقلّ النفاس».

و حكى فى مفتاح الكرامه القول بالثمانيه عشر عن الفقيه و الانتصار و المراسم و المختلف و الهدايه و أبى على و الأمالى و جمل السيد و مال إليه فى المنتهى إذا تجاوز الدم العشره، و حكى قولاً ثالثاً عن العماني ان أكثره أحد و عشرون و ما نقله من عبارته هى مضمون بعض الروايات الآتیه من كونه ثمانيه عشر و تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاث. و الروايات الوارده على ألسن بعدد الأقوال المتقدمه:

الطائفه الأولى: ما دلّ على رجوعها إلى عاداتها و أيام قرئها و انها تستظهر إلى العشره و هو ما ذهب إليه المشهور كصحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: «النفساء تكفّ عن الصلاه أيامها التي كانت تمكث ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه» (١).

و صحيح يونس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه ولدت فرأت الدم أكثر مما كانت ترى قال؟ قال: «فلتقعد أيام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام، فإن رأته صبيباً فلتغتسل عند وقت كل صلاه فإن رأته صفره فلتتوضأ ثم لتصل» (٢).

و مثلهما (٣) صحيح زراره و موثق مالك بن أعين و موثق عبد الرحمن بن أعين و محسنه أبي بصير و غيرها و أشكل على دلالتها:

أولاً: مفادها الحكم الظاهري و ليس الحدّ الواقعي.

و ثانياً: بأنها في ذات العاده لا مطلق المرأه.

ثالثاً: خلو كثير منها عن التحديد بالعشره و أن ظاهر صحيح يونس الاستظهار بعشره بعد أيام العاده و على ذلك فتكون الروايه من طائفه الثمانيه عشر.

و رابعاً: أن مفادها الرجوع إلى أيام العاده مع زياده الدم عن العشره

ص: ١٧

١-١) أبواب النفاس ب ٣ / ١.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٣ / ٣.

٣-٣) المصدر ح ٢، ٤، ٩، ٢٠.



بمقتضى التعبير بالاستظهار مع أن مذهب المشهور هو الأخذ بالعهده دون الرجوع إلى أيام العاده كما نسب ذلك إليهم في الذكرى و عن كشف اللثام عدم الوقوف على من صرح بذلك غير المحقق.

و يدفع بأن لسان الرجوع إلى العاده و أيام قرئها صريح في كون النفاس كالحيض في العدد و الحدّ كما أن الأمر بالاستظهار و الحكم على الزائد بالاستحاضه كله في سياق وحده حكم الدمين و من ذلك يندفع الاشكال الأول و الثالث فإن الرجوع إلى العاده في الحيض كأماره مبني على وحده الحدّين و إلّا فكيف تقرّر الإماريه و هذه الدلاله تغني عن ذكر لفظ العشره.

و منه يظهر اندفاع الاشكال الثاني فإن الحدّ في ذات العاده إذا كان مبيّناً على وحده الدمين، فإن غايه الاختلاف بين ذات العاده و غيرها من المضطربه و المبتدئه و نحوها إنما هو في العدد بحسب مقام الإحراز و الظاهر لا في الحدّ الأكثر الواقعي للدم.

و أما الاشكال الرابع فقد مرّ أنه لم يصرّح بما يخالف الرجوع إلى العاده عند الزيادة سوى المحقق كما ادّعى ذلك كاشف اللثام و إن كان ظاهر عباره الخلاف المتقدمه ذلك أيضاً و انه مجمع عليه و لكن عن مسائل الخلاف للسيد الرجوع لأيامها و كذلك القواعد و كذا ما عن بقيه كتب العلّامه و عن كشف اللثام «انهم انما يفتون بأنها أكثره لا يكون كلها نفاساً إذا تعدّاها الدم و إن كانت ذات عاده».

و في مفتاح الكرامه «لم يتردّد في هذا الحكم فيما أجد غير ما يظهر من

«الذكرى» بل قد حكى فى الذكرى ذهاب البعض فى الفاخر و ابن طاوس و الفاضل إلى الرجوع إلى العاده مع التجاوز -و يعضد النظر فيما استظهره الشهيد من مذهب المشهور، إيرادهم للروايات المزبوره من دون الردّ لها كما فى التهذيب و الاستبصار.

أى أنهم فى صدد بيان حدّ الكثره الذى يمكن أن يصل إليه دم النفس لا فى مقام الحكم بوصول الدم عدداً إلى حدّ الكثره دائماً كما هو الحال فى كلماتهم فى حدّ الكثره للحيض غايه الأمر حيث وقع الخلاف مع العامه فى ذلك فى المقام و اختلفت ألسن الروايات غلب حديثهم عنه مما يوهم بكون الأخذ بالحدّ مطلقاً دون ما دونه.

و فى صحيح زراره الذى تقدّمت الإشارة إليه قال: قلت له: «النفساء متى تصلّى؟ فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم و إلّا اغتسلت و احتشيت و استشرفت و صلّت... قلت: و الحائض؟ قال: مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم و إلّا فهى مستحاضه تصنع مثل النفساء سواء ثمّ تصلّى و لا تدع الصلاه على حال، فإن النبى صلى الله عليه و آله قال: الصلاه عماد دينكم» (1) و هو ظاهر فى التسويه بين الدمين بلسان آخر غير ما تقدّم كما أنه يؤكّد على استحاضه كل من النفساء و الحائض مع تجاوز الدم العشره و عدم انقطاعه و يشدّد بالتالى على إتيان الصلاه.

لا يقال: لعلّه يستظهر من الأمر بالاستظهار للنفساء بعد قدر أيام قرئها

ص: ١٩

مع أن الغالب فيها تجاوز الدم هو أن قعود النفساء عشره و ما يزيد على أيام العاده فيتم ما نسبه الشهيد إلى المشهور.

فانه يقال: أن الغالب في دم النفاس و إن كان الاستمرار إلى ما فوق العشره إلى العشرين أو الأربعين أو الأكثر كما في المناطق الحارّه، حسب اختلاف الأمزجه إلا أنه ليس استمراره بمواصله ما في العشره مع ما بعدها بل كثيراً ما يحصل انقطاع بينهما و إن عاود الرجوع بعد ذلك فالأمر بالاستظهار في روايات المقام لترقب الانقطاع كما صرح فيها.

و أما صحيح يونس حيث قال عليه السلام: «ثم تستظهر بعشره أيام» فهو محتمل لإرادته تستظهر بتمام و ما يتم به عشره أيام مع أيام القرء كما يمكن جعل (بعشره) معمولاً لكلا الفعلين (فلتقعد ثم تستظهر).

و يعضد هذا الحمل ما رواه الكليني في الصحيح عن يونس بن يعقوب - و الظاهر اتحاد الروايه لاتحاد الراوى و إن الاختلاف في اللفظ من الرواه عنه - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «تجلس النفساء أيام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر و تغتسل و تصلّى» (1) مضافاً إلى الاستظهار لا يزيد عدده على الأيام المتيقنه من أيام القرء.

الثانيه: ما دلّت على الثمانيه عشر كصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام :

«ان أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين أرادت الإحرام من ذى الحليفه أن تحتشى بالكرسف و الخرق و تهلّ

ص: ٢٠

بالحج، فلما قدموا مكّة و قد نسكوا المناسك و قد أتى لها ثمانيه عشر يوماً فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن تطوف» الحديث (١).

و هي صريحه فى نفى النفاس عن ما زاد على الثمانيه عشر و أما كون هذا العدد حدّ أكثر فليست ظاهره بقوه فى ذلك و لو لا كونه عليه السلام فى صدد البيان لما كان لها ظهور أصلاً فلا تقاوم الطائفه السابقه.

و فى صحيح محمد بن مسلم قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام: «كم تقعد النفساء حتى تصلّى؟ قال: ثمانى عشره، سبع عشر ثم تغتسل و تحتشى و تصلّى» (٢).

و لكن فى صحيحه الآخر (٣) روى عنه عليه السلام استشهاد بأمره صلى الله عليه و آله و سلم لأسماء بنت عميس ذلك ثم أمره عليه السلام بالاستظهار، و فى روايه (٤) الفضل عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون نفى قعودها عن هذا الحدّ و انها مستحاضه مع التجاوز و هي كصحيح زراره المتقدم فى الدلاله و عدم مقاومه الطائفه الأولى و كذلك صحيحى محمد بن مسلم بعد تضمّنهما قصه أسماء كما سيأتى فى بيان حال الطوائف الأخرى.

و فى صحيح عبد الله بن المغيرة (٥) المتقدم فى النفساء التى رأت الدم

ص: ٢١

١-١) المصدر ح ١٩، ٦.

٢-٢) المصدر - ح ١٢.

٣-٣) المصدر - ح ١٥.

٤-٤) المصدر - ح ٢٤.

٥-٥) أبواب النفاس ب ١ / ٥.

ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم رآته مره أخرى أن تدع الصلاه «لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس».

و مثلها مفهوم صحيح (١) بن الحجاج و صحيح صفوان (٢) فإنها تدلّ إجمالاً على كون حدّ النفاس هو دون العشرين يوماً، و هي لا تنافي الطائفه الأولى.

و مما يشير إلى عدم صراحه هذه الطائفه في كون هذا الحدّ هو الأكثر و إنما هي في صدد ردّ العامه في أقوالهم في جعل الحدّ ما يزيد على ذلك ما رواه الكليني من مرسل إبراهيم بن هاشم رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام : «ان أسماء سألت رسول الله صلى الله عليه و آله و قد أتى بها ثمانيه عشر يوماً، و لو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل و تفعل ما تفعل المستحاضه» (٣).

و لا- يبعد أن يكون الطريق مسنداً و ان الرفع من الرواه عن إبراهيم بن هاشم لذكر طريقه في روايه (٤) صاحب المنتقى عن كتاب الأغسال لأحمد بن محمد بن عياش الجوهري بسنده الصحيح عن إبراهيم بن هاشم عن عثمان بن عيسى عن عمر بن اذينه عن حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام - و ذكر في ضمنها قريب من المضمون المتقدم و ابن عياش اسرته من وجوه بغداد و قد أكثر من الحديث و قد روى النجاشي عنه كثيراً، إلّا انه ترك روايته

ص: ٢٢

١-١) أبواب النفاس ب ٥ / ٢.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٥ / ٣.

٣-٣) أبواب النفاس ب ٣ / ٧.

٤-٤) أبواب النفاس ب ٣ / ١١.

لتضعيف مشايخه له و كان من أهل العلم و الأدب القوى و لكن قد قيد اختلاله الشيخ و النجاشى بآخر عمره فالأمر فيه سهل.

و فى روايه (١) حنان بن سدير التعليل للحدّ المزبور بأنه متضمّن أقلّ الحيض و أوسطه و أكثره.

الثالثه: ما تضمّن حدوداً أخرى من قبيل الثلاثين أو الأربعين و الخمسين كصحيح محمد بن مسلم (٢) و قد اشتمل على الثلاثه و هو مضافاً إلى موافقته لأقوال العامه التى تقدّمت الإشاره إليها -يومئ بالتقيه لعدم تصوّر التخيير بين الحدود الثلاثه بحسب الواقع، و كصحيح على بن يقطين (٣) و موثّق حفص بن غياث (٤) و هو عامى و روايه الخثعمى (٥) و قد رددت بما بين الأربعين إلى الخمسين.

و هذه الروايات مع كونها أقلّ عدداً من الطائفتين السابقتين فانها مضطربه الدلاله إيماءً بالتقيه لموافقته للعامه و من ثمّ قد استشهدوا عليهم السلام لردهم بقصه أسماء بنت عميس و هو مفاد الطائفه الثانيه، و من ثمّ فمفاد الثانيه لا يقاوم مفاد الطائفه الأولى مضافاً إلى ما تقدّم و يؤيد حدّ العشره ما ذكره أهل

ص: ٢٣

١-١) أبواب النفاس ب ٣ / ٢٣.

٢-٢) المصدر ح ١٣.

٣-٣) المصدر ح ١٦.

٤-٤) المصدر ح ١٧.

٥-٥) المصدر ح ١٨.

الاختصاص من ان السيلان النفاسى يمتدّ إلى اليوم الثالث بنحو يكون دمويّاً و إلى السادس بنحو مختلط مع الدم و إلى التاسع مخاطى و بعدها لا تنزف إلّا نقاط من الدم.

الأمر الثانى: فى مبدأ حساب العشره من حين الولاده أو من حين الرؤيه للدم، لا من حين الحكم بالنفاس و هو خروج الدم مع الأخذ فى الولاده لإمكان استطاله مدّه الولاده يوماً أو أياماً كما فكّك بين الحكم به و مبدأ العشره فى التوأمين عند جماعه كثيره بناء على كون الدم فيهما نفاساً واحداً مع عدم الفصل بينهما بطهر تامّ، أو كما فى قطعات المولود لو انفصلت عن بعضها البعض كما فى الجنين الميت، و الوجه فى كل ذلك هو تجدد صدق الولاده بعد بدء الأخذ فيها و كذلك فى مثال التوأمين و القطعات سواء بنى على تعددها و استقلال كل دفعه فى الأخيرين أو على وحدتها فيهما.

و لذلك يصحّ و يتأتّى النقض فى الفرض الأول باستطاله الولاده إلى ما بعد العاده فى ذات العاده أو ما بعد العشره فإنه لو اتفق مبدأ العشره مع بدء الحكم بالنفاس لاستلزم ذلك الحكم بالطهاره حينئذٍ و هو مما لا يصار إليه لما مرّ من صدق الولاده فى الجزء الأخير فكيف يحكم بالطهاره مع خروج الدم عقبها. فليس التفكيك لاختلاف الموضوع بل لتجدد وقوعه و المبدأ يحسب من الوقوع الأخير.

و من ذلك يتبيّن الحال فى التريديد فى مبدأ الحساب فإن تمام الموضوع هو بكل من الولاده و مجيء الدم فالنفاس لا يحكم به إلّا بهما و على ذلك

فالمبدأ ببداية خروج الدم، أضيف إلى ذلك أن الإرجاع إلى أيام القرء ظاهر في أيام الدم و إذا كان عدّه القرء بلحاظ الدم فالظاهر في العشره التي هي حدّ يزيد على أيام العاده ذلك أيضاً -و إن كان المنسوب إلى المشهور أن المبدأ هو الولاده -و الغريب من الماتن و جماعه جعل مبدأ العاده هو بدء رؤيه الدم و إن لم ترّ الدم في الأيام الأولى في (مسأله ٣).

و بعباره اخرى ان العشره أخذت وصفاً و قيدا للدم لا للولاده و إن كانت أسندت إليها بلحاظ الدم، بل ان العشره إنما استظهرت من عنوان أيام القرء التي أرجع إليها حتى في صحيح يونس الذي ذكر فيه لفظ العشره بتبع الاستظهار بعد أيام القرء. و قد يستدلّ لكون المبدأ هو الولاده أولاً بما في مصحح مالك بن أعين قال: «سألت عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟ قال: نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عده حيضها ثم تستظهر بيوم..» الحديث (١).

حيث جعل المبدأ الوضع و الولاده و فيه نظر لكون المبدأ في الروايه للعاده و هي وصف للقعود في أيام الدم. فالتعبير بالوضع لملازمته في الغالب مع مجيء الدم، بل ان العشره كما مرّ قد جعلت متمّه لأيام القرء بما هي تمام لها.

و يستدلّ ثانياً: بدعوى الفرق بين الحيض و النفاس بصدق الثاني على الولاده و إن لم ترّ الدم بخلاف الأول فإنه لا يصدق إلّا على الدم و فيه:

ص: ٢٥



و إن كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العاده إلى ثمانية عشر يوماً من الولاده. و الليله الأخيره خارجه(١). و أما الليله الأولى إن ولدت فى الليل

أولاً: ان النفاس اسم للدم كما فى متسالم كلماتهم، و استعماله فى المعنى اللغوى و الاصطلاح الشرعى محتاج إلى شاهد.

و ثانياً: إن قرينه إرادته الدم مفروضه فى الروايات حتى فى صحيح مالك (و هى فى نفاسها من الدم).

و ثالثاً: إن العشره لن تكون بمعنى أكثر النفاس بل بمعنى منتهاه و إن كان النفاس بحدّ أقلّه كما فى فرض المقام لو رأت فى يوم العاشر لحظه و ما بعده و لم تكن ذات عاده.

و يستدل ثالثاً: بعدم صدق اسناد الدم إلى الولاده و النفاس مع التجاوز و التأخر و فيه النقض بما إذا تأخر إلى ما بعد العاده و لم يتجاوز العشره فانهم متسالمون على نفاسيته مع ان الاسناد العرفى متحقّق إلى ما يزيد على الشهر الأول كما هو ظاهر فى أسئله الرواه و ما تقدّم من الأقوال، ثم انه على ظاهر المشهور تكون الولاده مع أيام القرء بمنزله العاده الوقتيه و العدديه بل الحكم هاهنا أشدّ لأن تخلف الوقت فى الحيض لا ينفى الحيضيه مطلقاً بخلافه هاهنا.

التعبير بالليله الأخيره مسامحه إذ الليله الأخيره هى ليله العاشر و هى داخله لكن المراد هو ليله الحادى عشر و هى الليله المحيطه بالعشره نعم قد تدخل إذا فرض التلفيق من كسر اليوم الأول و اليوم الحادى عشر.

فهي جزء من النفاس (١) و إن لم تكن محسوبه من العشره و لو اتفقت الولاده فى وسط النهار يلفق من اليوم الحادى عشر لا من ليلته و ابتداء الحساب بعد تماميه الولاده و إن طالت لا من حين الشروع و إن كان اجراء الأحكام من حين الشروع إذا رأت الدم إلى تمام العشره من حين تمام الولاده.

### مسألة ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رآته

[نفاس]

(مسألة ٢): إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رآته نفاس سواء رأت تمام العشره أو البعض الأول أو البعض الأخير أو الوسط أو الطرفين أو يوماً و يوماً لا (٢)، و فى الطهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع لمجىء الدم و إن لم تحسب لخروج الليل عن النهار الذى هو حدّ اليوم. و التفكيك بين الحكم بالنفاس و المبدأ قد تقدّم فى الأمثله السابقه.

بعد كون أكثره أو منتهاه العشره، كما هو مفاد الأمر بالاستظهار فى الروايات عقب القعود مدّه العاده الدالّ على الحكم بالنفاسيه مع عدم التجاوز كما هو مقتضى عنوان الاستظهار الوارد فى بابى الحيض و النفاس و دلالة عنوان أيام قرئها المذكور قبله على إرادته المعنى المتقدم فى الحيض، مع تصريح جمله منها بان الاستظهار لترقب الانقطاع و إلّا فهي مستحاضه كصحيح زراره (١) و يونس ٢، نعم استشكل فى كون ما رآته فى البعض الأخير خاصه نفاساً للشك فى اسناده للولاده.

ص: ٢٧

بين أعمال النفساء و الطاهر(١) و لا فرق في ذلك بين ذات العاده العشره أو أقل و غير ذات العاده، و إن لم ترَ دمًا في العشره فلا نفاس(٢) لها و إن رأت في العشره و تجاوزها فإن كانت ذات عاده في الحيض أخذت بعادتها سواء كانت عشره أو أقل و عملت بعدها عمل المستحاضه(٣) و إن كان الأحوط الجمع إلى الثمانيه عشر كما مرّ، و إن لم تكن ذات عاده كالمبتدأه و المضطربه فنفاسها عشره أيام(٤)، و تعمل بعدها عمل المستحاضه مع استحباب الاحتياط المذكور.

و الأظهر الحكم بنفاسيته لما تقدم من عموم ان أقل الطهر عشره و لظهور الروايات في الارجاع إلى القعود بقدر أيام القرء و الاستظهار في الحكم بعده الحيض و وحده البابين في ذلك.

بناء على كون العشره منتهى لا حد للكثره فقط.

و تقدّم التأمل في استظهار الذكرى مذهب المشهور الفتوى بالعشره مع التجاوز مطلقاً و أن الذى ذهب إلى ذلك المحقق و أن الصحيح دلالة الروايات على استحاضه ما زاد على العاده حتى صحيح يونس المتعرض للعشره.

لعدم كونها ذات عاده فلا تشملها الروايات فيبقى لها العشره كحد أقصى، و فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام : «النفساء إذا ابتليت بأيام كثيره مكثت مثل أيامها التى كانت تجلس.... قبل ذلك.... و إن كانت لا تعرف أيام نفاسها جلست بمثل أيام امها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلتى

بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها على الأقوى]

(مسألة ٣): صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلاً ورأت بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها على الأقوى (١)

ذلك...» (١) و اشكل عليها بضعف السند و الشذوذ و حكاية الاتفاق على عدم الرجوع إلى أيام النفاس السابقه.

و فيه: إن المبتدأه و المضطربه حكمها الرجوع في إحراز عاداتها في الحيض إلى أقرانها كما تقدم فكما أن وظيفتها و أيامها في الحيض هي أيام أقرانها فتندرج في الرجوع إلى أيام قرئتها في باب النفاس، و من ذلك يتأمل في وصف الروايه بالشذوذ و عدم إشاره الأصحاب إلى ذلك في المقام لعلّه تعويلاً على إطلاق حكم بالرجوع إلى أيام قرئتها، و حكى عن الشهيد في البيان القول بـرجوع المبتدأه إلى التمييز ثم إلى النساء و أيده في كشف اللثام بالروايه المزبوره.

و كذلك يتأمل في دعوى الاتفاق على عدم الاعتداد بأيام النفاس فإن أيامه في غالب النساء هي أيام القرء في الحيض، و أما الضعف فمضافاً إلى اعتضاد مضمونه بما عرفت أن يعقوب الأحمر الواقع في الطريق قد روى عنه ابن مسكان و ثعلبه بن ميمون و حماد بن عثمان و إبراهيم بن عبد الحميد و أبو المعز و لم يطعن عليه في شيء من كتب الرجال.

بناء على كون العشره منتهى، و أما بناء على كونه حداً للكثيره فقط من مبدأ رؤيه الدم فيحكم بنفاسيته ما دام إسناد مجيئه من الولاده محرزاً، بل يمكن التأمل على القول الأول بأن الحكم باستحاضيه الدم المتجاوز إنما ورد

ص: ٢٩

و إن كان الأحوط الجمع إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها. و إن رأت بعض العاده و لم تر البعض من الطرف الأول و تجاوز العشره أتمتها بما بعدها إلى العشره (١) دون ما بعدها فلو كان عادتها سبعة و لم تر إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها و إن لم تر اليوم الأول جعلت الثامن أيضاً نفاساً و إن لم تر اليوم الثاني أيضاً فنفاستها إلى التاسع و إن لم تر إلى الرابع و الخامس أو السادس فنفاستها إلى العشره و لا تأخذ التتمه من الحادى عشر فصاعداً لكن الأحوط الجمع فيما بعد العاده إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها.

#### مسألة ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس

(مسألة ٤): اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس (٢) ،

فى الأدله مع فرض مجيء الدم فى الأيام السابقه كما هو الحال فى الحيض و أما مع عدم مجيئه فهو بمنزله تأخر الحيض لذات العاده الوقتيه و العدديه.

رفع الماتن اليد عن كون الولاده مبدأ للحساب هاهنا لكنه أبقي التقييد بالعشره من حين الولاده مع ان العشره هى بتبع حساب العاده فى الأدله، كما انه رفع اليد عن دلالة الأدله على نفى نفاسيه ما زاد على العاده من حين الولاده و أبقي دلالة الأدله على نفى نفاسيه ما زاد على العشره مع وحده الحكم فى ذات العاده، و هذا بخلاف ما لو بنى على كون العشره حداً لا منتهى فإن مبدأ الحساب هو بدء رؤيه الدم بمقدار العاده و إن زاد على عشره الولاده.

تقدم انه الأظهر، و كذلك الحيض المتأخر كما هو مفاد صحيح

و كذا بين النفاس و الحيض المتأخر فلا يحكم بحيضه الدم السابق على الولادة و إن كان بصفه الحيض أو في أيام العاده إذا لم يفصل بينه و بين النفاس عشره أيام و كذا في الدم المتأخر و الأقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مرّ، نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر لكن الأحوط مراعاة الاحتياط.

### مسألة ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المدّة إلى أن خرج

[تمامه]

(مسألة ٥): إذا خرج بعض الطفل و طالت المدّة إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم و إن كان مبدأ العشره من حين التمام كما مرّ بل و كذا لو خرج قطعه قطعه و إن طال إلى شهر أو أزيد فمجموع الشهر نفاس إذا استمرّ الدم، و إن تخلّل نقاء فإن كان عشره فطهر و إن كان أقلّ تحتاط بالجمع بين أحكام الطاهر و النفساء (١).

عبد الله بن المغيرة (١) و غيره.

تعرض الماتن لأمر:

الأول: إن مبدأ الحكم بالنفاس هو منذ خروج أول بعض من الطفل و إن كان مبدأ حساب العشره هو تمام الولادة أو بدء رؤيه الدم على الوجهين اللذين تقدّما.

الثاني: صورته خروج الجنين مقطعاً و انه يستمرّ النفاس و إن طال شهراً أو أزيد و الوجه في ذلك ما مرّت الاشاره إليه من ان فعل الولادة ليس وجوداً دفعياً بل امتدادياً كبقية الوجودات التدريجيّه فإن فيها نحو وجود توسطى

ص: ٣١

و وجود قطعي و الماهيه تصدق بكلا اللحاظين و يصدق تجدد وجوده في عين الوجود الواحد المستمر الممتد و من ثم يصدق على ما بعد من دم انه نفاس سواء بنى على كون مجموع الأبعاض ولاده واحده أو ولادات مستقلة لما مرّ في الأمر الأوّل أن مبدأ حساب العشره بعد تمام الولاده لا منذ بدء الأخذ فيها هذا لو كانت ولاده واحده و أما على التعدد فالحال ظاهر. ثم هل القطعات المنفصله و الأبعاض ولاده واحده أو متعدده؟

الأقرب هو الثاني لو كان العنوان المأخوذ في الأدلّه هو طبيعي الولاده لكن الظاهر من لسانها هو الاسناد إلى الحمل الظاهر في مجموع الجنين و هذا بخلاف التوأمين كما سيأتي.

الثالث: النقاء المتخلّل هل يحكم بطهره مطلقاً أو مع فصل العشره؟ قد يتوهم إن البناء على طهره و لو مع الفصل عشره يتدافع مع ما مرّ من وحده ولاده القطعات و هو مدفوع بأن ما دلّ على قعودها و إلحاق النقاء المتخلّل بالنفاس انما هو ما دلّ على رجوعها للعادة و أيامها و الأمر باستظهارها بعد ذلك إلى بقيه العشره و نطاقه هو العشره و ما بعد تمام الولاده لا أثناء و بدء الولاده الذي هو خارج عن حساب الحدّ.

و من ذلك يظهر ان النقاء المتخلّل بين القطعات ما دام ليس محسوباً من الحدّ فلا دليل لإلحاقه بالنفاس سوى امتناع كون الطهر لا يقلّ عن عشره فيما لو كان النقاء دون العشره.

و قد تقدّم في صدر مبحث النفاس عموم ذلك لدم النفاس بالاضافه إلى

## مسألة ٦: إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل

(مسألة ٦): إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل، فإن فصل بينهما عشرة أيام و استمرّ الدم فنفاستها عشرون يوم لكل واحد عشرة أيام و إن كان الفصل أقلّ من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المده و إن فصل بينهما نقاء عشرة أيام كان طهراً، بل و كذا لو كان أقلّ من عشرة على الأقوى من عدم اعتبار العشره بين النفاسين و إن كان الأحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الأقلّ كما في قطعات الولد الواحد(١).

الحيض دون ما بين النفاسين و ذلك لصدق تحقق عنوان الولادة و سببيتها لتحقق النفاس مجدداً الذي هو أمر مسلّم بحسب الأدلّة و الفتوى، فلا محاله يرفع اليد عن العموم المزبور و يحكم بطهاره النقاء و إن لم يكن عشراً هذا في النفاسين كالتوأمين. و أما فيما كان نفاساً واحداً كما في القطعات فلا محاله لازم الحكم بطهاره النقاء المتخلل موجب لتعدّد النفاس لطر و الضد القاطع لوحده الدم و النفاس و هو يدافع الوحده و يقتضى تعدّد النفاس فيوجب رفع اليد عن الظهور المتقدّم في الوحده و حمله على ما كان المولود متصلاً مع أن امتداد و استطاله الولادة مع اتصال المولود و تقطّع الدم أيضاً ممكن فرضه و لا يصار حينئذٍ إلى تعدّد الولادة.

هذا كله لو كان دون العشره و أما إذا بلغ العشره فقد استوضح الماتن الطهر لبلوغه حدّ أقلّ الطهر مع أن قضيه تخلله بين دم النفاس الواحد بناءً على الوحده آت هنا و هذا مما يدعم القول بالطهاره فما كان دون أيضاً.

قد اتضح جمله من الكلام في ولاده التوأمين تقدّم في المسألة



## مسألة ٧: إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام

العاده في ذات العاده و العشره في غيرها محكوم بالاستحاضه]

(مسألة ٧): إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام العاده في ذات العاده و العشره في غيرها محكوم بالاستحاضه و إن كان في أيام العاده إلّا مع فصل أقلّ الطهر (١) عشره أيام بين دم النفاس و ذلك الدم و حينئذٍ فإن كان في العاده يحكم عليه بالحيضه

السابقه و تعدّد الولاده و النفاس في الفرض أوضح منه مما تقدّم في قطعات المولود الواحد، و لا- يأتي فيهما ما تقدّم في الاستظهار للوحده في الفرض السابق من اسناد الولاده للحمل الواحد، و إن نقل عن جماعه انه نفاس واحد و لكنه ضعيف لما مرّ من صدق الولاده و للمولود على كل منهما فيصدق ذلك على الثاني و يبدأ العدد منه لحساب النفاس الثاني و النقاء بينهما طهر لما مرّ من تقدّم دليل سببته الولاده لنفاسيه الدم على عموم أقلّ الطهر عشره مع عدم اتحاد النفاسين. و إن كان الاحتياط في محله.

أما اعتبار أقلّ الطهر فقد مرّ دلالة صحيح عبد الله بن المغيرة (١) و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) لكن قد مرّ في باب الحيض في فصل تجاوز الدم عن العشره أن المستحاضه الداميه مستمره الدم تتحيّض مرّه في الشهر بالعاده أو بالتمييز أو بالعدد يظهر ذلك من صحيح عبد الرحمن بن الحجاج -بطريق الشيخ- قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن امرأه نفست و بقيت ثلاثين ليله أو أكثر ثمّ طهرت و صلّت ثمّ رأته دمّاً أو صفره؟ فقال: «إن كانت صفره فلتغتسل و لتصلّ و لا تمسك عن الصلاه، و إن كانت دمّاً ليست

ص: ٣٤

١-١) أبواب النفاس ب ٥ / ١.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٥ / ٣.

و إن لم يكن فيها فترجع إلى التمييز بناء على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس و الحيض المتأخر و عدم الحكم بالحيض مع عدمه و إن صادف أيام العاده لكن قد عرفت ان مراعاة الاحتياط في هذه الصورة أولى.

### مسألة ٨: يجب على النساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلاً

(مسألة ٨): يجب على النساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلاً و إخراجها و ملاحظتها على نحو ما مرّ في الحيض (١).

### مسألة ٩: إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العاده في الحيض

(مسألة ٩): إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العاده في الحيض

بصفه فلتمسك عن الصلاة أيام قرئها ثم لتغتسل و لتصلّ فإن تقييد الحيض بأيام العاده لا بصرف الامكان و فصل الطهر - ظاهر في ذلك و لا ينافيه ما في صحيح عبد الله بن المغيرة بعد فرض الحيض فيها في الشهر الثاني بل لا يخلو عن دلاله على المطلوب حيث أن جعل الحيض في الشهر الثاني دون العشره الأخيره من الشهر الأول شاهد على ذلك أيضاً.

لما مرّ في الحيض أن ما ورد في الحيض من استبرائها بادخال القطنه هو على مقتضى القاعده من لزوم الفحص في الشبهه الموضوعيه بعد دوران مثل الصلاة بين المحذورين بعد كون حرمتها ذاتيه على الطامث، و لا مجال للأصول مع القدره على الفحص لا- سيما القليل المثنونه، مضافاً إلى ما في بعض الروايات من اطلاق الدم الذي تطهر منه انها تستبرئ منه كما في موثق سماعه (١) المعتضد بوحده الدمين في الطبيعه و الأحكام كما سيأتي

ص: ٣٥

يستحبّ لها الاستظهار بترك العباده يوماً أو يومين أو إلى العشره على نحو ما مرّ في الحيض (١).

## مسألة ١٠: النفاء كالحائض في وجوب الغسل

(مسألة ١٠): النفاء كالحائض (٢) في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره

و بالأمر بالاستظهار في الدمين.

الأقوى كما مرّ في الحيض وجوبه و انه يقدر بحسب الاحتمال و بقاء عدم ظهور حال الدم في الاستمرار قد ورد في جملة من روايات المقام الأمر به الظاهر الوجوب و الاختلاف في التقدير محمول على ذلك بعد ظهور عنوان الاستظهار في طلب ظهور الحال بالبناء على الاحتياط بالتحيض.

حكي الاتفاق و الاجماع عليه من دون نكير له و يمكن أن يستدلّ له بقرائن عديده:

منها: ما تقدّم من الروايات الأمره بالرجوع إلى العاده الحيضيه في تحديد قدر النفاس و هو مبني على وحده الحد الواقعي للدمين و طبيعته لا سيما و أن هذا القدر كما أطلق عليه أيام القرء أطلق (١) عليه أيام النفاس أيضاً، كما رتبّ على ذلك بقيه أحكام وحده حد و طبيعه الدمين من الاستظهار و استحاضه ما تجاوز عن العاده و العشره.

و منها: ما ارتكز في أسئله الرواه في هذه الطائفة من ترتب أحكام الحائض على النفاء كاجتناب الوطى و الجواب منه عليه السلام (٢) أن أمد ذلك مضى

ص: ٣٦

١- ١) أبواب النفاس ب ٧٥.

٢- ٢) أبواب النفاس ب ٣ / ٤.

قدر أيام عدّه حيضها.

و منها: التعبير عن أيام النفاس بالعود في أسئله الرواه (١) بل في جملة من الروايات كصحيح يونس عبر عليه السلام بذلك «تجلس النفساء أيام حيضها التي كانت تحيض» (٢).

منها: موثق عبد الرحمن بن أعين (٣) ظاهر في ترتيب جواز دخول المسجد على مضي أيام حيضها كما تقدّم تقريب دلالتها في المستحاضه.

و منها: قعودها عن الصيام كما في صحيح (٤) عبد الرحمن بن الحجاج وغيره.

و منها: حرمه وطبها كما مرّ و كراهته قبل الغسل كما في صحيح (٥) سعيد بن يسار.

و منها: ما في صحيح (٦) سليمان بن خالد وغيره من كون الطمث حبس في الرحم رزقاً للطفل و مفهومه انتهاء ذلك بالولاده لا سيما بضميمة ما ورد من نفي الأحكام عن دم المخاض لأنه ليس نفاساً و لا حيضاً و إنما هو من فتق

ص: ٣٧

- 
- ١-١) أبواب النفاس ب ٣ / ٧.
  - ٢-٢) أبواب النفاس ب ٣ / ٨.
  - ٣-٣) أبواب النفاس ب ٣ / ٩.
  - ٤-٤) أبواب النفاس ب ٦ / ١.
  - ٥-٥) أبواب النفاس ب ٧ / ٣.
  - ٦-٦) أبواب الحيض ب ٣٠ / ١٤ - ١٣.

الرحم كما فى روايه زريق (١) الظاهر فى وحده أحكام الدمين لوحده طبيعتهما و نظير ذلك ورد فى صحيح نعيم الصحاف من نفى القعود و أحكام الحيض عما تراه فى الجبل بعد عشرين يوماً من وقتها و تعلييل ذلك بأنه ليس من الرحم و لا من الطمث» فإنه يقضى بوحده الطبيعه بين دم الطمث و دم الرحم بحسب طبيعته كما فى النفاس.

و منها: ما فى صحيح زراره (٢) من تنزيل الحائض منزله النفساء فى القعود مع ان فى صدره قد حدّد قعود النفساء بقدر الحيض إلما أن فى الذليل عن الحائض قال: مثل ذلك سواء.... تصنع مثل النفساء سواء» و لم يكتف عليه السلام بالتنزيل و التمثيل بل أكره بلفظ التسويه و المقام و إن لم يكن بلحاظ مطلق الأحكام بل بلحاظ القعود و غايه امتداده ثم الإتيان بوظائف المستحاضه إلّا أنه يقتضى وحده طبيعه الدمين حدثاً و طهراً.

و منها: مما يؤكّد ذلك أيضاً ما تقدّم فى أحكام الاستحاضه الكثيره و المتوسطه من ترتّب أحكام الحائض عليها ما لم تعمل بما عليها من وظائف و هذا يعزّز ترتّب أحكام الحائض على النفساء لا سيما و أن المستحاضه تخفيف من حدث و خبث كل من الحيض و النفاس، لا سيما أن فى بعض (٣) الروايات كموتق زراره اطلاق انها تستحل بالوظائف ما كان محرماً عليها من

ص: ٣٨

١-١) أبواب الحيض ب ٣٠ / ١٧.

٢-٢) أبواب الاستحاضه ب ١ / ٥.

٣-٣) أبواب الاستحاضه ب ١ / ١٢.

دون تقييد ذلك بسبق الحيض.

و منها: اطلاق الشارع على استمرار دم النفاس انه استحاضه الذى هو استفعال من الحيض و قد مرّ فى فصل الاستحاضه ان بعض اللغويين قيّد دم الاستحاضه ببعء أيام الحيض و أنه مقابل لخروج الدم من كل جدار الرحم الذى يحصل فى كل من الطمث و النفاس ، هذا الاطلاق قاض بوحده طبيعه الدمين لا سيما بعد حكم الشارع على حدّ النفاس بقدر حدّ الحيض و أن الحكم بالاستحاضه للزيادة على ذلك الحدّ المزبور.

و منها: بطلان طلاق النفاء كما فى صحيح (١) الفضلاء مع أن الوارد فى عمومات الطلاق بطلانه على غير طهر، مما يؤكّد وحده الخبثين و الحدث المسبب عنهما.

و منها: حكم الصيام فى الخبثين فى مكاتبه على بن مهزيار قال: كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو دم نفاسها فى أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت... فكتب عليه السلام: «تقضى صومها و لا تقضى صلاتها» الحديث (٢) فإن المقابله بين الطهر و الدمين و كذلك المقابله بينهما و بين الاستحاضه ثم ترتيب الحكم بعد توحيد الضمير، ظاهر فى وحده طبيعه الدمين فى الخبثيه و الحديثه و الأحكام المترتبّه و لا يخفى ظهور ارتكاز الوحده لدى الرواه فى أسئلتهم و تقرير ذلك فى الروايات المتعدّده مثل ما يظهر ذلك فى

ص: ٣٩

١- ١) أبواب شرائط الطلاق ب ٨ / ٥.

٢- ٢) أبواب الحيض ب ٤١ / ٧.

فى وجوب الغسل (١) بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره فى غير ذات العاده وجوب قضاء الصوم (٢) دون الصلاة و عدم جواز وطئها (٣)

موثق (١) حفص عنه عليه السلام أن النفساء بعد قعودها تغتسل و إن استمر الدم و تصلّى و يأتيها زوجها و تصوم و هى مستحاضه.

و منها: التعبير عن كلا الدمين برؤيه المرأة للدم كما فى موثق (٢) عبد الله بن بكير أو المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر كما فى صحيح (٣) ابن يسار و نظيره فى صحيح (٤) أبان بن تغلب أن المرأة تقضى صومها و لا تقضى صلاتها.

كما ورد ذلك فى جّل روايات الباب.

كما تقدّم فى مكاتبه على بن مهزيار و كذلك صحيح (٥) ابن الحجاج و كذلك موثق (٦) حفص بن غياث و صحيح (٧) أبان بن تغلب.

كما فى مصحح مالك بن أعين (٨) و موثق حفص (٩) و ابن بكير (١٠)

ص: ٤٠

١-١) أبواب النفاس ب ٣ / ١٧.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٧ / ٢.

٣-٣) أبواب النفاس ب ٧ / ٣.

٤-٤) أبواب الحيض ب ٤١ / ١.

٥-٥) أبواب من يصح الصوم ب ٢٦ / ١.

٦-٦) أبواب النفاس ب ٣ / ١٧.

٧-٧) أبواب الحيض ب ٤١ / ١.

٨-٨) أبواب النفاس ب ٣ / ٤.

٩-٩) أبواب النفاس ب ٣ / ١٧.

١٠-١٠) أبواب النفاس ب ٧ / ٢.

و طلاقها و مسّ كتابه القرآن و اسم الله (١) و قراءه آيات السجده (٢) و دخول المساجد و المكث فيها (٣) و كذا في كراهه الوطء بعد الانتطاع و قبل الغسل (٤) و كذا في كراهه الخضاب و قراءه القرآن و نحو ذلك (٥)، و كذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلوات و الجلوس في المصلّى

و صحيح بن يسار (١).

لحرمة المسّ على المحدث و لو بالأصغر كما مرّ في الوضوء.

بعموم وحده الدمين خبثاً و حدثاً و ما قد يظهر من أدلّه كراهه قراءتها القرآن.

كما في موثق عبد الرحمن بن أعين (٢) بالتقريب المتقدم في المستحاضه.

كما هو مقتضى الجمع بين صحيح ابن يسار و بقيه الروايات التي تقدّمت الإشارة إليها.

أما قراءه القرآن فيومي إليه وحده السياق في صحيح زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تقرأ الحائض القرآن و النفساء و الجنب أيضاً» (٣) حيث أنها و إن دلّت على الجواز إلّا أن سياقها مع الحائض الجنب شاهد على

ص: ٤١

١-١) أبواب النفاس ب ٧ / ٣.

٢-٢) أبواب النفاس ب ٣ / ٩.

٣-٣) أبواب الجنابه ب ١٩ / ١.



وجود الحزازه الموهمه للحرمة و أن قوله عليه السلام فى صدد دفع ذلك و يؤكد ذلك و الاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة (١). و ألقها بعضهم بالحائض فى وجوب الكفاره (٢) إذا وطئها و هو أحوط. لكن الأقوى عدمه.

### مسأله ١١: كيفية غسلها كغسل الجنابه إلا أنه لا يغنى عن الوضوء

(مسأله ١١): كيفية غسلها كغسل الجنابه إلا أنه لا يغنى عن الوضوء بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال (٣).

ما فى صحيح الحلبي (١) فى سؤال السائل حيث أورد الثلاثه و ضم إليها حال التغوط مع ان الكراهه فى كل تلك الموارد مفروضه، و أما الخضاب فهو و إن ورد ما يدل على نفى الكراهه إلا أنه يحتتمل حملة على تخفيفها كما ورد نظير ذلك فى الجنب و الحائض، هذا بعد استظهار حزازه الحدث الأكبر له.

و يمكن الاستدلال له مضافاً إلى وحده الدمين طبيعه و حكماً -بما يظهر من مقابله عدم قضاء الحائض لقيامها بذلك أوقات الصلاة أيام الطمث كما فى صحيح الحلبي (٢) و ما مرّ الإشارة إليه من وحده الدمين فى قضاء صومها دون الصلاة كما فى صحيح أبان (٣).

و استدلل له بعموم الوحده بين الدمين مضافاً إلى خصوص موثق ابن بكير و صحيح ابن يسار (٤) الدالان على وحده الدمين فى حرمة الوطء و بالتالى وحده الحرمة التى هى موضوع الكفاره.

بمقتضى حمل العنوان الواحد المتكرر فى الأبواب على الماهيه

ص: ٤٢

١-١) أبواب الجنابه ب ١٩ / ٦.

٢-٢) أبواب الحيض ب ٤٠ / ١.

٣-٣) أبواب الحيض ب ٤١ / ١.

٤-٤) أبواب النفاس ب ٧ / ٢ - ٣.

#### إشاره

#### فصل

#### في غسل مسّ الميت

يجب (١) بمس ميت الانسان.

المشروحه في باب الجنابه و الميت فيعطف استعمال الشارع في الموارد الأخرى عليه.

حكى عليه الاجماع إلّا أن في الخلاف أن بعضهم عنده مستحبّ و هو اختيار المرتضى و حكى ذلك عن بعض آخر و حكى عن أكثر العامه القول باستحباب الغسل و كذلك الوضوء عدا ابن حنبل فذهب إلى وجوب الوضوء ثمّ نقل روايتهم ان الغسل من غسل الميت و الوضوء من مسّه و مقتضى روايتهم أن الأوّل موجب للأكبر و الثاني للأصغر.

و وجه الاشكال مع ورود الأمر المتكرّر به في الروايات هو التعبير عنه بالسنة و نحو ذلك في بعضها، و عدم ما يدلّ على اشتراطه في الأعمال المشروطه بالطهاره، و من ثمّ استشكل جماعه في شرطيته لها و انه انما يجب لنفسه نظير غسل الجمعة و الإحرام، عند من ذهب إلى وجوبهما، إلّا انه يندفع الاشكال الأخير بافتراق لسان الأمر في المقام عنه في الجمعة و الإحرام، حيث أن الأمر هاهنا مترتب على سببيه المسّ للميت المعلّل في بعض الروايات بخبثيه البدن و حديثه - حيث قيد بالبروده و قبل غسله - و هو ظاهر في الحديثه لا- مجرد رجحان الطهاره كما في المثالين. هذا، مضافاً إلى تمثيل هذا الغسل بغسل الجنابه كما في صحيح محمد بن مسلم و غيره و هو ليس ظاهر

بعد برده و قبل غسله (١).

في التماثل في أجزاء الغسل فقط بل ظاهر في حديثه الماس كالجنب.

و أما التعبير بالسنة كما في روايه الحسن بن عبيد قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السلام حين غسل رسول الله صلى الله عليه وآله عند موته؟ فأجابه: النبي صلى الله عليه وآله «ظاهر مطهر لكن أمير المؤمنين فعل و جرت به السنة» (١).

فالمراد به التشريع الحاصل من فعل المعصوم عليه السلام كما ورد نظير هذا التعبير من جرى السنة به في أبواب اخرى لا بمعنى الندب، مع أن ذكره لطهاره بدن النبي صلى الله عليه وآله دال على سببه بدن غيره مما يكون قدراً للغسل.

و في روايه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال:

«الغسل من سبعة: من الجنابه و هو واجب و من غسل الميت و إن تطهرت أجزاءك و ذكر غير ذلك» (٢) فمضافاً إلى ان طريقه من الزيديه ضعيف انه دال على سببه المس للحدث نظير الجنابه غايه الأمر الاكتفاء بالوضوء بدل الغسل مع ان الذيل مضطرب الدلالة لا جمال (و ذكر غير ذلك) لاحتمال ارتباطه بالجمله السابقه.

كما دلت عليه النصوص (٣) كصحيح محمد بن مسلم و إسماعيل بن جابر و حريز و غيرها و على ذلك فيحمل ما دل على الغسل قبل برده أو بعد غسله على الندب، كما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أمّ

ص: ٤٤

١-١) أبواب غسل المس ب ١ / ٧.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ١ / ٨.

٣-٣) أبواب غسل المس ب ١ / ١ - ٢ - ٣ - ٥ - ١٤ - ١٥ - ١٨.

و المناط برد تمام (١) جسده، فلا- يوجب برد بعضه و لو كان هو الممسوس. و المعتبر في الغسل تمام الأغسال الثلاثة، فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يسقط الغسل بمسّه

قوماً فصلّى بهم ركعه ثمّ مات قال: «يقدمون رجلاً آخر فيعتدّ بالركعه و يطرحون الميت خلفهم، و يغتسل من مسّه» (١) حيث ان مسّه في تلك الحال لا يكون إلّا بحرارته، كما في مرسل (٢) الاحتجاج إلّا أن يكون عموم الذيل في صحيح الحلبي غير ناظر إلى المورد بلحاظه و هو ممن مسّه لتأخيره عن صفوف الصلاه فيشكل استفاده الاستحباب، و كما في موثق عمّار عنه عليه السلام «.... و كل من مسّ ميتاً فعليه الغسل و إن كان الميت قد غسل» (٣).

و نظيره في صحيح سليمان بن خالد انه سأل أبا عبد الله عليه السلام أ يغتسل من غسل الميت قال: «نعم، قال: فمن أدخله القبر؟ قال: لا، إنما مسّ الثياب» (٤) و حمل التعليل على الإقناع فيشكل استفاده الندب و لو أبقى ظاهره لتّم التعليل على الندب بعد جمعه مع ما دلّ على نفى الغسل بعد غسل الميت.

و يدلّ عليه أن أعضاء الانسان الحيّ تتفاوت في حراره الغريزيه و البروده في العاده لا سيما مع اختلاف حراره الهواء بحسب فصول السنه، فذلك يشكل قرينه على الظهور في (برد) باسناده إلى مجموع البدن لا سيما

ص: ٤٥

١-١) أبواب غسل المسّ ب ١ / ٩ .

٢-٢) أبواب غسل المسّ ب ٣ / ٤-٥.

٣-٣) المصدر ب ٣٠ / ٣.

٤-٤) المصدر ب ١ / ١٠.

و إن كان الممسوس العضو المغسول منه (١) و يكفى فى سقوط الغسل إذا كانت الأغسال كلها بالماء القراح لفقد الصدر و الكافور (٢) بل الأقوى كفايه التيمم (٣).

و أن الفعل اسند فى جملة من الروايات إلى عنوان (الميت) أو (جسده) و هو ظاهر فى ذلك و كذلك ظاهر ما نفى الغسل بالمس عند الموت كصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «مس الميت عند موته و عند غسله و قبله... ليس بها بأس» (١).

فإن المس عند الموت لعضو من أطراف البدن قد يكون بارداً ، و مثله فى الدلالة ما ورد (٢) فى تنحيه إمام الجماعة الذى يموت أثناء الصلاة.

لظهور (بعد غسله) فى تمام الغسل إذ به يرتفع الحدث و الخبث عن جسد الميت.

لصدق كون المس (بعد غسله) و شمول العنوان المزبور لذلك بعد كون هذا النمط من الغسل مأمور به. و فى القواعد و عن الدروس و الموجز الحاوى عدم الوجوب.

لكونه أحد الطهورين و بدليته عن الماء فى العمومات و خصوص روايه عمرو بن خالد فى المجذور (٣) و أشكل عليه بعدم ارتفاع تمام الحدث و إن حصلت له طهاره ما و من ثم يجب غسله لو تجددت قدره على الماء ،

ص: ٤٤

١-١) أبواب غسل المس ب ٣ / ١ .

٢-٢) أبواب غسل المس ب ٣ / ٤ - ٥ .

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٦ / ٣ .

أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل (١)، لكن الأحوط عدم الاكتفاء بهما ولا فرق في الميت بين المسلم و الكافر (٢) و الكبير و الصغير حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر (٣)، بل الأحوط الغسل بمسّه و لو قبل تمام أربعة أشهر أيضاً و إن كان الأقوى عدمه (٤).

و يعضده تأتي الكلام بعينه في نجاسه بدنه مع التيمّم.

بناء على الأصح من كونه غسلًا عبادياً ينويه الأمر المسلم و الكافر ما هو إلّا آله للصبّ لا سيما إذا كان من دون لمس بل و إن كان لمساً بعد تنجّس الماء بكل من بدن الميت و بدن الكافر لكنه لا يضرّ بصدق الغسل بماء طاهر، و عن التحرير و الدروس و الموجز و جامع المقاصد و المسالك و كشف اللثام و جوب الغسل في هذه الصورة كما في الميّم.

لإطلاق الأدلّة و العنوان الوارد فيها و هو (الميت) لا سيما في الروايات التي لم يذكر فيها تغسيله، مضافاً إلى ما في معتبره (١) الفضل من تعليقه عليه السلام لغسل المسّ بقذاره الميت بخروج روحه من بدنه و بقاء أكثر آفته.

لولوج الروح فيه و قد مرّ أن خروجها علّه قذاره الميت التي هي السبب في غسل المسّ.

و يستدلّ لثبوته بكونه بعض جسد الحيّ و هي الأم قد انفصل عنها لا سيما على القول بثبوته في مسّ ما لا تحلّه الحياه كالأظفر و الشعر القصير و العظم، فان المصحح للثبوت صدق المسّ للبدن و يتأمّل فيه أن تلك الأجزاء إنما توجب مع اتصالها لا مع انفصالها كما في الفرض، و انه من مواليده بدن

ص: ٤٧

١-١) أبواب غسل المسّ ب ١ / ١١.

الحيّ لا- من أجزاءه، و استدللّ أيضاً بنجاسته الخبيثه و يتأمل فيه انها ليست لعنوان ميتة الانسان بل هي ميتة حيوان لأن الصحيح كما هو لدى علماء الأحياء و الطبّ وجود الحياه الحيوانيه بعد نهايه الشهر الأول حيث يصبح الجنين مضغه تتكون من رأس و ذنب يظهر فيها العمود الفقري ملتو و يتكوّن القلب و تبدأ الذراعان و الساقان بالظهور بل في نهايه الشهر الثالث تظهر الأظافر و الأذنان و يبدأ بالحركه الخفيفه و تتكون الكلى و تفرز قليلاً من البول (١).

و أما ما يقال من كون وجه النجاسه هو ما ورد (٢) من نجاسه الجيفه و هو صادق عليه ففيه انه إشاره إلى ميتة الحيوان الصادق عليه و هو يعضد ما مرّ لا كل عنوان جيفه كالفاذورات النتنه النباتيه و غيرها.

و أما الاستدلال على النجاسه بما ورد من ذكاه الجنين في الدوابّ بذكاه أمّه و ميتته بميته أمّه فأشكّل عليه بأنه وارد فيما تحلّه الروح و الحياه لا- غيره و فيما كان حيواناً و يرده ما مرّ من حلول مراتب من الروح الحيوانى في الجنين قبل الروح الكامل و إذا تقرّر ذلك في الحيوان فكذلك في الانسان بلحاظ الحيوانيه.

و هذا الوجه في النجاسه يعضد ما مرّ من دعوى بعضيه الجنين لبدن الأمّ. ثمّ أن في موثّق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن السقط إذا استوت خلقته يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن؟ قال: «نعم كل ذلك يجب

ص: ٤٨

---

١- ١) نقلاً عن موسوعه العائله - جماعه من الأخصائيين - ص ١٣٨ - ١٣٩.

٢- ٢) أبواب الماء المطلق ب ٣.

## مسألة ١: في الماسّ و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحلّه الحياه أو لا

(مسألة ١): في الماسّ و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحلّه الحياه أو لا كالعظم و الظفر (١) و كذا لا فرق فيهما بين الباطن و الظاهر (٢) نعم المسّ بالشعر لا يوجب و كذا مسّ الشعر (٣).

عليه إذا استوى» (١) إلّا أن في حسنه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «السقط إذا تمّ له أربعة أشهر عُسل» (٢).

و في طريق الشيخ إذا سقط لسّته أشهر فهو تامّ. الحديث. و الأربعة مطابق للروايات المستفيضه في الديات و غيرها من أن إنشاء الروح الانساني بعد تمام الأربعة أشهر.

لإطلاق العناوين الوارده لمسّ بدن الميت أو جسده أو مسّ الميت و غيرها.

للاطلاق المزبور.

و يستدلّ للعدم بكونه ما لا تحلّه الحياه و قد ورد التعليل به في نفى الغسل لمسّ ميته الحيوان، و بعدم صدق الجسد المأخوذ موضوعاً في بعض الروايات.

و فيه: انه و إن انسب إلى الذهن كون الجزء الممسوس هو ممّا تحلّه الحياه لمناسبه ذلك لعنوان الموت المأخوذ في الموضوع إلّا أن المأخوذ في لسان الروايات هو عنوان مسّ الميت أو جسده و هو صادق على الأعمّ.

ص: ٤٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٢ / ٤.



## مسألة ٢: مسّ القطعه المبانه من الميت أو الحيّ إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل

(مسألة ٢): مسّ القطعه المبانه من الميت أو الحيّ إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل (١) دون المجرد عنه.

نظير ما ورد (١) التعليل لغسل المسّ بقذاره الميت و تعليل (٢) قذاره الميت بحصول جنابته مع أن غسل الميت نفسه لا يقتصر على ما تحلّه الحياه فقط و منه يظهر الحال فيما أخذ عنوان جسد الميت كصحيح (٣) الصفار و عاصم بن حميد فإنه مثبت مع ما أخذ عنوان مسّ الميت فلا يخصه، مع صدق عنوان الجسد على الشعر المتصل دون ما استطال كما مرّ في الجنابه و كذا حال التفصيل في العضو الماسّ.

هو المشهور المدعى عليه الاجماع في الميت و كذلك نسب إلى الشهره في الحيّ، و عن الصدوق و جماعه من الميت خاصه و عن الاصباح من الحي خاصه و عن المعتمد التوقف في الحكم مطلقاً و عن جماعه إلحاق العظم المجرد أيضاً و عن جامع المقاصد إلحاق الظفر أيضاً، و تردّد بعض في السن من الميت و علّق جماعه من محشى المتن بأن المجرد من العظم من الميت يوجب الغسل و ألحق بعضهم أيضاً القطعه المبانه من الميت و إن لم تشتمل على العظم. و لعلّ التعميم بدعوى صدق مسّ الميت على ذلك أو لكون الفرض في صورتين هو من ضمن مجموع جسد الميت الذي فارقته الروح و هو ما كان مشتملاً على كل من اللحم و العظم و إن انفصلا عن الآخر لا سيما

ص: ٥٠

١-١) أبواب غسل المسّ ب ١ / ١١ - ١٢.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١ / ٣.

٣-٣) أبواب غسل المسّ ب ١ / ٥ - ٣ و ب ١ / ٤.

و أما مس العظم المجرد ففي إيجابه للغسل اشكال و الأحوط الغسل بمسه خصوصاً إذا لم يمض عليه سنه، كما أن الاحوط في السن المنفصل من الميت أيضاً الغسل، بخلاف المنفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتد به، نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به.

إذا فسر الشرط في الروايه الآتيه لا بمعنى الاقتران حين المس بل حين طرؤ الموت.

و استدلل لذلك بالصحيح إلى أيوب بن عن نوح بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة، فإذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (1) و الطريق و إن اشتمل على إرسال إلما أن التعبير ببعض أصحابنا ليس من قبيل (عن رجل) أو (رفعه) بل يفيد وصف اختصاص و معرفه لا مجرد كونه إمامياً مضافاً إلى عمل القدماء به و قد رواه الكليني أيضاً. و أما الدلاله فالموضوع أخذ فيه عنوان الميتة مع أنه فرض فيه القطع الذي يدل على الموتان، فالقطع كناية عن ذلك و من ثم يظهر أن أخذ العظم فيه بلحاظ بيان حجم الجزء الميت لا فعليه الاتصال به.

و روايه إسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن من يمس عظم الميت؟ قال: «إذا جاز سنه فليس به بأس» (2) و ليس في الطريق من يتوقف فيه إلما عبد الوهاب لكن الراوي عنه صفوان. و عن العلامه حمله على

ص: ٥١

١-١) أبواب غسل المس ب ٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ٢ / ٢.

خلوه عن أجزاء اللحم بمضى سنه، و لا شهاده عليه و اشكل على الدلاله بان العظم الميت فى بلاد المسلمين محكوم بالغسل.

و فيه: ان ظاهر فرض السؤال عدم تغسيه كما لو حصل العلم بذلك لوجدانه فى البريه و نحوها مما يعلم عدم تجهيزه و يحتمل التقييد بسنه لحصول بلاءه و رميه فلا يعد مساً للميت و إنما هو مسٌ للرفاه و الرمم و على أيه تقدير فتدل ان مس العظم للميت فى الجمله فيه بأس و سبب لوجوب الغسل.

و استدلل أيضاً بما ورد فى تجهيز أبعاض الميت إذا وجدت كموتق إسحاق بن عمار عن الصادق عن أبيه عليه السلام «أن علينا عليه السلام وجد قطعاً من الميت فجمعت ثم صلى عليها ثم دفنت» (١) فإن ظاهرها اجراء أعمال تجهيز الميت على تلك القطع التى منها الغسل مع كونها منفصله عن بعضها البعض كما بنى المشهور على لزوم تغسيل كل قطعه مشتمله على عظم، و هو يقرب عموم موضوع الحكم فى المقام و هو مس بدن الميت الواجب الغسل لأجل قذارته، كما يعضد بأنه لو حصل المس لجمله من القطع فانه لا ريب فى تحقق موضوع الحكم، و دعوى أنه مع التعدد يصدق المس المسند إلى جسد الميت بخلاف مس قطعه واحده يدفعها أن الصدق المزبور ان كان بلحاظ مجموع المس مع التخامل، و الانفصال ففرديته غريبه و إن كان بلحاظ صرف الوجود فهو حاصل فى مس القطعه الواحده، هذا فضلاً عن بقيه الصور مما يورث

ص: ٥٢

### مسألة ٣: إذا شك في تحقّق المسّ و عدمه أو شك في أن الممسوس كان إنساناً أو غيره

(مسألة ٣): إذا شك (١) في تحقّق المسّ و عدمه أو شك في أن الممسوس كان إنساناً أو غيره أو كان ميتاً أو حيّاً أو كان قبل برده أو بعده أو في انه كان شهيداً أم غيره.

الاطمئنان بسعه الموضوع.

و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قتل قتيل و إن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه» (١) و على التقريب السابق فيعضد عموم الموضوع لعظم الميت المجرد.

نعم في شمول مجموع ما تقدّم للسن و الظفر من الميت تأمل و إن كان الاحتياط حسن فضلاً عن الحي.

تعرّض الماتن لعدّه صور:

الأولى: الشكّ في أصل المسّ و يكفى في نفي الموضوع الأصل العدمي، فضلاً عن استصحاب الطهاره من الحدث و هو الأصل الحكمي.

الثانية: انه انسان أو غيره و يأتي فيه ما سبق و لا يلزم تنقيح الإبهام في الممسوس و إن كان الأصل العدمي الأزلي يفيد ذلك، ثم لو فرض كون الحاله السابقه هي الحدث الأصغر لاستصحاب بقاءه مع البراءه من الأكبر من دون معارض.

الثالثه و الرابعه: بين كون الممسوس ميتاً أو حيّاً أو كون المسّ قبل برده أو بعده سواء فرضا مجهولي التاريخ أو أحدهما معلوم التاريخ فإنه الجارى في المجهول التاريخ لا يفيد إلّا نفي الموضوع و أما إثباته لما هو لازم

ص: ٥٣

الموضوع فيكون مثبتاً، مضافاً إلى الأصل الحكمي بتقريبه في الصورة السابقه.

الخامسه: أنه كان شهيداً أم غيره و هو مبنى على عدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد كما ذهب إليه جملة من المتأخرين و متأخريهم و ألحق به من اغتسل قبل قتله بالحدّ و عن كشف اللثام الميل إلى عدم السقوط و احتمال عدم طهاره الشهيد، و استدل لذلك بما ورد (١) في الشهيد من سقوط غسله و تكفينه بثيابه بدمه مما يدلّ على طهارته لأنّ تغسيل الميت و غسل المسّ معلّل (٢) بنجاسه الميت الخبيثه و الحدثيه و كما هو مقتضى تقييد المسّ بقبل تغسيل الميت. و النقض على ذلك بمسّ المعصوم عليه السلام مع انه ظاهر مطهر إلّا ان مسّه يوجب الغسل كما في روايه الحسن بن عبيد (٣) مدفوع بأنه معلّل في المعصوم عليه السلام باجراء السنه بل إن ظاهر الروايه المزبوره كما تقدّمت الاشاره إلى ذلك هو تلازم غسل المسّ مع تغسيل الميت فمع سقوط الغسل للميت يسقط غسل المسّ.

ثمّ انه مقتضى الشكّ بين الشهيد و غيره هو أصاله عدم عنوان الشهيد أى عدم استناد الموت إلى الشهاده و لو بنحو العدم الأزلى و هو أصل موضوعى مقدّم على الأصول الحكميه الأخرى.

هذا و الماتن ذكر في غسل الميت عند الشكّ في شهادته أن الأقوى

ص: ٥٤

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤.

٢-٢) أبواب غسل المسّ ب ١ / ١١ - ١٢.

٣-٣) أبواب غسل المسّ ب ١ / ٧.

أو كان الممسوس بدنه أو لباسه أو كان شعره أو بدنه (١)، لا يجب الغسل في شيء من هذه الصور. نعم إذا علم بالمسّ و شكّ في أنه كان بعد الغسل أو قبله وجب الغسل (٢).

سقوط تغسيله و لكنه قيّد مورد الشك بالذى وُجد في أرض المعركة و هو مورد الشك في العادة و لعل مراده في الفرض، و هي إماره موجبه للاطمينان مع فرض وجود الجراحات و آثار القتال.

و التقريب في الأصل هو ما مرّ و فرض الشعر بلحاظ ما استطال منه حيث لا يعد مساً للبدن.

و الشك تاره في تقدّم و تأخّر كل منهما مع العلم بتاريخ أحدهما و الجهل بالآخر، و اخرى مع الجهل بتاريخ كل منهما و ثالثه مع الشك في أصل وقوع التغسيل للميت، و لا بدّ من تحرير الموضوع في الأدله و مما يتألف، و مقتضى المطلقات أخذ مطلق المس خرج منه المس بعد الغسل أى الميت المغسول، فيبقى الميت غير المغسول أى قبل الغسل و عنوان (بعد الغسل) أو (قبل الغسل) ليس وصفاً للمس كما هو ظاهر بل لبدن الميت و من البين عدم اراده الوصف الوجودى و هو وصف تعقب الغسل شرط للبدن الممسوس بل المراد ما مرّ من عدم غسله و بقاء حديثه و خبثيته، فعلى ذلك يكون للموضوع جزءين أحدهما المس و الآخر كون الميت غير مغسول و ليس عدم الغسل وصفاً نعتياً عدمياً للمس لأن الغسل و عدمه حال و وصف لبدن الميت كما أن المس حاله طارئه على البدن فكل منهما وصفان للبدن في عرض واحد لا طوليه بينهما كى يكون أحدهما عارض و وصف للآخر، فعلى ذلك يكون

الموضوع تركيبياً لا تقيدياً نعتياً. و إذا تقرر ذلك:

فأما الصورة الأولى: و هو ما إذا علم تاريخ المس و جهل تاريخ غسل الميت فيجرى الأصل العدمى فى غسل الميت دون معلوم التاريخ و هو المس، فيحرر بذلك موضوع وجوب غسل المس.

و أما الصورة الثانية: و هو ما إذا علم تاريخ غسل الميت و جهل تاريخ مسه فيجرى الأصل العدمى فى المس دون غسل الميت فينفى بذلك موضوع وجوب غسل المس، و قد يقال ان أصله عدم المس إلى حين غسل الميت لا جريان لها لعدم ترتب الأثر على المس المزبور بل الأثر مترتب على المس المنعوت بعدم غسل الميت (١).

و فيه: أولاً: ما مرّ من أن عدم غسل الميت ليس نعتاً للمس بل نعتاً لبدن الميت و الموضوع للأثر تركيبى من جزءين من المس للبدن و عدم غسل البدن و نفى أحد الجزءين يوجب نفى الموضوع.

و ثانياً: ان أصله عدم تغسيل الميت غير جاريه لعدم جريان الأصل فى معلوم التاريخ هذا لو اريد جريان الأصل فى غسل الميت فى نفسه بناءً على ما هو الأصح من تركيبه الموضوع و أما على دعوى النعتيه فيقرر الأصل العدمى الأزلى فى نعت المس لكن عرفت وهنّها.

و أما الصورة الثالثة: و هى ما إذا جهل تاريخ كل منهما فالأصل العدمى جارى فى كل منهما فيتعارضان و يتساقطان و تصل النوبه إلى الأصول الحكميه

ص: ٥٤

و على هذا يشكل مس العظام المجرده المعلوم كونها من الانسان فى المقابر أو غيرها نعم لو كانت المقبره للمسلمين يمكن الحمل على أنها مغسله(١).

#### مسأله ٤: إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن إحداهما من ميت الانسان

(مسأله ٤): إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن إحداهما من ميت الانسان فإن مسهما معاً وجب عليه الغسل، و إن مس أحدهما ففى وجوبه اشكال(٢) و الأحوط الغسل.

#### مسأله ٥: لا فرق بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً فى اليقظه أو فى النوم

(مسأله ٥): لا فرق(٣) بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً فى اليقظه أو فى النوم

المقتضيه لعدم وجوب غسل المس كما مرّ.

و أما الصوره الرابعه: و هى الشك فى أصل غسل الميت فالأصل العدمى يقتضى عدمه و يحرز بذلك موضوع وجوب غسل المس.

أما الموجوده فى المقابر للمسلمين فالسيره قائمه على البناء على الصحه بمعنى وقوع الغسل و بقيه أحكام تجهيز الميت حتى فيما لو كان الشك قبل دفنه مع مباشره الآخرين لذلك، و كذلك الحال فيما علم أنه من قبر فى أرض المسلمين و إن لم يكن فى مقبرتهم، و أما فى غير ذلك كما لو وجد فى أرض بريه أو غير ذلك فالحكم ما مرّ فى الشك.

مرّ فى أبحاث الماء المشكوك ان ملاقى اطراف الشبهه المحصوره للعلم الاجمالى لا يتنجز بالعلم المزبور فتجرى فيه الأصول المفرغه السابقه بلا معارض، و سواء كان المس بعد العلم الاجمالى أو قبله.

وجه الإطلاق فى الأدله هو التعبير عن الموضوع بلفظ الأسباب



كان الماس صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ والأقوى صحته قبله إذا كان مميزاً (١)، و على المجنون بعد الافاقه.

### مسألة ٦: في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى لا

فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره]

(مسألة ٦): في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره (٢).

### مسألة ٧: ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل الخارجيه

(مسألة ٧): ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل

الخارجيه كما في مكاتبه الصفار، فوَّع عليه السلام «إذا أصاب يدك جسد الميت» (١).

و منه: يظهر الاطلاق في التعبير الآخر مثل ما في صحيح محمد بن مسلم (اذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل) (٢)، فيكون التعبير الوارد في المقام نظيره في باب الجنابه إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل.

لمشروعيه عبادته بالعمومات الأوليه و غايه ما دلّ عليه مثل عمد الصبى خطأ أو كتابه السيئات أو رفع القلم هو رفع الفعلية التامه لا أصل الفعلية للتكاليف و المشروعيه.

و بعض ما تقدّم في نجاسه القطعه و إن اختص بالميت و لكنه داعم للمرسل في المبانه من الحى، و حيث كان الموتان هو الموجب للحدث في الماس فالتفرقه بين المقطوعه منه نفسه أو غيره في ذلك لا وجه لها مع وحده المفاد.

ص: ٥٨

١-١) أبواب غسل المس ب ١ / ٥.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ١ / ١.

لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده. و هو أحوط(١).

### مسألة ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها اشكال

(مسألة ٨): في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها اشكال. و كذا في العكس بأن تولد الطفل من المرأة الميتة؟ فالأحوط غسلها في الأول و غسله بعد البلوغ في الثاني(٢).

### مسألة ٩: مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل

(مسألة ٩): مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل و إن كان أحوط(٣).

بدعوى الاطلاق في مرسله أيوب بن نوح و لكنه محل تأمل لأن غايه مفادها إدراج القطعه ببدن الميت في إيجاب مسه للغسل و من شرائط ذلك البروده.

و الفرق في شمول الاطلاق بين الشق الأول و الثاني بقصوره في الأول دون الثاني كما ترى، كما أن الفرق في شموله بين فرض المقام و المسائل السابقه بدعوى قصوره في المقام دون ما سبق كما ترى أيضاً لا سيما، بعد البناء على عموم المس للباطن أو بالباطن فضلاً عن الفرج كما سيأتي في مسأله الجماع مع الميتة أنه من مصاديق المس و من ثم استدل به ثمه في الجنابه على إيجابه لها و أنه التقاء للختانيين.

و دعوى القطع بان الحامل قبل ولاده الطفل الميت لا يبنى على كونها محدثه لا سيما مع استمرار ذلك أياماً، لا دليل عليها غايه الأمر هي من مستمره الحدث.

إذا كانت منفصله عن بدنه و أما مع كونها عليه فمسها مس للميت

## مسألة ١٠: الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل

(مسألة ١٠): الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل و يتداخل مع الجنابه (١).

## مسألة ١١: مس المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل

(مسألة ١١): مس المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل (٢).

## مسألة ١٢: مس سره الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل

(مسألة ١٢): مس سره الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (٣).

## مسألة ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحي و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلاً ببدنه لا يوجب الغسل

(مسألة ١٣): إذا يبس عضو من أعضاء الحي و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلاً ببدنه لا يوجب الغسل و كذا إذا قطع عضو منه و اتصل ببدنه بجلدته مثلاً. نعم بعد الانفصال إذا مسه و جب الغسل بشرط أن يكون مشتملاً على العظم (٤).

## مسألة ١٤: مس الميت ينقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله

(مسألة ١٤): مس الميت ينقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله (٥).

نفسه.

قد تقدّم ان الالتقاء بالفرج يصدق عليه المس كما انه التقاء للختانين الموجب للجنابه الذي تقدّم في مبحث غسل الجنابه.

قد تقدم في (مسألة ٣) وجه ذلك مما ورد من أمره بالغسل غسل الميت قبل إقامه الحدّ أو القصاص.

بعد عدم اشتغالها على العظم لا حين طرّ الموت عليها و لا حين المس.

ما دام الاتصال بنحو يلحقه بالبدن لا بنحو تعدد كالمعلقه المدلاه.

بناء على انه حدث فيكون ناقضاً للوضوء لما مرّ في بحث الوضوء

## مسألة ١٥: كيفية غسل الميت مثل غسل الجنابه إلّا انه يفتقر إلى الوضوء أيضاً

(مسألة ١٥): كيفية غسل الميت مثل غسل الجنابه إلّا انه يفتقر إلى الوضوء أيضاً (١).

## مسألة ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهارة

(مسألة ١٦): يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهارة من الحدث الأصغر و يشترط فيما يشترط فيه الطهارة (٢).

كما في صحيح إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينقض الوضوء إلّا حدث، و النوم حدث» (١) و غيرها من الروايات التي أشرنا إلى دلالتها على كبرى ناقضيه كل حدث للوضوء. فلا ينحصر بالأمثله المذكوره فى النواقض بل بكل ما ثبت حدثيه سواء كان أكبر أم أصغر.

و أما إيجاب المس للوضوء فيبتنى على عدم كفايه الغسل عن الوضوء و قد مرّ فى غسل الجنابه و الحيض كفايه كل غسل عن الوضوء.

كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من غسل ميتاً و كَفَّنه اغتسل غسل الجنابه» (٢).

مضافاً إلى انصراف إطلاق العنوان للمركبات فى الأبواب إلى ما بيّنه الشارع فى باب منها.

كما نسب فى مفتاح الكرامه ذلك إلى المشهور انه حدث أصغر و عن الشرائع و المعتبر و التذكرة و جوبه لما يجب له الوضوء و لاستباحه دخول المساجد و قراءه العزائم و كذا عن الوسيله و استظهر من عباره المبسوط و المقنعه و عن مصابيح الظلام انه المشهور لكن عن السرائر جواز

ص: ٦١

١- ١) أبواب نواقض الوضوء ب ٣ / ٤.

٢- ٢) أبواب غسل المس ب ١ / ٦.

دخوله المساجد و كذا عن الدروس و البيان و جامع المقاصد و فوائد الشرائع و حاشيه الفاضل الميسى و المسالك و روض الجنان و مجمع البرهان و عن الأخيرين قراءه العزائم و الصوم أيضاً و كذا الذكرى.

و عن المدارك احتمال وجوبه لنفسه كما احتمال ذلك أيضاً بعض محشى المتن.

و الذى يدلّ على سببته للحدث امور:

منها: ما فى معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «انما امر من يغسل الميت بالغسل لعله الطهاره مما أصابه من نضح الميت لأن الميت إذا خرج منه الروح بقى منه أكثر آفته» (١).

و مثله معتبره محمد بن سنان و فيها: «لأن الميت إذا خرج الروح منه بقى أكثر آفته فلذلك يتطهر منه و يطهر» (٢) و الموازاه بين الطهارتين ظاهر فى كون الحدث فى الميت و الماس على درجه واحده بضميمه ما ورد فى سبب غسل الميت انه يجنب، فيومئ ذلك بأن الغسل من المس هو من الحدث الأكبر و ان وجه الأمر بالغسل هو لتحصيل الطهاره المشروطه فى جملة من الأعمال.

حيث دلّنا على حصول ما يقابل الطهاره من المس، و نظيره الاستظهار من عنوان الغسل المأمور به عقب المس الذى هو سبب للقداره فى ارتكاز المتشرعه، و نظيره مفهوم ما دلّ على عدم سببيه المس إذا حصل بعد غسل

ص: ٦٢

---

١-١) أبواب غسل المس ب ١ / ١١.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ١ / ١٢.

الميت، و الحاصل ان الطهاره المأمور بها من الأمر بالغسل ظاهره في ما يقابل الحدث الأكبر لا الأصغر الذى يحصل رفعه بالوضوء.

و منها: ما فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من غسّل ميتاً و كَفَّنه اغتسل غسل الجنابه» (١) و التنزيل و التشبيه و إن كان بلحاظ هيئته و كيفية الغسل إلّا أنها لا تخلو من إيماء إلى تنزيل المس منزله الجنابه.

و منها: ما رواه الشيخ فى الغيبة (٢) بسند صحيح من التوقيع من الناحية المقدسه مما خرج عن صاحب الزمان عليه السلام إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى حيث كتب إليه، روى لنا عن العالم عليه السلام انه سئل عن إمام قوم صلّى بهم بعض صلاتهم و حدثت عليه حادثه، كيف يعمل من خلفه؟ فقال: يؤخّر، و يتقدم بعضهم، و يتم صلاتهم، و يغتسل من مسه؟ التوقيع: ليس على من نَحاه إلّا غسل اليد، و إذا لم تحدث حادثه تقطع الصلاه تتم صلاته مع القوم (٣) و نظيره التوقيع الآخر إلّا أن فيه تفصيل بين مسه بحرارته و بين من مسه و قد برد».

و الروايه المرويه عن العالم عليه السلام و التوقيع كليهما فيه تقرير كون المس للميت و قد برد يبطل الصلاه و لا بدّ فى أدائها للماس من الغسل، و يدعم هذا الظهور أن فى كلا الفرضين الحراره و البروده لبدن الميت لا بدّ للماس من

ص: ٦٣

١- ١) أبواب غسل المس ب ١ / ٦.

٢- ٢) أبواب غسل المس ب ٣ / ٤ - ٥.

٣- ٣) الغيبة للطوسى / ٢٣٠.

## مسألة ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها

(مسألة ١٧): يجوز للماس (١) قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءه العزائم و وطؤها ان كانت امرأه، فحال المس حال الحدث الأصغر إلّا في إيجاب الغسل للصلاه و نحوها.

غسل يده للصلاه من الخبث مما يقضى ان غسل الماس عند البروده الميت هو للصلاه أيضاً.

و بهذا التقريب يظهر دلاله صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعه ثمّ مات قال: يقدمون رجلاً- آخر فيعتد بالركعه و يطرحون الميت خلفهم و يغتسل من مسه» (١) فان التفصيل بين من مسه و بقيه المأمومين المصلّين ظاهر في بطلان صلاه الماس و لزوم اغتساله للصلاه المحمول على مسه بعد ما يبرد. فتحصل مما مرّ من الشواهد حديثه المس و ان الغسل منه مشروط فيما اشترط فيه الطهاره، و أن الأقوى كونه حدثاً أكبر كما في بقيه الأحداث الكبرى التي لا ترتفع بالوضوء إلّا بالغسل، لكن يبقى الكلام في ترتب آثار الأحداث الكبرى الأخرى عليه.

مرّ حكاية الحرمة عن جماعه من المتقدمين و المتأخرين كالفاضلين و غيرهما، كما تقدم تقريب كون المس يوجب الحدث الأكبر و أما ترتب الآثار عليه فاما الوطى فالظاهر العدم لعدم الدليل عليه مضافاً إلى أخذ الحدث الخبثي كالحيض و النفاس و الاستحاضه في موضوع الحرمة بخلاف المرأة الجنب، و أما دخول المساجد و قراءه العزائم فيمكن تقريب ترتب الحرمة بما مرّ في صحيح محمد بن مسلم من تنزيل المس منزله الجنابه

ص: ٦٤

## مسألة ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر في أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته

(مسألة ١٨): الحدث الأصغر و الأكبر في أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته، نعم لو مسّ في أثناءه ميتاً وجب استنافه (١).

## مسألة ١٩: تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل

(مسألة ١٩): تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل و لو كان الميت متعدداً كسائر الأحداث (٢).

## مسألة ٢٠: لا فرق في إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبة أو لا

(مسألة ٢٠): لا فرق (٣) في إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبة أو لا، نعم في إيجابه للنجاسه يشترط أن يكون مع الرطوبة (٤)

و كذلك ما مرّ في معتبره محمد بن سنان من تقريب وحده الحدث و الطهاره منه في الميت و الماس مع أن حدث الميت هو الجنابه كما ورد في بعض الروايات منه.

تقدم في مسأله (٨-٩-١٠) من فصل غسل الجنابه عدم بطلان غسل الجنابه فضلاً عن غيره بصدور الحدث الأصغر في أثناءه غايه الأمر احتياج الغسل حينئذ إلى ضم الوضوء و كذلك الحال في صدور الأحداث الكبرى الأخرى أثناء الغسل لرفع أحدها، و هذا بخلاف صدور نفس الحدث الأكبر الذي وقع الغسل لرفعه فانه يبطل رافعيه الغسل له، فلا بدّ من إعادته.

و ذلك لعدم إمكان تكرار المسبب و هو الحدث من الجنس الواحد و من ثمّ تتداخل الأسباب كما هو الحال في بقيه موارد الحدث الأصغر و الأحداث الكبرى الأخرى.

للإطلاق.

كما هو المشهور خلافاً للعلامة في مطلق الميتة في بعض كتبه



على الأقوى، وإن كان الأحوط الاجتناب إذا مس مع اليبوسة خصوصاً في ميت الانسان ولا فرق (١) في النجاسه مع الرطوبه بين أن يكون بعد البرد أو قبله و ظهر من هذا أن مس الميت قد يوجب الغُسل و الغُسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل مع الرطوبه، و قد لا- يوجب شيئاً كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبه، و قد يوجب الغُسل دون الغُسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغُسل بلا رطوبه، و قد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبه.

و للشهيدين في ميته الآدمي استناداً لبعض الاطلاقات و قد تقدم (١) في فصل النجاسات (مسأله ١٠) تنقيح الحال في ذلك و أن الصحيح اشتراط الرطوبه فلاحظ، و احتياط الماتن لذلك كما في التوقيعين و غيرهما و قد يؤيد باطلاق موضوع المس كما انه قد يعكس فيقيد موضوع المس بلا رطوبه.

و هو محل وفاق في ميته غير الآدمي و هو مذهب الأكثر في ميته الآدمي خلافاً للشهيد و الكركي و صاحب المدارك و الحدائق بدعوى التلازم بين غُسل المس و الغسل من النجاسه تمسكاً باطلاق نفى البأس عن المس قبل البرد و قد تقدم (٢) في (مسأله ١٢) في فصل النجاسات خصوصيه التوقيعين اللذين رواهما الشيخ في الغيبه بسند صحيح.

ص: ٦٦

---

١-١) سند العروه ج ٢ / ٥٢٤.

٢-٢) سند العروه ج ٢ / ٥٢٧.

اعلم ان أهم الأمور و أوجب الواجبات (١) التوبه من المعاصى

كتاباً و سنّه و عقلاً كما قال تعالى: «و تُوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (١).

و قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحاً» (٢) و غيرها من الآيات المتظافره فى ذلك و وقع الكلام فى وجوبها شرعاً أم أن وجوبها عقلى و ان الأمر بها فى لسان الشرع إرشادى نظير ما وقع فى وجوب الطاعة.

و لعل الأهم من ذلك البحث فى ارتباط التوبه بالطاعة مع بحث التجرى و الموافقه للالتزاميه و كذلك مع انكار المنكر القلبى و مع قاعده (من رضى بفعل قوم اشرك فيه)، فان كل تلك الأفعال جانحيه مرتبطه بالفعل الجارحى المأمور به أو المنهى عنه.

كما أن الترديد فى حكم التوبه -بين كونه جبلياً فطرياً أو عقلياً أو شرعياً، باعتبار أن التوبه وقايه من الضرر و العقوبه فيكون الحكم من قبيل الأول ليس على ما ينبغى تنقيحه، و ذلك لأنه لا تنافى بين كونه من الأقسام الثلاثه معاً فإن قوام الحكم الشرعى هو بمولويه الاراده الشرعيه و محركيتهما للعبد و لو بتوسط الضرر الأخرى و هو العقوبه أو المثوبه، و ليس قوام الحكم

ص: ٦٧

١-١ (١) النور / ٣١.

٢-٢ (٢) التحريم / ٨.

الشرعى بالاعتبار و الانشاء، و من ثمّ يعلم أن إدراكات حكم العقل لما هو حسن عند الشارع أو قبيح هو ادراك للحكم الشرعى لكونه ادراكاً للإرادة المولويه مع ترتب الثواب أو العقاب عليها الذى هو التحسين عند الشارع و التقييح عنده الكاشف و المطابق له الحسن و القبح العقلى، و كذلك لا ينافى ذلك دعوه الجبله و الفطره إليه، و انما الكلام هو فى كون الاراده المولويه المتعلقة بالتوبه هى إرادته أصلية أم تبعيه بتبع إرادته الواجبات و التكاليف الأخرى، كما قيل ذلك فى الطاعه، و تحرير ذلك متوقف على ما تقدمت الاشاره إليه من ارتباط التوبه بكل من الطاعه و التجرى و الموافقه الالتراميه و إنكار المنكر قلباً و الرضا بفعل قوم يشرك الراضى معهم فيه.

و يقرب ارتباطها مع جمله من تلك الأفعال، أن الندم كما سيأتى مأخوذ فيها إما بنحو السبب أو الجزء، كما أنها لإزاله الطغيان و التعدى الحاصل من العبد على ساحه المولى، و من ثمّ هى رجوع إلى حاله التسليم من العبد للمولى و الانقياد له، و أن الإقامه و الرضا بما صدر من المعصيه هى استمرار للتجرى و العصيان و إقامه على المنكر قلباً، كما أن الأفعال المشار إليها تقتضى مرتبه من الطاعه الجانحيه مغايره لمرتبه الطاعه الجوارحيه و تقريرها تلك المرتبه من الطاعه فى كل الواجبات و التكاليف لا يعنى كون كل التكاليف قريه قصديه بل هى تقرر ان للعمل و الاطاعه مرتبه هى النيه و الفعل الجانحى فى مقام النفس كما يشير إليه ذلك الحديث المتواتر انما الأعمال بالنيات و نيه المؤمن خير من عمله و نيه الكافر شرّ من عمله، فالفعل الجانحى أشد وطأه

فى عنوان الطاعه و المعصيه من الفعل الجارحى و مرتبه مغايره لمرتبه الفعل الجارحى، و هذه المرتبه من الفعل ليست بمعنى كون الداعى قريباً خالصاً من الدواعى الأخرى الضمائم أو المستقله فى التأثير كما هو الحال فى نيه الأفعال العباديه، بل بمعنى أن الطاعه فى الأفعال الواجبه التوصليه أو المحرمه التوصليه -لها مرتبه جانحيه هى طوعانيه فى إرادته العبد و هواه و التزامه قبال إرادات المولى، و هذه المرتبه لا تتصرم و لا تنقضى بسره الأفعال الجارحيه بل هى مستمره ممتده ما بقى الالتفات و لو فى الحافظه النفسيه، كما ان هناك فارقاً ثالثاً عن الفعل الجارحى و هى أن هذه المرتبه من الطاعه النفسانيه لا تختص بالتكاليف المخاطب بها المكلف على صعيد الفعل الجارحى، بل تعم إرادات المولى تجاه أفعال الآخرين مما يعلم مبغوضيتها لدى الشارع على كل حال أو محبوبيتها لدى الشارع كذلك.

فتبين أن التوبه فى مقابل التجرى حدوداً و بقاءً و كذلك الموافقه الالتزاميه و انكار المنكر قلباً و الرضا بفعل قوم يشرك معهم، هى مرتبه من الطاعه و المعصيه للتكاليف المولويه على صعيد الفعل الجانحى و إن ما أقيم من أدله فى تلك العناوين على حكم كل منها تصبّ فى اثبات هذه المرتبه من الطاعه و الموافقه و من المعصيه، كالأدله التى أقاموها على قبح و حرمة التجرى العقليه و النقليه (١) و أدله (٢) و جوب انكار المنكر قلباً و الروايات

ص: ٦٩

١- ١) أبواب مقدمات العبادات.

٢- ٢) أبواب مقدمات العبادات.

المستفيضه الداله على أن من رضى بعمل قوم أشرك معهم.

و على ذلك فتمتد الطاعه و المعصيه للتكاليف بحسب الفعل الجانحى النفسانى بأزيد من مده الفعل الجارحى و بأزيد من مده موضوع الحكم، و أن ما يقال من انتهاء أمد و عمر الحكم بزوال موضوعه إنما يصح بلحاظ الفعل الجارحى و الطاعه و المعصيه بالأعضاء البدنيه و أما بلحاظ الفعل الجانحى و الطاعه و المعصيه فى مرتبه الفعل النفسانى فأمد و مده الحكم باقيه بعد زوال الموضوع و لأجل تغاير نوعيه المرتبتين من الطاعه و المعصيه سميت المرتبه النفسانيه باسم التوبه تاره و أخرى التجرى و ثالثه الانكار القلبى و رابعه الرضا بفعل قوم و نحوها و غيرها من العناوين.

و من ذلك يتبين أن التوبه و الطاعه و الموافقه الالتماميه و التجرى و انكار المنكر قلباً و الرضا بفعل قوم و غيرها من العناوين ليست محكومته بحكم مولوى وراء الحكم المولوى لتلك الأفعال الجارحيه بل هو محكومته بنفس حكمها إلا أنها مرتبه أخرى من امثالها و مخالفتها و لا- أنها محكومته بحكم العقل التابع لحكم الشرع فقط كما قيل ذلك فى حكم الطاعه فى الفعل الجارحى فإن الحكم المولوى ليس متعلقه فى مقام الانشاء بالصور الذهنيه بما هى هى و لا عناوين الأفعال كذلك بل بما هى آله للحاظ الفعل الخارجى، فهو محط الحكم و إن كان الفعل الخارجى موجباً لسقوط الحكم من حيثيه الاسم المصدرى و لكنه متعلق له من حيثيه الإيجاد، و كذلك الحال بالنسبه إلى مرتبه الطاعه على صعيد الفعل النفسانى.

ص: ٧٠

ثم إن الحكم العقلي التابع لحكم الشرع يتعلق بنفس ما تعلق به حكم الشرع من دون أية تنافى بل التفكيك في المتعلق خلف التبعية فكل ما حكم به الشرع حكم به العقل كما هو الحال في الملازمة في كل ما حكم به العقل حكم به الشرع، وان كان مرادهم من تبعيه حكم العقل لحكم الشرع بالحكم بوجود ما أوجبه و حرمة ما حرمه المتعلقان بالفعل لا- بعنوان الطاعة و المعصية، لكن المفروض في وجوب الطاعة العقلي انه يدعو إلى عين ما يدعو إليه الحكم المولوى، و كذلك الحال في الحكم الجبلى الفطرى كما تقدم.

ثم انه على ذلك لا فرق فى لزوم التوبه بين المعاصى الصغيره و الكبيره ما دامت التوبه هى مرتبه من الطاعه، نعم يبقى اشكال معروف فى الجمع بين قوله تعالى: «وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَ لَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ» (١).

و قوله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا» (٢). باعتبار الصغيره التى لا يستغفر منها تصير كبيره لصدق الاصرار عليها حينئذ كما فى روايه جابر عن أبى جعفر عليه السلام فى ذيل قوله تعالى: «وَ لَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ» (٤) الاصرار أن

ص: ٧١

١- ١) آل عمران / ١٣٥، النساء / ٣١.

٢- ٢) النساء / ٣١.

٣- ٣) أبواب جهاد النفس ب ٨٢ / ١ و ب ٨٣ / ٦.

٤- ٤) آل عمران / ١٣٥.

يذنب الذنب فلا يستغفر ولا يحدث نفسه بتوبه فذلك الاصرار» (١) كذلك روايه معاذ الآتيه و غيرها من أن عدم الاقرار له تعالى باستحقاق العقوبه إصرار على الذنب، و قد قيل ان الاصرار إما الفعلى و هو المداومه على الصغار بلا توبه و أما حكى و هو العزم على فعل الصغائر متى تمكن منها، لكن على هذا التعريف للاصرار ترتفع المدافعه الظاهريه بين دالتي الآيتين بخلافه على مفاد الروايتين و المجلسى فى البحار ضَعَف القول بتفسيره بأنه مجرد عدم التوبه، و قَوَى دخول العزم على المعاوده فى معناه. و الصحيح كما سيأتى أن التوبه و هى الرجوع إلى الطوعانيه و الطاعه النفسيه قبال مولويه المولى التى أعملها فى الأحكام هى مسبب يعم حصولها بالندم أو الاقرار أو اجتناب الكبائر أو البلاء و الابتلاء أو فعل الحسنات المذهب للسيئات أو غيرها من مكفرات الذنوب و موجبات المغفره التى هى محصله للتوبه حقيقه كما فسرت آيه الاجتناب عن الكبائر بكونه موجب لهيئه نفسانيه من التقوى، لا أن التوبه عدل تلك المكفرات كما هو المعروف فى كلمات المتكلمين و المفسرين و علماء الأخلاق، و على ذلك فالتوبه حاصله باجتناب الكبائر مزيله للاصرار و إن لم يحصل ندم.

و أما اشتراط الاستغفار فى التوبه فسيأتى انه الأظهر فى مطلق أسباب التوبه المتقدمه و غيرها من الأسباب المحققه للتوبه نعم يظهر من جمله من الروايات أن شرطيته حين يتذكر تلك الذنوب لا مطلقاً، نعم يمكن إيقاعه

ص: ٧٢

و حقيقتها(١) الندم و هو من الامور القلبيه و لا يكفى مجرد قوله «استغفر الله»، بل لا حاجه إليه مع الندم القلبي و ان كان أحوط و يعتبر فيها العزم على ترك العود إليها و المرتبه الكامله منها ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام .

بنحو الإجمال فعلى ذلك فآيه الاجتناب فى صدد التعرض لأحد أسباب التوبه و من ثمّ المغفره المترتبه عليها، و لا ينحصر حصول التوبه بالندم.

كما ذكر ذلك فى كتب الكلام و الأخلاق لما فى جملة من الروايات.

«كفى بالندم توبه» و إن كانت التوبه فى أصل اللغه بمعنى الرجوع كما هو الحال.

فى الأموبه و الإنابه و بمقتضى ما تقدم من كون التوبه مرتبه من الطاعه فى الفعل النفسانى أى الطوعانيه العبوديه أمام مولويه المولى و مثول العبد خاضعاً فى ساحه كبرياء الرب، فلا يتحقق ذلك إلّا بالندم من ما حصل منه من طغيان و جراه على ساحه الجلال و الكبرياء، و لو كان العصيان الحاصل منه بسبب الهوى و الشهوه. نعم فى جملة من الروايات التذلل و الإقرار و الاعتراف باستحقاق العقوبه يوجب العفو كما فى الصحيح إلى ابن أبى عمير عن معاذ الجوهرى عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله عن جبرئيل عليه السلام قال الله عز و جل: «من أذنب ذنباً صغيراً كان أو كبيراً و هو لا يعلم أن لى أن أعذبه أو أعفو عنه لا غفرت له ذلك الذنب أبداً، و من أذنب ذنباً صغيراً كان أو كبيراً و هو يعلم انى اعذبه أو أعفو عنه عفوت عنه» (١)

ص: ٧٣



و غيرها ثم انه قد ذكر شرائط اخرى لحصولها تضم إلى الندم فيكون المجموع كسبب لحصولها.

منها: العزم على عدم العود كما ورد في معنى الاستغفار عن أمير المؤمنين عليه السلام «إضمار أن لا يعود إلى الذنب الذي استغفر منه» (١)، و هو بدرجة فتور الميل النفساني عن الذنب لا بد منه في تحقق الندم على ما صدر منه من مخالفه و حيث أن ما مضى و ما يأتي مشتركان في ذات الفعل فلا بد له من النفره النفسيه من طبيعه الفعل بما هي الشامله للأفراد المستقبله، نعم حيث ان إضعاف الميل النفساني تجاه الفعل على مراتب و يتبع ذلك مراتب الندم اختلفت درجات التوبه كذلك، كما هو مفاد التوبه و الاستغفار المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام .

و منها: الاستغفار و قد يستدل له «و الَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ» (٢) و قوله تعالى: «و مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا» (٣) «أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (٤) و قوله تعالى: «و اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ

ص: ٧٤

١-١) أبواب النفس ب ٨٧ / ح ٤ - ٥.

٢-٢) آل عمران / ١٣٥.

٣-٣) النساء / ١١٠.

٤-٤) المائدة / ٧٤.

وَدُوْدٌ» (١) وغيرها من الآيات و الظاهر منها لزومه فى التوبه و حملها على كون الاستغفار سبباً للعفو فى نفسه كما أن الندم سبب آخر فى غير محله. أما الآيه الأولى فالظاهر من (ذكروا الله) هو الندم أو التذلل الحاصل من التذكر و مع ذلك ضمت إليه الاستغفار، و ظاهر الثانيه الأمر به بقول مطلق، و صريح الثالثه اقتران التوبه بالاستغفار، و كذلك الرابعه. هذا مضافاً إلى ما فى جملة من الروايات من اطلاق كل من الاستغفار و التوبه على الآخر مما يدل على أخذه فى التوبه، و هى الروايات المتضمنه لتأجيل كتابه السيئه مده سبع ساعات رجاء أن يلحقها بالاستغفار، كما فى صحيح أبى بصير و فى بعضها يلحقها بالتوبه كما فى صحيح حفص مضافاً إلى ما فى روايه كميل بن زياد فى الاستغفار المعروفه عن أمير المؤمنين عليه السلام «...قلت فأصل الاستغفار ما هو؟ قال:

الرجوع إلى التوبه عن الذنب الذى استغفرت منه» الحديث (٢). و أما ما فى حديث جنود العقل و الجهل «و التوبه و ضدها الإصرار، و الاستغفار و ضده الاغترار» فلا يدل إلّا على مغايره العنوانين لا عدم اشتراط الاستغفار فى التوبه بل هو يقضى بذلك حيث ان مقتضاه ان التوبه و إن نفت الإصرار لكنها لا تنفى الاغترار إلّا بالاستغفار.

و منها: إصلاح ما أفسد فإن كان فى حقوق الله تعالى تداركها بالقضاء و نحوه، و إن كان من حقوق الناس تداركها بأدائها لهم مالىه كانت أو غيرها

ص: ٧٥

١-١) هود / ٩٠.

٢-٢) أبواب جهاد النفس ب ٨٧ / ٥.

و لو بالاستحلال منهم على تفصيل فى الموارد المذكوره فى الأبواب المختلفه، و يدل عليه مضافاً إلى أن عدم التدارك إقامه على الذنب و الاستمرار فيه، قوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (١).

و قوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَ أَصْلَحُوا وَ بَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ» (٢) و التقييد بالبيان لما صدر منهم الكتمان لما أنزل الله تعالى، فكان التدارك بالبيان لما كتموه. و هذا الشرط ورد فى جملة من الروايات أيضاً.

و منها: الولايه لأهل البيت عليهم السلام كما هو مقتضى قوله تعالى: «وَ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى» (٣) فاشترط تعالى الهدايه فى قبول و صحه التوبه فلا تصح ممن ضلّ عن أئمه الدين و خلفاء الله فى أرضه و حجه على عباده، نظيره قوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَ أَصْلَحُوا وَ اعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» (٤) و إخلاص الدين لله تعالى عن طاعه الطاغوت و هو كل من يطاع من دونه تعالى ممن لا تكون مشيئته تابعه لمشيئته تعالى... و هذا الشرط قد يصاغ بصياغه اخرى. و هى شرطيه التوسل و التشفع بالنبي صلى الله عليه و آله بمقتضى قوله تعالى: «وَ لَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُكَ

ص: ٧٦

١-١ (١) آل عمران / ٨٩.

١٦٠ / ٢-٢ (٢) البقره / ١٦٠.

٨٢ / ٣-٣ (٣) طه / ٨٢.

١٤٦ / ٤-٤ (٤) النساء / ١٤٦.

فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا « (١) فاشترط للتوبه المجيء إليه صلى الله عليه وآله أى الالتجاء و الاستغاثه و التوسل به و تشفعه صلى الله عليه وآله لأمته كى يتوب تعالى عليهم و هو مقتضى قوله تعالى: « وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ » (٢) فأمر بابتغاء قصد الوسيله أولاً و هى وسيله تؤدى إليه تعالى و هو عام شامل للأوبه فى التوبه و قد حكى الألوسى فى روح المعانى عن ابن عطاء هذا الشرط.

و منها: تعقبها بالطاعه و العمل الصالح ذكره بعض و قد يستدل له بقوله تعالى: « وَ مَنْ تَابَ وَ عَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا » (٣) و قد مرّ قوله تعالى فى سوره طه (٤) من أخذ الايمان و العمل الصالح و الهدايه فى قبول و صحه التوبه و قوله تعالى «إِلَّا مَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ » (٥) و غيرها من الآيات، و لعل فى الآيه الأولى إشعار بكمال التوبه أو يحمل العمل الصالح على إصلاح ما فسد بالمعصيه - أو على العزم على عدم العود إلى الذنب.

ثم إن قبول التوبه تفضل كما هو الحال فى الثواب و قوله تعالى: «إِنَّمَا

ص: ٧٧

١- (١) النساء / ٦٤ .

٢- (٢) المائدة / ٣٥ .

٣- (٣) الفرقان / ٧١ .

٤- (٤) طه / ٨٢ .

٥- (٥) الفرقان / ٧٠ .

## مسألة ١: يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه

(مسألة ١): يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه و رد الودائع و الأمانات التي عنده مع الامكان و الوصيه بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعتربها الخلل بعد موته (١).

التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ (١) بمعنى ما جعله تعالى على نفسه و إلّا فكل نعمه ابتداء و هو أحق بالحسنات و العباد أحق بالسيئات.

كما انه على كل تقدير التوبه و إن اشترطت بشرائط في صحتها و قبولها إلّا أن تحقق أى جزء منها و إن كان ناقصاً فإنه أبعد عن الإصرار و أقرب للتوبه.

أداء حقوق الناس لا يختص وجوبه بذلك بل هو واجب مطلقاً و هى تختلف من جهة الفوريه و التراخى بحسب الموارد فالمغصوب أو ما يقع من اموال معلومه المالك تحت اليد أو الديون و الغرامات غير المؤجله و نحوها يلزم إفراغ الذمه منها فوراً ففوراً نعم مثل الودائع و الأمانات مما هو مبنى على التراخى يلزم ردّه عند ما تلوح علامات الموت و طريقه الرد تختلف بحسب المتباني عليه بين الطرفين و بحسب التوثق من وسيله الرد، فقد يكون الإيضاء إلى أمين أو ثق من المبادره بالرد مباشره لاحتمال تعرض الوديعة و الأمانه للتلف أو لاحتمال العثور على المالك كما فى الواجب فى تعريف اللقطه أو مجهول المالك.

نعم مع التوثق من الرد حال الحياه هو أبرأ للذمه من الايضاء و لا يبعد

ص: ٧٨

## مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياه

(مسأله ٢): إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياه كالصلاه و الصوم و الحج و نحوها، و جب الوصيه بها إذا كان له مال، بل مطلقاً إذا احتمل وجود متبرع، و فيما على الولي كالصلاه و الصوم التي فاتته لعذر يجب إعلامه أو الوصيه باستئجارها أيضاً (١).

تعيينه في التقدم رتبه، و قد يكون الإشهاد استيثاقاً للرد عند الإيضاء.

قد استشكل بعض المحشين في لزوم الوصيه في الصلاه و الصوم و إعلام الولي بذلك و أن اللازم الاستغفار، و كأن وجهه سقوط الوجوب بانتهاء الأمد الزمني للمتعلق، و لا دليل على بقاءه كدين في ذمه المكلف كما هو الحال في الديون الماليه، و فيه: أن لزوم قضاء الولي و جواز التبرع في قضاء ما في ذمه الميت من صلاه أو صيام و نحوها دال على سعه المتعلق للفرد النيابة فيجب التسبب له، مضافاً إلى أن أداءها عن الميت يعني بقاء اشتغال ذمته بعد الموت بها فمن ثم يناب عنه فيها، هذا، و أما الحج فقد حررنا كما ذهب إليه الشيخ و وردت به النصوص و جوب الاستنابه لمن استطاع مالياً و لم تكن له قدره على إتيانه مباشره و لو لضيق أمد عمره و أن الميت الصوره يجب إخراج مال الحج من تركته و إن لم يستقر عليه في حياته لأن الحج النيابة يكفي فيه القدره الماليه.

ثم أنه على ضوء لزوم تفرغ المكلف ذمته من الواجبات التكليفيه و لو المحضه -مع مشروعيه النيابة بعد حياته عنه بالتسبب يلزم الايضاء بها و إعلام الولي كذلك.

### مسألة ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث

(مسألة ٣): يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث (١) لكن لا يجوز له تفويت شيء منه على الوارث بالاقرار كذباً، لأن المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقرّ به لغيره كذباً فوّت عليه ماله، نعم إذا كان له مال مدفون في مكان لا يعمله الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه لكنه أيضاً مشكل،

منجزات المريض:

أما حال صحته و استقرار حياته فلا- اشكال في نفوذ تصرفه وضعاً و إن كان مضرراً بالورثه و إجحافاً لهم و قد تقرر الحرمة التكليفية حينئذ نظراً إلى لزوم حفظ من يعول أو من هو تحت ولايته كما موثق مسعده (١)، و أما حال مرضه و الصحيح تعميم البحث لغير المرض من علامات و أمارات الموت الأخرى كطول فتره الاحتضار و النزاع أو العلم الحاصل قبل القصاص و نحو ذلك.

فقد وقع الخلاف في تصرفاته التبرعية و ما بحكمها كالمعاوضات المحاباتية على قولين انه تخرج من الأصل و نافذه، الثاني انه من الثلث نظراً لتعارض الأخبار الواردة و إن كان الأظهر في الجمع بينهما -بعد إطلاق جُلّ الروايات الدالّة على النفوذ و إمكان تقييدها باستثناء ما كان في المرض و كان تبرعاً أو بحكمه -هو كون التصرفات التي لا ينفذها عملاً و لا يبين فيها المال و لا يُقبضه أنها إيضاء و وصيه و إن كانت في الصورة الظاهره عقد أو إيقاع،

ص: ٨٠

فالروايات المقيده للنفوذ بالثلث ظاهره فى ذلك و ما دلّ بالخصوص على النفوذ فانه مقيده بالإبانه للمال أى عزله و إقباضه و تنجيزه عملاً. و هذا بخلاف الاكتفاء بمجرد الانشاء للعقد أو الايقاع من دون إبرام عملى فانه فى مرض الموت ظاهر فى الايصاء و الوصيه، و يشهد لهذا الجمع جمله من القرائن فى الروايات من الطائفتين.

منها: ما فى روايه أبى بصير قوله عليه السلام: «ان اعتق رجل عند موته خادماً له، ثم أوصى بوصيه اخرى...» (١).

و مثلها الروايه الوارده فى ان الحسنين عليهما السلام قالـ لأمامه بنت خالتهما عند موتها، و قد اعتقلت لسانها: «اعتقت فلاناً؟ فجعلت تشير برأسها نعم فأجازا وصاياها» (٢).

فاطلاق الوصيه مع انه انشاء للعتق انما هو لعدّ ذلك الانشاء من دون انفاذ عملى فى مرض الموت إيصاء.

و منها: ما فى جمله من الروايات من التقييد بالإبانه كما فى موثق عمار (٣) و مثله موثقه الآخر (٤).

و منها: ما فى صحيح بن الحجاج من اطلاقه عليه السلام الوصيه على الاعتاق

ص: ٨١

١-١) أبواب الوصايا ب ١١ ح ٦.

٢-٢) أبواب الوصايا ب ٤١ ح ١ مستدرک الوسائل.

٣-٣) أبواب الوصايا ب ١٧ ج ٧.

٤-٤) أبواب الوصايا ب ١٧ ج / ١٩.



عند الموت و إنه إذا لم يتهم أى يضر بورثته كما فى زياده التركة ضعفاً فأكثر على فى الوصيه -تنفذ وصيته. (١) و صريح هذه الصحيحه أن التقييد بالثلث مخالفه للتقيه و أن النفوذ موافقاً لفتاوى بعضهم و العمده أن الصحيحه داله على أن المدار على ظهور التصرف فى الإبرام أو الإيصاء و إن كان بصوره التصرف المنجز كما يظهر منها أن التصرف المحيط بالتركة قرينه على الإيصاء و هذا يظهر من جمله روايات اخرى.

و منها: ما فى روايه السابر فى المرأه التى استوعدت رجلا مالاً و أقرت له ان المال لفلانہ فقال عليه السلام : «إن كانت مأمونه عنده فيحلف لهم - أى الورثه لكى لا يتسلطوا على المال و ينفذ إقرار المرأه و إن كانت متهمه فلا يحلف، و يضع الأمر على ما كان فانما لها من مالها ثلثه» (٢) فأطلق على إقرارها أو هبتها المال لفلانہ أنه وصيه فى ما لو كانت متهمه أى لا يكون إقرارها حجه فيكون تصرفاً مبتدأً فيندرج فى الوصيه بعدم إبرامه له عملاً و غيرها من القرائن التى يجدها المتتبع للروايات المانع عن النفوذ إلما فى الثلث وارده على مقتضى القاعده، على هذا الوجه الذى ذكرناه سواء فى الوارث أو الأجنبى فى العتق أو غيره و يعضد هذا الجمع ما ورد من اختلاف الروايات فى الاقرار من المريض قبل الموت، و التفصيل فيه بين التهمه و عدمها أو المرض و عدمه، هو بين الاقرار الحجه و غيره حيث يكون غير المريض

ص: ٨٢

---

١-١) أبواب الوصايا ب ٣٩ / ٥.

٢-٢) ب ١٦ / ٢.

و كذا إذا كان له دين على شخص، و الأحوط الاعلام، و اذا عدّ عدم الاعلام تفويتاً فواجب يقيناً (١).

المتهم قرينه على كون الاقرار وصيه لا إخبار عما تحقق.

و لك أن تقول أن الوصيه عنوان طارى على التصرفات المعاملية بتعليقها على الموت فالبيع المعلق و المقيد بالموت وصيه ماله و عهديه بالبيع بخلاف البيع المنجز غير المقيد بالموت و كذلك الاجاره و الهبه المقيدتان و المعلقتان بالموت وصيه بالاجاره و الهبه بخلاف الاجاره و الهبه المطلقه المنجزه و كذلك بقيه العقود و الايقاعات.

قد ورد فى جملة من الروايات الوارده فى الاقرار من المريض قبل موته انه إن كان متهماً غير مرضى فانه يعد وصيه بالثلث أو يخرج من الثلث، و قد مرّ انه يعدّ عرفاً كذلك، أما الاقرار بالزائد على الثلث لا سيما مع صلاح ظاهر المقرّ كذباً، فمع كونه كذباً فانه إتلاف لمال الغير و هو الوارث و لو بلحاظ ما بعد الموت، أما الاستدلال بوجوب إقامه الشهاده (١) و تحريم شهاده الزور (٢) فمؤيد إذ هو لا- ينطبق على المقام، إذ هو أعم أو مختلف الحثيه مع المقام فإن عدم أداء الشهاده ليس هو السبب فى الاتلاف بل هو مانع عن التلف فى الحقوق أعم من كونها ماله و غيرها، نعم هو معاضد اجمالاً لحرمة حقوق الآخرين و نحوها -بنحو يكون للمكلف نسبه إلى فوتها، ففى موثق مسعده عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: قال على عليه السلام: «الحيث فى الوصيه من

ص: ٨٣

١- ١) أبواب الشهادات ب ٢.

٢- ٢) أبواب الشهادات ب ٩.

#### مسأله ٤: لا يجب عليه نصب القيم على أطفاله إلا إذا عدّ عدمه تضييعاً لهم

(مسأله ٤) لا- يجب عليه نصب القيم على أطفاله إلا إذا عدّ عدمه تضييعاً لهم أو لمالهم و على تقدير النصب يجب أن يكون أميناً، و كذا إذا عين على أداء حقوقه الواجبه شخصاً يجب أن يكون أميناً، نعم، لو أوصى بثلثه في وجوه الخيرات غير الواجبه لا يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها أميناً

الكبائر» (١) مع أن الحيف قد يكون في الثلث في صوره احتياجهم وفاقتهم، مع أن هذا التفويت في مالهم و نظيره في موثق السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: قال: «ما أبالي أضررت بولدى أو سرقتهم ذلك المال» (٢).

و كذلك هو إعانه على الحرام لتمكين الغير من غصب مال الورثه فيما كان الغير عالماً بعدم الاستحقاق.

و من ذلك يظهر تأتي الوجوه الأولى في الصوره التي ذكرها الماتن من المال المدفون، أو المودع في مكان، و الاشكال في صدق التسبيب و إن حرمان الورثه مستند إلى جهلهم لا- إلى سكوت المورث كما هو الحال في علم الآخرين بمال لمالك ما فإنه لا- يجب إعلامه بموضع ماله، (مدفوع) بالفرق بين الأجنبي و المورث حيث أن الايداع أو المدفن كان من قبله أو حصل و المال تحت يده، فسكوته عن إعلامهم حجب للمال عنهم بيده مع أن نفى الحكم في الممثل به و هو الأجنبي ليس واضحاً مع ورود اطلاق حرمة مال المسلم و عرضه.

ص: ٨٤

١-١) أبواب الوصايا ب ٨ / ٣.

٢-٢) أبواب الوصايا ب ٥ / ١.

لكنه أيضاً لا يخلو عن اشكال خصوصاً إذا كانت راجعه إلى الفقراء (١)

أما وجوب نصبه قيماً على أطفاله في صورته توقف حفظ أمورهم على ذلك و كذا غير ذلك من التدبير الموجب للحفظ، فلأنه مقتضى ولايته عليهم من ثم يعولهم و سوغ له تأديبهم، و ورد أن من حقوقهم عليه أن يحسن أديبهم و نحو ذلك، و حرّم عليه الحيف عليهم في الوصية، هذا بعد امتداد الولاية عليهم إلى ما بعد موته بتوسط نفوذ الوصية شرعاً.

و أما أمانه الوصي فلتوقف حصول الحفظ عليه أو إحراز أداء الواجب من الحفظ على ذلك. و كذلك الحال في الوصي لأداء حقوقه الواجبه عليه من ديون للناس أو حقوق إلهيه.

أما الوصي في وجوه الخيرات فإن كانت الوصيه عهديه محضه بأن كان المال الموصى به باقياً على ملك الميت و انما أوصى و عهد بصرفه في تلك الموارد فالظاهر عدم لزوم أمانته لبقاء المال على سلطنته، و أما إذا كانت تمليكيه فالوجه اعتبار أمانته لتأتي بعض الوجوه المتقدمه في تفويت المورث المال على ورثته، و لعل تفريق الماتن بين ما كانت راجعه إلى الفقراء و بين ما كانت الراجعه إلى الصرف في الوجوه العنوانيه ناظراً إلى كون الأول وصيه تمليكيه، بخلاف الثاني فإنها غير متعينه في التمليك بل تحتمل العهديه المحضه، و الحاصل ان المدار على ذلك بحسب اختلاف القرائن في الموارد.

إشارة

فصل

فيما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير

و هي أمور:

الأول: توجيهه إلى القبلة

الأول: توجيهه إلى القبلة بوضعه على وجهه لو جلس كان وجهه إلى القبلة و وجوبه لا يخلو عن قوه (١)

نسب إلى الأشهر بل المشهور و نسب الاستحباب إلى الخلاف و النهاية و المفيد و السيد و التذكرة و الأردبيلي و المدارك و الكفاية، بل في الخلاف دعوى إجماع الأصحاب و عملهم و لكن ظاهر عبارته هو الاجماع على الكيفية مقابل الشافعي القائل بكيفية وضعه في الصلاة، لا على قوله يستحب. و عن جماعه التوقف.

و استدلل للوجوب بالروايات:

منها: صحيح سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة، و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة، فيكون مستقبل باطن قدميه و وجهه إلى القبلة» (١)، و هو ظاهر في أخذ الموت كحدث لا- نتيجة الحدث، كمصدر لا- اسم مصدر، و إلّا لما حصل المقابلة بينه و بين حاله الغسل إلّا بالتقييد بأول حدوثه، و التعبير بالتسجيح و هي التغطيه بالثوب لغه كما في (لسان العرب) لا يعين إرادته ما بعد

ص: ٨٦

الموت لأن التغطيه بعده و ذلك لاستعمال التسجيه كنائياً في معنى الممدد و استسلام البدن لمفارقة الروح أى حاله كونه جثه هامده، و القرينه على إرادته هذا المعنى الكنائى تقييد التسجيه باتجاه القبله فان الاستقبال حال للبدن لا للتغطيه بينما أخذ القيد فى ظاهر اللفظ قيد التسجيه فهو لا يناسب إلّا بمعنى إمداد بدن المحتضر عند الموت تجاه القبله، و الحاصل إن الصحيحه فى صدد التعرّض لتوجيه الميت تجاه القبله فى حالتين:

الأول: فى وقت حدث الموت و حدثه هو حاله النزاع و الاحتضار.

الثانى: وقت فعل التغطيل للميت، هذا و قد استعمل الميت فى المحتضر فى جمله من الروايات:

منها: ما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه...» (١) و مثلها بقيه روايات (٢) التلقين مثل «تلقنونا موتاكم عند الموت.. و نحن نلقن موتانا».

منها: ما فى روايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا عسر على الميت موته و نزعه قَرَب إلى مصلاه» (٣).

منها: ما فى روايه ابن أبى حمزه قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام: المرأة تقعد عند رأس المريض، و هى حائض، فى حد الموت، فقال: «لا بأس أن

ص: ٨٧

١-١) أبواب الاحتضار ب ٣٦ / ١.

٢-٢) أبواب الاحتضار ب ٣٦ / ٢ - ٦ - ٧ - ٩ - ١٠ - ١١. ب ٣٧ / ١ - ٢.

٣-٣) أبواب الاحتضار ب ٤٠ / ١ - ٦.

تمرضه، فإذا خافوا عليه قرب ذلك فلتنح...» (١).

و في روايه يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تحضر الحائض الميت ولا الأجنب عند التلقين ولا بأس أن يلبسها» (٢) وغيرها من الروايات (٣) في الموارد فلاحظ.

و منها: موثق معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت؟ فقال: «استقبل بباطن قدميه القبلة» (٤) و اشكل على دلالتها بان عنوان الميت ظاهر في المتلبس و هو بعد الموت و يندفع بما مرّ في تقريب الروايه السابقه، مضافاً إلى أن التلبس بالمبدإ هو بحسب المعنى المراد من الماده، و قد عرفت استعمالها في الروايات الكثيره في هذه الأبواب في من حضره الموت و أشرف عليه و الذي يقال له المحتضر. و مما يعضد إرادته المحتضر من عنوان الميت في الروايتين هو أن الخلاف بين أتباع أهل البيت عليه السلام و العامه في كيفية توجيه الميت و الاستقبال به إلى القبلة انما هو في المحتضر، فلاحظ ما ذكره الشيخ في الخلاف، و في بدايه المجتهد لابن رشد نقل أقوالهم و اختلافهم في استحباب التوجيه في المحتضر و قال «و روى عن مالك انه قال في التوجيه: ما هو من الأمر القديم و روى عن سعيد بن المسيب أنه أنكر ذلك و لم يرو عن

ص: ٨٨

١-١) أبواب الاحتضار ٤٣ / ١.

٢-٢) أبواب الاحتضار ب ٤٣ / ٢.

٣-٣) أبواب الاحتضار ب ٤٤ / ٣.

٤-٤) أبواب الاحتضار ب ٣٥ / ٤.

كما يشير إلى موضوع الخلاف مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام انه سئل عن توجيه الميت؟ فقال: «استقبل بباطن قدميه» (١) و مثل مرسل الراوندى (٢) و فى مرسل الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: «من الفطره أن يستقبل بالعليل القبله، إذا احتضر» (٣).

و منها: ما رواه الصدوق فى القوى بعمر بن خالد عن زيد بن على عن آباءه عن على عليه السلام قال: «دخل رسول الله على رجل من ولد عبد المطلب و هو فى السوق [ النزاع ] و قد وجه بغير القبله فقال: وجهوه إلى القبله فانكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكه و أقبل الله عز و جل عليه بوجهه، فلم يزل كذلك حتى يقبض» و الاشكال على الاستدلال بها سنداً بالضعف، و دلاله بان التعليل يناسب الندبيه، ففيه: أنها صالحه للتأييد، و أما التعليل فموارد التعليل بالحكمه للأحكام الالزاميه بكثره فى الروايات، فهى ليست بحدّ تكون قرينه مستقله على الندبيه، لا سيما و أن هيئه وضع الميت فى الصلاه عليه و وضعه فى القبر واجبه لزوماً.

و منها: صحيح ذريح المحاربي عن أبى عبد الله عليه السلام فى -حديث - قال: «و إذا وجهت الميت للقبله فاستقبل بوجهه القبله، لا تجعله معترضاً كما

١-١) أبواب الاحتضار ب ٣ / ٥.

٢-٢) المستدرک أبواب احتضار ب ٢٥ / ١.

٣-٣) المستدرک أبواب احتضار ب ٢٥ / ٢.



يجعل الناس» فاني رأيت أصحابنا يفعلون ذلك و قد كان أبو بصير يأمر بالاعتراض، أخبرني بذلك علي بن أبي حمزه، فإذا مات الميت فخذ في جهازه و عجله» (١).

و أشكل على دلالة أولاً بانه في صدد بيان الكيفيه لا الأمر بالاستقبال.

ثانياً أن موردها ما بعد الموت ممن تلبس بالوصف و العنوان.

و فيه: أما الأول: فبيان الكيفيه لا- يتنافى مع انفهام الطلب المفروغ منه، و أما الثاني: فيدفعه ما تقدم ان المشتق هاهنا بلحاظ استعمال المادة في النزاع و حضور الموت كما مر استعمال جمله كثيره من الروايات في ذلك مضافاً إلى ثلاث قرائن في الروايه:

منها: ما ذكر فيها قبال العامه و قد مرّ ان محل الخلاف معهم في الكيفيه المورده في توجيه المحتضر.

و منها: الجملة الأخيره في الروايه من فرض الموت مره أخرى كتقدير للأخذ في جهازه فإنه قرينه على أخذ الموت فيما سبق في المحتضر.

و منها: صدر الروايه الذي أورده صاحب الوسائل في باب آخر و المذكور في التهذيب حيث تضمن حكايته عليه السلام لاحتضار أبي سعيد الخدرى الصحابى الذي كان مستقيماً و أن نزعه طال ثلاثه أيام.

نعم يستظهر من متن الروايه ان هذا المقطع من كلام الراوى سواء كان ذريحاً أو من روى عنه و أن متن الروايه هي خصوص حكايته عليه السلام أو أن ما في هذا المقطع مختلط بين الروايه و كلام الراوى، و على أية تقدير فإنه و لو كان

ص: ٩٠

بل لا يبعد وجوبه على المحتضر (١) نفسه أيضاً. وإن لم يكن بالكيفية المذكورة فبالممكن منها وإلّا فتوجيهه جالساً أو مضطجعاً على الأيمن،

من الكلام للراوى فإنه يشفّ عن الارتكاز المشرعى فيؤيد ما تقدم.

ثمّ قد يعارض ما تقدم بما رواه مصباح الأنوار بسنده عن سلمى -فى حديث وفاه فاطمه عليها السلام قالت: اشتكت فاطمه عليها السلام بعد ما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله.... إلى أن قالت فاضطجعت عليه و وضعت يدها اليمنى تحت خدها، و استقبلت القبلة و قالت: «يا سلمى انى مقبوضه الآن» (١).

و ما رواه ابن شهر آشوب فى مناقبه بسنده قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله و يد أمير المؤمنين عليه السلام تحت حنكه، ففاضت نفسه فيها فرفعها إلى وجهه فمسحه بها، ثمّ وجهه و غمضه و مد عليه إزاره و اشتغل بالنظر» (٢) و روى مثله المفيد فى الارشاد (٣). و فيه: اما الأول فهو داعم للاستقبال حين الاحتضار غايه الأمر ظاهر الروايه ان الاستقبال حين الاضطجاع كما فى الصلاه مضطجعاً لا- ما إذا كان مستلقياً و أما الثانى فيحمل على استمرار التوجيه نحو القبلة لعدم الخلاف فى رجحانه حين الاحتضار كما ذكره فى الجواهر.

كما مر فى خبر المناقب و اختصاص الخطاب بالتكليف فى بقيه الروايات بالأحياء لا ينافى ذلك بعد كون متعلق الحكم يتعلق بالميت نفسه

ص: ٩١

١- ١) المستدرک أبواب الاحتضار ب ٣٠ / ٢ و البحار ٨١ / ٢٤٥.

٢- ٢) المستدرک أبواب الاحتضار ب ٣٤ / ٢.

٣- ٣) الارشاد ١ / ٢٢٢

أو على الأيسر مع تعذر الجلوس (١). و لا فرق (٢) بين الرجل و المرأة، و الصغير و الكبير بشرط أن يكون مسلماً (٣). و يجب أن يكون باذن وليه مع الإمكان (٤) و إلاً فالأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعى.

نظير أمر من عليه حدّ القتل أو القصاص أن يغتسل غسل الميت أو الكفن فى بعض الصور و الفعل مصلحته للميت نفسه لا سيما و ان المحتضر يعجز فى الغالب عن توجيه نفسه.

استظهار المراتب للاستقبال و الأنماط بحسب الحالات هو مما ورد فى باب الصلاة و كذا من وضعه فى القبر، و حيث يستفاد من الأمر بالتوجيه نحو القبلة حال الاستلقاء الأمر بطبيعته الاستقبال، يستظهر منه الشمول إلى بقيه أفراد الطبيعه و لو بمعونه قاعده الميسور التامه بحديث الرفع فى المركبات الارتباطيه كما تبين ذلك فى مبحث البراءه.

لإطلاق عنوان الميت.

لظهور كون الحكم و المتعلق بلحاظ انه من أهل القبلة و أن جملة أحكام الميت هى من باب حرمة و تكريمه و هى مختصه بالمسلم بل سيأتى أنها مختصه بغير المخالف المعاند.

لعموم قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» ١ و لأن أولى الناس به أولى الناس بميراثه كما فى عده من الروايات (١) و هذا هو مفاد الآيه. و كذلك ما ورد فى جملة من روايات الحج من تولى ولى

ص: ٩٢

المغمى عليه إيقاع أعمال الحج به، و الاشكال -على ذلك بان الآيه فى مورد الميراث و موضوع الروايات الاولى هو الميت، و بان الآيه هى فى ما يرجع إلى معين، و بأن الاطلاقات فى المقام مقتضاها الجواز مطلقاً و ليس هذا بتصرف - مدفوع: بان الميراث مورد و ليس بموضوع و السياق لا- يزيد على ذلك، فالآيه مطلقه الموضوع و المتعلق و منه يظهر اطلاق موضوع الروايات الاولى لأن مفادها ناظر للآيه كما مر.

و أما تخصيصها بالأفعال المتوجهه إلى معين ففيه ان التعيين منه ما يكون ناشئاً من الولاية على الشىء و ملكيه التصرف فيه، و التمسك بإطلاقات الأمر بالتوجيه لا- يتنافى مع كون مورد و متعلق الأمر ولوياً، نظير الخطاب باقامه العدل و القسط و اقامه الحدود و القصاص فإنه و إن لم يختص بالحكام لكن عموم الخطاب لا يفيد الاذن و الولاية فى هذه الأفعال للعامه فلا يتنافى مع أدله حصر الولاية لله تعالى و للرسول و لأولى الأمر، و أما نفى كونه تصرفاً فهو كما ترى و استلزام ذلك -الاستئذان من المحتضر مع التمكن مقدماً على الولي لا- غرابه فيه، ثم إن مقتضى الاستدلال بالآيه فى المقام هو التمسك بها فى جملة من الموارد الكثيره التى أفتوا فيها بولايه الحاكم كالمجنون بعد البلوغ و الصغير مع فقد الأب و الجد و غيرها من الموارد الأخرى لتقدمها على موضوع ان الحاكم ولي من لا ولي له (1).

ص: ٩٣

الأحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكوره فى جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل (١)، و بعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاة عليه إلى حال الدفن يجعل رأسه إلى المغرب و رجله إلى المشرق

و عن الشهيد السقوط بالموت و عن المصايح استظهار الوجوب و يمكن تقريب الوجوب بان قوله عليه السلام فى صحيح سليمان بن خالد «إذا مات...»

فسجوه و كذلك إذا غسل» (١) ظاهر فى اطلاق التسجيه تجاه القبلة بدأ من الاحتضار و ذكر الاغتسال باعتبار انه يستلزم نقل الميت عن موضع موته فى العاده فينقطع فذكره تأكيد لشمول الاطلاق، لأن الشرطيتين من باب الحالتين المتقابلتين بل من باب ذكر المبدأ و المنتهى بعد اطلاق الأمر بالتسجيه استقبالاً، و يعضده صحيح يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت، كيف يوضع على المغتسل موجهاً و وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه و وجهه نحو القبلة؟ قال: «يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع فى قبره» (٢).

فإن بيان تغير كفيه استقباله بعد الغسل ظاهر فى انقطاع ما كان مستمراً من الاستقبال به بالكيفية السابقه و أن هذه الكيفية الثانيه مبدأ بعد الغسل حتى القبر و المفاد الثانى هو ما أشار إليه الماتن من الكيفية بعد الغسل، نعم حكم الاستقبال حال الغسل ذهب الأكثر إلى نديته و حينئذ فيشكل استظهار

ص: ٩٤

١-١) أبواب الاحتضار ب ٣٥ / ٢.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٥ / ٢.

(الثانى) يستحب تلقيه (١) الشهادتين و الاقرار بالأئمه الاثنى عشر عليه السلام ، و سائر الاعتقادات الحقه على وجه يفهم، بل يستحب تكرارها إلى أن يموت، و يناسب قراءه العديله...؟؟؟

## فصل فى المستحبات بعد الموت

### فصل

#### فى المستحبات بعد الموت

(الثامن) التعجيل فى دفنه فلا- ينتظرون الليل إن مات فى النهار، و لا النهار إن مات فى الليل، إلّا إذا شكّ فى موته فينتظر حتى اليقين (٢).

الوجوب و إن كان المبدأ كذلك بخلاف ما لو قيل بالوجوب.

أما الشهادتين و الشهاده الثالثه فقد وردت فى ذلك النصوص الكثيره و أما الاعتقادات الحقه كما فى روايه أبى بصير و روايه أبى بكر الحضرمى (١) و فى تلقين النبى صلى الله عليه و آله و سلم لحمزه ليله أحد تضمن الاقرار بأن فاطمه سيده النساء.

حكى عليه الاجماع كما عن نهايه الاحكام و عن كشف الالتباس الاجماع على تحقّقه بثلاثه أيام، و يدلّ عليه مضافاً إلى انه مقتضى القاعده لحرمة النفس المستلزمه للحيطة الروايات الوارده (٢) فى المقام كصحيح هشام

ص: ٩٥

١- ١) أبواب ب ٣٧ / ٣ - ٤.

٢- ٢) أبواب الاحتضار ب ٤٨.

و إن كانت حاملاً مع حياه ولدها فإلى أن يشقّ جنبها الأيسر لإخراجه، ثمّ خياطته(١).

ابن الحكم عن أبي الحسن عليه السلام في المصعوق والغريق قال: «ينتظر به ثلاثه أيام إلّا أن يتغير قبل ذلك».

و في صحيح إسماعيل بن عبد الخالق عنه عليه السلام إضافة المبطون و المهذوم و المدخن من دون التقييد بثلاثه بل بغايه التغير.

و في موثق إسحاق بن عمّار عنه عليه السلام أطلق على الانتظار «و يستبرأ» و في موثق عمّار عنه عليه السلام عدم التقييد بثلاثه في الغريق بل بغايه العلم بالموت و التغير لكن قيد المصعوق بيومين» و من ذلك يظهر أن الغايه هي العلم بالموت بالتغير كمجيء الريح و نحو ذلك فلو حصلت قبل الثلاثه لم ينتظر به و دفن، و لكن الحدّ المضروب شرعاً للشكّ هو الثلاثه إلّا أن يفرض ان الاحتمال بدرجه قويّه غير عاديه لأن الظاهر ضرب الحدّ للشكّ المعتاد، ثمّ انه يظهر من جملتها لزوم التبرّص في جمله هذه العناوين ما دام لم يحصل تغيّر أو تجيء منه ريح و إن لم يكن في البين شكّ فعلى فبمجرد ظاهر الحال لا يعتدّ به، و إن كان ظاهر كلمات الأصحاب في المقام التقييد بالشكّ، نعم لا يتقيد الحكم بالعناوين المذكوره بل لكل مشكوك و لذلك اختلف التعداد في الروايات.

كما في جمله من النصوص المعتبره (١) كصحيح على بن يقطين و موثق محمد بن مسلم و غيرهما و لكن ليس فيه التقييد بالجنب الأيسر، و في

ص: ٩٦

فى حكم كراهه الموت

لا تحرم كراهه (١) الموت، نعم

الصحيح إلى ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عنه عليه السلام التقييد بخياطه بطنها و فى طريق آخر للشيخ عن ابن أبى عمير عن ابن اذينه موقوفه عليه غير مسنده عنه عليه السلام و لأجل ذلك توقف فى الخياطه كما عن المعتبر و المدارك. نعم عن الفقيه و المقنعه و النهايه و المبسوط و المنتهى و السرائر و غيرها التقييد بالجانب الأيسر بينما عن آخرين اطلاق الشق. و الخياطه أوفق بحرمة الميت و أبعد عن المثلى.

لجملة من الروايات (١) كصحيح أبان بن تغلب عنه عليه السلام من الحديث القدسى و فيه يكره الموت و أكره مساءته ما يفيد عدم محظوريته عنده تعالى و السياق المتقدم داعم لذلك، كذلك روايه عبد الصمد بن بشير و كذلك جملة الروايات (٢) المعتبره الوارده فى جواز الفرار من مكان الوباء و الطاعون و الفرار مظهر للكراهه و النفور و كذلك ما ورد من كراهه تمنى الموت بسبب الابتلاء بالشده و نحوها مما يدل على أن الرغبه أو النفره من الموت تتبع فى حكمها الجهات الطارئه و المحترفه و يعضده الاعتبار العقلى.

ص: ٩٧

١-١ أبواب الاحتضار ب ٣٢ ج

٢-٢ أبواب روايات المحتضر ب ٢٠.



يستحب عند ظهور أماراته أن يحب لقاء الله تعالى (١)، ويكره تمنى الموت.....، ويجوز الفرار من الوباء و الطاعون و ما فى بعض الأخبار من «أن الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد» مختص بمن كان فى ثغر من الثغور لحفظه (٢)، نعم لو كان فى مسجد و وقع الطاعون فى أهله يكره الفرار منه.

## فصل الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت

### اشاره

### فصل

- الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت -

من التمسيل، و التكفين، و الصلاه، و الدفن -من الواجبات الكفائيه فهى واجبه على جميع المكلفين (٣)، و تسقط بفعل البعض، فلو تركوا أجمع أثموا أجمع. و لو كان مما يقبل

كما يظهر من روايه (١) عبد الصمد بن بشير، و هو من مصاديق الرضا بالقضاء و القدر حينئذ.

مرّت الاشاره إلى الروايات الوارده (٢) فى الجواز و فسرت قول النبى صلى الله عليه و آله بما ذكره فى المتن و أما الكراهه فيها لو وقع فى المسجد فيدل عليه صحيح على بن جعفر (٣).

كما حكى الاتفاق عليه من غير واحد الا ما عن الحدائق من أن

ص: ٩٨

١-١) أبواب الاحتضار ب ١٩ / ٢.

٢-٢) أبواب الاحتضار ب ٢٠.

٣-٣) أبواب الاحتضار ب ٢٠ / ٥.

الخطاب بها متوجه إلى الولي فإن لم يأت بها يجب كفايه على الآخرين، و عن جامع المقاصد أن وجوبها كفايه لا يناط برأى أحد و إلا لما كان على الجميع.

و تنقيح الحال في المقام باستعراض أدله الكفائية ثم ما استدل به على الاختصاص العيني بالولي ثم في حل الاشكال المذكور في كلام الكركي:

أما أدله الكفائية:

فمنها: إطلاق الخطاب في جلّ الروايات الواردة في أعمال تجهيز الميت من دون تعيين مخاطب بالأمر، و دعوى انها في مقام بيان الكيفيه و ماهيه و شرائط العمل لا في صدد بيان المخاطب بالأمر، غير ضائره بالمطلوب لأن استفاده عموم حصول الغرض انما يستظهر منها، و المفروض مفروغيه الطلب فيها.

و منها: سقوط الوجوب بفعل الآخرين، و أشكل بأنه يسقط بفعل المجنون أو الصبي أو الاتفاق كما هو الحال في الدين فانه يسقط بفعل المتبرع مع عدم كون الوجوب كفايياً و لو كان الدين عبادياً كالصلاه و الصوم، و يمكن الاجابه عنه بان النقص بالدين مدفوع بأن الخطاب هناك معلوم أنه خاص بالولد الأكبر دون غيره و إن حصل الغرض بفعل كل شخص، بخلاف المقام فان من المتسالم عليه توجه الوجوب للكل مع عدم إتيان الولي لعصيانه أو عدم قدرته أو عدم وجوده من مفاد الأدله مما يدل على توجه الخطاب لهم إجمالاً.

ص: ٩٩

صدوره عن جماعه كالصلاه - إذا قام به جماعه فى زمان واحد - اتصف فعل كل منهم بالوجوب. نعم يجب على غير الولى الاستئذان منه، و لا ينافى وجوبه وجوبها على الكل، لأن الاستئذان منه شرط صحة الفعل لا شرط وجوبه. و إذا امتنع الولى

و منها: الروايات الوارده (١) فى تغسيل المماثل مقدماً على المحرم غير المماثل و المماثل للكافر على المسلم غير المماثل و مع عدم وجود المحرم و المماثل تصل النوبه إلى غير المماثل مما يدل على توجه الخطاب للكل.

و استدل باختصاص الخطاب بالولى بتخصيص الخطاب فى جمله من الروايات به كالصحيح إلى ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «يصلّى على الجنازه أولى الناس بها أو يأمر من يحب» (٢) و غيرها (٣) و مثله فى الغسل (٤).

و فيه: ان مفادها هو فى أولويه الولى و أحقيته بذلك أو ولايته على شئون الميت و هو لا- ينافى عموم الخطاب نظير خطاب الحاكمين باقامه الحدود و القصاص و العدل و القسط و نحوها من وظائف الحاكم مع عموم الخطاب بها للمكلفين أيضاً نظير قوله تعالى: «لِيُقَوِّمَ النَّاسَ بِالْقِسْطِ» فإن وظيفه الحاكم التدبير و اداره الأمور و وظيفه العامه هو إعانتة على القيام بذلك،

ص: ١٠٠

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٩-٢٠-٢١.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣ / ١.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٣.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٦.

من المباشرة و الاذن يسقط اعتبار إذنه. نعم لو أمكن للحاكم الشرعى إجباره له أن يجبره على أحد الأمرين (١)، و إن لم يمكن يستأذن من الحاكم.

و الحاصل أن ثبوت الولاية لا يتصادم مع عموم التكليف، نعم بين الأولوية و الولاية فرق حيث تحرم المزاحمة خاصة على الأول و يجب الاستئذان مطلقاً على الثانى، و الظاهر من مفادها الثانى لا سيما و أنها ناظره لآيه أولى الأرحام و أن العمده فى ثبوت ولايته هى الآيه معتضده دلالتها بالروايات كما سيأتى.

و من ذلك يندفع تقريب التعارض أو التدافع بين مفاد الروايات أو بين الوجوب الكفائى و الاستئذان من الولى فان الوجوب الكفائى متعلقه نفس الفعل بينما الولاية و العينية متعلقه التصدى و التدبير لوقوع تلك الأفعال كما هو مطرد فى متعلق الولاية و الولايات.

و هو مبنى إما على الوجوب العينية على الولى أو أن معنى ولايته هو وجوب حق عليه و لا- ينافى ذلك كونها له من بعض الجهات، و إن كان مفاد آيه و لايه الأرحام هو ثبوتها له لا عليه كما هو الحال فى الإرث و الحقوق المالىة، و قد يستفاد من الصحيح (١) إلى ابن أبى عمير عن بعض أصحابه المتقدم تعيين أحد الوظيفتين على الولى، و أن آيه و لايه الأرحام و إن كانت فى ثبوت حق الولاية للرحم لا- عليه إلما أنه بحسب الموارد قد تكون الولاية حق على الرحم، كما فى النفقه و حضانه الطفل، و كما فى وجوب نصب الميت القيم على أطفاله القصر. و قد تقدّم انه بمقتضى جعل الولاية له على أولاده،

ص: ١٠١

و الأحوط الاستئذان من المرتبه المتأخره أيضاً(١).

### مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى

(مسأله ١): الإذن أعم من الصريح و الفحوى، و شاهد الحال القطعى.

### مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره

(مسأله ٢): إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره(٢)، و لا يسقط أصل الوجوب إلّا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره، فمع الشروع فى الفعل أيضاً، لا يسقط الوجوب

و الضابطه فى ذلك أن الولايه فى المقام كما مرّ ليس لمراعاة الوارث و تسليته فقط بل لمراعاة الميت و تدبير شئونه فهى من نفع الميت أيضاً فتكون حق على الوارث أيضاً. و قد يقرب انتقال الولايه لذى الرحم فى المرتبه المتأخره مع امتناع الأقرب عن التصدى كما هو الحال لو كان الأقرب قاصراً أو غائباً.

ثم ان عموم آيه الأرحام مقتضاها ثبوت الولايه فى المراتب المتأخره بل عموم «أولى الناس به أولاهم بميراثه» ثبوتها لمراتب الإرث غير الرحم من ولاء العتق و الجريه.

حيث ان الإذن ليس كالرضا الانشائى محتاج إلى انشاء، لكن بين الإذن و الطيب النفسى فرق فى كون الأول هو بإعلام و إبراز من صاحب الحق أو الولايه، بخلاف الثانى فإنه لا يحتاج إلى إظهار منه بل يكفى ظهوره و من ثم كان الأول متضمناً لنحو من الانشاء.

حيث تكون الفوريه واجبه كما هو الحال فى المقام، و هى بحسب العمل و المده المتناسبه معه، نعم سقوط الوجوب متوقف على الأداء الخارجى كما هو الشأن فى كل موارد الوجوب، لكن أصاله الصحه فى جمله

فلو شرع بعض المكلفين بالصلاه يجوز لغيره الشروع فيها بنيه الوجوب. نعم إذا أتم الأول يسقط الوجوب عن الثانى، فيتمها بنيه الاستحباب.

### مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره فضلاً عن الشك.

(مسأله ٣): الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره فضلاً عن الشك. (١)

### مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه

(مسأله ٤): إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه و إن شك فى الصحه، بل و إن ظن البطلان، فيحمل فعله على الصحه، سواء كان ذلك الغير عادلاً أو فاسقاً.

### مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربه - كالتوجيه إلى القبله، و التكفين، و الدفن - يكفى صدوره من كل من كان

(مسأله ٥): كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربه - كالتوجيه إلى القبله، و التكفين، و الدفن - يكفى صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبى أو المجنون - و كل ما يشترط فيه قصد القربه

من الواجبات الكفائيه جاريه و لو لم يحرز أصل الفعل بل بمجرد المبادره و التصدى من الغير، فهى تغاير جريانها فى المعاملات و العبادات. نعم صرف شروع الأول لا يمانع صدق الواجب على فعل الثانى ما دام الوجوب قائماً بحياله و لم يسقط نسبه الواجب لكل من الفعلين على استواء و السبق الزمانى لا يعين الصدق فى السابق ما دام الوجوب باقياً، بل ان صدق الواجب على أكثر من فرد فى عرض واحد لا - محذور فيه و إن كان الغرض قائماً بصرف وجود الفرد، غايه الأمر ان الطبيعى فى الفرض صادق على المجموع.

تقدم جريان أصاله الصحه فى جمله من الواجبات الكفائيه بمجرد

- كالتغسيل و الصلاة - يجب صدوره من البالغ العاقل (١)، فلا يكفى صلاه الصبى عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته، بل و إن قلنا بصحتها - كما هو الأقوى - على الأحوط، نعم إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها، لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط.

مبادره الغير بل بتصدية و إن لم يبادر استناداً إلى السيره العرفيه القائمه، نعم فى الموارد التى ليس لها متصدى و مباشر كما فى الأماكن النائيه المنقطعه عن الساكنين و نحوها لا يكفى الظن فضلاً عن الشك و الاحتمال لعدم جريان أصل مفرغ فى البين.

و يضاف إليه شرط الإيمان لكونه عباده، و أما الصبى فتاره يقرر الشك فى أجزاءه بحسب الأصل العملى و اخرى بحسب الأصل اللفظى و ثالثه بحسب الأدله الخاصه. هذا ما لو لم يكن إتيان الصبى للفعل كآله لدى الكبير، أما بحسب الأصل العملى: فقد تقرر البراءه لرجوع الحال إلى اشتراط التكليف فى حق البالغين بعدم إتيان الصبى للفعل فيرجع الشك إلى أصل التكليف أن ذلك لا يختلف الحال فيه بين أن يمضى مدته على تحقق الموضوع و هو موت الميت و بين أن يكون إتيان الصبى لذلك فى ابتداء المده، و ذلك لأن إتيان الصبى للفعل و لو بعد حين كاشف عن عدم تحقق الشرط من الأول فى حق البالغين. و يرد عليه: أولاً: ان الصحيح فى الواجب الكفائى هو عدم رجوعه إلى تكاليف مشروطه بل إلى تكليف واحد للجميع قائم بغرض واحد يسقط بإتيانه من احد المكلفين فالشك فى المقام يرجع إلى السقوط و الأصل فيه

ثانياً: لو غضضنا النظر عن ما تقدم فإنه لا ريب أن البالغين لو أتوا بالفعل قبل الصبي فإنه يقع مصداقاً للواجب مما يدل على أن الشرط مراعى فيه حصول الغرض و قبله لا سقوط للتكليف، و حينئذ فيكون الشك في التكليف بقاءً أى في سقوطه و هو مورد الاشتغال كما هو المحكى عن الميرزا النائيني قدس سره و أما بحسب الأصل للفظي فقييل بان اطلاق تكليف البالغين نافٍ لاشتراط عدم فعل الصبي، فيقتضى بعدم الاكتفاء به، لكن هناك اطلاق آخر مقدم على هذا التقرير، لا سيما و ان الواجب الكفائي كما عرفت لا يؤول إلى الاشتراط و انما يقرر الشك في الاطلاق للتكليف الشامل للصبي، فالقدر المتقين من الخطاب غير شامل للصبي فلا يكتفى به، هذا لو خدش في وجود الاطلاق، و إلّا كما هو الصحيح من وجود الاطلاق -و هو العمده في مشروعيه عبادات الصبي المميز- فهو يقتضى الاكتفاء بفعله.

و أما بحسب الأدله الخاصه الوارده في تكليف الصبي من كون عمد الصبي خطأ و رفع القلم عنه حتى يحتلم فهي و إن لم تقتضى تخصيص الأدله العامه عن الشمول له، لكنها تقتضى رفع الفعلية التامه و إن لم ترفع أصل الفعلية و على ذلك فالاكتفاء به محل اشكال، ثم ان في جريان أصاله الصحه في أفعاله القصديه عند الشك محل تأمل لا سيما مع سلب عبارته بمعنى ضعف الاراده العمديه.



إشاره

فصل

فى مراتب الأولياء

مسأله ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها

مسأله: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها (١) حره كانت أو أمه، دائمه أو منقطعه، و ان كان الأحوط فى المنقطعه الاستئذان من المرتبه اللاحقه أيضاً ثم بعد الزوج المالك أولى بعبيده أو أمته من كل أحد، و اذا كان متعدداً اشتركوا فى الولايه، ثم بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإيرث فالطبقه الأولى - وهم الأبوان الأولاد - مقدمون على الثانيه و هم الاخوه و الأجداد، و الثانيه مقدمون على الثالثه - وهم الأعمام و الأخوال - ثم بعد الأرحام المولى المعتق ثم ضامن الجريه ثم الحاكم الشرعى ثم عدول المؤمنين.

(قاعده فى عموم ولايه الأرحام)

الجهه الأولى:

قال فى مفتاح الكرامه عند قول العلامه (و الأولى بها - أى الصلاه على الميت - هو الأولى بالميراث) قال: هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب و ظاهرهم انه مجمع عليه ثم حكى جمله من الكلمات على ذلك عن المدارك و المنتهى و المختلف و الخلاف و الغنيه و المبسوط و السرائر و المحقق و الشهيدين و المحقق الثانى و غيرهم، و حكى عن جماعه و منهم

التحرير عموم ذلك للأنثى و لكنه حكى عن المصباح للشيخ و كذا الاقتصاد و الجامع و المقنعه التقييد بالذكر و الرجال بل حكى عدم الخلاف على أولويه الذكر من الأنثى و نقل جملة من كلمات المتأخرين على ذلك و كذا ابن إدريس و المحقق و المبسوط ثم حكى عن المدارك ان المراد بالأولى بالميت هو امس الناس رحماً به و علاقه من غير اعتبار لجانب الإرث، و حكى عن الكاتب ان الجد اولى من الابن خلافاً للمشهور فانهم اتبعوا طبقات الإرث و الأب عندهم أولى من الابن و الزوج أولى من كل أحد و يدل على ذلك أولاً قوله تعالى:

«وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ» فَإِنَّ الْآيَةَ لَا تَخَصُّ الْإِرْثَ بَلْ تَعْمَهُ وَ غَيْرَهُ.

ثانياً: جملة من الروايات: منها ما ورد في الصلاة في الصحيح إلى ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يصلى على الجنائز أولى الناس بها أو يأمر من يحب» (١) و مثلها المعتبره عن ابن أبي نصر عن بعض أصحابنا (٢) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت للمرأة تؤم النساء، قال: «لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها» (٣).

و منها: في الدخول للقبر صحيح زراره انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القبر كم يدخله قال: «ذاك إلى الولي إن شاء أدخل وترأ و إن شاء

ص: ١٠٧

- 
- ١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٣ / ١.
  - ٢-٢) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٣ / ٢.
  - ٣-٣) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٥ / ١.

و منها: ما ورد فى التفسيل كموتق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل.. عن الصبيه تموت و لا تصاب امرأه تغسلها قال: «يغسلها رجل أولى الناس بها» و موتق غياث بن إبراهيم الرزامى عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «يغسل الميت أولى الناس به أو من يأمره الولي بذلك» (٢).

و منها: ما ورد فى الصوم مما يبين من هو أولى الناس به كصحيح حفص بن البخرى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام قال: «يقضى عنه أولى الناس بميراثه» قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه؟ فقال: «لا، إلا الرجال» (٣).

و فيها تصريح بأن الأولى بالميت هو الأولى المأخوذ موضوعاً فى باب الإرث.

و مثله المعتبره إلى حماد بن عثمان عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام (٤).

و فى صحيح الصفار قال: كتب إلى الأخير عليه السلام رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام و له وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه. جميعاً

ص: ١٠٨

١-١) أبواب الدفن ب ٢٤ / ١.

٢-٢) أبواب تغسيل الميت ب ٢٦ / ١.

٣-٣) أبواب احكام شهر رمضان ب ٢٣ / ٥-٦-٣.

٤-٤) أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ / ٥-٦-٣.

خمسه أيام أحد الوليين و خمسه أيام الآخر؟ فوقع عليه السلام «يقضى عنه أكبر وليه عشره أيام ولاءً إن شاء الله» (١).

و فيه تصريح بتعدد الولي و هو ينطبق على طبقات موضوع الإرث.

و منها: ما أورده في الإرث و ان لم يمكن متنه مختصاً بالإرث كصحيح يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: ابنك أولى بك من ابن ابنك، و ابن ابنك أولى بك من أخيك و قال و أخوك لأبيك و امك أولى بك من أخيك لأبيك و أخوك لأبيك أولى بك. من أخيك لأمك....» و استعرض عليه السلام بقيه درجات القرب و البعد في الرحم. و هي غير مقيده بباب الإرث بل فيها بيان عموم الأولويه.

و في موثق زراره قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ» قال: انما عنى بذلك: أولى الأرحام في الموارث، و لم يعنى أولياء النعم، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجره إليها.

هذا مضافاً إلى ما ورد من التعبير -بولى الميت أولى الشخص به و لو كان حياً- في الأبواب المختلفه كما في باب الدين (ولى الميت يقضى دينه)، و الوصيه و النكاح (الذى بيده عقده النكاح هو ولى أمرها)، و الطلاق و الحدود و الديات و الزكاه و غيرها. ثم ان المحصل من مفاد الأدله من ناحيه الموضوع هو الامس رحماً و الأقرب، و هو الذى أخذ موضوعاً في أحكام الإرث. و أما

ص: ١٠٩

من ناحيه المحمول فهذه الولايه بين الأرحام تعنى أخصيه الرحم بشئون رحمه سواء كانت بمعنى التكافل و الخدمه عليه أو الناظريه و القيمومه أو الوراثه كل باب بحسبه، فهو و إن كان مفاداً مجملاً من هذه الناحيه إلّا أن ذلك يثمر فى الأبواب حيث يكون نمط الولايه مبيناً ماهيه بحسب أدله ذلك الباب إلّا انه مجهول من يختص به فتكون هذه الأدله مبينه لصاحب الاختصاص و هو الرحم.

الجهه الثانيه: عموم القاعده و أشكل على دلالة الآيه و الروايات:

أولاً: ما ذكره صاحب الجواهر من ان حكمه الإرث لعلها مبتنيه على غير الأولويه و الرحميه فإن الجدد أقرب من ولد الولد و مع ذلك لا يرث معه، كما هو الحال فى عدم كون الأكثر نصيباً أقرب. فكيف يراعى ما فى الإرث من طبقات.

ثانياً: إن الآيات فى أولى الأرحام و ارده فى الإرث فلا عموم و لا اطلاق لها إلى غيره من الموارد.

ثالثاً: ان فيما تقدم فى الروايات تخصيص القضاء بالولد الأكبر مع عدم الالتزام بذلك فى الإرث و لا فى جمله من المقامات.

رابعاً: إن تقديم الذكور يغير ما عليه مقتضى ولايه الرحم فى الإرث إلّا على القول بالتعصيب.

و يرد الأول: بأن الأقربيه من جهه الآداب و توقير الكبار لا تنافى الأولويه الحقيقه للطبقه الأولى كما هو الحال فى إرث المال و حق القصاص

و غيرها من الحقوق. و كما هو الحال فى أولويه الزوج من العصبه و لكن أهلها يمنعونه تعصباً كما فى صحيح محمد بن مسلم (١) و صحيح عبد الله بن سنان (٢)، و لعل السيره فى الجد مع ولد الولد لكونه قاصراً فى الغالب فى حياه الجد.

أما الثانى: فورود الآيات فى الإرث لا ينافى عمومها فإن المورد لا يخصص الوارد مع أن لفظ الآيه تكرر فى كل سورتي الأنفال و الأحزاب (٣) و لم يذكر فيهما إرث المال بل سياق الأولى فى مورد الولايه فى النصره و الحمايه السياسه و الثانيه فى مورد زعامه و ولايه الرسول على المؤمنين و أنه أولى بهم من أنفسهم مع اطلاق المتعلق المفيد للعموم لكل من الإرث و غيره.

هذا مع أن الإرث فى الاستعمال القرآنى يعم الأموال و غيرها من الأمور الحقيقه و الاعتباريه الأخرى، كما فى قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام «وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا \* يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» (٤) مع أن موردها موارث الأنبياء، و كذلك قوله تعالى «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَ أَوْتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ» (٥) مع أن موردها الخلافه الإلهيه

ص: ١١١

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٤ - ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ٤ - ١.

٣-٣) الأنفال / ٧٥ - الأحزاب / ٦.

٤-٤) مريم / ٥ - ٦.

٥-٥) النمل / ١٦.

و العطيات و النعم اللدنيه، و قال تعالى فى شأن طالوت حيث تقلد الامامه على بنى اسرائيل «إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَ بَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَ آلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ» (١) و (ما ترك) مورده فى الآيه موارىث النبوات، و منه يظهر العموم فى الآيه الثالثه التى مرّ تفسيره عليه السلام لها «و لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ» (٢) للإرث فى المال و غيره من الحقوق غير المالىه و الصلاحيات الاعتباريه، غايه الأمر أن عموم الآيه فى عموم الأثر و غيره بمنزله العموم الفوقانى يرد تفصيله و شروط و ولايه الرحم لبعضهم البعض فى الأبواب المختلفه بالأدله الخاصه فى كل باب كما هو الحال فى الإرث المالى أن له شروط كاتحاد المله و موانع كالقتل و نحو ذلك كذلك الحال كلما كان مورد الإرث و ولايه الرحم لبعضهم البعض ذا شأن خطير فإنه تشتد الشروط و انحاء الموانع بحسب تناسب الأمر الموروث فإنه قد يستدعى الطهاره بدرجه العصمه كما يشير إليه قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَ نُوحًا وَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَ آلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ \* ذُرِّيَّهُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (٣) فان الوراثة الاصطفائيه فى الذريه الطاهره و النسل المطهر لا ما هو فى العرف القبلى و العرقى و الملوكى.

ص: ١١٢

١-١ (١) البقره / ٢٤٨.

١-٢ (٢) النساء / ٣٣.

١-٣ (٣) آل عمران / ٣٣ - ٣٤.

و يدعم العموم فى الآيات ما فى آيه الخمس (١) و آيه الفىء (٢) أن ملكيه التصرف و الولايه للخمس و الفىء بعد الله تعالى و رسوله أوكلت إلى قربى قربه صلى الله عليه و آله و سلم الدال على وراثه مقامه عليه السلام فى ذلك و كما فى الآيه و لايه أولى الأرحام فى سوره الأحزاب (٣).

و من ثم ورد احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام أيام السقيفه عليهم بالإرث، و كذلك احتجاج الصديقه عليه السلام عليهم فى ملكيه التصرف فى الفىء و فدك بآيات الإرث.

ثم إنه يشهد لعموم و لايه الأرحام لغير الإرث و ما ورد فى جملة من الأبواب:

منها: ما ورد فىمن مات و لم يوص و له صغار و جوارى كصحيحه على ابن رثاب سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بينى و بينه قرابه مات و ترك أولاد صغاراً و ترك مماليك له غلماناً و جوارى و لم يوص، فما ترى فىمن يشتري منهم الجاربه فىتخذها أم ولد؟ و ما ترى فى بيعهم؟ فقال: إن كان لهم ولى يقوم بأمرهم باع عليهم و نظر لهم كان مأجوراً فىهم، قلت: فما ترى فىمن يشتري منهم الجاربه فىتخذها أم ولد؟ قال: لا- بأس إذا باع عليهم القيم لهم الناظر فيما يصلحهم، و ليس أن يرجعوا عما صنع القيم لهم الناظر فيما

ص: ١١٣

١-١ (١) الأنفال / ١.

٢-٢ (٢) الحشر / ٧.

٣-٣ (٣) الأحزاب / ٦.



و الروايه و إن لم تكن متعرضه فى أصل السؤال و الجواب إلى كيفية توليه الولي و من هو.

إلا أن فرض السؤال عدم كونه وصياً كما أنه عليه السلام لم يبين فى الجواب تنصيماً منه لذلك الولي بل ظاهر الجواب افتراض وجود الولاية بين الشخص الولي القيم لصغار الورثه و هو ينصرف عرفاً ابتداءً إلى ولاية الأرحام.

و منها: ما ورد فى اطلاق الأخرس: صحيح ابن أبى نصر البنظي أنه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل تكون عنده المرأه يصمت و لا يتكلم، قال: أخرس هو؟ قلت: نعم، و يعلم منه بغض لامرأته و كراهه لها، أ يجوز أن يطلق عنه وليه؟ قال: لا، و لكن يكتب و يشهد على ذلك، الحديث (٢).

و منها: ما ورد فى طلاق المعتوه و كصحيح أبى خالد القمط قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل يعرف رأيه مره و ينكر اخرى، يجوز طلاق وليه عليه؟ قال: ماله هو لا يطلق؟ قلت لا يعرف حدّ الطلاق و لا يؤمن عليه إن طلق اليوم أن يقول غداً: لم أطلق، قال: ما أراه إلا بمنزله الامام يعنى: الولي» (٣) و فى طريق آخر ما أرى وليه إلا بمنزله السلطان» (٤).

ص: ١١٤

١-١) أبواب الوصايا ب ٨٨ / ١.

٢-٢) أبواب مقدمات الطلاق ب ١٩ / .

٣-٣) أبواب مقدمات الطلاق ب ٣٤ / ١ - ب ٣٥ / ١.

٤-٤) أبواب مقدمات الطلاق ب ٣٤ / ١ - ب ٣٥ / ١.

و فى صحيح شهاب بن عبد ربه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام المعتوه الذى لا يحسن أن يطلق يطلق عنه ولىه على السنه عليه السلام و اطلاق الولى ينصرف إلى القريب فى الرحم الوارث له.

و منها: ما ورد فى طلاق المفقود.

كصحيح يزيد بن معاويه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المفقود كيف تصنع امرأته؟

فقال: ما سكتت عنه و صبرت فخل عنها، و إن هى رفعت أمرها إلى الوالى أجلها أربع سنين، ثم يكتب الصقع الذى فقد فيه فليسأل عنه، فان خبر عنه صبرت و إن لم يخبر عنه بحياه حتى تمضى الأربع سنين دعا ولى الزوج المفقود فقيل له: هل للمفقود مال؟ فان كان للمفقود مال أنفق عليها، حتى يعلم حياته من موته و إن لم يكن له مال قيل للولى: انفق عليها، فإن فعل فلا سبيل لها إلى أن تتزوج ما أنفق عليها، و إن أبى أن ينفق عليها، أجبره الوالى أن يطلق تطليقه فى استقبال العده و هى طاهره فيصير طلاق الولى طلاق الزوج، الحديث» (١).

و مثلها صحيح الحلبي و فيها «فإن لم ينفق عليها ولىه أو وكيله أمره أن يطلقها» (٢) و مثلها صحيح أبى الصباح الكناني و فيه «و إن لم يكن له ولى طلقها السلطان» (٣).

ص: ١١٥

١-١) أبواب اقسام الطلاق ب ٢٣ / ١ - ٤ - ٥.

٢-٢) أبواب اقسام الطلاق ب ٢٣ ج ١ - ٤ - ٥.

٣-٣) أبواب اقسام الطلاق ب ٢٣ / ١ - ٤ - ٥.

و هذه الروايات داله على مفروغيه صلاحيه الولي فى التصرف فى أموال المفقود و شئونه كالطلاق، و الولي ينصرف إلى من هو أمس رحماً للوارث.

و منها: ما ورد فى أموال اليتيم كروايه على بن المغيرة قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أن لى ابنه أخ يتيمه فربما أهدى له الشىء فأكل منه ثم أطعمها بعد ذلك الشىء من مالى فأقول: يا رب هذا بذنا فقال عليه السلام: لا بأس» (١) و هى و إن لم يكن مفادها متعرضاً إلى ولاية ذى الرحم، و لكن الظاهر عدم سبق استئذان من الراوى فى توليه لشئون ابنه أخيه و مفروغيه ولايته لها بالرحم.

ثم إنه مما يدعم ولاية الأرحام لبعضهم البعض ما اشتهر لدى الأصحاب من أن السلطان ولى من لا ولى له أى سلطان العدل و هو نظير ما ورد من ان الامام عليه السلام «وارث من لا وارث له» أى انه بولايته العامه فى الأمور العامه تصل النوبه إليه عليه السلام فى الأمور الخاصه بأحد العامه فى شئونهم الشخصيه بعد فقد الوارث الخاص لهم لكنه عليه السلام بولايته الأخرى و هو كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم و نظير قوله تعالى: «ما كان للمؤمنين ولا للمؤمنه إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» (٢) فولايته فى الأمور الشئون الخاصه مقدمه على ولاية الأشخاص و الوراث إلا ان الكلام فى المقام من جهة ولايته العامه، و هذا غير ولاية الامام عليه السلام من جهة اخرى حيث أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وراثه لمقام النبى صلى الله عليه و آله و سلم، فضلاً عن من ينوب عنه،

ص: ١١٤

١- ١) أبواب ما يكتب به ب ٧١ / ٢.

٢- ٢) الأحزاب / ٣٦.

لا سيما بناء على أدله الحسينيه لنيابته، حيث أنه تكون أدله ولايه ذوى الأرحام وارده، إلّا فيما يرجع إلى التنازع أو فيما هو معرض ذلك.

الجهه الثالثه: أدله المناهضه للعموم.

و قد يستدل بجمله من الروايات الأخرى على ولايه الحاكم فى القصر و الأيتام دون ذوى الأرحام كذيل صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري قال سألت الرضا عليه السلام فى حديث -عن الرجل يموت بغير وصيه و له ولد صغار و كبار أ يحل شراء شىء من خدمه و متاعه من غير أن يتولى القاضى بيع ذلك، فإن تولاه قاضٍ قد تراضوا به و لم يستعمله الخليفه أ يطيب الشراء منه أم لا؟ فقال: إذا كان الأكار من ولده معه فى البيع فلا بأس إذا رضى الورثه بالبيع، و قام عدل فى ذلك» (١).

و صحيح بن يزيع -فى حديث -فذكرت ذلك لأبى جعفر عليه السلام و قلت له: يموت الرجل من أصحابنا و لا يوصى إلى أحد و يخلف جوارى فيقيم القاضى رجلاً -منا فيبيعهن أو قال: يقوم بذلك رجل منا فيضعف قلبه لأنهن فروج، فما ترى فى ذلك؟ قال: فقال: إذا كان القيم به مثلك و مثل عبد الحميد فلا بأس».

و لا يتوهم أن اشتراط رضا الكبار بلحاظ حصتهم فانه لا حاجه لبيانه مضافاً إلى اطلاق الشرط.

ص: ١١٧

١-١) أبواب عقد البيع ب ١٦ / ١ - ٢.

و موثق سماعه قال: سألته عن رجل مات و له بنون و بنات صغار كبار من غير وصيه و له خدم و مماليك و عقد، كيف يصنع الورثه بقسمه ذلك الميراث؟ قال: ان قام رجل ثقه قاسمهم ذلك كله فلا بأس» (١).

و صحيح إسماعيل بن سعد قال سألت الرضا عليه السلام - في حديث - عن الرجل يصحب الرجل في سفر فيحدث به حدث الموت و لا يدرك الوصيه كيف يصنع بمتاعه و له أولاد صغار و كبار أ يجوز أن يدفع متاعه و دوابه إلى ولده الأكبر أو إلى القاضي؟ فان كان في بلده ليس فيها قاض كيف يصنع؟ فان كان دفع المتاع إلى الأكبر و لم يعلم فذهب فلا يقدر على رده كيف يصنع؟ قال إذا أدرك الصغار و طلبوا لم يجد بدأ من اخراجه إلّا أن يكون بأمر السلطان» (٢).

حيث إن صحيح إسماعيل بن سعد ذيلاً و صدرأ افترض فيها قيام إما العدل أو السلطان بالتصرف المالي و إلّا فلا يكون نافذاً، مع أنه قد افترض وجود الأخوه الكبار للصغار و مثل هذا المفاد موثق سماعه و صحيح ابن بزيع.

و يرد هذا الاستدلال و إن تمسك بها لولايه الحاكم أو عدول المؤمنين:

أن مورد الروايات ليس مجرد التصرف في أموال الصغار الصبيه بل هو قسمه التركة و هي من شئون القاضي و من ثم يصح فيه قاضى التحكيم كما فرض في ذيل صحيح إسماعيل بن سعد و اشترط فيه العدالة مع انه اشترط أيضاً

ص: ١١٨

١-١) أبواب الوصايا ب ٨٨ / ٢ - ٣.

٢-٢) أبواب الوصايا ب ٨٨ / ٢ - ٣.

رضاء الكبار فى بيع الصغار دال على نظارتهم و ولايتهم على اخوتهم و عدم تفرد العدل فى التصرف للقسمه. و أما ضمان دافع التركه للكبار إذا طالب الصغار بسهمهم بعد أن يدركوا، فنظير ما ورد فى المدين للميت انه لا يدفع التركه للورثه إذا علم انهم لا يدفعونها فى ديون الميت. ثم إن مما تقدم ذكره فى محصل مفاد أدله و لايه ذوى الأرحام أنها محمولاً متعرضه لبيان صاحب الاختصاص و الولايه و هو الأقرب رحماً مع عدم بيانها تفصيلاً لماهيه الاختصاص بحسب الموارد، و لا يرد على هذه القاعده خروج أو تقييد بعض الموارد لا بحسب القرب المعهود فى باب الإرث نظير اختصاص قضاء صلاه الميت و صومه بالولد الأكبر، أو اختصاص وجوب النفقه بالعمودين دون كل الأرحام.

الجهه الرابعه: خصوصيه الموارد.

أما تقديم المذكور على الإناث فى كل طبقه كما ذهب إليه المشهور فيمكن الاستشهاد له بما يظهر من جمله من الروايات فى أسئله الرواه و تقرير الأجوبه على ذلك:

كمعتبره أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأه تموت من أحق أن يصلّى عليها؟ قال: الزوج قلت: الزوج أحق من الأب و الأخ و الولد؟ قال: نعم» (١).

و فى صحيح حفص بن البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام فى المرأه تموت

ص: ١١٩

و معها أخوها و زوجها أيهما يصلّى عليها فقال: أخوها أحق بالصلاه عليها» (١).

و مثل حسنه عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٢) و هما و إن حملتا على التقيه فى مقابل روايات الباب لكونه مذهب العامه إلّا أن ارتكاز السؤال فى أن المتصدّى هو الذكور مع وجود هم فى الطبقة و التقييد بالطبقة دون مطلق الطبقات مضافاً إلى مراعاة ترتيب الطبقات فى سؤال السائل، مع قصره على الذكور، دون فرض الإناث فىكون الجواب تقريراً لذلك، و يدل عليه:

صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: المرأه تؤم النساء؟ قال: لا إلّا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن فى الصف» الحديث (٣).

و فى روايتى الحسن بن زياد الصيقل و جابر التقييد ب (إذا لم يكن معهن رجل) (٤) و مفادهما عين ما تقدم من الروايات من تقدم الذكور. فالصحيحه داله على شمول ولايه الأرحام لها، و أنه لا يتقدم عليها من هو متأخر عنها فى الرحم، كما أن ما تقدم من الروايات داله على أن تجهيز الميت من شئون الذكور فهم مقدمون على الإناث، و لا تخفى حكمته لكون تجهيزه من الصلاه و الدفن يستلزم الخلطه مع الرجال مع كونها كلفه تناسب الذكور. هذا مضافاً إلى أن عموم أنه يغسل الميت أو يصلّى عليه (أولى الناس به) شامل للمرأة،

ص: ١٢٠

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٤ / ٤ - ٥.

٢-٢) أبواب الجنازه ب ٢٤ / ٤ - ٥.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٥ / ١.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٥ / ٣.

و يضاف إلى ذلك أن ولاية الذكر لنظارتة و تصديه مباشره، بخلاف الانثى فانها فى الصلاه و الدفن مجرد نظاره مع فرض وجود الرجال و لو الأجنب، فيتبين أن ولاية الذكر أولى و أوسع، لكن مقتضى ذلك أولويه الاناث فى التمسيل و التكفين لأن التصدى ليس من شئون الرجال الأرحام إذا كان الميت امرأه، كما و حكى عن الشيخ و الحلى و ابن فهد و كشف الالتباس.

الجهه الخامسه: تقدم ولاية الزوج على الأرحام.

ثم ان الزوج مقدم على الرحم بلا- خلاف بين الأصحاب، إلما أنه وقع الخلاف فى جواز تمسيل كل من الزوج و الزوجه للآخر اختياراً أو مجرداً عن الثياب، و نسب الجواز فى الأول إلى المشهور و عن الشيخ فى التهذيبن و الغنيه و حواشى الشهيد على القواعد اشتراط الاضطرار، و عن الذكرى ان ظاهر الكثير من الأصحاب انهما كالمحارم، مع ان ظاهر الأ- كثر فى المحارم الاختصاص بالضروره و اختار جماعه الجواز فى الثانى و اختار جماعه اخرى المنع و كونه من وراء الثياب، و عن الاستبصار و جوب كونه من وراء الثياب فى تمسيل الرجل لزوجته دون العكس هذا، و أما أولويه الزوج على الأرحام فقد مر معتبر أبى بصير و فى روايه اخرى (نعم و يغسلها) (١).

و فى روايه إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الزوج أحق بامرأته حتى يضعها فى قبرها» ٢.

و أما صحيح حفص و روايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله حيث فيهما

ص: ١٢١



تقديم الأخ على الزوج فقد حملها الشيخ على التقيه لموافقته للعامه حيث انه مذهب الأربعة لما ورد عن عمر في ذلك. مضافاً إلى ما سيأتي من تقدم الزوج على المحارم الرجال.

و أما جواز تغسيل كل منهما الآخر اختياراً، فقد يستدل على التقييد بالاضطرار بما في جملة من الروايات من ذكرهما في سياق المحارم غير المماثلين مع تقييد الفرض بعدم المماثل، و تقييد التغسيل بمن وراء الثياب مما يومئ إلى الاضطرار، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلّا النساء؟ قال: «تغسله امرأته أو ذو قرابته إن كان له، و تصب النساء عليه الماء صباً، و في المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها» (١).

و في صحيحه الآخر «من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها و لا إلى شيء منها» (٢).

و في خبر أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يغسل الزوج امرأته في السفر و المرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل» (٣).

و في صحيح منصور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته أ يغسلها قال: «نعم و امه و اخته و نحو هذا يلقي على عورتها

ص: ١٢٢

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ٣.

٢-٢) أبواب غسل ب ٢٤ / ١١.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ١.

خرقه» (١) فجعل تغسيل الرجل لامرأته في سياق تغسيله لمحارمه.

و ما كان من الروايات مطلق قابل للتقييد بما يفهم من هذه الروايات.

لكن الصحيح عدم التقييد وذلك لافتراق حكم النظر و اللمس فيما بين الزوجين و فيما بين المحارم، و لا ريب في جواز نظر كل منهما للآخر بعد موته كما تدل عليه الروايات و الظاهر دوران جواز التغسيل مداره، و يدل على افتراق حكم الزوجين عن المحارم ما في جملة من الروايات من الترتيب في جواز التغسيل مقدماً لهما على المحارم.

كصحيح عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به و تلف على يديها خرقة» (٢).

و قريب منه روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٣) و صحيح الحلبي ٤ و روايه زيد الشحام (٤) و غيرها و كذلك ما دل على جواز نظر الزوج للآخر و الذى هو موضوع جواز التغسيل، كصحيح عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أ يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها؟ و عن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال: لا بأس بذلك، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهيه أن ينظر

ص: ١٢٣

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٦.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٤-٣-٧.

٣-٣ و ٤) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٤-٣-٧.

٤-٥) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ١-٤.

زوجها إلى شيء يكرهونه منها (١).

و في صحيح محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته قال نعم إنما يمنعها أهلها تعصباً ٢.

و السؤال في صحيح ابن سنان و إن قيد فرضه بعدم وجود المماثل و لكن الجواب يقتضى عدم التقييد حيث بين عليه السلام أن النظر بينهما جائز و أن أهل المرأة يمنعونها تعصباً، هذا مضافاً إلى ما ورد من تغسيل أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمه عليها السلام و ما في روايه المفضل بن عمر من تعليقه عليه السلام بأنها صديقه لا يغسلها إلا صديق انما ذكر عليه السلام ذلك بعد أن استضاق الراوى ذلك، و كأن ما روى عن عمر هو لمخالفه أمير المؤمنين عليه السلام .

و مثله ما روى (٢) في موثق إسحاق بن عمار من وصيه على بن م من تغسيل أم ولد له بتغسيله، و هو و إن حمل على المشاركة مع تغسيل الامام كما في أسماء بنت عميس، إلا ان ظاهر الوصيه يقضى بأن هذا أمر مشروع في الصدر الأول مع وجود المماثل.

ثم ان من ذلك يتضح الحال في جواز التجريد و إن ما ورد من وراء الثوب محمول إما على كراهه التجريد أو لدفع استنكار أهل المرأة أو عرف الناس.

ثم ان تقدّم الزوج على المالك يتضح من ما تقدّم من كونه أحقّ بامرأته

ص: ١٢٤

---

١- ١ و ٢) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ١-٤.

٢- ٣) أبواب غسل الميت ب ٢٥ / ١.

## مسألة ٢: في كل طبقه الذكور مقدمون على الاناث، و البالغون على غيرهم

(مسألة ٢): في كل طبقه الذكور مقدمون على الاناث، و البالغون على غيرهم، و من مت إلى الميت بالأب و الأم أولى ممن مت بأحدهما، و من انتسب إليه بالأب أولى ممن انتسب إليه بالأم،

و انه يجوز النظر إليه بنحو يغير المالك.

ثم المالك مقدم على المحارم لولايته على مملوكته و لجواز نظره إليها مطلقاً بخلافهم.

و أما مولى العتق و ضامن الجريره فلعنوم ما مرّ أنه يغسل الميت و يصلّي عليه أولى الناس به المفسر في روايه اخرى بأولى الناس بميراثه.

و أما الحاكم الشرعى و عدول المؤمنين فتصل النوبه إليهما بعد فقد طبقات الأثر و دعوى أن نيابه الفقيه عن المعصوم عليه السلام و عدول المؤمنين عمدته أدلتها هي الأمور الحسيه و هي إنما تثبت اختصاصه بها فيما كان الأصل فيها الحرمه و المنع لا ما كان الأصل فيها الجواز كما في المقام حيث ان وجوب تجهيز الميت هو كفائى على الجميع و الأصل البراءه عن الاشتراط من الاذن.

فيدفعها أن ما نحن فيه من تجهيز الميت من غسل و تكفين و حمل و دفن هي تصرفات في الميت بل حتى الصلاه عليه حيث انها و إن كانت واجباً كفايئاً إلّا أنها من شئون الميت الخاصه أيضاً كما دلّت عليه روايات المقام ان أولى الناس به أولاهم بالصلاه عليه، و بعباره اخرى ان مورد الولايات الخاصه مقتضاه ان المتعلق من الشئون الخاصه.

و فى الطبقة الأولى الأب مقدم على الأم و الأولاد و هم مقدمون على أولادهم، و فى الطبقة الثانية الجدّ مقدم على الأخوة و هم مقدمون على أولادهم و فى الطبقة الثالثة العم مقدم على الخال و هما على أولادهما.(١)

### مسألة ٣: إذا لم يكن فى طبقه ذكور فالولاية للأنث

(مسألة ٣): إذا لم يكن فى طبقه ذكور فالولاية للأنث، و كذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين، لكن الأحوط الاستئذان من الحاكم أيضاً فى صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين.(٢)

مرّ كل ذلك فى قاعده ولاية ذوى الأرحام لبعضهم البعض انها على حذو طبقات الإرث و وجه تقدم الذكور على الاناث فى خصوص المقام من كل طبقه و قد تقدم أن الاناث مقدمون على الذكور إذا كان الميت امرأه فى الغسل و التكفين.

و أما تقديم الأب على الأولاد فحكى عليه الاتفاق و لعل وجهه ما ثبت من ولايته على الولد و ولده عند الصغر يومى بتقدم ولايته عليهما مضافاً إلى حرمة عقوقهما له و رجحان طاعته و انه الأقرب رحماً عرفاً و مثله تقدم الجد للأب على الأخ، و أما تقدم العم على الخال فلتقدم الأب الذى يتقرب به العم على الأم التى يتقرب بها الخال.

مرّ وجه تقدم الذكور على الاناث و لكن فى تغسيل الميت المرأة و تكفينها تقدم وجه تقديم الاناث الأرحام من جهة التصدى، أما الغائبين فولايتهم يتولاها أرحامهم لا الحاكم كما تقدم فى قاعده ذوى الأرحام و حيث أن الأقرب يمنع الأبعد فيقدم الإنانث البنات مثلاً أو الأخوات لا الأحفاد و لا

## مسأله ٤: إذا كان للميت ام و أولاد ذكور

(مسأله ٤): إذا كان للميت ام و أولاد ذكور فالأم أولى لكن الأحوط الاستئذان من الأولاد. (١)

## مسأله ٥: إذا لم يكن فى بعض المراتب إلّا الصبى أو المجنون أو الغائب

(مسأله ٥): إذا لم يكن فى بعض المراتب إلّا الصبى أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبه المتأخره لكن انتقال الولايه إلى المرتبه المتأخره لا يخلو عن قوه.

و إذا كان الصبى ولى فالأحوط الاستئذان منه أيضاً. (٢)

أبناء الأخوه لأن الولايه فى المقام ليست من قبيل التمليك فى الإرث كى تنتقل إلى الأولى بالغائبين و بغير البالغين بل هى أشبه بالحكم و العهد تشمل الأولى بالميت نفسه مع عدم وجود الأقرب.

انما تقدم الأم مع كون الميت امرأه فى الغسل و التكفين و أما فى غير ذلك فهو مبنى على أن عقوقها محرم على الأولاد و طاعتها راجحه و لكن فى اقتضائه الأولويه تأمل.

قد تقدم أن الولايه فى الأرحام ليست مقتضاها التمليك لمال أو حق كى تنتقل إلى ولى الرحم الأقرب أى ولى الصبى أو المجنون أو الغائب بل هو ولايه عهد نظير الوصى فى الوصيه العهديه فمع عدم أو قصور المرتبه

الأولى عن شمول الدليل لها فتشمل المرتبه الثانيه، مع أن ولي الصبي و المجنون و الغائب بناء على عموم قاعده ذوى الرحم هو الأرحام غايه الأمر أن الأولى من الأرحام بالصبي و نحوه قد يكون غير الأولى بالميت، كما هو الحال فما لو لم يتصدى الأقرب كما مرّ.

ص: ١٢٨

## مسألة ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية

(مسألة ٦): إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية فلا بدّ من إذن الجميع و يحتمل تقدم الأسنّ. (١)

## مسألة ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي

(مسألة ٧): إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم عدم نفوذها إلّا باجازه الولي لكن الأقوى صحتها و وجوب العمل بها و الأحوط إذنهما معاً. (٢)

هذا محتمل في الولد الأكبر لاختصاصه بالولاية في جملة من الموارد و أما في المراتب الأخرى كالأخوه أو الأعمام و الأخوال، نعم التقديم عرفي و هو أولى في نظرهم و لكن قد يكون ذلك للأدب المتخذ من تقديم و توقير الأسنّ.

جمعاً بين وجهي القولين حيث أن الوصيه مقيدة بأن لا يكون فيها حيف بل بالمعروف و الإيضاء بخلاف مقرر الشرع الذي أسند الولاية لذي الرحم خلاف المعروف، و أن ولاية ذوى الأرحام هي من بعد الوصيه لولاية الميت على نفسه، و الثاني هو الأقوى لأنه مقتضى تسلط الإنسان على نفسه كما هو مفاد «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» ١ و مضافاً إلى أن اطلاقات الوصيه مقيدة لولاية ذوى الأرحام كما في الإرث غايه ما ورد هو تقييد الوصيه الماليه بالثلث و إلّا فاطلاقات الوصيه العهديه على حالها، و لك أن تقول أن ولاية ذوى الرحم حيث تكون ولاية الشخص قاصره و مع الوصيه تمتد ولايته لما بعد موته من دون تقييد لها بالثلث كما في الأموال و من ثم تنفذ الوصيه العهديه في العين إذا كانت لا تزيد على الثلث. و من ثم لم يتوقفوا



و لا يجب قبول الوصيه على ذلك الغير و إن كان أحوط.(١)

فى نفوذ وصيته لو عين وصياً أجنبياً على أولاده القصر.

المعروف لدى الأصحاب عدم جواز رد الوصيه العهديه بعد الموت و إن لم يعلم بها الموصى إليه فى حياه الموصى، إلا أنه يظهر من الشيخ فى الخلاف ان ذلك بعد قبوله و عبارته فى المبسوط محتمله لذلك، و قد نسب إليه ذلك فى المختلف و الايضاح حيث قال: «و الظاهر من كلام الشيخ فى المبسوط و الخلاف جوازه و هو الأقوى عندى للأصل و لازاله الضرر الواصل إليه بالتحمل غير المستحق و قال تعالى: «ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١) و قال صلى الله عليه و آله: «لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام» أو لأن قبولها و التصرف فيها تبرع فى التصرف للغير فلا يلزمه ذلك بدون قبوله كالوكاله و لأنه لا ولايه له على الغير فيلزمه أمر بغير اختياره. و حمل فى المختلف الأحاديث على حصول القبول أولاً لأنه عقد فلا بد فيه من القبول.

و قال فى الدروس: «يجوز الرد إذا لم يعلم بالوصيه حتى مات للحرص و الضرر و قال فى المسالك «إثبات مثل هذا الحكم المخالف للأصول الشرعيه باثبات حق الوصايه على الموصى إليه على وجه القهر و تسليط الموصى على اثبات وصيه من شاء بحيث يوصى و يطلب من الشهود كتمان الوصيه إلى حين موته و يدخل على الوصى الحرج و الضرر غالباً».

و عن الصدوق وجوب القبول و عدم صحه الرد و لو كان حاضراً فيما لو لم يجد الموصى غيره، و كذلك فى صورته وصيته للأب للنصين الواردين،

ص: ١٣٠

## مسألة ٨: إذا رجع الولى عن إذنه فى أثناء العمل

(مسألة ٨): إذا رجع الولى عن إذنه فى أثناء العمل لا- يجوز للمأذون الإتمام، و كذا إذا تبدل الولى بأن صار غير البالغ بالغاً أو الغائب حاضراً أو جنّ الولى أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره (١).

## مسألة ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبى أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلاً

(مسألة ٩): إذا حضر الغائب أو بلغ الصبى أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلاً ليس له الإلزام بالاعادة (٢).

و مال إليه فى المختلف معللاً- بأنه يتعين عليه لأنه فرض كفايه و أشكل عليه فى الحدائق بأنه بعد الموت يتعين كما فى صورته الانحصار فلم فرق بين الصورتين و أشكل على المشهور، و أشكل فى الجواهر كون القبول فى الانحصار فرض كفايه.

أقول: فيظهر من ما مرّ من كلماتهم:

أولاً: إن القولية كما فى الوصية بالوصايا و الوصية العهديه مطلقاً هى عقد ايجاب من المولى و قبول من المتولى لأن الولاية فيها التزام بعهده أمور فلا بدّ فيها من قبول كما هو الحال فى الولايات الوضعيه عند العقلاء و أعراف الأقسام.

ثانياً: إن القبول فى العقود الاذنيه كالوكالة و المضاربه و نحوهما قد التزم الماتن بأنه يكفى فيه عدم الرد.

لأن الجواز يدور مدار الاذن لكن قد يتأمل فيما كان ترك الإتمام يستلزم الاهانته لحرمة الميت و نحو ذلك.

و الاولى التعبير ليس يلزمه الاعاده لصحة ما صدر.

## مسألة ١٠ إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله أو وصياً

(مسألة ١٠) إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله أو وصياً فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره، و إلا احتاج إلى البينه، و مع عدمها لا بد من الاحتياط.(١).

## مسألة ١١ إذا أكره الولي أو غيره شخصاً على التمسيل أو الصلاة على الميت

(مسألة ١١) إذا أكره الولي أو غيره شخصاً على التمسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحة العمل إذا حصل منه قصد القربه لأنه أيضاً مكلف كالمكروه.(٢).

## مسألة ١٢ حاصل ترتيب الأولياء أن الزوج مقدم على غيره

(مسألة ١٢) حاصل ترتيب الأولياء أن الزوج مقدم على غيره ثم المالك ثم الأب ثم الأم، ثم الذكور من الأولاد البالغين ثم الاناث البالغات ثم أولاد الأولاد ثم الجد ثم الجده، ثم الأخ ثم الأخت، ثم أولادهما، ثم الأعمام، ثم الأخوال ثم أولادهما، ثم المولى المعتقد، ثم ضامن الجريه، ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين.

أما إذا كان هناك ظاهر حال و يد تورث الاطمئنان فهو، و أما إن لم يكن ذلك فهو نظير ما ورد (١) فيمن ادعى دعوى بلا معارض منفرداً بها أنه يحكم له بها من قصه الكيس وسط جماعه لم يدعه إلّا واحد منهم.

قد يشكل على الصحة بان العباده ليست بداعى قريى أو ليس بخالص بل لداعى دفع الضرر و اجيب بأن الداعى الآخر إما عرضى أو طولى مع داعى امتثال الأمر فعلى الأول لا يضر مع استقلال الداعى القربى فى الداعويه إذا كان بذلك الحد من القوه فيما لو قدر انفراده و على الثانى لا ضير فى قريبه الأمر مع كون تجنب الضرر محرراً نحوه كما هو الحال فى الأمر

ص: ١٣٢

يجب كفايه تغسيل كل مسلم، سواء كان اثني عشرياً أو غيره (١).

الايجارى فى صلاه الاستيجار و إتيان صلاه الليل للرزق و نحو ذلك لا سيما فما كان الداعى الطولى راجحاً، و لا سيما و ان اكراهه على أداء واجب و إن كان كفاثياً و إن كان الذى أكره لا يسوغ له ذلك.

الحكم فى المقام إما سيان مع الحكم فى الصلاه أو أضعف ثبوتاً، فنسب وجوب تغسيل المخالف إلى العلامه و المحقق الثانى و الأردبيلى و الفيض و عن موضع من الشرائع انه يجوز و عن الشيخ و الشهيد ان المشهور على الكراهه و عن جماعه انه يغسل غسل أهل الخلاف و عن المقنعه و التهذيب انه حرام و مثله فى حاشيه المدارك و كشف اللثام و المراسم و المهذب و عن المعبر و المدارك التوقف و عن الكشف اللثام الجزم بان من قال بالوجوب هو من جهه المدارات.

هذا و المسأله كما مرّ لا تفصل عن حكم الصلاه فى سياق الأدله، و قد صرح جماعه المتقدمين بحرمة الصلاه عليه. إلّا لتقيه كما فى المقنعه و الكافى و المهذب و السرائر و ظاهر الوسيه و اشاره السبق و ظاهر المبسوط أيضاً

و صرح فيه بالحرمة فى القتيل من أهل البغى و قال لا يغسل و لا يصلى عليه لأنه كافر.

هذا و الظاهر قرب ما استظهره كاشف اللثام حيث انه يظهر منهم الاتفاق على ان المخالف لا يدعى له بل يدعى عليه و لو بصورة اللهم احشره مع من يتولاه و نحو ذلك فإن عمده الصلاة على الميت هو الدعاء له بعد التكبيره الرابعه، و مثله تقييدهم التكبيرات على المنافق بالأربع، فلا تكون من الصلاة على الميت التى هى دعاء له الا ما احتمله المحقق الهمداني من كونه وجوباً شعاعياً لإظهار الشهادتين و الصلاة على النبى و آله و الدعاء للمؤمنين.

و استدلل للحرمة بقوله تعالى: «وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ» (١). بتقريب أن التعليل بالكفر ليس هو بحسب الظاهر بل بحسب باطن القلب أى مقابل الايمان و من مورد نزول الآية و قيامه صلى الله عليه و آله بالصلاة أربع تكبيرات على عبيد الله ابن أبى سلول و غيره من المنافقين يعلم أن المنهى عنه هو بلحاظ الدعاء للمنافق.

لا- صوره الصلاة و من ثم يعلم تلفيق و اختلاق المنقبه التى ذكروها للثانى و إزراءً بالرسول صلى الله عليه و آله و انه عارض النبى صلى الله عليه و آله فى الصلاة على ابن أبى سلول مع أن ابن أبى سلول مات قبل و آيات البراءه نزلت فى غزوه تبوك بعد و من ثم يظهر ان جمله ما ذكره عده من المفسرين فى ذيل الآية واهى. و يشير

ص: ١٣٤

إلى ذلك صحيح حماد بن عثمان و هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمساً، و على قوم آخرين أربعاً، فإذا كبر على رجل أربعاً اتهم يعنى بالنفاق» (١) و غيرها من الروايات، و كما فى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما مات عبد الله بن أبي سلول حضر النبي صلى الله عليه وآله جنازته فقال عمر: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟!»

فسكت: فقال: ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟! فقال له: ويلك و ما يدريك ما قلت؟! أنى قلت: اللهم احش جوفه ناراً و املاً قبره ناراً و أصله ناراً قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدي من رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان يكره» (٢). ثم ان هناك جملة أخرى من الآيات الناهية عن الاستغفار له فى هذا الصدد، و أيضاً قوله تعالى: «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» (٣) و قوله تعالى: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ \* وَ مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَدَها إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ» (٤) و قوله تعالى: «قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَ الَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا

ص: ١٣٥

١-١) أبواب صلاة الجناه ب ٥ / ١.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٤ / ٤.

٣-٣) التوبه / ٨٠.

٤-٤) التوبه / ١١٣ - ١١٤.

بِرَأْوَا مِنْكُمْ وَ مِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَ بَدَا بَيْنَنَا وَ بَيْنَكُمْ الْعِدَاوَةُ وَ الْبُغْضَاءُ أَيَّدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ خِيَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ ﴿١﴾ و يظهر من ذلك المراد من الحرمة عند من ذهب إليها و يحمل الوجوب عند من ذهب إليه على التكريرات الأربع أو الدعاء عليه.

هذا مضافاً إلى التعليل (٢) لوجوب الغسل لأجل أن يكون الميت على طهاره عند ما يلقى أهل الآخرة و نحوه مما فيه كرامه للميت المختص ذلك بالمؤمنين، و إن كان ذلك من قبيل الحكمة لكنه قد علل به للنفي في موق عمار (٣) لعدم جواز تغسيل المسلم النصراني و في سياق واحد، و سيأتي اختيار المبسوط و جملة آخرين ان المخالف يغسل غسل أهل الخلاف، و هو يعزز انه ليس اداءً للواجب بل للمداراه.

و استدلل للوجوب بالسيره العمليه في زمانهم عليه السلام لا سيما في عصر على عليه السلام حيث لم يكن أصحابه عليه السلام ممن يعرفه الامامه و مع ذلك كانوا يغسلون و لم يردع عن ذلك و لأنه لو كان غير واجب لحرم للتشريع لأنه لا واسطه بينهما.

و باطلاق مثل قوله عليه السلام : «غسل الميت واجب» (٤) و قوله عليه السلام «اغسل كل

ص: ١٣٦

١-١ (١) الممتحنه / ٤ .

٢-٢ (٢) أبواب غسل الميت ب ١ - ٣.

٣-٣ (٣) أبواب غسل الميت ب ١٨ .

٤-٤ (٤) أبواب غسل الميت ب.

الموتى الغريق و أكيل السبع و كل شىء إلا ما قتل بين الصفيين» (١).

و فيه: ان السيره أعم من الوجوب الأولى، و قد صرح عليه السلام انه كانت سيرته فى جملة من الموارد للتقيه من بدع من تقدمه كما فى موثقه مسعده بن صدقه (٢).

و مع اتيانه للمداره لا يكون تشريعاً.

و أما الاطلاق فى الأدله فقد يشكل بعدم كونه فى مقام الشمول بحسب أقسام الاسلام الظاهرى، و قد يعضد الاطلاق بتعرض الروايات (٣) لكيفيه الدعاء على المستضعف و المخالف و المعاند، و لكنه كما سيأتى اتفاقهم على الدعاء على المخالف، بل الدعاء فى صلاه المستضعف بعد التكبيره الرابعه هو للمؤمنين و المؤمنات، و من ثم احتمال كما مر المحقق الهمداني بان الوجوب بلحاظ التكبيرات الأربع هذا مضافاً إلى ما تقدم من تقييد الآيات الناهيه على تقدير تسليم الاطلاق فضلاً عن الآيات الناهيه عن المواده لمن حادّ الله و رسوله، و قد حرر فى مسأله النياه فى الحج عن (٤) الناصبى ماله نفع فى المقام.

ثم ان ظاهر كلماتهم الاتفاق على عدم جواز تغسيل و لا الصلاه على

ص: ١٣٧

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٣.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه الميت ب ٥ / ٢١.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه.

٤-٤) سند العروه كتاب ب الحج الجزء ٢ ص ١٢ - ١٤.



قتيل أهل البغى وعلله في المبسوط بأنه كافر. وروت العامه أن علياً عليه السلام لم يغسل البغاه في الجمل و لم يصل عليهم. و قد يؤيد اختصاص وجوب الغسل و الصلاة بالمؤمن أو بغير المخالف بما ورد (١) من حكمته ليكون على طهاره عند ملاقاه أهل الآخره و نحوه، مما يقضى بانه نحو تكريم خاص بالمؤمن و ليشفعوا له و يدعوا له بالمغفره، و فى موثقه عمار (٢) الآتى فى النصرانى يظهر منها تطبيقه عليه السلام للآيه على النصرانى و ان وجه النهى هو عدم الكرامه له و أما أقوال العامه فهى أيضاً بين قائل بان موضوع الوجوب هو ظاهر الاسلام و آخر أنه الايمان: ففى بدايه المجتهد لابن رشد فى باب الصلاة على الجنازه - فيمن يصل على -قال: و اجمع أكثر أهل العلم على إجازته -و لم يعبر بالوجوب -الصلاه على كل من قال لا إله إلا الله... سواء كان من أهل الكبائر أو من أهل البدع إلا ان مالكا كره لأهل الفضل الصلاة على أهل البدع... و من العلماء من لم يجز الصلاة على أهل الكبائر و لا- على أهل البغى و البدع و السبب فى اختلافهم فى الصلاة أما فى أهل البدع فلاختلافهم فى تكفيرهم بيدعهم، فمن كفرهم بالتاويل البعيد لم يجز الصلاة عليهم و بين من لم يكفرهم إذ كان الكفر عنده انما هو تكذيب الرسول صلى الله عليه و آله و سلم لا تأويل أقواله عليه الصلاة و السلام (و آله) قال الصلاة عليهم جائزه و انما أجمع العلماء على ترك الصلاة على المنافقين... و أما اختلافهم فى أهل الكبائر فليس يمكن أن يكون

ص: ١٣٨

١-١) أبواب الجنازه الميت ٥ / ٢١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٨ / ١.

له سبب إلّا من جهه اختلافهم فى القول بالتكفير بالذنوب و لكن ليس هذا مذهب أهل السنه... و أما كراهيه مالك الصلاه على أهل البدع فذلك لمكان الزجر و العقوبه لهم ثم انه علّل الجواز و عدم الجواز فى جملة من الموارد بكون الميت من أهل الجنه أم أهل النار المخلدين بما يظهر منه أن الايمان موضوع الحكم.

و فى الشرح الكبير لابن قدامه فى باب صفة صلاه الجنازه قال: «فصل قال احمد لا أشهد الجهميه و قال و لا الرافضه و يشهده من شاء... و قال أبو بكر بن العياشى، لا أصلى على رافضى و لا حرورى و قال الفريابى من شتم أبا بكر فهو كافر فهو كافر لا يصلى عليه قيل له فكيف تصنع به و هو يقول لا إله إلّا الله قال لا تمسوه بأيديكم ادفعوه بالخشب حتى تواروه و قال أحمد: أهل البدع لا يعادون ان مرضوا و لا تشهد جنازهم ان ماتوا و هو قول مالك قال ابن عبد البر أو سائر العلماء يصلون على أهل البدع و الخوارج و غيرهم لعموم قوله عليه السلام: «صلّوا على من قال لا إله إلّا الله» و حكى عن أبى حنفيه قوله لا يصلى على البغاه و لا على المحاربين لأنهم باينوا أهل الاسلام و أشبهوا أهل دار الحرب.

ثم إنه لا يخفى أن كلمات المتقدمين فى المقام المقابله بين المؤمنين و الناصب باطلاقه على مطلق المخالف، كما أن قولهم بكفر الباغى المنتحل للملّه يغيرون بينه و بين الكافر الاصلى و الدمى حيث يختلف الحكم فيهما لديهم مع الخوارج و الغلاه و النواصب ممن انتحل ملّه الاسلام، إذ الانتحال فى ظاهر كلامهم يثمر حقن الدم و المال و العرض فى دار الهدنه عدا من استثنى.

لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى (١).

ثم إنه فى روايه الاحتجاج عن صالح بن كيسان عن معاويه قال للحسين هل بلغك ما صنعنا بحجر بن عدى و أصحابه شيعة أبيك فقال: و ما صنعت بهم؟ قال: قتلناهم و كفناهم و صلينا عليهم: فضحك الحسين عليه السلام فقال: خصمك القوم يا معاويه! لكننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم و لا صلينا عليهم و لا دفناهم» (١) و موردها مطلق الناصب ثم إنه قد يقال أن وجوب الصلاه على المستضعف مع عدم الدعاء له بل للمؤمنين مقتضاه ان وجوب الصلاه ليس محضاً فى الدعاء للميت كى يسقط بمنع الدعاء له، و يكون قوله تعالى: «لَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا» (٢) هو تقييد لدليل الصلاه على الميت فى فقره الدعاء للميت لا أصل الصلاه التى هى إظهار للشهادتين و الصلاه على النبى و آله و الدعاء للمؤمنين فتأمل.

و قد مرّ أن جمله المتقدمين يظهر منهم تغسيل غسل أهل الخلاف و هو ظاهر على القول انه للمداره، و أما بناء على عموم الوجوب فيستدل له بالاتفاق على أجزاء غسل أهل الخلاف لبعضهم مما يعضد عموم قاعده الزموم بما الزموا به أنفسهم و يؤيده صوره الدعاء الوارد فى الصلاه عليه «و له ما تولى و احشره مع من أحب»، و دعوى قصورها عن الشمول للميت و أنه لم يلزم نفسه بالاضافه لغير أهل الخلاف مدفوعه بمنع القصور كيف و لو فرض ذلك فى أحكام الوصيه و نحوه لألزم بما التزم أيضاً، و بعبارة أخرى

ص: ١٤٠

---

١- ١) أبواب غسل الميت ب ١٨ / ٣.

٢- ٢) التوبه / ٨٤.

ولا يجوز تغسيل الكافر (١) و تكفينه و دفنه بجميع أقسامه من الكتابي و المشرك و الحربى و الغالى و الناصبى و الخارجى و المرتد الفطرى و الملى إذا مات بلا توبه و أطفال (٢) المسلمين بحكمهم و أطفال الكفار بحكمهم و ولد الزنا من المسلم بحكمه موضوع القاعده هو الاحكام و المعاملات فى ما بين أهل الايمان و أهل الخلاف، فكما أن الاحكام و المعاملات عامه للحى و الميت فكذلك ما يترتب عليها و هى القاعده التى فى طول تلك الأحكام. و أما الاشكال الثانى فغريب إذ عليه يلزم عدم جريان القاعده مطلقاً لأنهم انما ألزموا أنفسهم بالإضافه إلى أتباع مذهبهم، و يدفع بان ما التزموا به يروونه انه الواقع للجميع. نعم قد يقال باختصاص القاعده بالمعاملات بالمعنى الاعم الشامل للإيقاعات دون باب الاحكام المجرده اى مما كان فيه تعهد و التزام.

مضافاً إلى قصور الأدله عن الشمول له يدل على الحرمة ما تقدم من الآيات الناهيه عن الاستغفار للمشركين و الكفار و النهى عن مواده من حاد الله و رسوله و النهى عن الصلاه على المنافقين و غير المؤمنين، و فى موثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل عن النصرانى يكون فى السفر و هو مع المسلمين فيموت قال: لا يغسله مسلم و لا كرامه و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و إن كان أباه (١).

لقاعده التبعية فى الاطفال للآباء فى المله كما مر فى كتاب (٢)

ص: ١٤١

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٨ / ١.

٢-٢) سند العروه ج ٣ ج ١٢٥ - ١٣٦.

و من الكافر بحكمه و المجنون إن وصف الاسلام بعد بلوغه مسلم، و ان وصف الكفر كافر، و إن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل في لحوقه بأبيه أو أمه و الطفل الأسير تابع لآسره.

الطهاره مفصلاً و كذلك الحال مرّ في (1) المتولد من الزنا فانه لا ينقطع نسبه التكويني و كذلك تبعيته لوالده في المله. هذا و لكن تقدم أن اعتناق الولد المميز قاطع للتبعيه كما مر، و أما المجنون فإن كان جنوناً بعد وصفه للإسلام فيبقى على حكمه كالمغمى و المريض و إن اتصل بصغره فبقاء التبعية لعموم أدله القاعده في القَصِير و لو للاستصحاب مضافاً إلى السيره، و أما تبعيه الطفل الأسير لمولاه فقد تقدم في كتاب الطهاره و انه ما لم يكن معه والديه فيكون في كفالتهما و تبعاً لهما، و أما لقيط دار الإسلام فالوجه في الحكم فيه هو إماريه الدار على الإسلام، كما هو مطرد لديهم في السوق و اليد و التذكيه و غيرها، و أما الاستناد إلى إطلاق الأدله، حيث أن عنوان الموضوع هو مطلق الميت بضميمه أصاله عدم الكفر العنوان المخصص للعموم، ففيه: ان ذلك في غير المخصص المتنوع كما هو الحال في المقام إلى المسلم و الكافر، نعم بخروج المخالف لا يكون المخصص منوعاً للعموم بل مستثنياً، و ان الاطلاق غير وارد في مقام أقسام العقيدته كما مرّ. و أما لقيط دار الكفر أو المختلطه مع احتمال تولده من مسلم فعلى الاطلاق و أصاله عدم المخصص يأتي في المقام، و أما على الإماريه فلا مجال لها هاهنا نعم قد يقرب انه من باب الاحتياط لحرمة المسلم أو المؤمن.

ص: ١٤٢

إن لم يكن معه أبوه أو أمه بل أو جدّه أو جدّته و لقيط دار الاسلام بحكم المسلم، و كذا لقيط دار الكفر إن كان فيها مسلم  
يحتمل تولده منها، و لا فرق في وجوب تغسيل المسلم بين الصغير و الكبير حتى السقط إذا تمّ له أربع أشهر (١).

حكى ذلك عن مشهور الأصحاب غير واحد و يدل عليه موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عن السقط إذا استوت  
خلقته يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن؟ قال: «نعم، كل ذلك يجب عليه إذا استوى» (١) و مقتضاها ان المدار على استواء  
الخلقه و ظاهرها خلقه البدن بتمام اعضاءه، لا الاربعه أشهر لا سيما على ما يقال من استوائها في جملة من موارد السقط قبل  
الأربعة.

و معتبره زراره على الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سقط لسته أشهر فهو تام و ذلك أن الحسين بن علي ولد و  
هو ابن سته أشهر» و في طريق الكليني قال عليه السلام: «السقط إذا تمّ له أربعة أشهر غسّل» و الظاهر إنها روايه واحده قُطِعَ منها  
و يؤيده مضافاً إلى وحده الطريق الحسن أو الحسين بن موسى عن زراره بروايه (٢) أحمد بن محمد عن ذكره حيث جمع فيها  
المتنين و الظاهر روايته لها عن الحسين بن موسى كما وقع نفس الراوى أحمد بن محمد عن الحسين بن موسى في طريق  
الكليني فالروايات الثلاث روايه واحده و أما الطريق فالحسن أو الحسين بن موسى هو الحنط صاحب الأصل الذي يرويه عنه ابن  
أبي عمير بطريق صحيح للشيخ في الفهرست عنه، و إن

ص: ١٤٣

١-١) أبواب غسل الميت ١٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٢ / ٢.

وقع فيه ابن أبي الجيد فانه من مشايخ النجاشي، وقد وقع التردد في عده طرق بين الحسن و الحسين و هما واحد كما استظهره غير واحد، كما يروى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر و هارون بن مسلم و حماد بن عثمان و عبد الله بن المغيرة و غيرهم من أصحاب الاجماع و الثقات.

و مقتضى هذه المعتبره أن المدار على الأربعة أشهر، وقد يجمع مع ما تقدم أن الأربعة حد أقصى لغالب الموارد و إن تمت الخلقه في عدّه موارد دون ذلك.

و معتبره محمد بن الفضيل -بناء على أن الراوى عنه على بن مهزيار - قال كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام اسأله عن السقط كيف يصنع به؟ فكتب إليّ:

«السقط يدفن بدمه في موضعه» (١) و هو محمول على السقط قبل تمام خلقته.

ثم ان في جملة من الروايات الوارده (٢) في ديات الجنين و السقط أن بتمام و استواء الخلقه تنفخ فيه الروح روح العقل الإنسانيه كما في روايه سعيد بن المسيب عن على بن الحسين عليهما السلام في حديث -و إن طرحته و هو نسمة مخلقه له عظم و لحم مرتب [مزيل] الجوارح قد نفخت فيه روح العقل فان عليه ديه كامله».

و في روايه أبي جرير القمي عن العبد الصالح عليه السلام في حديث -فإذا اكتسى العظام لحمًا ففيه مائه دينار قال الله عزّ و جلّ:  
«ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ»

ص: ١٤٤

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٢ / ٥.

٢-٢) أبواب ديات الأعضاء ب ١٩.

و فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث: «إذا كان عظماً شق له السمع و البصر و رتبت جوارحه، فإذا كان كذلك فإن فيه الديه كامله» و غيرها كروايه الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام فى حديث: «ثم تصير مضغه أربعين يوماً، فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله تعالى ملكين خلاقين فيقولون يا رب ما تخلق ذكر أو أنثى» (٢).

فيظهر من جملة هذه الروايات أن المدار فى باب الديه الكامله و الغسل واحد و هو استواء الخلقه البدنيه حيث تنشأ الروح الإنسانيه فيه و إن كانت الروح الحيوانيه أسبق إنشاءً، و يعضد هذا المفاد التحليل الوارد فى غسل الميت من الإنسان بخروج النطفه التى تخلق منها أى موتان البدن بخروج الروح الإنسانيه منه، و التوفيق على ذلك بين الأربعة أشهر و استواء الخلقه هو بجعل المدار على استواء الخلقه غايه الأمر أن الأربعة هى حد أقصى غالبى و يثمر مع عدم حصول الفحص فانه حد ظاهرى و يعضد هذا الجمع ما يشاهد من اختلاف ألسن روايات الأعضاء من تحديد الديه تاره بالعناوين كالعلقه و المضغه و العظام و تمام الخلق بكسوتها باللحم و شكل الجوارح، و اخرى بالمدد الزمنيه أربعين لكل عنوان ثم النفخ و الجمع بين هذين التحديدين هو بما ذكرنا.

ص: ١٤٥

---

١-١) المؤمنون / ١٤.

٢-٢) الكافي ج ٦ ص ١٣ كتاب العقيقه - ح ٣ ب بدء خلق الإنسان.



و يجب تكفينه و دفنه على (١) المتعارف و لكن لا تجب الصلاه عليه بل لا يستحب أيضاً.

و إذا كان للسقط أقل من أربعة أشهر لا يجب غسله بل يلف في خرقة و يدفن (٢).

## فصل فيما يتعلق بالنيه في تغسيل الميت

### فصل

فيما يتعلق بالنيه في تغسيل الميت

يجب في الغسل نيه القربه (٣) على نحو ما مرّ في الوضوء.

كما في موثق سماعه و معتبره أو روايه محمد بن الفضيل مضافاً إلى انضمام ذلك من إيجاب الغسل فإنه تكريم و احترام كما مرّ فينساق منه وجوب التجهيز الذي أحد أبعاضه الغسل و منه يظهر وجوب التكفين. و أما الصلاه عليه فسيأتي عدم الأمر بها فيمن لا يدرك الصلاه.

أما الدفن فقد مرّ في معتبره محمد بن الفضيل -بناء على أن الراوى عنه على بن مهزيار كما هو الحال في جملة طرق أخرى -و كذلك ما في روايه الفقه الرضوى. و أما اللف في خرقة فقد حكى عن جماعه و عن جملة من المتقدمين عدم ذكره و هو أحوط.

لأين الوارد في الأدله هو عنوان الغسل بالضم لا بالفتح كما يشير إليه الترتيب و تشبيهه غسل الجنابه به، و الغسل ماهيه عباديه في الموارد

ص: ١٤٦

و الأقوى كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثة و إن كان الأحوط تجديدها عند كل غسل (١) و لو اشترك اثنان يجب على كل منهما النيه و لو كان أحدهما معيناً و الآخر مغسلاً و جب على المغسل النيه و إن كان الأحوط نيه المعين أيضاً، و لا يلزم اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلاثة. بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب

الأخرى فيحمل الاستعمال في بقيه الموارد عليها، و انه طهور معنوي، و يعضده ما ورد (١) تنزيل غسل الجنابه به.

و يؤيده ما ورد (٢) في تغسيل المعصوم انه صدّيق لا يغسله إلا صدّيق.

قد ورد عنوان الغسل وحداني جمعي في جلّ الروايات، و ورد في بعضها أفراد الأغسال و على أيّ تقدير فإن الطهاره مترتبه على مجموعها مما يقضى باعتبارها كأجزاء في صحه العمل، نعم هناك فرق في جزئيه الأشواط للطواف الواجب، و في جزئيه الطواف و السعى و نحوه للحج، من جهة أن الأشواط تقصد بعنوان واحد بخلاف أجزاء الحج فانها تقصد بعناوين مختلفه و إن كانت مقيده بعنوان مضاف إليه وحداني و هو الحج، و على ذلك فلا بدّ أن تكون الأغسال الثلاثة مضافه إلى عنوان وحداني و هو غسل الميت، نعم كل منها له ماهيه ذات عنوان انه غسل أيضاً، هذا كله في النيه من ناحيه المقصود و أما من ناحيه القصد فالمدار على الداعي بنحو لا يغيب عن المحركيه و عن الحضور في ذاكره النفس، و ظاهر الماتن من الاحتياط في تجديد النيه و إن

ص: ١٤٧

١-١) أبواب غسل الميت ب ٣.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب

و يجب حينئذٍ النية على كل منهم (١).

## فصل في اعتبار المماثلة بين المغسل و الميت

### اشاره

#### فصل

في اعتبار المماثلة بين المغسل و الميت

تجب المماثلة بين الغاسل و الميت في الذكوريه و الأنوثيه (٢) فلا- يجوز تغسيل الرجل المرأه و لا- العكس و لو كان من فوق اللباس

و لم يلزم لمس أو نظر إلا في موارد:

### اشاره

و لم يلزم لمس أو نظر إلا في موارد:

كان هو بمعنى القصد لكن تقييده بكل غسل ظاهر في كون تعدد القصد بلحاظ تعدد المقصود.

يدل على جملة الصور المذكوره في المتن ما ورد (١) في جملة الروايات المستفيضه من تغسيل الجماعه للميت مما يدل على توزع العمل و النيه بينهم، و الصلاه جماعه على الميت و إن اختلفت عن المقام بتماميه العمل من كل منهم و لكن من جهه النيه فإن مجموع صلاه الجماعه تقع مصداقاً للواجب على أحد الوجوه في حصول الامتثال للكفائي.

حكى عليه الضروره اجمالاً و يدل عليه النصوص المستفيضه.

منها: ما ورد (٢) في تغسيل المماثل الكافر للمسلم دون غير المماثل

ص: ١٤٨

١- (١) أبواب غسل الميت ب ٢٠ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤.

٢- (٢) أبواب غسل الميت ب ١٩.

أحدها: الطفل الذي لا يزيد سنه عن ثلاث سنين فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه(١) و لو مع التجرد و مع وجود المماثل و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل

المسلم. مما يقضى بلزوم المماثل و وصول النوبه إلى الكافر دون غير المماثل.

و منها: ما ورد (١) في روايات تغسيل المحارم غير المماثلين للميت بشرط عدم المماثل و لو غير محرم.

و منها: ما ورد (٢) من انه مع عدم وجود المماثل و عدم المحرم ان الميت يدفن بشيابه، و في روايه أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأه» (٣).

و غيرها مما يدل بالاقتضاء على ذلك. نعم سيأتى في (المسألة ٤٠) ذهاب جماعه من المتقدمين و المتأخرين إلى غسل غير المماثل بالصبّ من فوق الثياب مع عدم المماثل و الزوج و المحرم و إن ذلك جمعاً بين طائفتي الروايات بحمل المانع على التغسيل بالتجريد و اللمس و النظر و الأمره على الصب من وراء الثياب من دون لمس و نظر، و سيأتى أنه وجيه لا سيما بناء على كون شرطيه المماثل في الغاسل تكليفاً محضاً لا شرطاً وضعياً في صحه الغسل كما سيأتى تقريبه في تغسيل المحارم عند فقد المماثل.

لم يقع خلاف في أصل الاستثناء و انما في شروطه فعن جماعه

ص: ١٤٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٠.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٠ و ب ٢١.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ١٠.

جوازه اختياراً و عن ابن إدريس تخصيصه بالاضطرار و كذلك النهايه، و عن الوسيله تقييده بفوق الثياب و عن المقنعه تقييده بالاضطرار و انها إن كانت بنت أكثر من ثلاث صبوا عليها من فوق الثياب و حنطوها و دفنوها بثيابها و هذا الحكم فى الشق الثانى هو ما يحكى عن المقنعه فى مطلق الميت مع غير المماثل، و عن المقنعه التحديد بأقل من خمس سنين و إنما فلا و مثله الفقيه.

و التحديد بالخمس أو الست كما فى روايه التهذيب الآتيه يطابق ما ذهبوا إليه فى باب النظر و وردت به النصوص (١) فى كتاب النكاح. بمنع تقبيل و ضم الصبيه ذات الست سنين، و هو ما يحكى عن المدارك من تأييده ببناء المسأله فى المقام على جواز النظر و اللمس.

و مما ورد فى المقام روايه أبى النمير قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام حدثنى عن الصبى كم تغسله النساء؟ فقال: «إلى ثلاث سنين» و موثق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصبى تغسله امرأه قال: «انما يغسل الصبيان النساء»، و عن الصبيه تموت و لا تصاب امرأه تغسلها قال: «يغسلها، رجل أولى الناس بها» (٢).

و عنوان الصبى و الصبيه لا- يشمل المراهق منهما لإطلاق الغلام و الجاربه حينذاك عليهما، فالعنوان ظاهر فى غير المميز، و اختلاف الاقوال المتقدمه ناشئ من وجوه الجمع بين الروايتين فيحمل التفسير فى ظهوره الأولى على تجريد الثياب و اللمس، و هو محمل الروايه الاولى المحدده بالثلاث بالنسبه إلى الصبى و على الاختيار. و ظاهر الثانیه تقييد الجواز بالاضطرار لأن التخصيص بأولى الناس و إن شمل غير المحرم و لكنه مقيد على أیه حال بالاضطرار، و فى مرسله التهذيب قال روى فى الجاربه تموت مع الرجل فقال: إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت و لم تغسل» (٣).

و حملة الشيخ على عدم التفسير مع التجريد عن الثياب و موردها الاضطرار مع جعل مفادها على مقتضى القاعده عند المتقدمين فى ذلك الفرض و عن ابن طاوس ان لفظ (أقل) وهم، و يؤيده ظهور اتحاد هذا المرسل مع متن روايه الصدوق الآتيه، و حكى فى الفقيه عن شيخه محمد بن الحسن فى جامعه: فى الجاربه تموت مع الرجال فى السفر قال: إذا كانت ابنه أكثر من خمس سنين أو ست دفنت و لم تغسل، و أن كانت بنت أقل من خمس سنين غسلت، قال: و ذكر عن الحلبي حديثاً فى معناه عن الصادق عليه السلام قال فى الذكرى ان الصدوق رواه فى كتاب (مدينه العلم) مسنداً عن الحلبي (٤) و بناء على اتحاد متنها مع روايه الشيخ و حمل عدم تغسيلها إذا كانت أكثر من ست سنين على التجريد بخلاف ما دون فانه ينطبق مفادها مع ما ذكره فى باب النظر. و عن المدارك أن مقتضى القاعده الجواز لعدم شمول ما دل على المماثل فى التفسير لغير البالغ لعدم اطلاق الرجل أو المرأه عليه. و فيه: إن

ص: ١٥٠

١-١) أبواب مقدمات النكاح ب ١٢٧.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٣ / ١ - ٢.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٣ / ٣.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٣ / ٤.



الثانى: الزوج و الزوجه فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر و لو مع وجود المماثل و مع التجرد(١)، و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل و كونه من وراء الثياب و يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر و إن كان يكره(٢)

الأدلة الواردة على اشتراط المماثل آخذة لجواز النظر و اللمس موضوعاً للحكم فى المقام فمن ثم يعمم إلى غير البالغ المراهق و المميز و ما ورد من روايات و ان ضعف السند فى غير الموثق الا انه قريب من مقتضى القاعده، لا سيما و أن ظاهر ذيل الموثق فى الصبيه تقييد جواز التغسيل لها من الرجل الأولى بها بعدم المماثل، و غايه ما يخرج منه هو الثلاث فما دون و أما ما بين الثلاث إلى الخمس فظاهر مرسل الشيخ و الصدوق تقييده بالاضطرار كما هو ظاهر اطلاق الموثق أيضاً، و مقتضى تقييده بالأولى بها يومئ إلى كون الغسل من وراء الثياب فى الأجنبى لا سيما مع دعوى الانصراف إلى المحرم من الأولى بها.

تقدم فى مراتب الأولياء بالميت جواز تغسيل كل منهما الآخر (١) و أنه نسب إلى المشهور ذلك و أن بعض المتقدمين و المتأخرين قيده بالاضطرار و من وراء الثياب إلا أن الأقوى الجواز مطلقاً كما مرّ.

و لم يظهر من الأصحاب كما مرّ من كلماتهم التفرقه بين سائر الجسد و العوره و لا التفصيل بينهما، بل ظاهر من جوز التجريد الاطلاق، و العمده فى الجواز مع ورود روايات (٢) مقيدة بستر العوره -محموله على

ص: ١٥٢

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٠ - ٢٤.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٤ - ١٢ - ١١ - ٧.

ولا- فرق فى الزوجه بين الحره و الأسمه و الدائمه و المنقطعه(١) بل و المطلقه و الرجعيه(٢)و إن كان الأحوط ترك تغسيل المطلقه مع وجود المماثل خصوصاً إذا كان بعد انقضاء العده،

الكراهه و هو ما تقدم من الوجه فى التجريد، و هى صحيحه عبد الله بن سنان (١) حيث نفى عليه السلام البأس مطلقاً معللاً منع أهل المرأه بأنهم يكرهون أن ينظر الزوج إلى شىء يكرهونه منها» و الشىء الذى يكرهونه هم منها ظاهر فى العوره و نحوها، و قريب منه صحيح محمد بن مسلم (٢) و انه يدخل يده تحت قميصها كما فى صحيح الحلبي (٣) و موثق إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عن على بن الحسين عليهما السلام أوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات فغسلته» (٤) المحمول على تغسيل العوره كما فى روايه الفقه الرضوى، لأن الإمام عليه السلام لا يتولى غسله إلا الإمام.

لإطلاق الأدله و إن ورد فى بعضها العده التى قد يدعى انصرافها للدائم و لكنه مدفوع بعموم عده الوفاه لكل الأقسام.

لأنها زوجة كما هو مفاد قوله تعالى «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» ٥ و قوله تعالى «وَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ

ص: ١٥٣

- ١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ١.
- ٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ٤.
- ٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ٣.
- ٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٥ / ١.



و خصوصاً إذا تزوجت بغيره (١) إن فرض بقاء الميت بلا- تغسيل إلى ذلك الوقت. و أما المطلقة (٢) بائناً فلا أشكال في عدم الجواز فيها.

### الثالث: المحارم بنسب أو رضاع

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع، لكن الاحوط بل الاقوى اعتبار فقد المماثل و كونه من وراء الثياب (٣).

أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ « ١.

مما يقتضى عدم حصول الفرقة الا بعد بلوغ أمد انتهاء أجل العده. و من ثم يترتب عليها كل أحكام الزوجه مما يحلّ للزوج أو يجب عليه.

اما بعد انقضاء العده فلدعوى البيئونه و انقطاع الزوجيه و أنها ليست منه فى عده الذى ورد التعليل به فى صحيح الحلبي و أنها إذا تزوجت، انقطعت زوجيتها عرفاً، إذ كيف تجتمع زوجيتان، لكن ذلك كله مبنى على أن موضوع الحكم هو البقاء الاعتبارى لعقد الزواج مع أن ظاهر الأدله هو العنوان بلحاظ حين الموت و التعليل تبيان لمنشأ التفرقه عند المتشرعه لا فى الحكم الشرعى كما مرّ فى صحيح عبد الله بن سنان ثم إن فرض بقاء الميت إلى زواج المرأه يسهل فرضه على قول ابن أبى عقيل من انقضاء عده المتوفى عن الحامل بوضع حملها و إلا فبطريق الحفظ فى الثلاثجات الجارى فى عصرنا.

فقد يقال أنها يصدق عليها زوجه بلحاظ ما مضى كما فى الصور السابقه و فيه أن المدار فى الصدق انما هو بلحاظ حال وقوع الموت.

لا خلاف فى أصل الحكم بل فى كونه اختيارياً أم مع فقد المماثل و الزوج و كونه من وراء الثياب لزوماً أم ندباً، و نسب التقييد فى الموضوعين

للمشهور خلافاً للسرائر و المنتهى وعده من متأخرى المتأخرين فى الأول و خلافاً لظاهر الغنيه و العده المزبوره فى الثانى، و عن المعتر و القواعد فى حد المحارب و اللمعه فيه أيضاً حرمه نظر المحارم إلى جسد المرأه.

و يدل على التقييد الأول، ما فى جمله من الروايات من تأخير تغسيل المحرم عن المماثل و عن الزوج مما يقضى بمفروغيه الترتيب و فرضه فى السفر مما يوطئ فرض فقد المماثل بل صرح بذلك فى موثق عمار (١) و صحيح الحلبي (٢) و راويه (٣) عبد الرحمن بن أبى عبد الله و زيد الشحام و موثق (٤) سماعه و غيرها جمله اخرى و العطف (بأو) و إن كان يوهم التخيير، و لكن دوام الترتيب الذكرى قاض بذلك، و فى بعض الروايات (٥) الأخرى و إن عكس الترتيب فى سؤال السائل بين خصوص الزوج و المحرم و لعله لذلك جعل التخيير بينهما جماعه أو بالجواز اختياراً بقريته ذلك -إلا أنها قليله عدداً مع كون الرواه لها قد رووا على الترتيب السابق أيضاً و فى معتبره عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به، و تلف على يدها

ص: ١٥٥

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٩ / ٥.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٣.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٤ - ٧.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٩.

٥-٥) أبواب غسل الميت ب ٢١ - ٢٢.

خرقه» (١) تصريح بالترتيب و التقييد به.

و أما صحيحه منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته يغسلها؟ قال: نعم و أمه و أخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه» (٢) فمع كونه قد فرض فيه السفر اى فقد المماثل فإن العطف على الزوجه ليس بصريح فى التساوى فلا يقاوم صريح معتبره بن سنان.

و يدل على التقييد الثانى: انه مقتضى التقييد الأول إذ لا وجه له الا لعدم جواز النظر و اللمس لسائر الجسد عدا الوجه و اليدين و نحوهما اى ما كان تحت الدرع، و هو وجه التقييد فى معتبره بن سنان باللف للخرقه على اليد، كما ورد ذلك القيد فى غسل الأجنبى للمرأة فى معتبره (٣) بن سنان الأخرى و كذا فى روايه زيد بن على (٤) عن آبائه عليه السلام .

هذا مضافاً إلى التقييد للتغسيل بما وراء أو فوق الثياب فى جملة من الروايات كموثق عمار (٥) و سماعه (٦) و روايه زيد الشحام (٧) نعم هناك جملة

ص: ١٥٦

- ١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٦.
- ٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ١.
- ٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٩.
- ٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٣.
- ٥-٥) ابواب غسل الميت ب ٢٠ / ٥.
- ٦-٦) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٣.
- ٧-٧) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٧.

أخرى من الروايات يظهر منها ستر خصوص العوره و تجريد الباقي كما في صحيحه منصور المتقدمه (١) حيث قيد بذلك (يلقى على عورتها خرقة)، و في صحيح الحلبي (٢) حيث قوبل فيها بين الزوجه و ذات القرابه من طرف بالتعبير بالتغسيل و بين بقيه النساء بالتعبير ب (يصب النساء عليه الماء صباً) و كذلك في صحيح عبد الرحمن بن عبد الله (٣).

و فيه: أن صحيح الحلبي و ابن أبي عبد الله في تغسيل الميت الرجل و أما صحيح منصور فالعوره يمكن حلمها على ما في بقيه الروايات و هو ما تحت الدرع و القميص كما في موثق عمار و روايه زيد الشحام لا خصوص القبل و الدبر، هذا مع انا لم نقف على تصريح من المتقدمين في باب النظر من كتاب النكاح على جواز النظر للمرأة المحرم فيما يغطي بالدرع عدا الشعر و اليدين و الساقين و تصريح المشهور في المقام بتأخر رتبه المحرم عن المماثل و الزوج و كونه من وراء الثياب كالدرع و القميص، مع ان جواز التغسيل يدور مدار جواز النظر و اللمس شاهد على تخصيص المشهور الجواز بالشعر و الأطراف كما صرح بذلك المفيد في رساله أحكام النساء و في ما حكى عن المعتبر في المقام و القواعد و اللمعه في باب حدّ المحارب فيمن اطلع على دار من ثقب و نحوه، و جمله من المتأخرين انما خالفوا في المقام

ص: ١٥٧

- 
- ١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ١.
  - ٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٣.
  - ٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٠ / ٤.

الرابع: المولى و الأمه (١) فيجوز للمولى تغسيل أمته، إذا لم تكن مزوجه و لا فى عده الغير و لا مبعضه و لا مكاتبه و أما تغسيل الأمه مولاهما ففيه اشكال و إن جوزه بعضهم

فى قيديه (من وراء الثياب) لذهابهم فى باب النظر أن العوره فى المرأه للمحرم خصوص القبل و الدبر مع أن آيه الغض و نحوها كما حررناه ثم مقتضاها تخصيص النظر بالرأس و الأطراف.

ثم إنه قد يحمل ستر العوره فى المقام و التغسيل من وراء الثياب على الحكم التكليفى المحض من دون ان يكون شرطاً فى صحه التغسيل و ذلك لأن الأوامر فى ضمن المركب و إن كانت ظاهره فى الوضع الا ان تقرر ثبوت الحكم التكليفى فى نفسه فى المقام مانع عن هذا الظهور و عليه فلو غسل من دون ستر العوره و الثياب صح التغسيل و إن عصي». هذا و لو تم ذلك لكان أخذ الترتيب و شرطيه المماثل فى الغاسل فى هذا الباب أيضاً محمول على ذلك اى مراعاة الحكم التكليفى بعد أخذ جواز النظر و اللمس فى موضوع جواز التغسيل، و سيأتى من الماتن ان تغطيه العوره للميت حكم تكليفى محض مع وروده فى كيفية التغسيل، و انه لو نظر إليها الغاسل عصي و ارتكب محرماً و لكن لا يبطل بذلك الغسل.

حكى الوفاق على تغسيل المولى أمته، و وجهه جواز نظره و لمسه لها حال حياتهم و أشكل عليه أولاً: بانقطاع الملك بالموت فلا علقه بينهما، و ثانياً: بانه لا دليل على استلزام جواز النظر و اللمس لجواز التغسيل. و يندفع الأول بأن جواز التغسيل موضوعه جواز النظر و اللمس بلحاظ الحياه أيضاً، عبد الله عليه السلام عن المرأه تموت مع رجال ليس فيهم ذو محرّم هل يغسلونها و عليها ثيابها؟ فقال: «إذا يدخل ذلك عليهم، و لكن يغسلون كفيها» (١).

فبين ان المحذور فى الغسل من الأجنبى هو فتنه النظر. و فى روايه أبى بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام فى الحديث «إذا ماتت المرأه مع قوم ليس لها فيهم محرّم.. يحل لهن أن يمسن منه ما كان يحل لهن أن ينظرن منه إليه و هو حيّ، فاذا بلغن الموضع الذى لا يحل لهن النظر إليه و لا مسه و هو حيّ صببن الماء عليه صباً» (٢) و ما مر من المقابله بين التغسيل و الصبّ و الأول فى المحرم و الثانى فى غير المماثل الأجنبى، و ما مرّ فى الصبى انه إلى ثلاث

ص: ١٥٨

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ١٠.

هذا مضافاً إلى جوازهما بعد الموت أيضاً و لو بالأصل أو بعموم المدلول الالتزامى فى النظر من «إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» ١ لصدق ملك اليمين بعد صدق عنوان المرأة و نحوه، و إلَّا لما تأتى دليل عموم حرمة النظر أيضاً. و يندفع الثانى: أن الاستفادة من التماثل المأخوذ فى الموضوع هو أخذ جواز النظر و اللمس لأنه أبرز حكم فى عنوان المماثل و كذلك الزوج، و من ثم تأخر المحرم عنهما، و تأخر غير المماثل الأجنبى عن المحرم، و كل ذلك درجات فى أحكام النظر و اللمس، بل تأخر غير المماثل المسلم عن المماثل الكافر، و فى صحيح داود بن فرقد قال: مضى صاحب لنا يسأل أبا

## مسألة ١ الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين

(مسألة ١) الخنثى المشكل (١) إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين فلا اشكال فيها، وإلا فان كان لها محرم أو أمه -بناء على جواز تغسيل الأمه مولاها- فكذلك وإلا فالأحوط تغسيل كل من الرجل والمرأه إياها من وراء الثياب وإن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعه.

سنين أو خمس على القولين المتقدمين بحسب النظر و اللمس و غيرها من الشواهد التي يقف عليها الناظر في لسان الروايات من الصور.

كل ذلك يشرف على أخذ جواز النظر و اللمس في جواز التغسيل و انه يدور مداره مضافاً إلى ما مرّ من موثق اسحاق بن عمار في تغسيل ام الولد لعلى ابن الحسين عليه السلام و هى و إن كانت محموله على مقدمات الغسل لأن الامام عليه السلام لا يغسله إلا الامام و لكن هى داله على جواز اللمس و النظر لها في التغسيل.

حيث الظاهر منها أن الجواز لكون العلقه، بمنزله علاقته الزوجيه و يؤيد ما في روايه الفقه الرضوى من تعليل ذلك بالمفهوم أنها يجوز لها النظر إلى العوره في حياه الميت و من ذلك يظهر وجه استثناء المزوجه و المبعضه و المكاتبه في المتن و كذلك وجه من جوز تغسيل الأمه مولاها.

و فيها صور:

الأولى: إذا كانت ثلاث فما دون فيسوغ لما تقدم في الصبيه و الصبى.

الثانيه: إذا كان لها امه فكذلك على الاقوى كما مرّ في تغسيل الامه مولاها.

ص: ١٦٠

الثالثة: إذا كان لها محرم فكذلك بناء على صدق فقد المماثل لعدم إحرازه أو لعدم تنجز التكليف على المماثل و اشكل عليه بان عدم الاحراز لا يعنى عدم وجود المماثل، كما ان التكليف منجز على الرجال و النساء إما للوجوب الكفائى على الجميع أو للعلم الاجمالى على كل من الصنفين بحرمة النظر على تقدير عدم التماثل أو وجوب التغسيل -على تقدير التماثل -. و يمكن دفعه بان المحرم يساوى غير المحرم فى احتمال التماثل، و فى الوجوب الكفائى للغسل أعم من المباشرة أو التسبب و لكنه يقوى احتمال تعيينه عليه من جهة احتمال صدق فقد المماثل فتصل النوبه إليه. و أما العلم الاجمالى على كل صنف فهو من الدوران بين محذورين فلا يكون منجزاً إلّا إذا كان الغسل من وراء ثياب لا يخالف الشرائط الصحه الأوليه فى الغسل.

مضافاً إلى حرمة اللمس و المباشرة و ان كان من وراء الثياب لا سيما فى التكفين المتصل بالتغسيل لا سيما إذا كان شرط التماثل و حرمة النظر هى لحرمة الميت.

و هذا بخلاف المحرم فى النظر إلى ما عدا العوره سواء كانت خصوص القبل و الدبر أو ما تحت الدرع، و فى المباشرة فتعين المحرم لا يخلو من قوه لا سيما مع عطفه على الزوج فى الروايات عند فقد المماثل.

الرابعه: عند فقد المحرم تصل النوبه إلى الاجنبى من الصنفين فيتعين على كل من الصنفين التغسيل للوجوب الكفائى الاعم من المباشرة و التسبب لا سيما مع القول بلزوم تغسيل غير المماثل عند فقد المراتب المتقدمه، نعم



## مسألة ٢ إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر والأنثى

مسألة ٢) إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر والأنثى فيغسله كل من الرجل والمرأة من وراء الثياب (١).

## مسألة ٣ إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب

(مسألة ٣) إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب (٢) أمر المسلم المرأة الكتابية أو المسلمة الرجل الكتابي أن يغتسل أولاً و يغسل الميت بعده و الأمر ينوي النيه. و إن أمكن أن لا يمس الماء و بدن الميت تعين. كما انه لو أمكن التغسيل في الكر أو الجارى تعين.

يلزم كونه من وراء الثياب لا مكان مراعاة العلم الاجمالي بحرمة النظر أو وجوب الغسل بناء على كون التغسيل من وراء الثياب لا يخل بصفه الغسل و شرائطه الأوليه أو استفادته ذلك من ما ورد في التغسيل غير المماثل تعميماً له لما إذا احتتمل ذلك أيضاً. و أما القرعة فحكى عن الشيخ في الميراث و إن كان النص الوارد ثمه هو تنصيف سهم الجنين لها. إلّا ان النوبه في المقام لا تصل إليها بعد تنقيح الوظيفة.

كما مرّ في الخنثى.

حكى عليه الشهره عدا جماعه لم يذكروه كما عن ابن أبى عقيل و الجعفى و ابن براج و ابن زهره و ابن ادريس و خلاف الشيخ، و يدل عليه موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام في حديث -قال قلت فإن مات رجل مسلم و ليس معه رجل مسلم و لا- امرأه مسلمه من ذوى قرابته و معه رجال نصارى و نساء مسلمات ليس بينه و بينهن قرابه؟ قال: يغتسل النصارى ثم يغسلونه، فقد اضطر، و عن المرأة المسلمه تموت و ليس معها امرأه مسلمه و لا- رجل مسلم و لو وجد المماثل بعد ذلك أعاد. و إذا انحصر في المخالف فكذلك،

ص: ١٦٢

لكن لا يحتاج إلى اغتساله قبل التمسيل و هو مقدم على الكتابى على تقدير وجوده.

من ذوى قرابتها و معها نصرانيه و رجال مسلمون؟ قال تغسل النصرانيه ثم تغسلها» (١). و فى خبر عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آباءه عليه السلام عن على عليه السلام قال: أتى رسول الله صلى الله عليه و آله نفر فقالوا: ان امرأه توفيت معنا و ليس معها ذو محرم؟ فقال: كيف صنعتم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صبا فقال أو ما وجدتم امرأه من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا قال: أفلا يمتموها؟!» (٢).

و أشكل على الاستدلال بها بأن الكافر نجس مما يوجب قذاره الماء و بدن الميت فكيف يجىء منه الطهاره، كما ان قصد القربه لا- يأتى منه أو لا- يصح منه و من ثم حكى التوقف عن المعتبر فى الحكم و خدش فى طريقى الروايتين بانهم من الفطحيه و الزيديه.

و يجاب بأن التمسيل للميت ليس صرف رفع الحدث بل هو رفع للخبث أيضاً بالتنظيف و التنقيه لبدنه و لفرجه و من ثم يستعمل الصدر أو الخطمى و الأشنان فى الغسل الأول و ينقى برغوته الشعر و الفرج، و يستعمل الكافور أو الذريره فى الثانى لتطيب رائحته و فى الثالث الماء القراح لتنقيه البدن من الخليطين المزيلين، و لأجل ذلك وردت العبارة بالصب من فوق الثياب فى تمسيل غير المماثل بينما وردت عبارة التمسيل فى (المماثل)،

ص: ١٦٣

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٩ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٩ / ٢.

اشاره إلى الاختلاف بين العنوانين، و على ذلك فيتأتى رفع الخبث من الكافر بعد كون المرفوع بمنزله عين الخبث بخلاف الخبث الحاصل من الكافر فانه نجاسه عرضيه و لذلك يؤمر بأن يغتسل قبل إتيانه لتغسيل الميت. مع إمكان الالتزام بأمره بالصبّ بعد الدلك فى الأغسال و لو من المسلم بنحو لا يستلزم النظر.

و أما قصد القربه فتأتيه من أهل الكتاب بمعنى كون الداعى له من الفعل هو الجزء الأخرى و نحوه متصور كما تشهد له جملة من الآيات القرآنية غايه الأمر لا يتقبل منه لأنه لم يتوجه إلى الحضرة الإلهية من الباب الذى أمر باتيانها منها، و فى المقام لعل القبول ليس منه بل من الميت أو من المسلمين الذين أمروه بذلك، كما أن الأقوى لزوم نيه الأمر المسلم و هو و إن لم يصرح به فى الرويتين لكن من الواضح أن استخدام و استدعاء الكافر للتغسيل هو من فعل المسلم فالأمر مقدر اقتضاءً، و حيث يكون فى البين تسبب للفعل العبادى فاللازم قصد القربه اقتصاراً فيما خالف القواعد على الضروره، و من ما مرّ يظهر الحال فى التعدى إلى بقيه أقسام الكافر من غير أهل الكتاب، لا سيما إذا قام غير المماثل المسلم بالصب من غير نظر بعد الدلك و اكتفينا بالنيه من الأمر، هذا فضلاً عن المخالف فان محذور النجاسه الخبيثه غير وارد فيه و القبول فى القربه قد مرّ المخرج منه، هذا مضافاً إلى أخذ فقد عنوان المسلم المماثل فى الروايات و الذى يقتضى باطلاقه صحه التغسيل من المخالف و لو بضميمه نيه الأمر المؤمن كما يقتضى تقديمه على الكتابى.

## مسألة ٤: إذا لم يكن مماثل من الكتابي و الكتابيه

(مسألة ٤): إذا لم يكن مماثل من الكتابي و الكتابيه سقط الغسل (١) لكن الأحوط تغسيل غير المماثل من غير لمس و نظر من وراء الثياب، ثم تنشيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته

نسب إلى المشهور و عن المبسوط أن المذهب أن لا تغسل و لا تؤمم و عن المفيد في المقنعه انه يغسل من وراء الثياب و الشيخ في خصوص التهذيب في شرح كلامه و عن الحلبي في الكافي و عن الغنيه انه أحوط مع عدم النظر و نفى عنه البأس في البيان و أشار إلى اختياره في الذكري كما في مفتاح الكرامه و عن كشف اللثام انه يحتمله كلام الحلبيين و لا ينافيه كلام الباقيين و اختاره في المفاتيح و عن الدروس نقل الأقوال من غير ترجيح، و عن المبسوط استحباب تغسيل يديها و وجهها و كذا النهايه و التهذبيين. و أما العامه ففي بدايه المجتهد انهم على ثلاثه أقوال الأول: التغسيل من فوق الثياب.

الثاني: التيمم و ذهب إليه الشافعي و أبو حنيفة و مالك و جمهورهم. الثالث: لا غسل و لا تيمم ذهب إليه الليث بن سعد.

فالمشهور عندهم سقوط الغسل لكن ييمم و ذكر ذلك ابن قدامه في الشرح نعم حكى عن ابن حنبل انه يصب الماء عليه من وراء الثياب.

و أما الروايات فمنها: صحيح داود بن فرقد قال مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تموت مع الرجال ليس فيهم ذو محرم، هل يغسلونها و عليها ثيابها؟ فقال: «إذا يدخل ذلك عليهم، و لكن يغسلون كفيها» (١).

حيث ان قوله عليه السلام (يدخل ذلك عليهم) إما بمعنى يعاب عليهم أو يقدر

ص: ١٦٥

الفتنه أو نحو ذلك، فعلى الأول يظهر منه ان الحكم الأولى هو الجواز أو الوجوب لكن المانع هو الضرر عليهم، و كذلك لو قدر الفتنه و نحوها فإنه يتفادى بعدم النظر و عدم اللمس و المحكى عن أكثر العامه النكير على ذلك.

و معتبره عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المرأه إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأه تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثياب و يستحب أن يلف على يديه خرقة» (١).

و أشكل على الاستدلال بها أنها مطلقه فتقيد بالمحرم للنهي عنه في غير المحرم في جمله من الروايات و لذلك ورد لفظ (يستحب) لللف اليد بالخرقة مع ان في غير المحرم عدم المس لازم، و فيه: ان الاستحباب لزياده العازل و إلا فالغسل هو من وراء الثياب، و أما دعوى الاطلاق و التقييد فهي مبنيه على كون الغسل في الروايات الناهيه هو مطلق الغسل لا خصوص المعهود و هو مع التجريد أو تحت الثياب أى الذى يوجب إزاله القذاره و النجاسات مضافاً إلى الطهاره المعنويه. و إلا فلا تعارض مع انه لو كان مطلقاً فالمعتبره هي في خصوص الغسل من وراء الثياب بنحو الصب لا الدلك أو المباشره تحت الثياب.

و روايه عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آباءه عن على عليه السلام قال: إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته و لا ذو محرم من نسائه قال: «يوزرونه إلى الركبتين و يصبين عليه الماء صباً و لا ينظرن إلى عورته

ص: ١٦٦

و لا يلمسونه بأيديهن و يطهرنه» (١).

و قد تكرر في روايات الباب المقابله بين الغسل و الصب و هو مما يشهد بالجمع بين الروايات الآمره من وراء ثياب و الروايات الناهيه، ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلّا النساء؟ قال: «تغسله امرأته أو ذو قرابه إن كان له و تصب النساء عليه الماء صباحاً... الحديث» (٢).

فانه قوبل بين التغسيل و الصب فجعل الزوجه تغسله أى تمسسه و تدلك بدنه و تباشره بينما النساء الأجنبيات مع كونهن يصبين الماء عليه و هو نحو مشاركه منهن في التمسح إلا أن ذلك ليس تغسيل منهن أى بدون لمس و ذلك و نظر. كما أنه يضم إلى ذلك في وجه الجمع أيضاً أن الميت مع غير المماثل لا- يجرى بعد الصب أيضاً و تماميه الغسل بل تبقى عليه ثيابه و يلف في الكفن فما في الروايات التي استظهر منها النهي كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأله عن المرأة تموت في السفر و ليس معها ذو محرم و لا نساء؟ قال: «تدفن كما هي بثيابها» (٣).

يمكن حملها على أنها لا تجرد من ثيابها حين الصب للماء و لا حين التكفين. و إلّا فالكفن لا يسقط.

ص: ١٦٧

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٣.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٤ / ٣.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢١ / ١.

و مثلها صحيح عبد الله بن أبي يعفور انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت في السفر مع النساء ليس معهن رجل، كيف يصنعن به؟ قال: «يلفنه لفاً في ثيابه و يدفنه و لا يغسلنه» (١).

و في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عنه عليه السلام: «تلف و تدفن و لا تغسل» (٢).

و صحيح أبي الصباح الكناني (٣) و غيرها، و الحاصل ان الروايات النافية نافية لطبيعه الغسل بالضم المتضمن للغسل بالفتح و التنظيف المماس لبشره الميت، و لا- تشمل تلك الطبيعة الصب فوق الثياب الذي هو بدل تنزلي لا سيما على القول بأن هذا الصب لا يصح على مقتضى القاعده فهو نظير أن يكون الدليل نافياً للغسل و آخر مثبتاً للتيمم و أما التعبير في صحيح الحلبي فهو و إن كان نظير ما ورد في الشهيد إلا انه غير مراد بقربنه لزوم التكفين و تصريح صحيح ابن أبي يعفور باراده نفي الغسل مع ما مرّ.

و في روايه جابر عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات و معه نسوه ليس معهن رجل قال: «يصيبن عليه الماء من خلف الثوب و يلفنه في أكفانه من تحت الستر و يصلين عليه صفاً، و يدخلنه قبره»، و المرأه تموت مع الرجال ليس معهم امرأه قال: «يصبون الماء من خلف الثوب و يلفونها في أكفانها

ص: ١٦٨

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢١ / ٢.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢١ / ٣.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢١ / ٤.

و يصلون و يدفنون» (١).

و فى روايه أبى بصير عنه عليه السلام فى حديث «يصبون الماء عليه صباً...»

يحلّ لهن أن يمسن منه ما كان يحل لهن أن ينظرن منه إليه و هو حى، فإذا بلغن الموضع الذى لا يحل لهن النظر إليه و لا مسه و هو حى صببن الماء عليه صباً» (٢). و فى هذه الروايه قوبل بين الغسل و الصب أيضاً.

و فى روايه أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لا يغسل الرجل المرأة إلّا أن لا توجد امرأة» (٣) و هى و إن كانت مطلقه يمكن تقييدها بالمحرم إلّا أنها مؤيده للروايات الخاصه المجوزه.

ثم انه حكى فى المبسوط و النهايه و التهذيبيين و القواعد روايه أنها تغسل وجهها و يديها استناداً إلى جملة من النصوص كروايه المفضل بن عمر (٤) و هى مفصله فى الغسل بين ما لا يستر من محاسن المرأة كالوجه و الكفين و غيرها من المواضع، و مرّ ذلك أيضاً فى صحيحه داود بن فرقد.

و فى روايه أخرى لأبى بصير (٥) و التعبير فيها يغسل منها موضع الوضوء.

ص: ١٦٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٥.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ١٠.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٧.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ١.

٥-٥) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٦.



(مسألة ٥) يشترط في المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً- اثني عشرياً فلا يجزى تغسيل الصبي، وإن كان مميزاً وقلنا بصحة عباداته على الأحوط، وإن كان لا يبعد كفايته مع العلم باتيانه على الوجه الصحيح (١)، ولا تغسيل الكافر إلّا إذا كان كتابياً في الصورة المتقدمه و يشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل، كما انه يشترط المماثله إلّا في الصور المتقدمه.

و في روايه أخرى أيضاً لجابر (١) كما مرّ في روايه أبي بصير الأولى التفصيل في التغسيل و الصب بين ما يحل النظر إليه و ما لا يحل و لا ينافيها روايته الأخرى و مثل هذا الوفاق بين روايتي جابر، و كذلك روايه المفضل حيث ورد النهى فيها عن المس و عن كشف محاسنها.

و في روايه أخرى لعمر بن خالد عن زيد بن عليّ أنّها تيمم و هو مذهب العامه كما مرّ. هذا و الأمر بالتوضؤ في جملة من الروايات المتقدمه يمكن حمله على الندب كما هو الحال قبل مطلق تغسيل الميت و لو من المماثل، فلا ظهور له في البديله عن التغسيل مطلقاً كي ينافي ما دل على الصبّ.

قد تقدم في فصل تجهيز الميت التأمل في كفايه افعاله العباديه في الواجبات الكفائيه عن البالغين سواء عند الشك لعدم جريان أصاله الصحه فيها أو عند العلم باتيانه لها على الوجه الصحيح لا لعدم شمول الاطلاقات له بل هي شامله و هي العمده في مشروعيه عباداته -، بل لأن الادله الخاصه

ص: ١٧٠

## فصل قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان:

فصل

قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان:

### إحداها: الشهيد المقتول في المعركة عند الجهاد

إحداها: الشهيد (١) المقتول في المعركة عند الجهاد مع

ص: ١٧١

الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص و يلحق به كل من قتل في حفظ بيضه الإسلام في حال الغيبه من غير فرق بين الحر و العبد و المقتول بالحديد أو غيره عمدًا أو خطأً، رجلاً كان أو امرأه أو صبيًا أو مجنوناً

الوارده فيه تقتضى رفع الفعلية التامه - و ان لم ترفع أصل الفعلية - و حينئذٍ يشكل الأجزاء عن البالغين.

أما كونه مؤمناً فلعدم صحه عباده الكافر و المخالف كما بسطنا الكلام فيه في بحث نيابه الحج. و أما مع الاضطرار فتقدم وجه الصحه بنيه الأمر المؤمن أو وقوع نيه المباشر غير المؤمن مقبوله للميت أو للأمر، و انه على بعض الوجوه يعم غير الكتابي.

للضوره عند المسلمين و النصوص المستفيضه إلا أنه وقع الكلام في أمور:

الأول: في اشتراط قتله في المعركه كما عبر الماتن و نسب إلى المشهور و عن آخرين قبل أن يدركه المسلمون و به رمق كما هو لفظ بعض النصوص

ص: ١٧٢

إذا كان الجهاد واجباً عليهم، فلا يجب تغسيلهم، بل يدفنون كذلك في ثيابهم إلا إذا كانوا عراه فيكفنون و يدفنون، و يشترط فيه أن يكون خروج روحه قبل إخراجة من المعركة أو بعد إخراجة مع بقاء الحرب و خروج روحه بعد الإخراج بلا فصل، و أما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله و تكفينه و ربما عبر ثالث ب (قبل انقضاء الحرب) و الأول قيد مكاني و الثاني حالي و الثالث زماني.

و في النصوص كصحيح أبي مریم الأنصاري عن الصادق عليه السلام انه قال:

«الشهيد إذا كان به رمق غسل و كفن و حنط و صلى عليه، و إن لم يكن به رمق كفن في أثوابه» (١).

و الجمود على حرفيه اللفظ يقتضى أن المدار على نفس بقاء الرمق و عدمه، و لكن الظاهر إرادته إدراكه و فرصه إسعافه و الرمق كما في المصباح الروح و قد يطلق على القوه كما في أكل الميتة.

و في صحيح ابان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذى يقتل في سبيل الله، أ يغسل و يكفن و يحنط؟ قال: «يدفن كما هو في ثيابه، إلا أن يكون به رمق، ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه، ان رسول الله صلى الله عليه و آله صلى على حمزه و كفنه، لأنه كان قد جرّد» (٢).

و في الطريق الآخر الصحيح أيضاً عنه: «إلا أن يدركه المسلمون و به

رمق ثم يموت بعد» (٣).

و ليس المراد من الادراك مجرد الوصول إليه و الاطلاع على حاله و إلا فأكثر المقتولين في المعركة يشهدهم من يكون بجانبهم قبل زهوق الروح

ص: ١٧٣

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٧.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٠.

منهم، بل هو فرصه تدارك معالجته و إنقاذه من الموت كما هو الحال فى جمله من شهداء كربلاء.

و على ذلك يكون قيد (فى المعركه) إشاره إلى عدم امكان نقله عن ساحه القتال للتمكن من معالجته فيؤول إلى القيد الحالى و هو تداركه.

و فى مقطوعه أبى خالد قال: اغسل كل الموتى، الغريق و أكيل السبع و كل شىء إلا ما قتل بين الصفين، فإن كان به رمق غسل و إلا فلا» (١).

و فى روايه الدعائم عن أبى عبد الله عليه السلام قال فى الشهيد: «إذا قتل فى مكانه [فمات]، دفن فى ثيابه و لم يغسل، فان كان به رمق و نقل عن مكانه فمات غسل و كفن قال و قد كفن رسول الله صلى الله عليه و آله حمزه فى ثيابه التى أصيب فيها، و زاده برداً» (٢).

و لا ينافى ما استظهرناه ما ذكره الماتن و غيره عموم الموضوع لمن أخرج من المعركه و خرجت روحه مباشرة قبل أن يسعفوه أو مات بعد تقضى الحرب و لكن قبل أن يدركونه بالإغاثه، نعم يشكل ما ذهب إليه فى الخلاف و المنتهى فى الجريح الذى مات بعده بساعه أو ساعتين كما ورد فى حال سعد بن الربيع قبل تقضى الحرب فحكمه حكم الشهيد، إلا أن يحمل على عدم نقله و عدم إسعاف جراحاته و انما أدركوه بمعنى وجدوه بمقدار تلك المده.

ص: ١٧٤

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٣.

٢-٢) المستدرک أبواب غسل الميت ب ١٤ / ١.

إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله و تكفينه

الثانى: كونه فى الجهاد مع الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص لما هو متسالم عليه بين الأصحاب من عدم مشروعيه الابتدائى فى عصر الغيبه و انه من مختصات عليه السلام و إن القتل مع غير مثل الميته أو ميته ميه جاهليه كما دلّت عليه النصوص (1).

و أما الدفاع فهو و إن اشتهر عدم اشتراط الاذن فيه إلا ان كلماتهم محموله على أصل الوجوب أو ما لا يحتاج إلى تدبير عام و إلا فما توقف على إداره و نظم فلا محاله يتوقف على نظاره الحاكم و هو النائب العام و إلا فعدول المؤمنين.

و على أية حال، فيدل على العموم اطلاق (فى سبيل الله) الوارد فى صحيح ابان بن تغلب و يعضده اطلاق (الشهيد) الوارد فى صحيح أبى مريم بحسب ماله من معنى فى ارتكاز المتشرعه، غايته قد دلّت أدله باب الجهاد على تقييده بكونه مع الإمام عليه السلام و إذنه، و عنوان (فى سبيل الله) - و كذا الشهيد بحسب توسع اطلاق المتشرعه - و إن كان يعم صدقه فى كل ما كان فى سبيل الله من أبواب الأمر بالمعروف و الخير و النهى عن المنكر و الشر، إلا أن

ذيل الروايات المتقدمه دالّ على إرادته الحرب و المواجهه العسكريه و إن اختلفت صورها فى العصر الحالى عن العصور السابقه. نعم لا يخص السبيل بالجهاد الابتدائى بل يعم الجهاد الدفاعى كما هو الحال فى احد و كربلاء و غيرهما و حكى عن المقنعه و المبسوط و النهايه و المراسم

ص: ١٧٥

و السرائر و الوسيله و المهذب و الجامع و القواعد و التحرير و المنتهى و المسالك و الشرائع نفى كون المقتول فيه شهيداً و لعله محمول على ما إذا لم يكن تحت تدبير الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام، كما يعم قتال البغاه كما فى صفتين.

كما يعم الدفاع فى عصر الغيبه و نحوه للإذن فيه شرعاً مع عموم العنوان المتقدم له.

كما فى صحيح يونس عن أبى الحسن عليه السلام - فى حديث المرابطه فى عهد بنى العباس - قال: «يرابط و لا يقاتل، و إن خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل فىكون قتاله لنفسه لا للسلطان، لأن فى دروس الإسلام دروس ذكر محمد صلى الله عليه و آله» (١).

الثالث: الظاهر الاطلاق فى افراد الشهيد للأقسام المذكوره فى المتن، لكن قيد الماتن و جماعه فى المرأه و الصبى و المجنون بما إذا كان الجهاد واجباً عليهم، أو حصل الجهاد بهم أو كان راجحاً فى حقه كما عن الجواهر و الشيخ الأنصارى، و علله البعض بأن الجواز فى المقام يلازم الوجوب و عدم

الوجوب يلازم عدم الجواز، و فيه نظر، لأن الوضع عن هؤلاء ليس بمعنى عدم المشروعيه بل و لا- المرجوحيه الذاتيه، بل الرجحان الذاتى مقرر غاية الأمر قد رفعت العزيمه و المرجوحيه من جهات اخرى كما هو الحال فى الأعرج و المريض و الأعمى و نحوهم.

ص: ١٧٦

الرابع: سقوط تغسيلهم و تكفينهم و تحنيطهم إلّا إذا كانوا عراه فيكفنون كما في صحيح أبي مریم المتقدم (كفن في أثوابه) و في صحيح أبان بن تغلب (يدفن كما هو في ثيابه).

و في صحيح إسماعيل بن جابر و زراره عن أبي جعفر عليه السلام «في ثيابه بدمائه، و لا يحنط، و لا يغسل، و يدفن كما هو» ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه و آله عمّه حمزه في ثيابه بدمائه التي اصيب فيها و ردأه [و زاده] النبي صلى الله عليه و آله، برداء فقصر عن رجله، فدعا له باذخر فطرحه عليه، و صلى عليه سبعين صلاه و كبر عليه سبعين تكبيره» (١).

و نظيره في صحيح أبان في أحد طريقه (كفن حمزه في ثيابه و لم يغسله) و في الطريق الآخر (ان رسول الله صلى الله عليه و آله صلى على حمزه و كفنه لأنه كان قد جرّد) و الجمع بينهما بما في صحيح إسماعيل و زراره، و التعبير بالتكفين في ثيابه أى جعلها كفنًا له و عدم تجريده منها، و لا يبعد الالتزام بما في صحيح إسماعيل و زراره كما نص عليه في القواعد و كذا عن الشهيد و جامع المقاصد و كاشف اللثام انه إن جرد كفن خاصه، و الظاهر إرادته جبر ما نقص من ثيابه

ص: ١٧٧



## الثانيه: من وجب قتله برجم أو قصاص

الثانيه: من وجب قتله برجم أو قصاص (١) فان الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام - يأمره أن يغتسل غسل الميت مره بماء السدر، و مره بماء الكافور و مره بماء القراح، ثم يكفن كتكفين الميت إلا أنه يلبس وصلتين منه و هما المئرز و الثوب قبل القتل و اللفافه بعده.

بحسب مقدار ما جرد لا نزع ما بقى عليه من ثياب.

و فى مفتاح الكرامه عدم الخلاف فى الحكم اجمالاً و الاختلاف فى خمس جهات:

الأولى: فى وجوبه. أى تعينه فى مقابل التخيير بينه و بين ما بعد الموت كما احتمله فى الذكرى و كشف اللثام لقيام الغسل بعده مقامه.

الثانيه: فى الاقتصار على الموردين فى المتن أو التعدى إلى كل من وجب قتله و لو فى الحدود، ذهب إلى الأول جماعه كما عن المقنعه و المراسم و المنتهى و كشف اللثام و إلى الثانى عن الشرائع و الذكرى و الجامع و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و كشف الالتباس و المدارك.

الثالثه: فى الاغتسال ثلاثاً أو غسلًا واحداً كما عن المقنعه و ظاهر القواعد حيث استشكل فى كونه ثلاثاً.

الرابعه: فى وجوب التحنيط و التكفين مع الغسل حيث اقتصر على الغسل و التحنيط جمله من الكتب و فى اخرى التصريح بالثلاثه أمور و استظهر ممن اقتصر الاختصار لا الحصر.

الخامسه: فى الاجتزاء به لو صدر أثنائه أو بعده الحدث الأصغر كما عن الذكرى احتمال عدمه و استظهاره من تمثيل المقنعه بغسل الجنابه و كذلك

و يحنط قبل القتل كحنوط الميت ثم يقتل فيصلّى عليه و يدفن بلا تغسيل و لا يلزم غسل الدم من كفنه و لو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادته الغسل و يلزم أن يكون موته بذلك السبب فلو مات أو قتل بسبب آخر يلزم تغسيه.

فيما لو قتل بسبب آخر أو مات حتف أنفه قبل القتل.

هذا، و استدل على أصل الحكم بروايه مسمع كردين -و هو ابن عبد الملك -عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرجوم و المرجومه يغسلان و يحنطان و يلبسان الكفن قبل ذلك، ثم يرجمان، و يصلّى عليهما، و المقتص منه بمنزله ذلك، يغسل و يحنط، و يلبس الكفن و يصلّى عليه» (١).

و في روايه التهذيب (يغتسلان و يتحنطان). و رواه الصدوق مرسلًا إلّا أن فيه في الذيل (ثم يقاد و يصلّى عليه).

ثم ان طريق الكليني و إن اشتمل على من ضعف كابن شمون و ابن عبد الرحمن الأصم إلّا أن طريق الشيخ الآخر في التهذيب (٢) صحيح إلى الحسن بن راشد و هو عن بعض أصحابنا عن مسمع كردين، و هو و إن كان بصوره الارسال إلّا ان اضافه الراوى إلى ضمير المتكلم الجمع دالّ على كونه إمامياً بل ممن يروى عنه عندهم، و هذا المقدار مع اعتضاده بالطريق الأول و مرسله الصدوق عن أمير المؤمنين عليه السلام و عمل جلّ الأصحاب المتقدمين بها، يحصل الوثوق بها، و مثل هذا المضمون في الفقه الرضوى (٣).

ص: ١٧٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٧ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٧ / ١.

٣-٣) التهذيب ١ / ٣٣٤ ح ٩٧٩.

و نيه الغسل من الأمر و لو نوى هو أيضاً صح، كما انه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفن، و إن كان الأحوط إعادته و فى روايه البحار (١) عن كتاب مقصد الراغب بسنده المتصل عن أبى جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام - و ذكر انه عليه السلام لم يغسل المرجوم المحمول على أمره بالغسل قبل الرجم و فى ذيلها «قد اغتسل بما هو منها إلى طاهر إلى يوم القيامة».

ثم ان تنقيح الحال فى الجبهه الأولى هو ان ظاهر الروايه التعيين و دعوى التخيير لقيام الغسل بعد بذلك ممنوعه بان الغسل للمجروح و الملوث بالدم و إن صح لكنه ناقص نظير غسل الجبيره، نعم لو لم يقع قبل -تعيين تغسيله بعد.

و أما الجبهه الثانيه: فالظاهر التعميم لكل الحدود بعد تنزيل القصاص منزلته و بقيه الحدود لا تختلف عن الرجم من حيث السبب نوعاً من كونه عقوبه و لا فى كيفيه القتل عن القصاص مع تأييده بالتعليل فى روايه البحار.

و ليس التعدى بدليل الشبهه كى يرد بأنه قياس بل لتقريب ظهور الدليل بعدم خصوصيه المورد، بل فى روايه الشيخ فى أماليه بسند متصل عن سلمى امرأه أبى رافع فى حديث وفاه فاطمه انها عليها السلام قالت: «إنى مقبوضه الآن فلا أكشفن فانى قد اغتسلت» قالت فماتت فلما جاء على عليه السلام أخبرته فقال: «لا تكشف

ص: ١٨٠

فحملها بغسلها» (١) و مثلها روايه ابن شهر آشوب عن ابن بابويه (٢) و حملها المجلسى على النهى عن كشف العوره و الجسد و للتنظيف لا من الغسل. و قد يدعى السيره على ذلك لمن يعلم بعدم تجهيزه بعد موته، كما هو مسطور فى كتب السير.

نعم فى العلاء بن سياه قال سئل أبو عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن رجل قتل فقطع رأسه فى معصيه الله أ يغسل أم يفعل به ما يفعل بالشهيد؟ فقال: إذا قتل فى معصيه يغسل أولاً منه الدم... الحديث ثم ذكر عليه السلام كيفية تغسله (٣) و هى محموله بل ظاهره فى عدم غسله قبل الحدّ.

و أما الثالثه: فالظاهر كونه ثلاثه أغسال بعد إرداف الحنوط و التكفين مما هو من واجبات تجهيز الميت لا سيما و إن الحنوط نظير الغسل بالكافور، و كلام المفيد محمول على هيئه الغسل كما ورد النص بذلك أيضاً.

و أما الرابعه: فظاهر النص وافٍ بلزوم الثلاثه و عبائر من اقتصر على البعض محموله على الاشاره لوظائف التجهيز لا الحصر.

و أما الخامسه: فقد تقدم فى غسل الجنابه عدم بطلان غسل الجنابه و بقيه الأغسال بصدور الحدث الأصغر أثناءها فضلاً عما بعدها. ثم ان الماتن ذكر جمله من الأمور الأخرى:

الأول: أمر الإمام أو نائبه من وجب قتله بالاعتسال و صدور النيه من

ص: ١٨١

١-١) المستدرک أبواب غسل الميت ب ٣٠ / ١٤.

٢-٢) المستدرک أبواب غسل الميت ب ٣٠ / ١٣.

٣-٣) أبواب الغسل ب ١٥ / ١.

الآمر و ظاهر جمله من الكلمات التعبير بأنه (يؤمر) و لكن الظاهر إرادتهم انه من وظائف الحاكم إلزام من يرجم أو يقتص منه بذلك، لا شرطيه صحه الغسل و غيره بأمره، كما أن النيه انما يوقعها الغاسل للميت نيابه عن الميت كما هو الحال فى الولي الذى يطوف بالصبي و يسعى به فانه ينوى عنه لأن يوقع أفعال الحج فيه و ينوى نيابه عنه كما انه يوضئه للطواف، فمع التمكن من النيه من الأصيل لا- مجال للنيابه فى النيه كما هو الحال فى الحج بالميمز فانه هو الذى ينوى لا الولي. و التعبير عن الغسل و الكفن بالتفعل فى طريق الكليني هو بهذا اللحاظ و الوجوب الكفائي لا يقتضى الشرطيه كما هو الحال فى الأحياء عند مبادره بعضهم بالأداء بدون أمر أو إذن الآ-خرين، نعم قد يقال بأن الحاكم هو الولي على اجراء الحدود و اثبات القصاص و لا بدّ من حكمه بالتنفيذ كى يتقرر الوجوب على المحدود و المقتص منه.

الثانى: انه يلبس وصلتين هما المتزر و القميص دون اللفافه و الظاهر لأنها تعيق الحركة و هى لشد تمام بدنه فترتكب بعد موته.

الثالث: عدم لزوم تغسيل كفنه من الدم الذى يصيبه و استفاد من الأمر بكفنه قبل الحد أو القود مع انه يستلزم ذلك، و قد مرّ انه الوجه فى استفاده التعيينه من الأمر بالغسل قبل، حيث أنه بعد يكون ناقصاً كالطهور الجبيرى.

الرابع: لزوم موته بذلك السبب الذى اغتسل من أجله، دون الموت التلقائى أو بسبب آخر من أفراد الحدود أو القصاص، فأما الأول فالظاهر إعادته

## مسأله ٦: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه

(مسأله ٦): سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه (١)، و أما الكفن فان كان الشهيد عارياً و جب تكفينه (٢) و إن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهاده (٣) و لا يجوز نزع ثيابه و تكفينه. و يستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخف و النعل و الحزام إذا كان من الجلد، و أسلحه الحرب، و استثنى بعضهم الفرو و لا يخلو عن اشكال خصوصاً إذا أصابه دم. و استثنى بعضهم مطلق الجلود. و بعضهم استثنى الخاتم،

الغسل و ذلك لانكشاف عدم موضوع التقديم و أما السبب الآخر من افراد الطبيعى فالظاهر العدم و ذلك لأن مشروعيه التقديم بلحاظ طبيعى السبب و عدم لزوم قصد خصوص أحد الأفراد.

كما هو مقتضى التعبير (يدفن كما هو بثيابه) و الأمر ظاهر فى التعيين.

لما مرّ فى الروايات من صحيح أبان و إسماعيل بن جابر و زراره من تكفينه صلى الله عليه و آله حمزه عليه السلام لأنه جرد، مضافاً إلى ان التعبير الوارد بتكفينه فى ثيابه يقتضى أن وجوب التكفين ليس بساقط و انما يقع بثيابه فمع عدمها تصل النوبه إلى عموم الثلاث قطع.

و قد يستظهر من فعله صلى الله عليه و آله بحمزه عليه السلام حيث زاد على ثيابه رداءه، و إن الوارد دفنه كما هو بثيابه لا ينافى التكفين من فوق تلك الثياب إذا كان المراد بقاءها لا عدم غيرها لا سيما و إن الازار يحيط بالبدن و الرأس بخلاف معتاد الثياب لا سيما إذا كان الباقي عليه منها لا يشتمل على رداء.

و عن أمير المؤمنين عليه السلام : « ينزع من الشهيد الفرو، و الخف، و القلنسوه و العمامه، و الحزام و السراويل » و المشهور لم يعملوا بتمام الخبر. و المسأله محل اشكال، و الأحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات (١).

### مسأله ٧: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرضَ ببقائها

(مسأله ٧): إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرضَ ببقائها، تنزع و كذا إذا كانت

و عن الغنيه الاجماع على نزع الخفان و إن أصابهما الدم بخلاف الفرو و القلنسوه و السراويل إذا أصابها الدم و مثله حكى عن التحرير و المقنعه و عن المراسم و السرائر التفصيل بحسب الاصابه و عدمها مطلقاً و كذا الوسيله و نهايه الاحكام و عن الخلاف الاجماع على نزع الجلود فيشمل الخفان و الفرو و الحزام و غيرها و مثله حكى عن المحققين و التذكره و الشهيدين، و نص على السراويل فى الغنيه و المراسم و على بن بابويه و أبى على إذا لم يصبها دم و نص بعضهم على المنطقه و العمامه و عن المسالك ان العمامه و القلنسوه و السراويل من الثياب على المشهور، و فصل من تأخر الكثير منهم بين ما لم يصدق عليه الثياب و بين ما صدق.

و الروايه التى أشار إليها الماتن هى طريق الزيديه عن زيد بن على عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) إلا أن فى ذيلها «إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم ترك، و لا يترك عليه شىء معقود إلا حل».

و روى فى الدعائم عن على (صلوات الله عليه) -عن يوم بدر -أمر

ص: ١٨٤

للميت لكن كانت مرهونه عند الغير و لم يرضَ بابقائها عنده (١).

### مسألة ٨: إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم انه قتل شهيداً أم لا

(مسألة ٨): إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم انه قتل شهيداً أم لا فالأحوط تغسيله و تكفينه، خصوصاً إذا لم يكن فيه جراحه، و إن كان لا يبعد إجراء حكم (٢) الشهيد عليه.

رسول الله صلى الله عليه و آله بدفنهم في ثيابهم و أن ينزع عنهم الفراء... الحديث» (١).

و روى في الدعائم روايه زيد بن علي المتقدمه (٢) و في الفقه الرضوى «و إن أصابه شيء من دمه لم ينزع عنه شيء» (٣). هذا و يدعم مضمون هذه الروايات الضعيفه سنداً، أن المدار ليس على عنوان الثياب بقول مطلق و هو الذى ورد فى روايات الشهيد و كلمات الأصحاب بل على تقييدها بعنوان التكفين أيضاً و الذى قد ورد فى الروايات المزبوره أيضاً، و بموجب التقييد فإنه يحصل التقابل بين ما يكفن به الميت من القطع الثلاث و الثياب الذى يكفن بها الشهيد، نعم العمامه هى من مندوبات الكفن و لم يذكر نزعها الأكثر.

لامتناع التكليف مع عدم القدره على التكفين بالثياب التى استشهد بها.

أما مع الجراحه فظاهر الحال موجب لحصول الاطمينان النوعى و أماره متبعه عرفيه، و أما مع عدمها و عدم أثر آخر، فيشك فى صدق عنوان القتل عليه و الأصل عدمه، هذا إن لم يكن قرينه حاله فى البين توجب ظهور الحال لا سيما فى أدوات القتل العصريه من الصعقه الصوتيه و نحو ذلك.

ص: ١٨٥

١-١) المستدرک أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٢-٤-٥.

٢-٢) المستدرک أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٢-٤-٥.

٣-٣) المستدرک أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٢-٤-٥.



## مسألة ٩: من أطلق عليه الشهيد في الأخبار لا يجرى عليه حكم الشهيد

(مسألة ٩): من أطلق عليه الشهيد (١) في الأخبار من المطعون و المبطون، و الغريق، و المهذوم عليه.

و من ماتت عند الطلق و المدافع عن أهله و ماله، لا يجرى عليه حكم الشهيد إذ المراد التنزيل في الثواب.

## مسألة ١٠: إذا اشتبه المسلم بالكافر

(مسألة ١٠): إذا اشتبه المسلم بالكافر فإن كان مع العلم الاجمالي بوجود مسلم و جب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع، و إن لم يعلم ذلك لا يجب شيء من ذلك. و في روايه يميز بين المسلم و الكافر بصغر الآله و كبرها، و لا بأس بالعمل بها في صورته العلم الاجمالي و الأحوط اجراء احكام المسلم مطلقاً بعنوان الاحتمال و برجاء كونه مسلماً (٢).

لظهور الروايات في المقام في أخذ عنوان القتل مع عدم الرمق و نحو ذلك في سقوط الغسل و الكفن، مع أنه قد ورد في جملة منهم الأمر بالتغسيل كالغريق (١) و المحروق (٢) و المصعوق و المهذوم و غيرهم (٣)، بل ان التعبير الوارد في هؤلاء ظاهر في تنزيلهم منزله الشهيد المرتكز متشريعاً في المقتول.

ففي المقام صورتان تارة مع العلم الاجمالي بوجود مسلم بين أطراف الموتى فمقتضى القاعده هو الاحتياط فيها و لا يرد اشكال دوران الأمر بين الحرام و الواجب في كل طرف حيث أن الحرمة فيما إذا كان التجهيز

ص: ١٨٦

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٣.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٦ / ٢.

٣-٣) أبواب الاحتضار ب ٤٨.

## مسأله (١١): مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل

(مسأله ١١): مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل (١).

بقصد تكريمه و لو سلم اطلاقها فإن الواجب أهم منها كما في دفن الذميه الحامل من مسلم في مقابل المسلمين.

و أما مع عدم العلم فقد مرّ في لقيط دار الكفر المحتمل تولده من المسلم التزام الماتن كما قد ينسب إلى المشهور وجوب التمسيل، و الفرق مع المقام مشكل، فالصحيح ان الاشتباه إذا كان في دار الإسلام فلا يبعد البناء على الحكم بإسلامه، و أما في دار الكفر أو المشتركه فإن بنينا على أصله عدم الكفر بناء على عموم الميت المأخوذ موضوعاً فهو، بخلاف البناء على تنويع خروج الكافر نعم بناء على الاحتياط في حرمة المسلم يتجه الاحتياط كما مرّ.

و في صحيح حماد بن عيسى [يحيى] عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله يوم بدر: «لا تواروا إلّا من كان كميثاً» -يعنى: من كان ذكره صغيراً، و قال: «لا يكون ذلك إلّا في كرام الناس» (١) لكنها مضافاً إلى كونها في مورد الدفن، و إن احتمل عن المبسوط و الخلاف العمل بها في الصلاه و كذلك عن الذكرى لكن الاحتياط في الصلاه ممكن، أن التعليل لا يناسب اكتشاف الإسلام لأن الكرامه بحسب طبيعه الانسان هو بلحاظ الصفات النفسانيه لا بحسب صدق المعتقد.

فهى كما قيل محتمله لمواراه قتلى الكفار تعليلاً بذلك تفضلاً منه صلى الله عليه و آله .

قد تقدّم في غسل مس الميت أنه لا يوجب الغسل لتعليل (٢) كل

ص: ١٨٧

١-١) أبواب جهاد العدو ب ٦٥ / ١.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ١ و أبواب غسل الميت ب ٣.

## مسأله ١٢: القطعه المبانه من الميت إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها

(مسأله ١٢): القطعه المبانه من الميت إن لم يكن فيها عظم لا- يجب غسلها و لا غيره بل تلف فى خرقه و تدفن و إن كان فيها عظم و كان غير الصدر تغسل و تلف فى خرقه و تدفن و إن كان الأحوط تكفينها بقدر ما بقى من محل القطعات الثلاث، و كذا إن كان عظماً مجرداً. (١)

و أما إذا كانت مشتمله على الصدر و كذا الصدر وحده فتغسل و تكفن و يصلّى عليها و تدفن.

و كذا بعض الصدر إذا كان مشتملاً على القلب، بل و كذا عظم الصدر و إن لم يكن معه لحم، و فى الكفن يجوز الاقتصار على الثوب و اللفافه إلّا إذا كان بعض محل المئزر أيضاً موجوداً،

من غسل المس و غسل الميت بقذاره الميت فلاحظ.

ما ذكره الماتن من تقسيم أعمال تجهيز الميت بحسب أبعاضه نسب إلى المشهور فاشتراط العظم فى القطعه لوجوب التغسيل حكى عليه الاتفاق و عن المجمع و المدارك التردد فى الوجوب و عن ابن الجنيد و الشهيد التعميم إلى العظم المفرد، و قيدها جمع منهم بالمبانه من الميت و عن جماعه اخرى التعميم و كذلك المشهور على تكفين ما فيه العظم و صرح جماعه منهم على تحنيطه أيضاً و قيده فى التذكرة بما إذا كان أحد المساجد.

أما لف ما ليس فيه عظم و دفنه فنسب إلى المشهور و عن جمع نفى وجوب اللف و أما حكم الصدر أو ما فيه الصدر فحكم الميت فهو المعروف لديهم و إن اختلفت العبائر فى التحديد ففى بعضها ما فيه القلب و فى اخرى بعض الصدر و قد اقتصر بعضها على ذكر الصلاة و استظهر منها إرادته البقيه بالاستلزام.

و عن الكاتب الصلاة على العضو التام أو المفرد و تغسيله و عن المسالك إلحاق عظام الميت جميعها بالصدر و عن المنتهى ان الصلاة تستحب على الرأس جمعاً بين الأخبار و عن كشف اللثام نفى البأس عنه، و عن المجمع التأمل فى استفادته تنزيل الصدر منزله الميت، و احتمال الاكتفاء بمسمى الغسل و الكفن و الدفن، و عن جماعه وجوب الحنوط و فصل آخرون بين وجود المحل و عدمه و احتياط بعض ثالث و أما العامه فحكى فى بدايه المجتهد ان جمهورهم على انه يصلى على أكثره لتناول اسم الميت له و من قال انه يصلى على أقله لأن حرمة البعض كحرمة الكل.

هذا، أما اللف و الدفن لمطلق قطع البدن فيدل عليه الصحيح إلى ابن أبى عمير عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا يمس من الميت شعر و لا ظفر و إن سقط منه شيء فاجعله فى كفنه» (١).

و فى الصحيح إلى البرقى -الأب- عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام -فى حديث- «و إن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه و دفن» (٢).

و فى موثق إسحاق (٣) بن عمار الآتى «فى قطع الميت انه عليه السلام جمعها ثم

صلّى عليها و دفنت» و هى و إن كانت فى ما يصدق عليه البدن و لكن هذا

ص: ١٨٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ١١ / ١.

٢-٢) صلاة الجنازه ب ٣٨ / ٩.

٣-٣) أبواب غسل المس ب ٢ / ١.

الصدق مأخوذ في الصلاة لا في وجوب الدفن.

و أما الغسل لكل ما فيه العظم فيستدل له..

بالصحيح إلى أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (١). بتقريب ان غسل المس موضوعه - كما دلت عليه الروايات في غسل المس - ما يجب غسله من الميت لقذارته و في روايه إسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن من يمسه عظم الميت؟ قال: «إذا جاز سنه فليس به بأس» (٢). المحمول مفهومه على عدم صيرورته رميماً بالياً، و دعوى عدم التزام الأصحاب بتغسيل القطعه المبانه من الحي إذا كان فيها عظم كالاصبع كما هو محكى عن المعتمد و الروض و الرياض و مجمع الفائده و المدارك - ممنوعه باطلاق جمله منهم وجوب التغسيل و تصريح بعض آخر بالتعميم للحي كما عن السرائر و التذكرة و المنتهى و نهايه الأحكام و الذكرى و الدروس و المسالك و كذلك المبسوط و النهايه حيث أوجب غسل المس من المبانه من الحي و استظهر في الذكرى منه وجوب التغسيل لتلازمه مع غسل المس في روايات وجوبه كما دلت عليه. و يعضد الروايتين موثق إسحاق بن عمار عن

الصادق عن أبيه عليهما السلام «أن علياً عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعت، ثم صلى

ص: ١٩٠

١-١) أبواب غسل المس ب ٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل المس ب ٢ / ٢.

عليها، ثم دفنت» (١) بتقريب أنها و إن كانت وارده في الصلاة و ما يصلّى عليه من الميت و القدر المتيقن منها في صورته جمع جملة منها، إلّا أن التمسيل المدلول عليه بالالتزام يقع على كل قطعه و لا يظهر للاجتماع مع كونها منفصلات دخل في الموضوع و في صحة الغسل لكل منها لا سيما على ما سيأتي من عمومها لما لو لم يكن فيها الصدر.

و مثلها في الدلالة صحيح محمد بن مسلم (٢) الآتي و يعضد العموم ما سيأتي من روايات الصلاة على العضو التام و إن حملت على الاستحباب فإنها تلازم الغسل لاشتراط الصلاة بتقدم الغسل عليها.

و أما الصلاة و بقيه أحكام الميت على ما فيه الصدر أو بعضه الذي فيه القلب أو على عظامه فيدل عليه مضافاً إلى كونه مقتضى العمومات الأولى في جملة من صورته لصدق كونه جملة الميت -عده من الروايات، منها موثق اسحاق المتقدم و الظاهر صدقه على ما لو كانت بقيه من عظام الصدر مع جملة من عظام بقيه الأعضاء. و دعوى كونه فعلاً -مجملاً لا إطلاق له، ممنوعه بعد تصدى الصادق عليه السلام لحكايته و تبيان الحكم بذكره، نعم غاية دلالة هو تضمن المورد و نحوه لما هو الموضوع للصلاة لا أن حد الموضوع هو مطابق لحدود المورد كي يدل على المفهوم و يعارض به ما دل على ذلك فهو

مثبت لا نافي.

ص: ١٩١

---

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٣٨ / ٢.

٢-٢) أبواب صلاة الجنائز ب ٣٨ / ٨.

و نظيره صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قتل قتيل فلم يوجد إلّا لحم بلا عظم لم يصلّ عليه، وإن وجد عظم فصلّ عليه» (١) و ظاهر الذيل مطلق لكل عظم عضو تام.

و منها: صحيح الفضل بن عثمان الأعور عن الصادق عن أبيه عليهما السلام في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيله، و وسطه و صدره و يده في قبيله و الباقي منه في قبيله، قال ديته على من وجد في قبيلته صدره و يده، و الصلاة عليه» (٢) فان مقتضاه ان الصلاة مقيدة بما فيه الصدر و اليدين دون الرأس أو الرجلين، لكن غايه دلالته هو أنه مع وجود أصل جسد الميت فلا تقام الصلاة على الأطراف و بعبارة اخرى إن مورد الروايه كما هو الغالب في الحوادث و السوانح من تشتت أشلاء الميت و توزعها في أماكن مختلفه لا يتم العثور عليها في وقت واحد بل في أزمنة مختلفه و لدى جماعات متغايره فهي في صدد ان تجهيز بعض قطع الميت من قبل بعضهم سابقاً من الغسل و الكفن و الصلاة لا-يجزى مع العثور و لو لاحقاً على ما فيه القلب بل مع وجوده يتعين و يقدم في الصلاة عليه دون البقيه.

و منها: صحيح علي بن جعفر انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل

ص: ١٩٢

---

١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ٣٨ / ٨ .

٢-٢) الأبواب المتقدمه ح ٤ .

و يكفن و يصلّى عليه و يدفن» (١) و مفاده مطابق العمومات لصدق الميت عليه.

و منها: صحيحه الآخر و صحيح خالد بن ماد القلانسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: «يغسل و يكفن و يصلّى عليه و يدفن، فإذا كان الميت نصفين صلّى على النصف الذي فيه قلبه» (٢).

و مفاده و إن تراءى بدواً أن موضوع الصلاة هو ما فيه القلب و لكن غاية دلالة هو ما تقدّم في صحيح الفضيل الأعور أنه مع وجود ما فيه القلب لا يصلّى على ما ليس فيه القلب، لا صورته ما لو لم يبق للميت إلّا ما ليس فيه القلب من بقيه عظامه كما هو مقتضى اطلاق موثق إسحاق و صحيح محمد بن مسلم المتقدمان.

و نظير الصحيحين مرسل البنزطي عن بعض أصحابنا رفعه قال: المقتول إذا قطع أعضاء يصلّى على العضو الذي فيه القلب» (٣).

و كذا مرسل عبد الله بن الحسين (٤) و لا يخفى دلالة صحيح الفضل و القلانسي و المرسلين على مفروغيه تغسيل و تكفين ما فيه العظم من أعضاء الميت و إن لم يكن فيها الصدر و إن كانت متفرقة في العثور على كل منها، و إن كلا منها له

ص: ١٩٣

١-١) الأبواب المتقدمه ح ١.

٢-٢) الأبواب المتقدمه ح ٥-٦.

٣-٣) الأبواب المتقدمه ح ١٢.

٤-٤) الأبواب المتقدمه ح ١١.



تجهيز لتحقيق موضوعه غاية الأمر خصوص الصلاة مستثناه.

و منها: معتبره و قويه طلحه بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «لا- يصلى على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً فإذا كان البدن فصل عليه، و إن كان ناقصاً من الرأس و اليد و الرجل» (١).

و مفادها كما يحتمل عدم تحقق الموضوع بالعضو كذلك يحتمل إرادته عدم الصلاة عليه منفرداً مع وجود البدن، مع ان مفادها هو مدارية البدن لا خصوص ما فيه القلب و بينهما النسبه من وجه مضافاً إلى أنها نافيه للصلاه على العضو المنفرد لا ما إذا كان أعضاء مجموعته و إن لم يكن فيها الصدر كما هو مفاد اطلاق موثق إسحاق المتقدم.

و بعبارة اخرى إن مفاد الروايه فى العضو المفرد فإذا كان الصدر و البدن فيصلّى عليه بخلاف غيره إذا كان منفرداً و المفهوم منها ان العضو مطلقاً إذا لم يكن منفرداً و لو لم يكن فيه الصدر فيصلّى عليه أو لا أقل فهي ساكته عن صورته عدم الانفراد فلا تعارض موثق إسحاق و اطلاق صحيح ابن مسلم ثم ان طلحه قد روى روايه الفضل فى أحد طريقيها. و منها: ما دلّ (٢) على الصلاة على العضو التام كمرسل البرقى و مرسل الكليني و مرسل ابن المغيرة، و قد مرّ حمل بعضهم لها على الاستحباب و ذهب الكاتب إلى مضمونها.

ص: ١٩٤

١- ١) الأبواب المتقدمه ح ٧.

٢- ٢) الأبواب المتقدمه ح ٩- ١٠- ١٣.

## مسأله ١٣: إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم

(مسأله ١٣): إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم وجب إجراء جميع الأعمال (١).

## مسأله ١٤: إذا كانت القطعه مشتبهاً بين الذكر والأنثى

(مسأله ١٤): إذا كانت القطعه مشتبهاً بين الذكر والأنثى الأحوط أن يغسلها كل من الرجل والمرأه (٢).

## فصل في كيفية غسل الميت

### إشاره

### فصل

### في كيفية غسل الميت

يجب تغسيله (٣) ثلاثه أغسال: الأول: بماء السدر،

و الحاصل ان المدار على صدق قطع من عظام الميت و إن لم يكن فيها الصدر نعم مع وجود الصدر لا بدّ من الصلاه عليه و لا يجتزئ عليها، و الأحوط الصلاه على العضو التام لا سيما و انه خلاف مذهب العامه.

مّر ان الوجوب يكتفى فيه بصدق قطعاً من عظام الميت و إن لم يكن جميعه و لم يكن الصدر.

بناء على شرطيه التماثل وضعاً.

تعرض الماتن لعهده أمور:

الأول: تثليث الأغسال و لم يحكّ خلاف فيه إلّا عن سلار فاستحب الأخيرين و عن الذخيره التوقف. لكن الروايات متفقه على العدد و لا يوهم الاتحاد إلّا تشبيه (١) كل من غسل الميت و غسل الجنابه بالآخر، و التعليل

ص: ١٩٥

الثانى: بماء الكافور، الثالث: بالماء القراح و يجب على هذا الترتيب، و لو خولف أعيد على وجه يحصل الترتيب و كيفيه كل من الأغسال المذكوره كما ذكر فى الجنابه، فيجب أولاً غسل الرأس و الرقبه، و بعده الطرف الأيمن، و بعده الأيسر، و العوره تنصف أو تغسل مع كل من الطرفين، و كذا السره و لا- يكفى الارتماس -على الأحوط - فى الأغسال الثلاثه مع التمكن من الترتيب، نعم يجوز فى كل غسل رمس كل من الأعضاء الثلاثه مع مراعاة الترتيب فى الماء الكثير

الوارد (١) فى وجوبه انه يجب أو التعبير عنه بصيغه محتمله لكل من المفرد و الجنس و هى غسل الميت و ظاهر مصحح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: غسل الميت مثل غسل الجنب، و إن كان كثير الشعر فرد عليه الماء ثلاث مرات» (٢) بتقريب ان الثلاثه إذا كان كثير الشعر و إلا فيجزئ المره الواحده.

و يدفعه أن التشبيه هو فى الكيفيه و التعليل ورد بذلك و بقذاره البدن أيضاً و هو يقضى بتعدد الغسل بالسدر و الكافور كما عن الذكري احتمال كون المطهر هو القراح و الأولان للتنظيف و رفع الهوام.

و من ثم يعلم إرادته الجنس من عنوان الغسل و المصحح لا- يقوى على معارضه صريح و نصوصيه الروايات المستفيضه فى التثليث مع كون مفاده محتمل لرد الماء ثلاثاً فى كل غسل كما يظهر من بعض الروايات الوارده.

الثانى: فى الترتيب بينها و الخلط بالسدر و الكافور فعن ظاهر أو صريح

ص: ١٩٤

١-١) أبواب غسل الجنابه ب

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٣ / ١.

الوسيله استحباب الخلط والترتيب و عن ابن سعيد استحباب الخلط أيضاً و عن حواشى الشهيد الثانى ان المراد بالقراح الذى لا يشترط فيه الخليط لا- الخالى من كل شىء و لا من الخليطين، و لعل وجهه ما مرّ من تشبيهه بغسل الجنابه، و إذا استظهر نديبه الخلط يمكن استظهار نديبه الترتيب و ما فى جملة من الروايات كصحيح الحلبى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يغسل الميت ثلاث غسلات مره بالسدر، و مره بالماء يطرح فيه الكافور، و مره اخرى بالماء القراح ثم يكفن.. الحديث» (١).

و توهم اطلاقها فى غير محله بعد الترتيب المذكورى المعتضد بتم لترتيب الكفن مع عدم قوه معارضته لصريح بقية الروايات فى الترتيب مع أن الاعتبار هو تقدم الغسل بهما على الماء القراح لما تقدم من كون فائدتها إزالة الدرن و كذا تقدم السدر على الكافور فان الأول مزيل و الثانى للتطيب.

و روايه معاويه بن عمار قال: أمرنى أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر و لحيه ثم أبيض على جسده منه ثم أدلك جسده ثم أبيض عليه ثلاثاً ثم أغسله بالماء القراح، ثم أبيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح، و أطرح فيه سبع ورقات سدر» (٢).

و صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن غسل الميت فقال: «اقعده و اغمز بطنه غمزاً رقيقاً ثم طهره من غمز البطن، ثم

ص: ١٩٧

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٤.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٨.

تضعه ثم تغسله تبدأ بميامنه و تغسله بالماء و الحرض ثم بماء و كافر ثم تغسله بماء القراح، و اجعله في أكفانه» (١).

و في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام -بعد ما ذكر عليه السلام تغسيله بالسدر - قال: «و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس» الحديث (٢).

و في روايه مغيره انه عليه السلام غسله صلى الله عليه و آله في الغسل الثاني بثلاثة مثاقيل من كافر و مثقال من مسك. (٣).

و في مصحح الكاهلي خلط السدر مع الحرض و كذلك الكافر و الحرض (٤) و في المصباح الحرض بضمين الأشان.

و في صحيح يعقوب (٥) بن يقطين غسل مرافقه بالحرض، و في صحيح ابن مسكان (٦) في الغسله الثانيه ضم الذريه مع الكافر و هي فتات قصب الطيب كما في اللسان.

و قبل التعرض لمفاد هذه الروايات ينبغي التعرض لأقوال العامه تحرزاً عما يكون مفاده للتقيه، فقد حكى في بدايه المجتهد عن أبي حنيفه و الشافعي

ص: ١٩٨

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٩.

٢-٢) المصدر ح ١٠.

٣-٣) المصدر ح ١١.

٤-٤) المصدر ح ٥.

٥-٥) المصدر ح ٧.

٦-٦) المصدر ح ١.

أن لا ينقص عن ثلاثه و عن ابن حنبل ان أكثره سبعاً و عن مالك ان الأول بالقراح و الثاني بالسدر و الثالث بالكافور، و عن ابن حنبل أن يكون السدر في كل المياه و يضرب السدر فيغسل برغوته رأسه و لحيته و إن لم يجد السدر غسله بما يقوم مقامه كالخطمي و يغسل الثالثه بماء فيه كافور و سدر، و هذا ظاهر ما حكاه ابن رشد عن أبي حنيفه و الشافعي من الاستناد إلى حديث أم عطيه و لكن الشيخ في الخلاف حكى عن الشافعي موافقته لما عندنا و حكى عن أبي حنيفه نفى الكافور و ان الأخيره عند الحنفية بالقراح و الأولتين بالسدر و حكى عنهما أن الفرض واحد و الاثنین سنه.

و أما الروايات المتقدمه فروايه معاويه بن عمار ليس فيها ما ينافي لزوم الخليط من السدر و الكافور غايه الأمر تدلّ على نديه استعمال الأشنان و هو الحرض قبل الغسله الأولى و أما الثلاث غسلات فقد أشير فيها إلى استعمال السدر في الأولى و الكافور في الثانيه و بالتالي للماء البحت في الثالثه.

و أما صحيح ابن عبد الملك فهو دال على بدليه الحرض عن السدر الطويله أو العرضيه لكن بقرينه كثره ما ورد في السدر يحمل على الطويله كما حكى عن الشيخ كما سيأتي. و أما موثق عمار فهو دالّ على ضميمه الخطمي للسدر في مقدمه الغسل الأول أو بدليته له كما مرّ في الحرض، و أما روايه المغيره فهي دالّه على نديه المسك أو مطلق الطيب كالذريره كما في صحيح ابن مسكان و الحلبي (1) حيث ذكر ضم الحنوط مع الكافور أو دال على بدليه

ص: ١٩٩

الطيب مما يكون من نحو الكافور عنه. فتبين أن أصل الخلط ليس في الروايات ما ينافيه بل جملتها دأله عليه، و أما تفسير القراح بعد اشتراط الخليط لا اشتراط العدم كما مرّ من الشهيد الثاني فهو و إن كان محتملاً بناءً على شرطيه اطلاق الماء في الأولين إلّا أنه خلاف الأدلّه صراحه.

الثالث: الترتيب بين أعضاء البدن و الرمس و عن الصدوق و المبسوط و النهايه بعد غسل الرأس ثلاثاً في كل غسله أن يغسل من قرنه إلى قدمه و كذا عن التذكرة و عن جامع المقاصد انه من السنن.

و في القواعد الاجتزاء بالرمس في الكثير و كذا عن الايضاح و فوائد الشرائع و الجعفريه و المسالك و الكفيايه و عن نهايه الاحكام الاشكال فيه و كذا التذكرة و المدارك و جامع المقاصد و كشف اللثام.

هذا و أما الترتيب بين الأعضاء فمضافاً إلى تشبيه كل من غسل الميت و الجنابه بالآخر (1)، يدل عليه جمله الروايات الوارده في الباب.

نعم في معتبره يونس عنهم عليهم السلام -قد ذكر فيها- ثم اغسل رأسه بالرغوه و بالغ في ذلك و اجتهد أن لا يدخل الماء منخريه و مسامعه ثم اضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه إلى قدمه ثلاث مرات... ثم اضجعه على جانبه الأيمن و افعل به مثل ذلك، -ثم ذكر في الغسل بالكافور عين ما ذكر في السدر- (2) و صدرها صريح في تقديم غسل الرأس بماء السدر حيث

ص: ٢٠٠

١-١) أبواب غسل الميت ب ١ -٣، أبواب الجنابه ب؟؟؟

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٣. (٣) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٥.

نهى عليه السلام عن أن يدخل الماء منخريه و مسامعه لكن بعد ذلك الأمر بصب الماء من نصف رأسه إلى قدميه و هو ما ذهب إليه الصدوق و الشيخ و العلّامة في التذكرة.

و في مصحح الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام : -ثمّ تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن من لحيته و رأسه ثمّ ثنّ بشقه الأيسر من رأسه و لحيته و وجهه فاغسله برفق... ثمّ أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن، ثمّ أغسله من قرنه (فرقه) إلى قدميه -ثمّ ذكر عليه السلام غسل شقه الأيسر من قرنه إلى قدميه أيضاً و ذكر نظير ذلك في الغسل بماء الكافور و بالماء القراح.

و في صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام -ثمّ طهره من غمز البطن ثمّ تضجعه ثمّ تغسله تبدأ بميامنه...»  
(١) حيث ظاهره هو بدأ الغسل بالاضطجاع لغسل الميامن مطلقاً الشامل للرأس. و اطلاقه يمكن حمله على التقييد في غيرها لكنها محمولة على الندب بقريته تكرار ما ورد من تشبيه كل من غسل الميت و الجنابه بالآخر كما تقدمت الاشارة إليه، و صريح موثق عمار (٢) حيث ذكر عليه السلام بعد غسل الرأس البدأه بالشق الأيمن من الجسد. و كذا صريح الحلبي (٣) و صريح معاويه بن عمار (٤).

و أما الرمس فقد تقدم في الوضوء و غسل الجنابه انه على مقتضى

ص: ٢٠١

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٩.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب / ١٠.

٣-٣) المصدر ح ٢.

٤-٤) المصدر ح ٨.



## مسألة ١ الأحوط ازاله النجاسه عن جميع جسده

(مسألة ١) الأحوط ازاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل، و إن كان الأقوى كفايه إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه (١).

## مسألة ٢ يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه من الاطلاق

(مسألة ٢) يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه من الاطلاق و فى طرف القله يعتبر أن يكون بمقدار يصدق انه

القاعده لكون الترتيب رتبى لا- زمانى بين الأعضاء بحسب ظاهر الأدله و عليه فيندرج الارتماسى فى الطبيعه قهرياً، فلا حاجه للتشبث فى المقام للصحه بالتشبيه بغسل الجنابه و انه لمطلق التنزيل أو لجمله من الآثار، نعم قد ورد فى عدّه روايات النهى عن ادخال الماء مسامعه و منخره و الأمر بالاجتهاد فى ذلك، فيشكل رمس الرأس لذلك سواء كان فى رمس العضو أو الكل لكن الظاهر عدم اخلاله بالصحه و يؤيده ما ورد من إلقاء ميت السفينه فى البحر، ثم ان استظهار الرمس فى العضو يعضد كون الترتيب رتبياً لا زمانياً و إلّا فالترتيب مأخوذ بين أجزاء أيضاً.

قد ورد فى جمله من الروايات تنقيه الفرج و تنقيته و توضأته مما يخرج من البطن بعد غمزه برفق قبل الغسل كما فى معتبره يونس (ثم اغسل فرجه و نقه) و معاويه بن عمار (أن اعصر بطنه ثم أوضيه بالأشنان) و موثق عمار (ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج و يكون على يديك خرقة تنقى بها دبره).

لكن حيث أن ذلك للتحفظ عن تنجس ماء الغسل إذ الغساله متنجسه

مخلوط بالسدر أو الكافور، و في الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما. و قدّر بعضهم السدر برطل. و الكافور بنصف مثقال تقريباً. لكن المناط ما ذكرنا(١).

بل منجسه إذا لم تكن الأخيره فهو ظاهر في علاج ذلك فلا يقوى ظهوره على الزائد على ذلك الذى يحتاج إلى مئونه دلالة زائده، نعم في كفايه اتحاد الغسله المزيله للحدث و الخبث معاً منع كما مرّ في الوضوء و الجنابه لتنجس الماء عند الوصول إلى الاجزاء اللاحقه.

حكيت عبارات الأكثر على الاجتزاء بشيء من السدر في الماء في جانب القله أما جانب الكثره فعن علامه و الشهيد في البيان و جامع المقاصد و التنقيح و المسالك و الجامع اشترط عدم خروجه عن الاطلاق و استظهر في كشف اللثام الاجتزاء بالمضاف و لزوم صدق الغسل بالسدر أو بمائه أو بماء و سدر و احتمله في الذكرى و ان المطهر هو القراح و الأولان للتنظيف و رفع الهوام و استوجهه في الجواهر، و ذكر الارغاء كما عن الصدوقين و النهايه و المبسوط و الوسيله و عن كشف اللثام استظهار أن ذلك أول الغسل الواجب من الأخبار و العبائر و قواه في الجواهر سواء بنى على وجوب الغسل بالرغوه أو ندييته، و الكلمات في الكافور عين ما في السدر، و المتبادر من الغسل بالسدر عرفاً كما في الاحياء هو استخدامه و سيله لإزاله الدرن و نحوه، و يستخدم بأنحاء فتاره يطلّى به الرأس و يدلك كما هو الحال في الصابون و كذلك الجسد بعد مزجه بقليل من الماء كى يصبح كالطين أو المانع الغليظ ثم بعد ذلك يزال عن البدن بالماء القراح و يكون كل ذلك غسله واحده بالسدر لأن الاطلاع

و الدلك من دون إزالته بالماء القراح بعد ذلك لا- يطلق عليه غسل، حيث ان معناه كما مرّ في مباحث الخبث و الحدث هو الازاله بالماء.. و تظهر هذه الصوره من صحيح معاويه بن عمار عنه عليه السلام «... ثم اغسل رأسه بالسدر و لحيه ثم افيض على جسده منه ثم ادلك به جسده ثم افيض عليه ثلاثاً ثم اغسله بالماء القراح، ثم افيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح، و اطرح فيه سبع ورقات سدر» (١).

و قوله عليه السلام افيض على جسده منه أى من السدر المرطوب و وصفه (ثم ادلك به جسده) ثم عقبه (اغسله بالماء القراح) فهى ظاهره جداً فى هذه الصوره و الكيفيه من الغسل بالسدر نعم حيث أن الكافور فى العاده لا يطلى به قال عليه السلام (الماء بالكافور) و إن كان الكافور يتأتى فيه هذه الصوره أيضاً، و قد يظهر من عباره المبسوط و النهايه و الفقيه و الهدايه هذه الصوره.

و اخرى: خلط السدر فى الماء و لكن لا بنحو يغلظ بل بنحو تتأثر صفه الماء به لوناً أو رائحه مع عدم خروج الماء عن الاطلاق و السيوله المعتاده لطبيعته و يصدق على هذا النحو الغسل بالسدر أيضاً بعد عدم خروج الماء عن طبيعته و عدم بقاء أجزاء السدر بنحو ملحوظ كى ينافى صدق عنوان الغسل، و تظهر هذه الصوره و التى اعتمدها الأكثر من جمله من الروايات كما فى صحيح يعقوب بن يقطين عنه عليه السلام «.. و يجعل فى الماء شىء من السدر

ص: ٢٠٤

و شىء من كافور..» (١) و إن اشتمل صدره على غسل الرأس و الوجه بنحو الصورة الأولى.

و فى مصحح الحلبي قال، قال أبو عبد الله عليه السلام : « يغسل الميت ثلاث غسلات مرّه بالسدر، و مرّه بالماء يطرح فيه الكافور و مرّه اخرى بالماء القراح...» (٢) و تغاير التعبير بين الغسل الأول و الثانى ظاهر فى توسع الغسل بالسدر لكل من الصورتين الأولى و الثانى بخلاف الكافور فان المعتاد هو الثانى. و أما معتبره يونس ٣ فقد اشتملت على كلا الصورتين فى غسل الرأس و على الثانى فى سائر الجسد، و هذا النمط من مزج الصورتين معتاد عرفاً أيضاً نظراً لاختلاف الأعضاء فى كيفية غسلها بالسدر و نحوه من المواد المزيله للدرن، بحسب كثافه الشعر على العضو أو شده درنه و قذاره بشرته كالفرج، و فى موثق عمار عنه عليه السلام «... فتغسل الرأس و اللحيه بسدر حتى تنقيه ثم تبدأ بشقه الأيمن ثم بشقه الأيسر و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس، و تمر يدك على ظهره و بطنه بجره من ماء حتى تفرغ منهما، ثم بجره من كافور يجعل فى الجره من الكافور نصف حبه ثم يغسل رأسه و لحيته» ٤.

و قد اشتملت على المزج بين الصورتين الأولى فى الرأس و اللحيه و الثانى فى الجسد، و الثالثه: أن يضاف إلى الماء كميه كبيره من السدر و يصب

ص: ٢٠٥

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٧.

٢-٢ و ٣ و ٤) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٤ - ٣ - ١٠.

على الرأس و البدن بحيث تكون طبيعه الماء قد تحولت إلى الغلظه و قد مرّ احتمال الذكرى لذلك و تقويه كاشف اللثام و الجواهر له تمسكاً باطلاق العناوين الوارده فى الأدله بل أصدقيتها على الصوره الأخيره من الثانيه. لكن الصحيح عدم الاكتفاء بصبه من دون تعقيبه بالماء القراح لعدم صدق الغسل حينئذٍ لما مرّ من لزوم إزاله الماده المزيله فى صدق عنوان الغسل، و جعل الغسله الثالثه بالماء القراح مزيله لخليط الغسلين الأولين يوجب كون الغسل واحداً لا ثالثاً، لأن الغسل حينئذٍ تحقق بمجموعها مع أن الوارد فى روايات المقام ثلاث غسلات، و مما يعضد ما ذهب إليه جماعه المتأخرين من ناحيه لزوم صدق عنوان الغسل المطهر على كل غسله، و إن لم نوافقهم على حصر صوره الغسل بالخليطين بالصوره الثانيه بل يصح بكل الصور حتى الثالث شريطه تعقبه بالقراح على كل عضو، هو أن الروايات صريحه فى شرطيه الترتيب بين الأعضاء فى كل غسل من الثلاثه مما يشير إلى كون كل منها دخيل فى رفع الحدث لا- لمجرد الخبث، و على ذلك لا بدّ من كونه بالماء المطلق و إن لزم تغير صفاته بالخليطين كى يصدق العنوان المركب منهما، كما فى الصوره الثانيه، هذا و أما الغسل الثالث بالماء القراح و البحث فقد حكى عن السرائر و الشهيد انه الماء الخالص و قد يوهم اراده الصافى الزلال، و لكنه لا موجب له إذ الظاهر إرادته مقابلته مع الخليط فى الأولين نعم لو كان خليطاً بالتراب أو غيره بحيث كان مغيراً من صفاته فلا يبعد إرادته الخالص من القراح البحث بهذا المعنى. ثم انه ورد فى صحيح معاويه فى ذيله (و بالماء القراح

### مسأله ٣: لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده

(مسأله ٣): لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده و إن كان مستحباً و الأولى أن يكون قبله (١)

و اطرح فيه سبع ورقات سدر (١).

و هو يحتمل عوده إلى تقدير السدر في الأولى كما هو المحكى عن التذكرة و نهايه الأحكام، و يمكن استظهار عوده إلى الأخير، و قد حكى عن المفيد تقدير السدر برطل و إن ما يغسل به الرأس و اللحية تسعه أرطال من ماء السدر و كذا عن القاضى إلّا انه قدر السدر برطل و نصف.

و عن جماعه المتقدمين انه يؤخذ من الكافور الجلال نصف مثقال و كذا عن ابن سعيد و عن أبى على ايجاب الخام من الكافور دون المطبوخ الصغار الذى يقع فى التراب من شجره، هذا و التقادير الوارده فى جملة من الروايات محموله على الندب بعد ورود التصريح بالإطلاق فى مثل صحيح بن يقطين و نحوه.

نسب إلى الأ-كثر أو المشهور و صرح بعض بعدم الفرق بين قبل الغسل أو بعده. و عن النزاهة و الكافى و المحقق الطوسى الوجوب، و عن النهايه الاحتياط.

و عن الخلاف نفى وجوبه و كذا استحبابه بالاجماع و عن المبسوط عمل الطائفة على تركه و إن جاز و كذلك السرائر و المراسم و عن التذكرة و نهايه الاحكام التوقف. و جملة من الروايات خاليه من ذكره كصحيح ابن مسكان و غيره (٢).

ص: ٢٠٧

١- ١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٨ .

٢- ٢) أبواب غسل الميت ب ٢ / ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٩ .

## مسألة ٤: ليس لماء غسل الميت حد

(مسألة ٤): ليس لماء غسل الميت حد، بل المناط كونه بمقدار يفي بالواجبات أو مع المستحبات. نعم في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وآله أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام أن يغسله بست قرب و التأسى به صلى الله عليه وآله حسن مستحسن (١).

و في بعض آخر غسل كفيه كصحيح الحلبي أو نصف الذراع كمعتبره يونس (١).

و في صحيح ابن يقطين (٢) الاجابه بغسل المرافق عن السؤال عن الوضوء في غسل الميت و في صحيح معاويه كذلك نعم في صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة» (٣) و مثله رواه بن عبيد و أبي خيثمه (٤).

و في البدايه لابن رشد عن أبي حنيفة نفى الوضوء و ذهب الشافعي إلى الوضوء و مالك إلى استحسانه و قد مرّ جملة من الروايات في عدم المماثل أنها يغسل منها الوجه و الكفين.

و في موثق عمار ثلاث جرار (٥) و في مكاتبه الصفار عن أبي محمد عليه السلام «حد غسل الميت يغسل حتى يطهر إن شاء الله» (٦).

ص: ٢٠٨

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٢ - ٣.

١-٢) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٧.

١-٣) المصدر ب ٦ / ١.

١-٤) المصدر ب ٦ / ٢ - ٤ - ٣.

١-٥) المصدر ب ٢ / ١٠.

١-٦) المصدر ب ٢٧ / ١ - ٢.

(مسأله ۵): إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره و اكتفى بالماء القراح بدله (۱)

و فى صحيح حفص عنه عليه السلام وصيته صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام «فاغسلنى بست قرب من بثر غرس» (۱).

و فى روايه مغیره (۲) أن الغسله الثالثه له صلى الله عليه و آله بقربه واحده.

كما حكى عن المشهور لكن حكى المجلسى عن الشيخ كما تقدم الغسل بالخطمى أو الحرض و يستظهر هذا من كلامه فى التهذيب تعليقاً على صحيحه ابن عبد الملك حيث أمر بالحرض فى الغسله الأولى من دون ذكر الصدر، حيث لم يرد مضمونها سوى ما تضمنته من إقعاد الميت فحمله على التقيه مما يشعر بتقرير بقيه مضمونه و كذا يظهر من الصدوق حيث روى موثق عمار المتضمن للتخير مع الخطمى و لم يرد لها بل علق عليها أنها مرويه ضمن حديث طويل.

و أشكله فى التذكرة و نهايه الاحكام و شرح الجعفرية و عن كاشف اللثام لا اشكال فى الجواز و عدم الوجوب و عن جماعه من المتأخرين الاكتفاء بالواحد من القراح.

هذا، و جمله الروايات و إن اشتملت على الصدر و الكافور إلّا أن فى عده منها الخطمى الحرض و الذريره أو المسك ففى موثق عمار عنه عليه السلام «و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمى فلا بأس» و قد رواه الصدوق أيضاً فى الفقيه

ص: ۲۰۹

۱-۱) المصدر ب ۲۸.

۲-۲) المصدر ب ۲ / ۱۱.



و فى روايه المغيره ضميمه المسك إلى الكافور و فى مصحح الكاهلى ضميمه الحرض للسدر و للكافور أيضاً.

و فى صحيح الفضل بن عبد الملك الاقتصار على الحرض بدل السدر ثم الكافور و فى صحيح الحلبي ضميمه الذريره إلى الكافور.

و فى روايه معاويه بن عمار طرح الورق من السدر فى القراح من الثالث من دون إذابته و مزجه، فظاهر الروايات يقضى ببديله الحرض أو الخطمى عن السدر، و الذريره و نحوها عن الكافور بل الحرض أو السدر و الخطمى عن الكافور.

هذا، و لو بنى على عدم بديله ما تقدم عن السدر أو الكافور، أو تعذر كل ذلك فالأقوى عدم سقوط الغسلتين و الوجه فى ذلك كل من قاعده الميسور و الاستصحاب و دعوى مباينه الموضوع مدفوعه بما تقدم من أن الموضوع ليس الماء المضاف بل الماء المطلق المتغير صفاته بصفات السدر أو بالماء المطلق القراح بعد السدر كما فى الصوره الأولى و الثالثه المتقدمه فى بحث الكيفيه، كما ان تثليث الغسلات مع استخدام السدر و الكافور ميسوره أصل التثليث لا الغسله الواحده، إذ الغسلتين قد تضمنتا القراح أيضاً و زياده لا- خصوص التنظيف بالسدر و الكافور و يعضد المقام ما ورد (1) فى تغسيل المحرم حيث انه لا يغسل بالكافور مع عدم سقوط غسلته و هو يكفى شاهداً لتعدد المطلوب فى الجملة ليحقق موضوع قاعده الميسور و هى أدله الرفع

ص: ٢١٠

و يأتي بالأخيرين و إن تعذر كلاهما سقطا و غسل بالقراح ثلاثة أغسال، و نوى بالأول ما هو بدل الصدر، و بالثاني ما هو بدل الكافور.

### مسألة ٦: إذا تعذر الماء ييمم ثلاثة تيممات بدلاً عن الأغسال

(مسألة ٦): إذا تعذر الماء (١) ييمم ثلاثة تيممات بدلاً عن الأغسال على الترتيب

للاضطرار الجاربه في الجزء و أبعاض المركب.

أما قصد البدليه عنهما فلا مجال له بعد كون الأول يقع عن الأمر الأول و الباقي عن الأمر اللاحق، و بعبارة اخرى ان الأول على أمره الأول و ليس مردد انطباقه.

لم يحك خلاف في الانتقال إلى التيمم و إنما في تعداده فعن المشهور الاكتفاء بتيمم واحد و عن نهايه الاحكام و جامع المقاصد انه ثلاث تيممات عوضاً عن كل غسل.

أما التيمم فقد وردت روايات خاصه في بعض الموارد في الميت كروايه زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال: إن قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا: يا رسول الله مات صاحب لنا و هو مجذور فإن غسلناه انسلخ فقال: «أ فلا ييمموه» (١).

و روايته الاخرى عن علي عليه السلام قال: أتى رسول الله صلى الله عليه و آله نفر فقالوا: إن امرأه توفيت معنا و ليس معها ذو محرم فقال: كيف صنعتم بها؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً فقال: «أما وجدتم امرأه من أهل الكتاب تغسلها؟ فقالوا: لا فقال: أ فلا ييمموها...» (٢).

ص: ٢١١

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٧ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢٢ / ٤.

و الأحوط تيمم آخر بقصد بدليه المجموع، و إن نوى فى التيمم الثالث ما فى الذمه من بدليه الجميع أو خصوص الماء القراح كفى فى الاحتياط.

نعم قد مرّ جملة من الروايات (١)، فى فقد المحرم و المماثل أن الميتة يغسل كفيها و وجهها و فى بعضها يغسل منها موضع الوضوء.

و فى صحيح عبد الرحمن بن أبى نجران أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا فى سفر، أحدهم جنب و الثانى ميت و الثالث على غير وضوء و حضرت الصلاة و معهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم من يأخذ الماء و كيف يصنعون قال: «يغتسل الجنب و يدفن الميت بتيمم و يتيمم الذى هو على غير وضوء، لأن غسل الجنابه فريضه و غسل الميت سنه، و التيمم للآخر جائز» (٢).

رواه الشيخ فى التهذيب و الاستبصار عنه عن رجل عنه عليه السلام و لم يذكر (بتيمم) و عن الوافى و منتقى الجمان روايه ما فى الفقيه بدون ذلك أيضاً و كذلك عن المدارك إلّا انه رواها عن عبد الرحمن بن الحجاج و الظاهر وقوع السهو لديه، و عن المختلف و المنتهى و الغنائم بدون ذلك أيضاً نعم عن المهذب البارع و مجمع البرهان و الرياض ثبوت اللفظه و فى الفقيه المطبوع و الوسائل ثبوتها أيضاً و كذا عن الحدائق.

و على أيّه تقدير فيعضد التيمم عموم أدله بدليته عن الماء و انه أحد

ص: ٢١٢

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢٢.

٢-٢) أبواب التيمم ب ١٨ / ١.

## مسأله ٧: إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد

(مسأله ٧): إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد فإن لم يكن عنده الخليفةان أو كان كلاهما أو السدر فقط صرف ذلك الماء فى الغسل الأول. و يأتى بالتيمم بدلاً عن كل من الآخرين على الترتيب.

و يحتمل التخيير فى الصورتين الأوليين فى صرفه فى كل من الثلاثه فى الأولى، و فى كل من الأول و الثانى فى الثانیه. و إن كان عنده الكافور فقط فيحتمل أن يكون الحكم كذلك و يحتمل أن يجب صرف ذلك الماء فى الغسل الثانى مع الكافور، و يأتى بالتيمم بدل الأول

الطهورين لا سيما و أن غسل الميت لرفع الحدث كما ورد و إن لم يرتفع بالتيمم الخبث.

و أما تثليث التيمم فقد يقرب أن المأمور به هو ثلاث أغسال، فلكل غسل تيمم، كما هو الحال فى تثنيه التيمم بدل الوضوء و الغسل فى المستحاضه، و لا-ريب ان الأغسال كل منها مستقل فى الصحه و الشرائط نظير استقلال الطواف عن السعى و أن جمعها واجب و وجوب واحد منبسط.

و يمكن تقريب ما نسب إلى المشهور بأن التعبير المتكرر فى الروايات أنه غسل لا-أغسال نعم تكرر التعبير بغسلات فى جلّ الروايات غسلات ثلاث و الغسله تتلاءم مع البعضيه لا الاستقلال كما ورد فى الوضوء انه غسلتين و مسحتين مضافاً إلى أن الطهاره لا تحصل إلا بالمجموع و لا ينقض بما ورد فى المستحاضه فإنها دائمه الحدث و ما تأتى به فإنه تخفيف للحدث لا رفع له.

و الثالث، فيممه أولاً ثم يغسله بماء الكافور ثم ييممه بدل القراح (١).

أما وجه تعيين الأول فلأن صرف قدره في الأول يعجزه عن الباقي ولا يترك امتثال الأمر بالأول مع توفر قدره و هذا بخلاف الأمر بالآخرين، و أن الآخرين مشروطين بالأول بخلافه، و أشكل عليه بأن نسبة قدره واحده لثلاثه بعد اتحاد الأمر بالمجموع و من ثم الشارط بين الثلاثه متضايف، هذا و يمكن توجيه تعيين الأول أما بالنسبه إلى الثالث فلأن الغسل بالسدر هو غسل بالسدر و بالماء على كل من الصور الثلاث المتقدمه في (المسأله ٢)، و دعوى أن في الثالث خصوصيه هو الخلوص و كون الماء بحتاً، و لأنه أقوى في التطهير فممنوعه بأن الفرض اعتبار اطلاق الماء في الغسلتين الأولتين كما مرّ و إن تغيرت الصفات لا سيما على الصوره الأولى و الثالثه من الصور المتقدمه في كيفية الخلط، فالقراح في الغسل الثالث ليس إلّا لحصول التكرار المطلوب لزياده التطهير و التنظيف.

و أما بالنسبه إلى الثاني فلأن المفهوم عرفاً من الغسل بالسدر في مقابل الكافور هو كون الأول لإزاله الدرن و الثاني للتطيب و لا محلّ للثاني بدون الأول بخلاف العكس.

و بعباره اخرى أن مرتبه الأول إلى الثاني كتقدم إزاله عين النجاسه إلى الصبّ في التطهير الخبثي. و منه يظهر وجه تقدم الغسل بالكافور على القراح و يعضد كل ذلك ما ورد في روايه معاويه بن عمار من جعل أوراق السدر في ماء الغسل الثالث من دون تذويبها.

و أما الإتيان بالميم بدل الآخرين فمبنى على تعدد التيمم في المسأله السابقه و قد مرّ ضعفه لا سيما و أن الغسل الواحد ميسور الثالثه فلا تصل النوبه إلى بدله المبائن.

## مسألة ٨: إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده ييمم

(مسألة ٨): إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده ييمم كما في صورته فقد الماء ثلاثه تيممات (١).

## مسألة ٩: إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني

(مسألة ٩): إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني (٢).

إلا أن يكون موته بعد طواف الحج أو عمره (٣) و كذلك لا يحنط بالكافور، بل لا يقرب إليه طيب آخر.

## مسألة ١٠: إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن

(مسألة ١٠): إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن تجب الاعادة، و كذا بعد الدفن إذا اتفق خروجه بعده على الأحوط (٤).

فيما إذا خيف كما في روايه (١) زيد بن علي المتقدمه و إلا فيغسل و لو بالصبّ كما في معتبره (٢) ضريس و روايه (٣) زيد بن علي الأخرى.

لم يحك خلاف فيه و تدل عليه جملة من النصوص و فيها عدم مسه بطيب و عدم تحنيطه (٤).

أما بعد طواف الحج و سعيه فيتحلل من الطيب فيخرج من إحرامه عدا النساء و أما عمره فلا يخرج من إحرامه و لا يتحلل إلا بالتقصير أو الحلق سواء المفردة أو المتعه.

أما قبل الدفن فلأنه لا اطلاق في أدله الاضطرار العامه إلا للعجز

ص: ٢١٥

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٦ / ٣-١-٢.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٦ / ٣-١-٢.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٦ / ٣-١-٢.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ١٣.

## مسألة ١١: يجب أن يكون التيمّم بيد الحى لا بيد الميت

(مسألة ١١): يجب أن يكون التيمّم بيد الحى لا- بيد الميت، وإن كان الأحوط تيمم آخر بيد الميت إن أمكن، والأقوى كفايه ضربه واحده للوجه واليدين، وإن كان الأحوط التعدد(١).

المستوعب و ليس فى المقام أدله خاصه يتمسك باطلاقها و ما فى روايه زيد بن على فموردها الاضطرار المستوعب.

و أما بعد الدفن إذا اتفق خروجه فإن كان بمدى قريبه لم يتفسخ بعد و لا يخشى عليه ذلك بإعادة تغسيله فالوجه الإعادة و فوريه الدفن انما هى مرعيه بذلك، نعم مع تجدد القدره و عدم خروجه فيراعى فى وجوب النيش أو جوازه عدم تفسخ البدن أو تعفن رائحته و مشقه تجهيزه.

يدور التيمّم بيد الحى أو الميت مدار كون الضرب على التراب و الأرض بباطن الكفين جزءاً من التيمّم أو شرطاً أم لا فعلى الأول لا بدّ أن يكون بيد الميت فإن لم يكن لخرج أو امتناع تصل النوبه إلى يد الحى، و أما بناء المسأله على شرطيه المباشره فضعيف لأن إسناد الفعل إلى الحى يسقط هذا الشرط و يكون بمعنى ايقاع الحى الفعل فى الميت، و أما الاستشهاد بمراتب الكيفيه فى الحى العاجز بأن يضرب بيده و يمسح بهما فان لم يقدر فيضرب القادر بيده فيمسح بهما عليه -فمحل نظر لتقدير الضروره فى الحى العاجز بقدرها فى شرطيه المباشره بخلاف المقام، هذا و ظاهر الأدله و الكلمات فى كفيه التيمّم شرطيه المسح بالكف و بباطنها دون ظاهرها و دون بقيه اليد مما يظهر منه شرطيه الماسح الخاص فى التيمّم لا انه من باب المباشره.

## مسأله ١٢: الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما أو الميمم لفقد الماء أو نحوه من الأعذار

(مسأله ١٢): الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما أو الميمم لفقد الماء أو نحوه من الأعذار لا يجب الغسل بمسه، و إن كان أحوط (١).

### فصل فى شرائط الغسل

#### إشاره

#### فصل

#### فى شرائط الغسل

و هى أمور:

الأول: نيه القربه على ما مرّ فى باب الوضوء (٢).

الثانى: طهاره الماء (٣).

الثالث: إزاله النجاسه عن كل عضو قبل الشروع فى غسله، بل الأحوط إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع فى أصل الغسل، كما مرّ سابقاً (٤).

أما المغسل بالماء فلصدق الغسل المأخوذ فى الطهاره و فى نفي البأس عن لمسّه و أما التيمّم فهو و إن كان أحد الطهورين إلّا انه غير رافع للخبث و لا للحدث من رأس.

تقدم كونه عبادياً يعتبر فيه نيه القريبه.

كما هو مقتضى عنوان الغسل و علل حكمه.

تقدم ان اللازم تطهير كل عضو قبل غسله.

ص: ٢١٧



الرابع: إزاله الحواجب و الموانع عن وصول الماء إلى البشره، و تخليل الشعر و الفحص عن المانع إذا شك في وجوده.(١)

الخامس: إباحه(٢) الماء و ظرفه، و مصبه، و مجرى غسالته، و محل الغسل و السده و الفضاء الذى فيه جسد الميت، و إباحه السدر و الكافور. و إذا جهل بغصبيه أحد المذكورات أو نسيها و علم بعد الغسل لا تجب إعادته، بخلاف الشروط السابقه فإن فقدها يوجب الاعاده و إن لم يكن عن علم و عمد.

### مسأله ١: يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب

(مسأله ١): يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب و لو كان المغسل مماثلاً، بل قيل انه أفضل.

و لكن الظاهر - كما قيل - أن الأفضل التجرد فى غير العوره مع المماثله.(٣)

لأجل وصول الماء.

تقدم فى مبحث الوضوء ان اللازم إباحه الماء دون ظرفه و مصبه و مجراه و دون محل الغسل و لا السده فى المقام و لا الفضاء لعدم أخذهما فى ماهيه الغسل بالفتح، نعم السدر و الكافور حكمها حكم الماء. و أما مع الجهل أو النسيان فلا يخل بالصحه إلّا أن يكون النسيان عن تقصير.

لا خلاف فى الجواز، لكن بإدخال اليد تحت القميص، و أما الأفضليه ففى الخلاف الاجماع على استحباب تعريته عدا العوره بل عن الوسيله وجوبه، و عن ابن أبى عقيل انه يغسل فى قميص نظيف و عن الصدوق انه يستر بقميصه و ظاهره ستر العوره به.

## مسألة ٢: يجزى غسل الميت عن الجنابه و الحيض

(مسألة ٢): يجزى غسل الميت عن الجنابه و الحيض، بمعنى:

انه لو مات جنباً أو حائضاً لا يحتاج إلى غسلها

و عن الحدائق استحباب التغيل من وراء الثياب و الجمع بين الطائفتين من الروايات بثالته مقيده للأعم بالاستطاعه.

و ألسن الروايات هي: الأولى كصحيح ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام -في حديث -قال: «ان استطعت أن يكون عليه قميص فغسله من تحته» (١).

و مثله صحيح سليمان بن خالد (٢).

و في صحيح يعقوب بن يقطين عنه عليه السلام «و لا يغسل إلّا في قميص يدخل رجل يده و يصبّ عليه من فوقه» (٣).

الثانية: كموثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تبدأ فتطرح على سواته خرقه» (٤).

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك و بينه ثوباً يستر عنك عورته إما قميص و إما غيره» (٥).

و في مصحح يونس عنهم عليهم السلام قال: «إذا أردت غسل الميت... فان كان

ص: ٢١٩

١-١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٦.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٧.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ٢ / ١٠.

٥-٥) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٢.

بل يجب غسل الميت فقط، بل ولا رجحان في ذلك، وإن حكى عن العلامة قدس سره رجحانه (١).

عليه قميص فاخرج يده من القميص و اجمع قميصه على عورتته، و ارفعه عن رجله إلى فوق الركبه، و إن لم يكن عليه قميص فألقِ على عورتته خرقة» الحديث (١).

و روايه ابن عبيد و أم أنس (٢) و الظاهر عدم التضارب في الدلاله لا بما ذكره صاحب الحدائق قدس سره من التفصيل بين الاستطاعه و التمکن من القميص و عدمه فحسب بل ان صحيح الحلبي يظهر منه أن العمده من الاستتار بالقميص هو على العوره، كما أن مصحح يونس يوضح كيفيه الاستتار بالقميص بنزعه عنه و إلقاءه فوق الركبه إلى بطنه، فالتفصيل بين التمکن من القميص و عدمه هو بلحاظ التفصيل في ستر العوره و حواليتها بالقميص أو بالخرقه، و هذا اللسان نظير ما ورد في تغسيل المحرم غير المماثل للميت، فالتجريد بمعنى النزاع متعين في التغسيل و كذلك بمعنى ادخال اليد و مباشرتها لبدن الميت، و انما الستر للعوره يستحب أن يكون بقميص ليشمل حواليتها مما هو عوره نديه.

أما الاكتفاء بغسل الميت فلما دل على التداخل عموماً و في خصوص المقام كصحيح زراره قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ميت مات و هو جنب كيف يغسل؟ و ما يجزيه عن الماء قال: «يغسل غسلاً واحداً يجزى ذلك

ص: ٢٢٠

١- ١) أبواب غسل الميت ب ٢ / ٣.

٢- ٢) أبواب غسل الميت ب ٦ / ٢ - ٣.

للجنابه و لغسل الميت لأنهما حرمتان اجتمعتا فى حرمه واحده» (١).

و مثله موثق عمار فى الميت النفساء و انه كالحائض و الجنب، يكتفى فيهم بغسل واحد (٢) و صحيح على بن جعفر ٣ و أبى بصير ٤، و هل هو عزيمة أو رخصه بمعنى انه لو أتى بغسل الميت أولاً فلا محلّ لغسل غيره بعده، بخلاف ما لو قدم غسل غيره قبله، يبتنى ذلك على ان التداخل يحصل بدون قصد بقيه الأغسال.

ثم ان فى صحيح العيص عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل مات و هو جنب قال: «يغسل غسله واحده بماء ثم يغتسل بعد ذلك» (٣).

و قد رويت بصور أخرى تحتمل ألفاظها الحمل على اغتسال الغاسل بعد غسل الميت أو التطهير الخبثى من المنى قبل غسل الميت و هى مع وحده الروايه و اضطراب ألفاظها لا يعارض بها ما تقدم فلا ظهور يعول عليه يفيد استحباب التفرقه بتقديم غسل البقيه ثم غسل الميت، هذا و أما البناء على الاكتفاء بغسل الميت - لعدم وجوب بقيه الأغسال نفساً بل وجوبها غيرى و فى الميت لا- مجال له - فمحل نظر لما دل (٤) على ان وجوب غسل الميت هو لأجل جنابته و لأجل وروده الآخره طاهراً نظيفاً و كذلك مفاد الروايات

ص: ٢٢١

١- ١) أبواب غسل الميت ب ٣١ / ١.

٢- ٢ و ٣ و ٤) أبواب غسل الميت ب ٣١ / ٢ - ٣ - ٤.

٣- ٥) أبواب غسل الميت ب ٣١ / ٢ - ٣ - ٤.

٤- ٦) أبواب غسل الميت ب ١ - ٣.

### مسألة ٣: لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده

(مسألة ٣): لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده و إن كان أحوط (١).

### مسألة ٤: النظر إلى عوره الميت حرام

(مسألة ٤): النظر إلى عوره الميت حرام، لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله (٢).

### مسألة ٥: إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه لتغسيه أو تيممه.

(مسألة ٥): إذا دفن الميت بلا- غسل جاز بل وجب نبشه لتغسيه أو تيممه. و كذا إذا ترك بعض الأغسال و لو سهواً، أو تبين بطلانها، أو بطلان بعضها. و كذا إذا دفن بلا- تكفين، أو مع الكفن الغصبي. و أما إذا لم يصلّ عليه، أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها،

الخاصه السابقه ظاهره في مفروغيه رفع الأحداث الأخرى عنه.

لإطلاق أدله الغسل و ظهور ما دل (١) على حكمه وجوبه من انه يجنب بمجرد خروج الروح، نعم البرد شرط في نجاسته الخبيثه التي ترتفع برفع الحدثيه فيكون تقديم الغسل على البروده ممانعه عن حصول الخبيثه، نعم الاحتياط متجه لاحتمال شرطيه البروده في تماميه الانفصال.

لحرمة المؤمن ميتاً كحرمته حياً (٢) مضافاً إلى النصوص السابقه الأمره بستر عورته مضافاً إلى اطلاق لفظ العوره على مواضع بدنه المخصوصه و لزوم سترها في الصلاه عليه (٣).

ص: ٢٢٢

١- ١) أبواب غسل الميت ب ١ - ٣.

٢- ٢) ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

٣- ٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٦.

بل يصلّى على قبره (١).

### مسألة ٦: لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت

(مسألة ٦): لا يجوز أخذ الأجره (٢) على تغسيل الميت بل لو كان داعيه على التغسيل أخذ الأجره على وجه ينافى قصد القبره بطل الغسل أيضاً. نعم لو كان داعيه هو القبره و كان الداعى على الغسل قصد القبره أخذ الأجره صح الغسل لكن مع ذلك أخذ الأجره حرام إلّا إذا كان فى قبال المقدمات

التفصيل بين الصلاه و غيرها من واجبات تجهيز الميت لورود النص (١) بإمكان أداء الصلاه على القبر إذا تركت قبل الدفن، و حرمة النيش تاره يستند فيها إلى الهتك كما سيأتى فى الدفن و اخرى لإطلاق الأمر بالدفن و امتداده الزمنى و كلا الوجهين لا يتأتیان فى ترك الغسل أو التكفين مع عدم تمادى فتره الدفن أو مع الأمن من تفسخه على حاله توجب المشينه للميت، و هذا بخلاف ترك الصلاه.

و الكلام فى المسأله من جهات:

الأولى: فى عدم منافاه العباده للإجاره عليها، فقد ورد ذلك فى الاجاره على حج النيايه (٢) و أنه حيث ضمن الحجه فما فضل من المال له (٣)، و وجه عدم المنافاه ليس ما قيل من التمثيل بغائيه سعه الرزق لصلاه الليل و دخول الجنه و النجاه من النار فى سائر العبادات. فإن هذه الآثار الدينويه و الأخرويه

ص: ٢٢٣

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٨.

٢-٢) أبواب النيايه فى الحج.

٣-٣) الأبواب المزبوره ب ١٠.

حيث أنها أفعال له تعالى فتظل الإضافة إليه عزّ وجلّ، و لا تنافى الاضافه إلى الأمر العبادى، كما ان التفرقه بين نفس الأجره و بين جواز أخذها و إباحتها كغايه وراء الأمر العبادى بالمنافاه فى الأول دون الثانى لا وجه له لأن الجواز الشرعى ليس منتهى الغايه بل وراء تملك الأجره نفسها، و كذلك ما قيل من أن الأمر الإجارى هو الداعى الطولى وراء الأمر العبادى لا تملك الأجر لأن ملكيه الأجره تتحقق بالعقد نفسه لا بأداء العمل فى الخارج كما أن جواز الأخذ هو بالعقد نعم استحقاق المطالبه مترتب على أداء العمل، فإنه محل نظر لأن الغرض من استحقاق المطالبه هو حيازه الأجره نفسها كغرض نهائى، بل الصحيح أن ما ورد فى نيابه الحج دال على اعتبار الشارع لماليه هذه الأعمال العباديه بمعنى إمضاءه للاعتبار العرفى للماليه فهى من آثار العباده التى اعتبرها الشارع فلها إضافه به غير منافية للإضافه القريبه.

الجهه الثانيه: لا منافاه بين الوجوب و أخذ الأجره و المعاوضه الماليه، و ذلك لعدم سلب الوجوب للماليه و لا لملكيه العمل من حيث هو وجوب تكليفى كما فى الواجبات النظاميه، و كما فى بذل الطعام فى عام المجاعه و نحوها.

الثالثه: فى مجانيه تغسيل الميت و تجهيزه و فى كشف اللثام بعد قول العلّامه فى القواعد ان الميت إن لم يكن له مال يكفن من بيت المال إن كان و كذا الماء و الكافور و السدر و غيره).

قال من المؤمن الواجه كقيمته الأرض للدفن و أجره التغسيل و الدفن إن

لم يوجد متبرع من أصل التركة، فإن لم يكن فمن بيت المال إن كان ولا يجب البذل على أحد من المسلمين» (١).

و حكى فى الجواهر (٢) العبارة و لم يعترض على ذكر أجره التمسيل. هذا و قد أطلق فى كلماتهم أن مؤونه التمسيل و الحنوط و الكفن من أصل مال تركه الميت و إنما فمن بيت المال و إنما فيسقط ما تعذر، فتراهم يطلقون كلمه مؤونه التمسيل و عن مجمع الفائده عند استعراض مؤن التمسيل التى تجب للزوجه الميتة على الزوج كأجره مكان الغسل و نحوه.

و فى روايه الفضل بن يونس الكاتب الآتية فى التمسيل قال عليه السلام: «فوارِ بدنه و عورته و جهّزه و كّفنه و حنطه و احتسب بذلك من الزكاه» الحديث (٣).

هذا و قد يستدل لمجانیه التمسيل أولاً بدعوى الاجماع و هى مع عدم الوقوف عليها قد عرفت ان ظاهر الكلمات خلاف ذلك و قد حكى عن المرتضى جواز الأجره عليه.

ثانياً: دعوى السيره المتشريعى على المجانیه، لكن تصريحهم بأخذ الأجره على مكان التمسيل أو على الخصوصيات و الأجره فى الحقيقه تعادل قيمه العمل و الخصوصيات، مع أنه تصريح غير واحد بأخذ الأجره على التمسيل نفسه.

ص: ٢٢٥

---

١-١ كشف اللثام ٢ / ٣٠٧.

٢-٢ الجواهر ٤ / ٢٦٣.

٣-٣ أبواب التمسيل ب ٣٣ / ١.



## مسأله ٧: إذا كان السدر أو الكافور قليلاً جداً

(مسأله ٧): إذا كان السدر أو الكافور قليلاً جداً - بأن لم يكن بقدر الكفايه - فالأحوط خلط المقدار الميسور و عدم سقوطه بالمعسور. (١)

ثالثاً: ان ظاهر الأدله أن هذا الواجب و الوجوب هو من حقوق الميت كما هو مفاد الأمر بتجهيزه و تغسيله و تكفينه و الصلاه عليه و دفنه، و فيه: ان هذا الوجوب مع كونه كفايياً و مع عدم مجانيه المتعلق كالكفن و السدر و الكافور و الحنوط و الماء، لا ينافى استحقاق الميت لذلك كونه غير مجاني معوض، كما فى استحقاق المتعاضين على الآخر لكنه حق عوضى، كما هو الحال فى متعلقات التجهيز و كما هو الحال فى إطعام الجائع فى وقت المجاعه.

و على أيه تقدير لا ريب أن الفعل لا يسقط مع عدم مال للميت و عدم متبرع و عدم توفر بيت المال بخلاف الكفن و السدر و الكافور، لكن عدم السقوط لا يلزمه مجانيه أيضاً كما فى اطعام الجائع، و إن كان يقرب احتمال الأوامر فى مجانيه و يتوجه الاحتياط.

رابعاً: ما علق به غير واحد من محشى المتن أنه مع تصوير صحه التقرب مع الأجره فلا اشكال فى الإجاره و هو اشاره إلى أن مجانيه لكون الوجوب و الواجب عبادياً و هو يقتضى مجانيه، لكن قد عرفت عدم منافاه العباديه للأجره كما فى الحج النبأى المنصوص و لا الوجوب كذلك لا سيما بعد كونه كفايياً.

سواء كان بقدر يعد ميسوراً عرفاً أم لا، أما الأول فلأن قاعده الميسور تامه كبروياً بتعويض حديث الرفع و قاعده الاضطرار فى المركبات عن إرسال

## مسأله ٨: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثناءه

(مسأله ٨): إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثناءه (١) بخروج نجاسه أو نجاسه

أحاديث القاعده شريطه دلالة الدليل الخاص على كون المركب ذا مراتب في الجملة في بعض الموارد، مضافاً إلى ما مرّ من دلالة إطلاق بعض الروايات على مطلق الإضافة و المعية بين السدر و الكافور مع الماء الشامل للمقام و غايه تقييده بالروايات الأخرى هو في صورته التمكن.

و منه يظهر الوجه في لزوم الخلط في الصورة الثانية، و يعضد كل ذلك ما في جملة من الروايات البيانية للأغسال الثلاثة من وضع ورق السدر من دون خلط حتى في الغسل الثالث بالقراح.

أما النجاسة الآتية من الخارج فلا وجه لتوهم الإعادة بعد عدم إخلالها لا في إيجاب حدث جديد و لا في صحه التمسيل بقاءً بعد إزالتها، و أما التي تخرج من الميت فقد مرّ في غسل الجنابه أن خروج ما يوجب الحدث الأصغر لا يبطل الغسل مضافاً إلى خصوص مصحح الكاهلي و الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألتاه عن الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله، قال: يغسل ذلك، و لا يعاد عليه الغسل» (١).

و مثلها مصحح الكاهلي الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الغسل و أصاب العمامه أو الكفن قرضه بالمقراض» (٢) و غيرها من روايات الباب، نعم هي في مورد الخروج بعد

ص: ٢٢٧

١-١) أبواب غسل الميت ب ٣٢ / ٢

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٣٢ / ٤.

خارجة لا- يجب معه إعادة الغسل، بل و كذا لو خرج منه بول أو منى و إن كان الأحوط في صورته كونهما في الأثناء إعادته، خصوصاً إذا كان في أثناء الغسل بالقراح. نعم يجب إزالته تلك النجاسة من جسده، و لو كان بعد وضعه في القبر إذا أمكن بلا مشقة و لا هتك.

### مسألة ٩: اللوح أو السرير الذى يغسل عليه الميت لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة

(مسألة ٩): اللوح أو السرير الذى يغسل عليه الميت لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة نعم الأحوط غسله لميت آخر، و إن كان الأقوى طهارته بالتبع (١). و كذا الحال فى الخرقه الموضوعه عليه. فانها أيضاً تطهر بالتبع، و الأحوط غسلها.

الغسل لا فى الأثناء لكن لا وجه لاحتمال الفرق، نعم يبقى الكلام فى خروج المنى و نحوه مما يوجب الحدث الأكبر لا سيما و إن تعليل الأمر بالتغسيل هو لخروج المنى منه، إلّا ان اطلاق الروايات شامل له لا سيما و ان التعليل حكمه للحكم، و يؤيد بما فى مرفوعه ابن محبوب و مرسله الصدوق فى النفساء التى كثر دمها انها يحشى قبلها و دبرها بالقطن» (١).

و كذلك ما فى الروايات البيانية (٢) فى تغسيه من الأمر ندباً من مسح بطنه أثناء غسله و تنظيف ما يخرج.

أما قبل الغسل الثالث فلا فائده فى غسل اللوح أو السرير سواء الملامس للبدن أم غيره لعدم طهاره بدن الميت و عدم تنجس الماء الذى يغسل به فى الغسلتين بذلك، و أما فى الغسله الثالثه فلأنه كما يغسل بدن

ص: ٢٢٨

١-١) أبواب التكفين ب ٢٥ / ١.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ٢.

يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلاً كان أو امراه أو خنثى أو صغيراً (١) بثلاث قطعات (٢)

الميت يحصل غسل للموضع أيضاً تلقائياً و يطهر بالتبع على أيه تقدير و ذلك لأن بقاء نجاسته يوجب تنجس بدن الميت فاللازم تطهيره بعد الغسله الثالثه و الروايات البيانيه ساكته عن ذلك مما يقضى بطهاره الملامس القريب و غيره مما هو فى معرض الملاقاه لبدنه.

أما وجوب الفعل فبضروره الدين و تواتر النصوص، و أما أقسام المكلف فبإطلاق الأدله بل خصوصها فى كل من الجنسين و كذا الصغير بعنوان المورديه و ظهور كون الموضوع هو من الجهه المشتركه.

لم يحك خلاف إلما عن سلار ان الفرض فيه واحد و الفضل سبعة ثم خمس ثم ثلاثه. و حكى فى الخلاف عن العامه انه ما يوارى العوره و إن الندب ثلاثه و صفتها عند الشافعى ثلاثه أثواب أزر يدرج فيها إدراجاً ليس فيها قميص و لا عمامه بخلاف أبى حنيفه إنه قميص و إزار و لفافه.

و الظاهر استناد سلار إلى ظاهر بعض نسخ صحيح زراره و محمد بن مسلم قال - كما عن التهذيب - قلت لأبى جعفر العمامه للميت، من الكفن

هى؟ قال: لا- انما الكفن المفروض ثلاثه أثواب [أ] و ثوب تام لا- أقل منه يوارى فيه جسده كله فما زاد فهو سنه إلى أن يبلغ خمسه فما زاد فمبتدع، و العمامه سنه» الحديث (١).

فى الكافى (و) بدل (أو) و كتب على همزه (او) علامه نسخه و كتب أيضاً نسخه فى التهذيب و علق صاحب الوسائل فى الهامش: نقله صاحب المدارك بالواو و كذا صاحب الذكري مع انه استدل به سلار على إجزاء الثوب الواحد و حمل الثوب التام على التقية أو هو عطف الخاص على العام على أن لفظه ثوب محذوف فى كثير من النسخ انتهى و يمكن حمل (أو) على تقديرها على التقسيم إلى الضروره و الاختيار ففى الضروره يجرى ثوب و فى الاختيار تجب الثلاثه» انتهى و قريب منه ما يحكى عن الوافى و حمل الثوب الواحد على الضروره هو كما فى جمله من الكلمات كالتقواعد و غيرها. و جمله الروايات الاخرى مفادها كونه ثلاثه أثواب، هذا و الظاهر من التركيب و السياق هو كون العاطف هو (أو) لأن الجملة (لا- أقل منه يوارى فيه) ضمير المفرد و ظاهره العود إلى الثوب التام، و تقييد الثوب بالتام فى مقابل الثلاثه حيث أطلق قدرها دون التمام و هو ظاهر فى القميص و الإزار بمعنى المنزر، و كذلك الحال فى البرد أو اللفافه التى تضم سائر الكفن و يعضده وروود هذه العناوين فى بقية الروايات و هى لا تكون تامه توارى كل الجسد فى الأغلب.

ص: ٢٣٠

١-١) أبواب التكفين ب ٢ / ١.

الأولى: المئزر و يجب أن يكون من السرّه إلى الركبه و الأفضل من الصدر إلى القدم.

الثانيه: القميص و يجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق و الأفضل إلى القدم(١).

و فى روايه المخزومى عن أبى عبد الله عليه السلام فى وصف كفن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم «ثوبين صحاريين و ثوب حبره و كان فى البرد قله» (١)، نعم حيث أن لفظ (أو) لم يثبت بعد اختلاف نقل الشيخ و الكلينى و اختلاف النسخ حتى ان فى بعضها اسقاط العاطف و كذلك (ثوب) و على كل التقادير من صورته النسخ عدا (أو) حاصل المعنى حينئذٍ أن أحد الثلاثه يكون تاماً يشمل كل الجسد، و لا ينافيه قوله عليه السلام (فما زاد فهو سنه إلى أن يبلغ خمسه) لأن التام هو أحد الثلاثه يزداد المجموع إلى أربعة أو خمسه على أن يكون الزائد سنه، ثم ان الثلاثه هو مفاد موثق سماعه (٢) أيضاً و صحيح يونس (٣) و مصحح عبد الله بن سنان (٤).

و قيده أكثر المتأخرين بما بين السرّه إلى الركبه، و أصل وجوب العنوان لا خلاف فيه عدا ما تقدم من سلار و عن ابن الجنيد ثلاثه أثواب يدرج فيها أو ثوبين و قميص و كذا عن المعتبر، و أشكال تعيين المئزر صاحب المدارك و مثله فى المفاتيح و الكفايه و الأمين الاسترآبادى فى حاشيه الفقيه

ص: ٢٣١

١-١) أبواب التكفين ب ١٧ / ٢.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٦ / ٢.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٧ / ٢.

٤-٤) أبواب التكفين ب ١٢ / ٢.

و استظهر ذلك من الكتاب و فى الروضه عدم تعين القميص فيجزئ مكانه ثوباً ساتراً لجميع البدن.

و منشأ كلا الخلافين هو اطلاق الأثواب فى الروايات. و حملها على ما يكون تاماً ساتراً لجميع البدن، و أن التنوع إلى الثلاثه هو فى كلام المتقدمين دون الروايات و أن الازار الوارد فى بعضها ظاهر فى نحو الرداء و الملحفه و هى اللفافه.

و يدل على ما ذهب إليه المشهور جمله من القرائن.

منها: ان اطلاق الأثواب أعم من الشامل، مضافاً إلى أن الاطلاق مقيد بما ورد فى بقية الروايات مما ورد فيه القميص و الازار.

و منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كتب أبي فى وصيته أن اكفنه فى ثلاثه أثواب أحدها رداء له حبره، كان يصلّى فيه يوم الجمعة، و ثوب آخر و قميص» الحديث (١).

و مثلها صحيح أبي مريم الأنصارى عن أبي جعفر عليه السلام يقول: كفن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى ثلاثه أثواب، برد أحمر حبره و ثوبين أبيضين صحاريين» الحديث (٢).

فاطلق الثوب على القميص، و على البرد مع ان القميص ليس شاملاً.

و أما البرد فهو كما فى اللسان ثوب مخطط و البرده كساء يلتحف به

ص: ٢٣٢

---

١-١) أبواب التكفين ب ٢ / ١٠.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢ / ٣.

وقيل إذا جعل الصوف شقه و له هذب و نقل عن بعضهم قال: رأيت أعرابياً بخزيميه و عليه شبه منديل من صوف قد اتزر به فقلت ما تسميه؟ قال برده و جمعها برد و هي الشملة المخططة، ثوب برود إذا لم يكن لنا من الثياب، و ثوب ابرد فيه لمع سواء و بياض يمانيه، و البرد ثوب من العصب و الوشى، و البردد كساء مربع اسود فيه صغر و نحو ذلك تلتحف به العرب فيه صغر تلبسه الأعراب، و برد حيره انما هو و شىء و ليس حبره موضعاً و لا شىء معلوماً و انما هو كقولك ضرب من برود اليمن و الحبير من البرود ما كان موشياً مخططاً، و الحبره ثوب يصنع باليمن قطن أو كتان مخطط يقال برد حبر على الوصف».

و الحاصل أن البرد كساء من صوف قد يكون فيه صغر عن الاشتمال الكامل.

و فى روايه المخزومى فى كفن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم «و كان فى البرد قله» (١) و منها صحيح عبد الله بن سنان قال: قلت: لأبى عبد الله صلى الله عليه و آله و سلم: كيف أصنع بالكفن؟ قال: «تؤخذ خرقه فيشد بها على مقعدته و رجله قلت فالأزار قال: لا- أنها لا تعد شيئاً، انما تصنع لتضم ما هناك لثلا يخرج منه شىء، و ما يصنع من القطن أفضل منها... قال: ثم الكفن قميص غير مزرور و لا- مكفوف، و عمامه يعصب بها رأسه و يرد فضلها على رجله» (٢) فذكر فى الصحيحه كلا من القميص و الأزار فى الكفن كما انه أريد من الأزار المثزر بقريته تقرير ما ارتكز عند الروايه أن الأزار يلف على موضع العوره، إذ هو يستعمل على معنيين المثزر

ص: ٢٣٣

١-١) أبواب التكفين ٢٣ / ١٧.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢ / ٨.



و الملحفه حيث أن الأزر هو الظهر كما فى اللسان و المئزر الازار و الازار معروف و الازار الملحفه يذكر يؤنث، و تآزر لبس المئزر و هو مثل الجلسه و الركبه و فى مجمع البحرين و معقد الازار من الحقوين و يطلق على ما هو شامل لجميع البدن و فى جملة من الموارد الروائيه فى الأبواب استعمل فيها الازار بمعنى المئزر فى مقابل الرداء و الملحفه، كما فى باب استحباب دخول الحمام بمئزر (١) و باب عدم كراهه القرآن للعارى إذا كان عليه ازار (٢) و باب عدم جواز صلاه الجنازه قبل أن تستر عوره الميت (٣) و باب الصلاه فى ثوب واحد (٤) و باب كراهه التوشح فوق القميص (٥) و غيرها من الأبواب الكثيره التى استعمل فيها الازار فى مقابل القميص و الرداء و الدرع. ثم انه لا- يخفى أن الخصوصيه فى دلالة صحيحه بن سنان هوان ظاهر ذيلها التحديد للكفن بالقميص و كذلك صدرها فى الإزار.

و منها: معتبره معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «يكفن الميت فى خمسه أثواب قميص لا- يزر عليه و إزار و خرقة يعصب بها وسطه و برد يلفّ فيه و عمامه يعتم بها و يلقى فضلها على صدره» (٤) و الخرقة و العمامه قد ورد ما

ص: ٢٣٤

- 
- ١-١) أبواب الحمام الوسائل ج ٢ / ٣٩.
  - ٢-٢) أبواب الحمام ج ٢ / ٤٧.
  - ٣-٣) أبواب صلا الجناه ب ٣٦.
  - ٤-٤) أبواب لباس المصلى ب ٢٢.
  - ٥-٥) أبواب لباس المصلى ب ٢٣ - ٢٤.
  - ٦-٦) أبواب التكفين ب ٢ / ١٣.

يدل على ندييتهما، فيبقى القميص و الازار جعل مقابل البرد الموصوف بانه يلف فيه الميت. و هو منطبق تماماً على مذهب المشهور. و مثلها معتبره يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سمعته يقول انى كفتت أبى فى ثوبين شطويين كان يحرم فيهما و فى قميص من قمصه و عمامه كانت لعلى بن الحسين و فى برد الحديث (١) فإن ثوبى الاحرام أحدهما مئزر. لكن الفارق بين الروايتين أن الاولى فى مقام التحديد.

و منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يكفن الرجل فى ثلاثة أثواب و المرأه إذا كانت عظيمه فى خمس: درع و منطق و خمار و لفافتين» (٢) فإن الدرع للمرأه يقابل القميص فى الرجل و المنطقه ما يقابل المئزر فيه و ظاهر الصحيحه هو التحديد أيضاً.

و منها: صحيح يونس عنهم عليهم السلام قال: فى تحنيط الميت و تكفينه قال ابسط الحبره بسطاً ثم ابسط عليها الازار ثم ابسط القميص عليه..» الحديث (٣) و هى ظاهره بقوه فى مقابلته الثلاثه فيما بينها و أن الحبره أكبر قدراً.

و منها: موثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام - فى حديث - ثم تبدأ فتبسط اللفافه طولاً ثم تذر عليها من الذريه ثم الازار طولاً حتى يغطى الصدر و الرجلين ثم الخرقه عرضها قدر شبر و نصف ثم القميص تشد الخرقه

ص: ٢٣٥

١-١) أبواب التكفين ب ٢ / ١٥.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢ / ٩.

٣-٣) أبواب التكفين ب ١٤ / ٤٠٣.

على القميص بحيال العوره و الفرج حتى لا يظهر منه شيء...»

و الكفن يكون برداً و إن لم يكن برداً فاجعله كله قطناً... و قال التكفين أن تبدأ بالقميص ثم بالخرقه فوق القميص على ألبه و فخذيه و عورته، و يجعل طول الخرقه ثلاثه أذرع و نصفاً و عرضها شبراً و نصفاً ثم يشد الأزار أربعه ثم اللفافه ثم العمامه»  
الحديث (١).

و هذه الموثقه صريحه فى كون الأزار بمعنى المئزر و أن حدّه الافضل من الصدر إلى تمام الرجلين و هو القدم و انه فى قبال اللفافه و هى ما يلف على البدن و أنها تامه شامله على جميع البدن طولاً و عرضاً، كما أن هذه الموثقه و ما تقدم من الروايات و غيرها داله على أن القميص يصل إلى الركبه لدلالاتها على شدّ الخرقه على القميص مع أن الخرقه تشد على الحقوين إلى رجليه كما فى صحيح عبد الله بن سنان المتقدم و فى صحيح حمران الأتى فيشد بها سفله و يضم فخذيه بها ليضم ما هناك» (٢).

و هذا المقدار من الأدله كاف فى تعيين القطع الثلاث فى الكلمات من ما تقدم مما كان فى مقام التحديد لا ما كان فى مقام ذكر المصداق فانه يثمر فى رد دعوى نفى دلالة الروايات على اجزاء ما ذهب إليه المشهور.

و قد يستدل على التخيير و اجزاء الاثواب التامه الساتره لجميع البدن بدل القميص و المئزر بصحيح حمران بين أعين قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ... ثم

ص: ٢٣٦

١-١) أبواب التكفين ب ١٤ / ٤٠٣.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٤ / ١٥.

يكفن بقميص و لفافه و برد يجمع فيه الكفن» (١) حيث ذكرت اللفافه بدل الإزار مع انه قد ذكرت فى موثق عمار المتقدم بمنزله الثوب الذى يحيط بكل الميت.

و لكن الظاهر من الاستعمال فى الصحيحه هو اراده المئزر الطويل بالقدر المنسوب من الصدر إلى الرجل كما تقدم فى بعض الروايات، بقرينه وصف (البرد) فيها بأن يجمع فيه الكفن مما يقضى بقرينه المقابله اختصاص هذا الوصف بالبرد.

و بمعتبره محمد بن سهل عن ابيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التى يصلّى فيها الرجل و يصوم، أ يكفن فيها؟ قال: أحب ذلك الكفن، يعنى قميصا قلت: يدرج فى ثلاثه أثواب؟ قال: لا بأس به، و القميص أحب إلى» (٢) حيث يستظهر من (يدرج) هو الشمول لكل البدن، لكن الظاهر هو مقابل القميص المخيط المعمول فى الحياه للبس و قد صلى فيه و صام فى مقابل الثوب الخام غير المصنوع فيه شيئا، لما روى من استحباب التكفين فى القميص الذى قد صلى فيه كما فى صحيح من بزيع (٣) و روايه محمد سنان (٤) و كما فى معتبره يونس بن يعقوب (٥) و من ذلك يظهر ان عنوان القميص الوارد

ص: ٢٣٧

١-١) أبواب التكفين ب ١٤ / ٥.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢ / ٥.

٣-٣) أبواب التكفين ٢٨٢ / ١،٢.

٤-٤) أبواب التكفين ٢٨٢ / ١،٢.

٥-٥) أبواب التكفين ب ٢ / ١٥.

الثالثة: الإزار و يجب أن يغطي تمام البدن و الأحوط ان يكون فى الطول بحيث يمكن أن يشد طرفاه و فى العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر (١)

فى الروايات فى مقابل الأزار و البرد كما فى معتبره معاويه بن وهب (١) هو ما يكون لبيسه و من ألبسته و فى بعض الروايات مقابل الرداء و الثوب كما فى معتبره الحلبي (٢) و قد عبر فيها (رداء له) مما يدل على اتخاذه كذلك فى حياته عليه السلام ، و هذا يعزز ظهور الأزار الوارد فى المئزر، و على ذلك فالمراد بلا ثوب الذى يدرج فيه هو ما لا يكون لبيساً كما ان منه يظهر أن المراد من الدرع و المنطق الوارد فى صحيح محمد بن مسلم (٣) هو ما كان لبيساً و ان التعبير بهذه العناوين التى هى أسماء لهيئات من الأثواب المتخذة هو المعنى المراد لا الثوب الخام الذى يوضع محالها و لأجل ذلك تكرر تقييد القميص بعدم كونه مزوراً.

و منه يظهر أن القميص هو ما يمتد طولاً إلى الركبة أو نصف الساق كما مرت الاشاره إليه فى مقابل الدرع الذى يمتد إلى الوسط فى المرأة.

بمعنى الرداء و الملحفه و قد تقدم فى صحيح يونس و موثق عمار و غيرها شموله لكافه البدن، و أما استطالته للشد فيمكن استظهاره من التعبير

ص: ٢٣٨

١-١) أبواب التكفين ب ١٣ / ٢ - ١٤.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٣ / ٢ - ١٤.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٩ / ٢.

و الأحوط أن لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثه و إن أوصى به أن يحسب من الثلث (١).

و إن لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور، و ان دار الأمر بين واحده من ثلاث تجعل إزاراً و ان لم يمكن فتوباً

بالشد للإزار في موثق عمار و إن كان فيه بمعنى المتر لا اللفافه الشامله لكن يستفاد منه أن كيفية التكفين هو بالشد معتضداً ذلك بما ورد من تعليل التكفين لأجل ستر الميت عن الأنظار و هو لا يتحقق إلا بالشد و الاستطاله من الطرفين مع تعرض البدن للحمل و التقلب في الدفن.

و هو مقتضى عنوان الكفن من التغطيه و هو لكل البدن و لا تحصل مع عدم الاستطاله طولاً و عرضاً.

و في صحيح أبي حمزه (١) استحباب حلّ كفن الميت و يبرز الوجه مما يعطى عقده أثناء التكفين و صرح به في مرسل أبي بصير و موثق إسحاق (٢) و في صحيح ابن البخترى (٣) التعبير بالشق و غيرها.

أما ما استطال من نفس القطع المفروضه فالظاهر اندراجه فيما دل على خروجه من أصل التركه، و أما القطع الأخرى الزائد المندوبه فعدم احتسابه من الأصل و إن كان له وجه إلا أن اندراجه في عنوان الكفن و خروجه من الأصل له وجه أيضاً و سيأتى تتمه الكلام.

ص: ٢٣٩

١-١) أبواب الدفن ب ١٩ / ١.

٢-٢) أبواب الدفن ب ١٩ / ٤.

٣-٣) أبواب الدفن ب ١٩ / ٤ - ٢.

و إن لم يكن إلّا مقدار ستر العوره تعين، و إن دار بين القبل و الدبر يقدم الأول (١)

تعرض الماتن إلى أربع صور و إن كانت الأولى عامه شامله للبقية و يدل على لزوم الميسور أمور:

الأول: قاعده الميسور بعد الاستعاضه بقاعده الرفع فى الاضطرار عن الأحاديث المرسله الوارد فيها، و ما ورد بلسان كل ما اضطر إليه فقد أحل الله الشامل لرفع أبعاض المركب كما هو الحال فى فقره الرفع فيما لا يعلمون، شريطه ورود الدليل الخاص الدال فى الجملة على تعدد المطلوب فى ابعاض المركب أى كونه ذا مراتب. و قد ورد الدليل الخاص فى بعض الموارد. و قد مرّ احتمال دلالة صحيح زراره فى الثوب على الضروره.

الثانى: ما دل على لزوم ستر عوره الميت فى الصلاه عليه و لو بلبن القبر أو ثوب يوارى العوره كما فى موثق عمار (١) و مرسل محمد بن أسلم (٢).

الثالث: ما دل (٣) على قرض و اقتطاع مقدار ما أصاب الكفن من النجاسه الخارجه منه.

الرابع: ما فى موثق الفضل بن يونس الكاتب فىمن ليس له كفن -عنه عليه السلام- قال: «إن حرمه بدن المؤمن ميتاً كحرمته حياً، فوار بدنه و عورته

ص: ٢٤٠

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٦ / ١.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٦ / ٢.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٢٤.

## مسألة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربة

(مسألة ١): لا يعتبر في التكفين قصد القربة و ان كان أحوط. (١)

## مسألة ٢: الأحوط في كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته

(مسألة ٢): الأحوط في كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته فلا- يكتفى بما يكون حاكياً له و ان حصل الستر بالمجموع،

و جهزه و كفنه و حنطه» (١) مما يظهر منها أن الواجب في التكفين انحلالي متعدد لجهات كما هو مفاد معتبره الفضل (٢) بن شاذان عن الرضا عليه السلام في حكمه الأمر بالكفن، و غيرها من الموارد.

و من ذلك يظهر وجه تقديم الأزار و اللفافة على القميص و المثزر عند الدوران بينها لتغطيته تمام الجسد و العوره و كذا تقديم القميص على المثزر.

كما أن تقديم القبل على الدبر هو لاستتاره بالأيتين دون القبل لا سيما في حال الصلاة عليه حيث يكون البادى منه هو القبل و يشعر بذلك ما ورد في الميت العارى الذى يصلّى عليه الذى أُشير إليه في الأمر الثانى.

قد مرّ في نيه الوضوء و الغسل أن العباديه ليست باعتبار شرط أو جزء في المركب و ان كان ممكناً بل هو لوجود إضافه ذاتيه في ذات العمل لا يتم قصد ذات العمل إلا بقصدها، فدلّل العباديه يدور مدار ذلك، و هذا التقريب هو المشاهد في لسان أدله الأبواب العباديه، و في المقام ظاهر الأدله التوصليه فضلاً عن الاطلاق الذاتى في ماهيه التكفين عن الاضافه الذاتيه القريبه، فلو فرض قيام مجنون أو طفل غير مميز به لحصل الغرض و ان كان مجرد ذلك لا- ينفى الاضافه كما هو الحال في بعض أمثله العبادات كالزكاه و الخمس لو

ص: ٢٤١

١-١) أبواب التكفين ب ٣٣.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١.



نعم لا يبعد كفايه ما يكون سائراً من جهة طليه بالنشاء و نحوه لا بنفسه و ان كان الاحوط كذلك بنفسه (١)

أتى بها رياءً، و لقائل ان يقول ان الاضافه العباديه على أقسام و أنماط و من ثم تختلف آثارها و أحكامها كما هو الحال فى الجهاد فان يحصل به الغرض و إن أتى به بغير قصد، فما يحكى عن الروض من اعتبار النيه فيه مع صحته بدونها و عدم الاثم محتمل توجيهه بذلك لا سيما و ان هذا الفعل لا يقلّ عن سبل الخير العامه التى تنطوى على إضافه ما.

و يستظهر الساتريه فى كل واحده من القطع بقرائن:

الأولى: وصف كل منها بانها من الكفن و هو فى اللغه التغطيه، كما فى صحيح الحلبي « و ليس تعد العمامه من الكفن انما يعد ما يلفّ به الجسد» (١)، و الكفن و إن كان بمجموعها و لكن كل منها قد تختص بتغطيه بعض المواضع مضافاً إلى ظهور (من) فى البيانى لا التبعض.

الثانيه: ما فى صحيح زراره «يوارى به جسده كله» (٢) و الوصف و إن احتمل عوده إلى مجموع الكفن و مثلها موثق الفضل بن يونس المتقدم (٣).

و الثالثه: ما ورد فى تعليّل الخرقه التى تشد على القميص و هى قبل وضع المئزر و اللفافه (الإزار) «و الخرقه يشد بها وركيه لكيلا يبدو منه شيء» مما يدلّ على حصول الستر بها و بالقميص قبل وضع المئزر و اللفافه.

ص: ٢٤٢

١-١) أبواب التكفين ب ٢ / ١٠.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢ / ١.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٣٣ / ١.

(مسألة ٣): لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لو فى حال الاضطرار و لو كفن بالمغصوب و جب نزعہ بعد الدفن أيضاً (١)

الرابعه: انصراف عنوان الإزار بمعنى المئزر و القميص و الدرع و المنطق و الخمار الوارد فى الروايات إلى ما يتخذ للستر بنفسه بمقتضى استعمال تلك العناوين. و أما طليه بالنشاء و نحوه فهو كطليه ببعض الألوان مما يحقق الستر و إن كانت مما يزول بالغسل، لكنه تركاً للرأى، هذا و فى موثق عمار فى العمامه إن لم تكن قطناً فسابرياً و هو الرقيق من الثياب مما يدل على إرادته الساتر من القطن فى أثواب الكفن.

أما المنع عن جلد الميتة فلما دل على لزوم طهاره الكفن و قرض ما يتنجس منه كما فى معتبره الكاهلى المتقدمه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشىء بعد ما يغسل فأصاب العمامه أو الكفن قرض عنه» (١).

و فى صحيح ابن أبى عمير و أحمد بن محمد عن غير واحد من أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا خرج من الميت شىء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض من الكفن» (٢).

مضافاً إلى ما دل (٣) على حكمه التمسيل انه ليكون طاهراً نظيفاً موجهاً

ص: ٢٤٣

١-١) أبواب التكفين ب ٢٤ / ٣.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٢٤ / ٤.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١ / ٣-٤.

## مسأله ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس

(مسأله ٤): لا يجوز اختيار التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسه بما عفى عنها فى الصلاه على الأحوط، و لا بالحرير الخالص و إن كان الميت طفلاً أو امرأه و لا بالمذھب و لا بما لا يؤكل لحمه جلدأ كان أو شعراً أو وبراً و الأحوط أن لا يكون من جلد المأكول و أما من وبره و شعره فلا بأس و إن كان الأحوط فيهما أيضاً المنع و أما فى حال الاضطرار فيجوز بالجميع (١)

به إلى الله عزّ و جلّ هذا إذا كان الجلد نجساً مما له نفس سائله و أما إذا كان مما ليس له نفس سائله فهو و إن كان طاهراً إلّا انه إذا كان مما لا يؤكل لحمه فسيأتى الكلام فيه و كذا إذا كان مما يؤكل لحمه.

أما المغصوب فالمقام ليس من باب الاجتماع لعدم تعدد العنوان فى الفرض بل من باب أن النهى يقتضى الفساد و لا يجتزى به فى المقام و إن كان الفعل توصلياً و ذلك لعدم حصول الغرض به إذ المأمور به له نحو استمراره بلحاظ المتعلق و هو الكفن و المفروض بقاء النهى عنه.

و أما عدم كونه مصداقاً للمأمور به فهو لا ينفى حصول الأداء لو بنى على التوصليه. و أما وجوب نزعها بعد الدفن فهو من باب بقاء وجوب تكفينه، و يتأدى باسترضاء المالك.

قد تعرض الماتن إلى جملة من الشروط فى جنس ثوب الكفن الأول:

عدم العفو عن ما يعفى عنه فى الصلاه و يتمسك بإطلاق القرض للكفن من النجاسه التى أصابت لا سيما التمثيل فى المعتبره بالدم الخارج من منخر الميت. و إن كانت عبائر المتأخرين قد يستظهر منها العفو لاطلاق تعبيرهم انه

فى ما تجوز فيه الصلاه لكن يدفع بملاحظه ما يطلقوه من قرض موضع النجاسه.

الثانى: أن لا- يكون من الحرير و المذهب و ما لا يؤكل لحمه، و الظاهر تحصيل الاجماع فى الأولين و أما الثالث فقد عبر فى الغنيه بأنه لا- يجوز فيما لا تجوز الصلاه فيه و يظهر من سياق عبارته دعوى الاجماع عليه، و مثله فى السرائر و الكافى بخلاف المقنعه و النهايه و المبسوط و الوسيله، نعم فى جملة كلمات المتأخرين الاشتراط بانه مما يجوز فيه الصلاه. هذا، فأما منع الحرير فيدل عليه معتبره الحسن بن راشد قال: سألته عن الثياب تعمل بالبصره على عمل العصب اليمانى من قز و قطن هل يصلح ان يكفن فيها الموتى؟ قال: إذا كان القطن أكثر من القز فلا- بأس» (١) و الحسن بن راشد هو البغدادى مولى آل المهلب بقرينه روايه محمد بن عيسى فتكون طبقتة من أصحاب الهادى عليه السلام و قد رواهما الصدوق عن أبى الحسن الثالث عليه السلام و المراد به أبو محمد العسكري عليه السلام فليس هو الكوفى مولى المنصور من أصحاب الصادق عليه السلام و الكاظم عليه السلام و لا الطفاوى البصرى لأنه من طبقه متقدمه أيضاً فى طبقه أصحاب الرضا أو الكاظم عليه السلام و الراوى عن الكوفى غالباً هو حفيده القاسم بن عيسى و عن البصرى على ابن اسماعيل السندى، مع أن تضعيف الكوفى و البصرى انما هو من ابن الغضائرى و التأمل فى تضعيفاته معروف، و ثبوت البأس فى المفهوم و إن كان فيما كان القز أكثر مطلقاً و هو بمعنى الكراهه لا

ص: ٢٤٥

الحرمة الا- أنه يمكن حمله على المنع فيما كانت الكثره موجبه لصدق انه ثوب حرير لا- خليط أو استظهار المنع فى المهم من الكراهه فى الممتزج و لو بقرينه لباس المحلى. و يعضد الدلاله ما ورد من النهى عن اتخاذ كسوه الكعبه كفنا ففى روايه مروان ابن عبد الملك عن أبى الحسن عليه السلام «... أ يكفن به الميت؟ قال: لا» (١) و مثلها روايه الحسين بن عماره و حسنه عبد الملك ابن عتبه الهاشمى (٢) و احتمال ان المنع فيها لأجل حصول الهتك لها مدفوع بانه يستحب كتابه القرآن على الحبره التى تكون فى الكفن فكيف بالكسوه التى لها إضافه إلى الكعبه. فالظاهر أن المعمول فى جنسها هو اتخاذها من الحرير، هذا فضلاً عما لو تم عموم اشتراك ما يجوز من لباس المصلى فى أثواب الكفن. ثم اطلاق المنع شامل للذكر و الانثى.

و أما المنع عن المذهب و ما لا يؤكل لحمه فيمكن أن يستدل له بتقريب اشتراط ما يجوز لبسه فى الصلاه فى أثواب الكفن و ذلك بقرائن الاولى: ما تقدم مما دل على اشتراط طهاره الكفن الثانيه: ما تقدم من منع الحرير الثالثه:

ما ورد (٣) فى الشهيد من انه ينزع عنه الفرو و الجلد و الخف و المنطقه و الحزام و القلنسوه و الروايات ثمه و ان كانت ضعيفه الا انه حكى على مضمونها الاجماع من المتقدمين كما مرّ فى (المسأله -٦) و انه يعضد دلالتها ما ورد

ص: ٢٤٤

١- (١) أبواب التكفين ب ٢٢.

٢- (٢) المصدر السابق نفسه.

٣- (٣) أبواب غسل الميت ب ١٠/١٤ - و المستدرک أبواب غسل الميت ب ٢/١٤ - ٤ - ٥.

فى روايات سقوط الغسل عن الشهيد انه يكفن و يدفن بثيابه و هى تقرر لزوم صدق الثوب و ما يوازى الكفن فى الميت غير الشهيد.

الرابعه أخذ عنوان الثوب فى أدله الكفن و ما ورد (١) من رجحان كونه من القطن و كراهته من الكتان، فقد استظهر من ذلك جملة من المتأخرين الاشتراط المزبور و كذلك ما ورد (٢) من رجحان كونه أبيضاً، و الثوب لا يصدق على الجلد بوضوح و ان يصدق اللبس عليه و لا ما اتخذ من الشعر و صدقه فى الوبر خفاء نعم يصدق على المتخذ من الصوف لكن فى الرداء الذى ورد أنه برد و حبره و هو يصنع من الصوف غالباً و يشير إلى ذلك ما فى موثق عمار قوله عليه السلام «و الكفن يكون برداً و ان لم يكن برداً فاجعله كله قطناً فان لم تجد عمامه قطن فاجعل العمامه سابرياً» (٣).

و السابرى من الثياب الرقاق و كل رقيق سابرى و هو من أجود الثياب يرغب فيه بأدنى عرض لا سيما و ان هذا التأكيد على القطن و كراهه الكتان نظير ما فى لباس المصلى مما يعطى نظير الخصوصيه لثوب الكفن.

الخامسه: ما ورد من تنزيله الميت منزله المحرم و كذلك ثوبهما كما فى روايه الحسين بن المختار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام يحرم الرجل فى ثوب

ص: ٢٤٧

١-١) أبواب التكفين ب ٢٠.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٩.

٣-٣) أبواب التكفين ب ١٤ / ٠٤.

## مسألة ٥: إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول و أحد المذكورات

(مسألة ٥): إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول و أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع و إذا دار بين النجس و الحرير أو بينه و بين أجزاء غير المأكول لا يبعد تقديم النجس و إن كان لا يخلو عن إشكال. و إذا دار بين الحرير و غير المأكول يقدم الحرير.

أسود؟ قال: لا يحرم في الثوب الأسود، و لا يكفن به» (١) و كذا ما ورد (٢) من استحباب و كذا ما ورد (٣) من استحباب اتخاذ ثوبى الاحرام للكفن سنه مما صنع فى تكفين النبى صلى الله عليه و آله و سلم و بعض المعصومين عليهم السلام .

و فى روايه المفضل بن عمر و أبى بصير و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا تجمروا الأكفان و لا تمسحوا موتاكم بالطيب إلّا الكافور، فإن الميت بمنزله المحرم» (٤).

و اشكل على التنزيل:

أولاً: انه ورد (٥) أن الميت المحرم يحلّ بالموت.

ثانياً: إن ثوبى المحرم لا يعتبر فيهما ما يعتبر فى لباس المصلّى إلّا من باب الاحتياط.

و يرد الأول أن الذى ورد فيه انه يصنع به ما يصنع بالمحل و الذى

ص: ٢٤٨

١-١) أبواب التكفين ب ٢١ / ٢.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٥.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٥.

٤-٤) أبواب التكفين ب ٦ / ٥.

٥-٥) أبواب غسل الميت ب ١٣.

يصنع بالمحل الميت ليس إلّا التّغسيل و التّكفين و تغطيه الرأس، و أما الحنوط فقد استثنى من الميت المحرم، و هذا ليس إحلالاً لكل التّروك، بل من هذا المفاد و هو عموم الكفن للميت المحرم يستكشف كون ثوب الكفن واجد لشرائط ثوبى الإحرام، إذ لم يستثنى المحرم من عموم الميت فى التّجهيز سوى الكافر فى التّغسيل و الحنوط لا- سيما مع رجحان ثوبى الاحرام فى التّكفين، و أن لا يكون مكفوفاً و لا مزروفاً، و يرّد الثانى أن الاقوى اعتبار ما يجوز الصلاه فيه فى ثوبى الاحرام هذا مضافاً إلى ما ورد فى تعليل عدم قبول الصلاه فيما لا يؤكل مما يناسب التعليل فى الأمر بالتغسيل و بالتكفين.

فمن مجموع ذلك يطمئن إلى ما اطلقه المشهور فى الاشتراط من دون فرق بين الرجل و المرأه.

و أما جلد المأكول فمن تكرر التعبير بالثوب و الأثواب يتأمل فى صدقه على الجلد سواء كان على هيئة قميص أو منزر أو لفافه، و كذلك الحال فى الشعر و الوبر بلحاظ القميص و المنزر و قد تقدم فى موثق عمار أن اللفافه و الكفن تكون برداً أى من الصوف و إن لم يكن برداً فيجعل كله قطناً.

هذا، و عند الاضطرار إلى الفاقد للشروط فقد حكى عن الذكرى وجوهاً:

المنع أو الجواز، أو وجوب ستر العوره ثم ينزع بعد و أن الجلد مقدم على النجس و هو على الحرير و هو على الوبر» و احتمال كما عن البيان الجواز فى الجلد المأكول دون غيره و عن جامع المقاصد الجواز فى النجس دون غيره و احتمال الوضع فى القبر على وجه لا ترى عورته ثم يصلى عليه» و استظهر



و إن كان لا يخلو عن اشكال فى صورته الدوران بين الحرير و جلد غير المأكول. و إذا دار بين جلد غير المأكول و سائر أجزائه فى الجواهر اللزوم فى ستر العوره و أصل الجواز فى البدن، و الظاهر اللزوم فى ستر العوره و ذلك لظهور ما تقدم فى الروايات فى حكمه التكفين» (١).

و موق الفاضل بن يونس الكاتب (٢) فى حرمة الميت كحرمة الحى و موق عمار فى الصلاه على فاقد الكفن العارى فىوضع فى القبر و يوضع اللبن على عورته فيصلى عليه -ان موارة العوره لازمه و إن لم يصدق عليه تكفين، لكن حد ذلك إلى ما قبل الدفن، و هو وجه احتمال التفصيل بين ما قبل و بعد، و مما ورد فى تعليل التمسيل ليكون الميت طاهراً و كذلك ما مر من تطهير كفن الميت يترجح الجلد من المأكول الطاهر على الثوب النجس و إن احتمل ترجيح صدق الثوبه على شرطيه الطهاره، و كذلك وبر ما لا يؤكل على الحرير و النجس، بعد كون الدليل على مانعيته فى التكفين لئباً، و يحتمل الدفن عارياً و إن كفن قبله فى الحرير و ما لا يؤكل و المذهب بل و النجس نظير ما ورد فى الصلاه، أما تقريب المقام بان العلم الاجمال يقتضى الجمع بين المحتملات و التكفين بمجموعها فهو مبنى على أن النواهي وضعيه فقط مع أن الظاهر من التعليل بالطهاره للميت و أنه من باب حرمة يقتضى مفاد التكليف أيضاً.

ص: ٢٥٠

١-١) أبواب التكفين ب ١ / ٣٣.

٢-٢) أبواب الصلاه الجنازه ب ٣٦.

### مسألة ٦: يجوز التكفين بالحريز غير الخالص

(مسألة ٦): يجوز التكفين بالحريز غير الخالص بشرط ان يكون الخليط أزيد من الابريسم على الأحوط(٢).

### مسألة ٧: إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت

(مسألة ٧): إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت وجب ازالته و لو بعد الوضع فى القبر بغسل أو بقرض إذا لم يفسد الكفن و اذا لم يمكن وجب تبديله مع الامكان(٣)

### مسألة ٨: كفن الزوجه على زوجها

(مسألة ٨): كفن الزوجه على زوجها(٤) و لو مع يسارها من غير الفرق بين

قد مرّ الكلام فى ذلك فى التعليقه السابقه.

و حكى عن النهايه و القاضى المنع عن مطلق الممتزج و المشهور الكراهه فيه مطلقاً و المنع عن المبهم الخالص و لعل مفاد الروايه المانع بالمفهوم -إذا كان القرز أكثر -محمول على ما كانت الكثره موجبه لصدق انه ثوب حريز لا ثوب خليط، و من ثم حكى عن كشف اللثام الاشكال فى مستند الكراهه.

استظهر فى الجواهر تبعاً الجماعه حمل ما ورد من الأمر بالقرض لموضع النجاسه على تعذر التطهير و الغسل للموضع المتنجس و ان القرض كنايه عن لزوم طهاره الكفن و ان توقف على القرض و هو وجيه، و قد أطلق فى الكلمات بل صرح بعض بالقرض و ان تغيرت هيئه اللفافه و الازار.

حكى عليه فتوى الأصحاب سواء كانت ميسره أم لا و قصر الحكم على الدائمه غير الناشره ابن فهد و الكركى و فوائد الشرائع و كشف الالتباس

وقيده بالدائمه الشهيد و السيورى و توقفا فى الناشزه و احتمل ذلك الأردبيلى و المدارك و الكفايه، و عن الشيخ و ابن إدريس و العلامه و الشهيد و الكركى و ابن فهد و السيورى و فوائد الشرائع التصريح بوجوب مؤنه التجهيز الواجبه أيضاً، و عن أكثرهم التصريح بأنها تكفن من تركتها لو أعسر الزوج، و يستدل له أولاً:

بأنه من النفقه الواجبه فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام قال: خمس لا يعطون من الزكاه شيئاً: الأب و الأم و الولد المملوك و المرأه، ذلك أنهم عياله لازمون له» (١) فالزوجه حيث كانت واجبه النفقه فهى فى عيلوله زوجها لازمه له و شمول النفقه للكفن يظهر من كل من قيد بالدائمه غير الناشره أو عمم لبقية مؤن التجهيز و لو بمعونه استظهار ذلك من موثقه السكونى و روايه الصدوق الآتیه، و الاستدلال غير متوقف على صدق عنوان الزوجيه بلحاظ ما بعد الموت بل يكفى الصدق بلحاظ ما قبل كما فى الإرث و جواز التغسيل، و دعوى تقييد النفقه بصدق العنوان بلحاظ الحال يدفعها ما فى الصحيح المتقدم من تعليل عدم اعطائهم من الزكاه بكونهم عياله أى واجبه نفقتهم و أخذ موضوع العيلوله لزومهم له أى اختصاصهم به، و هذه الاضافه باقيه بعد، بعد الموت بتوسط صدق العنوان بلحاظ الحياه، و من ثم كان هو الأولى بالتغسيل و التكفين و الصلاه و التصدى للتجهيز، و من ثم ذهبوا إلى أن المملوك مؤنه تجهيزه على سيده مع أن العنوان صادق بلحاظ ما قبل الموت، فلم يترددوا فى شمول النفقه للكفن و لا لبقية مؤن التجهيز، و ما عن

ص: ٢٥٢

كونها كبيره أو صغيره أو مجنونه أو عاقله، حره أو أمه مدخوله أو غير مدخوله، دائمه أو منقطعه، مطيعه أو ناشره، بل و كذا المطلقه الرجعيه دون البائنه و كذا فى الزوج لا فرق بين الصغير و الكبير و العاقل و المجنون فيعطى الولي من مال المولى عليه

الذكرى انه لا- يلحق بالزوجه إلما العبد للاجماع، فمع انه يحكى عن الروض المفروغيه من عموم الحكم لبقية واجبي النفقه ان التفكيك فى اندراج التكفين فى النفقه بين من وجبت لهم لا شاهد عليه مع أن صدق العناوين المأخوذه موضوعاً للوجوب فى الأرحام أوضح.

هذا و الذى فى الذكرى هو الاجماع على المملوك لا على النفى فى غيره بل تمسك بالأصل للعدم مع انه استدلل للوجوب فى الزوجه بصدق العنوان و أنها واجبه النفقه و لم نقف على تصريح بالنفى فى كتب المتقدمين و سيأتى فى موثق الفضل بن يونس ما يشعر بالوجوب مطلقاً لا سيما و انه أطلق على الكفن انه كسوه و إن من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة.

الثانى: موثق السكونى عن جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

«على الزوج كفن امرأته إذا ماتت» (١).

و فى الفقيه و روى الصدوق فى المصحح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثمن الكفن من جميع المال» و قال عليه السلام: «الكفن المرأه على زوجها إذا ماتت» (٢).

ص: ٢٥٣

١-١) و(٢) أبواب التكفين ب ٣٢ / ٢ - ١.

٢-٢) (٢) ؟؟؟؟؟

## مسألة ٩: يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور

(مسألة ٩): يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور:

أحدها: يساره بأن يكون له ما يفى به أو ببعضه زائداً عن مستثنيات الدين وإلا فهو أو البعض الباقي في مالها.

الثاني: عدم تقارن موتهما.

الثالث: عدم محجوريه الزوج قبل موتها بسبب الفليس.

الرابع: أن لا يتعلق به حق الغير من رهن أو غيره.

و اختلف في كون الروايه الثانيه مرسله أو هي تابعه لروايه ابن سنان حيث ان الكليني و الشيخ رويَا روايه ابن سنان من دون ذيل، و أما العطف بالواو فليس بشاهد على الاتصال، و على أية تقدير فتمسك باطلاق الموثق لذات اليسار و الصغيره و المجنونه و الأمه و غير المدخوله و الناشزه و المنقطعه و الرجعيه، و هذا بناءً على عدم حمل الروايه على انه من النفقه و إلا فيتأمل في غير المدخوله و المنقطعه و الناشزه، نعم الرجعيه مشموله لدلاله قوله تعالى: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» (١) و قوله تعالى: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» الدال على بقاء الزوجه في العده الرجعيه و تعليق الفرقه على انقضائها.

كما أن استظهار التأسيس يقتضى التكليف نظير حكم النفقه على الأرحام من دون اعتبار وضعي، فيتأمل حينئذ في ذات اليسار، في الزوج الصغير و المجنون.

ص: ٢٥٤

الخامس: عدم تعيينها الكفن بالوصيه (١).

و ظاهر التعبير ب (على الزوج) و جعل المتعلق الكفن هو الثبوت الوضعى نظير النفقه، و أما عدم مديونية الزوج فيما لو كان معسراً و كفتت من مالها ثم أيسر فلا ينافى ذلك كما سيأتى، أما استظهار إرادته التكفين من اللفظه باسكان الفاء فخلاف الظاهر لأنه على ذلك سيكون المفاد هو وجوب الفعل دون ثوب الكفن فلا يجب عليه مطلقاً لا خصوص صورته إعساره أو صغره و جنونه و هو كما ترى و من ثم فيتقرر عموم الحكم للزوج الصغير و المجنون لا- سيما و أن الرفع فيهما -على الأصح- ليس للحكم بل للتعجيز و تمام الفعلية لا أصل التشريع و أصل الفعلية.

و على المفاد الوضعى فيكون الشمول للأمه و ذات اليسار أوضح لأنه من قبيل النفقه للعلوله لا من التكليف للارفاق كى يلحظ نسبه مع ما دل على كون نفقه المملوك على سيده أو انه لا يشمل مورد الغنى كما فى الأرحام.

و الشروط المذكوره قد يتم بعضها على كل الوجوه المتقدمه فاما شرطيه اليسار فعلى القول انه من النفقه فهو شرط فى الأداء لا فى أصل التعلق بالذمه شأن بقيه النفقات لكن قد يقال أن ما تملكه المرأه، بعد الموت فى ذمه الزوج لا يملكه الورثه انما هو شىء صار إليه بعد وفاته كما فى موثق الفضل بن يونس و سيأتى تتمه الكلام فى المسأله الآتية.

و أما على التكليف المستقل فقد يقال بعدم تقيده بمسئتيات الدين و بعدم الإعسار لإطلاق التكليف و لو بان يستدين ثمن الكفن، و فيه: أن

## مسألة ١٠: كفن المحلله على سيدها لا المحلل له.

(مسألة ١٠): كفن المحلله على سيدها لا المحلل له. (١)

## مسألة ١١: إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى

(مسألة ١١): إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها

التكليف أولى بسقوط عزيمة بعد عدم تعلقه وضعاً بالذمة، بالخرج و العسر نعم الضرورات تقدر بقدرها فيؤدى ما يقدر عليه بعد تعدد المطلوب فى قطعات الكفن.

و أما عدم تقارن موتهما فلأن التركة تخرج عن ملك الميت و لا يخاطب حينئذ بالتكليف. و أما عدم محجوريته بالفلس فعلى القول بكونه من النفقه فهو من مستثنيات حجر المفلس، نعم على القول بكونه تكليف مستقل فله وجه لعجزه و إن كان يحتمل الاستثناء و مثله فى التفصيل حق الرهن لانهما تابعان لحكم الدين.

و أما عدم وصيتهما بالكفن فالمراد بعد العمل بالوصيه لا بمجرد الايضاء و هذا انما يتم على القول بالتكليف المستقل و أما على النفقه فلا- نعم يستظهر من الايضاء حينئذ اسقاط حقها فى الكفن. و يحتمل بأن النفقه المستجده بعد الموت و إن كانت حقاً للمرأة لكنها لا تنتقل ميراثاً و أنها مواساه و سدّ خله كما فى نفقه الأقارب لا عوض استمتاع كما فى النفقه عليها فى الحياه.

بعد عدم كونها من عياله كالزوجه و المملوكه و إن كان التحليل من توابع اليمين الا انه يقتضى ثبوت النفقه على المالك للعين لا المالك للانتفاع.

حتى لو كان وضع عليها فينزع منها إلّا إذا كان بعد الدفن. (١)

### مسألة ١٢: إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج

(مسألة ١٢): إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج (٢)

أما تقديمه عليها فلأن نفقته على نفسه مقدمه على الدين والواجبات الأخرى كما في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الكفن من جميع المال» (١)، وفي موطأ السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أول شيء يبداً به من المال الكفن، ثم الدين، ثم الوصية ثم الميراث» (٢) وفي صحيح زرارة قال: سألته عن رجل مات و عليه دين بقدر ثمن كفنه؟ قال:

«يجعل ما ترك في ثمن كفنه إلّا أن يتجر عليه بعض الناس فيكفونه و يقضى ما عليه مما ترك» (٣) و أما النزاع عنها لو وضع عليها فهو مبنى على كونه تكليفاً مستقلاً و ليس بوضعي و كلاهما محل تأمل بعد التعبير في الدليل ب (على) المتعلق بالكفن، و أما بعد الدفن فاستدل بعدم جواز النيش و انه قد امتثل الأمر بالتكفين.

و كليهما محلّ نظر لأن الكفن على القول بعدم تملكها له هو ملك الزوج و حرمة النيش مستثنى منها ما يكون لا خراج كفن الغير، و امتثال التكفين عبارته اخرى عن التعيين بالقبض.

لانتفاء الموضوع و هو مبنى على التكليف المستقل و أن النفقة عليها بالكفن لسدّ خله و مواساه كنفقه الأقارب لا عوض استمتاع لتكون كالنفقة

ص: ٢٥٧

١-١) أبواب التكفين ب ٣١ / ١.

٢-٢) و أبواب الوصايا ب ٢٧ / ١.

٣-٣) أبواب للوصايا ب ٢٨ / ١.



## مسأله ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه

(مسأله ١٣): كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه و إن كان ممن يجب نفقته عليه بل فى مال الميت و إن لم يكن له مال يدفن عاريا. (١)

عليها فى حياتها، و احتمال أن ما يملك الميت بعد موته لا ينتقل إلى الورثه لما فى موثق الفضل بن يونس الكاتب قال: سألت أبا حسن موسى عليه السلام فى رجل لم يترك كفنًا و انه يكفن من الزكاه -قلت: فإن اتجر عليه بعض إخوانه بكفن آخر، و كان عليه دين أ يكفن بواحد و يقضى دينه الآخر؟ قال: لا، ليس هذا ميراثًا تركه انما هذا شىء صار إليه بعد وفاته فليكفونه بالذى اتجر عليه، و يكون الآخر لهم يصلحون به شأنهم» (١) فففيه أن مفاده ليس نفى الإرث بل نفى تقديم الدين على الإرث لأنه ليس مما تركه الميت كى يقدم الدين بل مما تملكه بعد موته فهو لذوى أرحامه من دون استثناء الدين و تقديمه.

تقدم حكاية الاجماع على ذلك و التأمل فى ذلك و أن صاحب الروض اعتبر كفن واجبي النفقه من النفقه مفروغ منه، و حكى ذلك عن موضع من التذكرة و قد تقدم تقريب كون موضوع النفقه اختصاصهم و لزومهم للشخص و اندراج الكفن فى النفقه و المثونه و أن فى الذكرى تمسك للنفى بأصالة العدم.

و يمكن استظهاره من موثق الفضل بن يونس عنه عليه السلام ... اعط عياله من الزكاه قدر ما يجهزونه فيكون هم الذين يجهزونه قلت: فان لم يكن له ولد و لا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاه؟ .. (٢) فإن أمره عليه السلام باعطاء عياله من

ص: ٢٥٨

١-١) أبواب التكفين ب ٣٣ / ١.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١ / ٢٣.

## مسألة ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة

(مسألة ١٤): لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل وبقى الكفن رجع إليه ولو كان بعد دفنها (١).

## مسألة ١٥: إذا كان الزوج معسراً كان كنفها في تركتها

(مسألة ١٥): إذا كان الزوج معسراً كان كنفها في تركتها فلو أيسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبه قيمته (٢)

## مسألة ١٦: إذا كنفها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مّره أخرى

(مسألة ١٦): إذا كنفها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مّره أخرى بل وكذا إذا كان بعد الدفن على الأحوط (٣)

الزكاة بعد ما سأل الراوى عن شراءه له كنفنا من الزكاة، يقتضى أن إعطاء العيال ليجهزوه واجباً كى يكون بدلاً عن شراء الكفن من الزكاة بناءً على وجوبه مع توفر الزكاة.

هذا مبنى على التكليف المستقل و حمل النص عليه بخلافه على انه من النفقه.

نعم إذا حمل الكفن على الكسوه فى النفقه فاللازم هو الإكساء لا ملك عين الكسوه.

التفصيل كما مرّ فى المسألة السابقة.

أما على التكليف المستقل فلبقاء الموضوع، و أما على انه من النفقه فقد يستظهر العدم لكون الثابت منها هو عوض التمتع منها و صرف الطبيعى كدين فى الذمه تملكه الزوجه لا أن اللازم سدّ الحاجه و الخله بخلاف الاطعام مثلاً للعيال الأقارب، و قد يكون المقام قرينه على قوه الوجه الأول.

## مسألة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج على الأقوى

(مسألة ١٧): ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج على الأقوى (١)

## مسألة ١٨ كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه

(مسألة ١٨) كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه إلما إذا كانت مملوكه مزوجه فعلى زوجها كما مرّ و لا فرق بين أقسام المملوك

و قد مرّ تصريح جماعه من المتقدمين و المتأخرين بوجوب مؤن التجهيز، و يستدل له على القول بأن الكفن من النفقه باندرج بقيه مؤن التجهيز فيها أيضاً، و على التكليف المستقل أن ذكر الكفن فى النص كناية عن مؤن التجهيز لكونه أبرز الأمور فى الكلفه المالىه لا- سيما و أن التكفين يتوقف عليها لاشتراطه بالغسل و فى موثق الفضل بن يونس حيث سأله عن لم يترك كفناً «اشترى له كفناً من الزكاه؟ فقال: أعط عياله من الزكاه قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه، قلت: فان لم يكن له ولد و لا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاه؟ قال: كان أبى يقول: أن حرمه بدن المؤمن ميتاً كحرمته حياً فوار بدنه و عورته و جهزه و كفته و حنطه و احتسب بذلك من الزكاه» (١) الحديث و هى ظاهره بوضوح بأن التعبير بالكفن كناية عن مؤن التجهيز مع التصريح بكون الحنوط و بقيه الجهاز مراده إلما فالسؤال من الراوى كان عن الحاجه للميت إلى الكفن مما يقضى بافتقاره لبقية مؤن التجهيز أيضاً و أن حكمها واحد، و يعضد ذلك استظهار خروج مؤن التجهيز من أصل تركه الميت له أن النص هو فى الكفن.

ص: ٢٤٠

و فى المبعض يبعض و فى المشترك يشترك. (١)

### مسأله ١٩ القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة (٢) فى غير الزوجه و المملوك

(مسأله ١٩) القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة (٢) فى غير الزوجه و المملوك -مقداً على الديون و الوصايا و كذا المقدار الواجب من سائر المؤن من السدر و الكافور و ماء الغسل و قيمه الأرض، بل و ما يؤخذ من الدفن فى الأرض المباحه و أجره الحمال و الحفار و نحوها فى صورته الحاجه إلى المال و أما الزائد عن القدر الواجب فى جميع ذلك فموقوف على إجازة الكبار من الورثه فى حصتهم، إلا مع وصيه الميت بالزائد مع خروجه من الثلث، أو وصيه بالثلث من دون تعيين المصروف كلاً أو بعضاً فيجوز صرفه فى الزائد من القدر الواجب.

و قد مرّ حكاية الاجماع عليه فى الذكرى و ان عمده الدليل عليه هو النفقه و من ثمّ يشكل الفرق بينه و بين الأقارب، ثمّ إن العيولّه تتقدر بحسب ملكيه أجزاءه.

لم يحك خلاف فيه عدا ما يأتى من تعلق الحقوق، و يدل عليه النصوص التى مرت الاشاره إليها فى (مسأله ١١)، و يندرج فيه ما زاد عن القدر الواجب كالحرقه و العمامة التى هى من المتعارف فضلاً عن ما زاد من ناحيه الطول فى القطع المفروضه و ذلك لدخوله فى عنوان مؤنه التجهيز و التكفين لانصراف المتعارف من طبيعه ضمن أفرادها و لو مع تخصصها بأموال نديه: و هذا ما جرى عليه الاطلاقات فى بقيه الأبواب كما فى النفقه على الزوجه و الأقارب و استثناء المؤنه من الربح ليبقى الفضل متعلقاً للخمس،

ص: ٢٤١

## مسألة ٢٠ الأحوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو أقل قيمة

(مسألة ٢٠) الأحوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو أقل قيمة فلو أراد ما هو أعلى قيمة يحتاج الزائد إلى امضاء الكبار في حصتهم و كذا في سائر المؤن فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج إلى بذل مال أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها أزيد إلا بامضائهم، إلا أن يكون ما هو الأقل قيمة أو مصرفها هتكاً لحرمة الميت فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة و كذا بالنسبة إلى مستحبات الكفن فلو فرضنا أن الاقتصار على أقل الواجب هتك لحرمة الميت يؤخذ المستحبات أيضاً من أصل التركة.

## مسألة ٢١: إذا كانت تركه الميت متعلقاً لحق الغير - مثل حق الغرماء في الفليس و حق الرهانه و حق الجنايه

(مسألة ٢١): إذا كانت تركه الميت متعلقاً لحق الغير - مثل حق الغرماء في الفليس و حق الرهانه و حق الجنايه ففي تقديمه أو تقديم الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط (١).

و ما ذكره الماتن في المسألة الآتية من احتساب الزائد إذا كان نقصه هتكاً للميت ليس منشؤه إلا أن شئون المتعارف هو ذو درجات متناسبه مع كل بحسبه.

كما بنوا على ذلك في مستثنيات الدين أيضاً.

نعم ما زاد على المتعارف بنحو معتد به يتوقف على ما ذكره الماتن من إجازة كبار الورثة من حصتهم أي تبرعهم بذلك، أو وصيته به و لو عموماً.

حكى عن البيان و الذكرى و جامع المقاصد و الموجز و كشف الالتباس و اللثام تقديم حق المرتهن و الجنايه على الكفن و بعضهم خص الثاني دون الأول أو الفرق بين العمد و الخطأ، و يتنظر في تقديم حق الرهانه بانه وثيقه

## مسأله ۲۲ إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن

(مسأله ۲۲) إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين، لأن الواجب الكفائي هو التكفين لا إعطاء الكفن لكنه أحوط. و إذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاه فالأحوط صرفه فيه، و الأولى بل الأحوط ان يعطى لورثته حتى يكفونه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميتهم صعباً عليهم. (۱)

على الدين و هو مؤخر عن الكفن فكيف يقدم ما هو وثيقه لمتأخر، و قد يقال أن الدين و إن كان متأخراً و لكن الرهانه تجعل متعلق الاستيفاء العين فمن ثم لا يجعل مع الغرماء فى المفلس فلم يبق الدين فى الذمه فهى التزام زائد على أصل الدين.

نعم حق الجنايه العمديه مقدم لتعلقه بالعين و ليس من قبيل الدين بل و كذا الخطيئه بناء على أن غير المالك فى دفع الديه هو من قبيل تخليص العين من الاستحقاق و أما حق الغرماء للمفلس فالظاهر تقديم الكفن بعد استثناء النفقه فى الدين لا سيما بلحاظ التعليل الوارد فى النص ثمه.

صرح أكثر الأصحاب بعدم الوجوب على المسلمين كما حكى، و استظهر له بما ورد من بيان ثواب إعطاء الكفن للمؤمن مما يومئ للندب و هو محل تأمّل لعدم منافاه نديبه التعيين مع كفائيه الواجب، و بما فى موثق الفضل بن يونس من تكفين من لم يترك ما يكفن به بمال الزكاه و فيه: إن التعليل فى الموثق «إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً فوار بدنه و عورته و كفنه و حنطه و احتسب بذلك من الزكاه» يقضى بلزوم ذلك لا سيما عورته، نعم حيث يكون بيت المال متوفراً فيصرف منه لأن المقام من سبل العموم و قد

(مسألة ٢٣): تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه فليس حالهما حال الطيب في حرمه تقريبه إلى الميت المحرم.  
(١)

أعد لمصالحهم، و في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «... و لا يصلّي عليه و هو عريان حتى توارى عورته» (١) و لا يبعد كونه من الحسيات اللازمه إذ هو مقتضى لزومه من بيت المال كما التزم به جملة، غايه الأمر أن الكلفه الماليه للحسيات العامه لا تقع على عهد الآحاد بل من ما جعل ملكاً لعنوان المسلمين كبيت المال، و إنما فتبذل من الآحاد بنيه الاستيفاء و الاحتساب من بيت المال و لو مستقبلاً من منابعه من الزكاه و ربح الأراضى الخراجيه و غيرهما.

أما الأولويه لتمليك العيال ليكفونه فالظاهر من الموثق هو ليطيب الكفن للميت كما ورد التأكيد على طيب مال الكفن فيكون للعيال صدقه و للميت بذل و إنفاق منهم عليه.

لم يحك الخلاف إلا عن ابن أبي عقيل و المرتضى فمنعا من تغطيه رأسه و وجهه، للبناء على احرامه بعد تحريم الطيب عليه و لبعض الروايات الضعيفه (٢).

و بمرسله الصدوق قال: قال الصادق عليه السلام: من مات محرماً بعثه الله ملياً (٣).

و قد مرّ ان الروايات (٤) الصحيحه المعتبره مستفيضه في جوازه بل وجوبه.

ص: ٢٦٤

١-١) أبواب صلاه الجنازه؟؟

٢-٢) المستدرک أبواب غسل الميت ب ١٣ / ١-٢-٣.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٣ / ٦.

٤-٤) أبواب غسل الميت ب ١٣.

و هو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعه (١) و هى الجبهه و اليدان و الركبتان و إبهاما الرجلين و يستحب إضافه الأنف إليها أيضاً

حكى عليه الاجماع و عن الأردبيلى التأمل فيه لاختلاف الروايات فى مواضع المسح، و هو فى غير محله بعد وفاقها على القدر المشترك و هو المساجد السبعه مضافاً إلى خصوص موثق عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحنوط للميت؟ قال اجعله فى مساجده» (١).

و فى صحيح زراره عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود و مفاصله كلها الحديث (٢).

و فى صحيح حمران بن أعين قلت: فالحنوط كيف أصنع به؟ قال عليه السلام:

يوضع فى منخره و موضع سجوده و مفاصله» (٣).

و فى صحيح يونس عنهم عليهم السلام قال: فى تحنيط الميت و تكفينه قال:

١-١) أبواب التكفين ب ١٦ / ١.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٦ / ٦.

٣-٣) أبواب التكفين ب ١٤ / ٥.



بل هو الأحوط. و الأحوط أن يكون المسح باليد بل بالراحة و لا يبعد استحباب مسح إبطيه و لبتة و مغابنه و مفاصله و باطن قدميه و كفيه بل كل موضع من بدنه فيه رائحه كريهه و يشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمّم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين و بعده و فى أثناؤه و الأولى أن يكون قبله و يشترط فى الكافور أن يكون طاهراً مباحاً جديداً فلا يجزئ العتيق الذى زال ريحه و أن يكون مسحوقاً

أبسط الحبره بسطاً ثم ابسط عليها الإزار ثم ابسط القميص عليه و ترد مقدم القميص عليه ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده و امسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه إلى قدمه و فى رأسه و فى عنقه و منكبيه و مرافقه و فى كل مفصل من مفاصله من اليدين و الرجلين و فى وسط راحتيه ثم يحمل فيوضع على قميصه» الحديث (١).

و فى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه و مفاصله كلها و رأسه و لحيته و على صدره من الحنوط الحديث (٢).

و فى صحيح عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف أصنع بالحنوط؟ قال: تضع فى فمه و مسامعه و آثار السجود فى وجهه و يديه و ركبتيه» (٣) و هى مصرحه بالسبعه.

ص: ٢٦٦

١-١) أبواب التكفين ب ١٤ / ٣.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٤ / ١.

٣-٣) أبواب التكفين ب ١٦ / ٣.

فالتعبير تاره بالمساجد و أخرى بآثار السجود و موضع السجود و هى عامه شامله لمساجد السبعه، نعم يظهر من صحيح يونس الاختصاص بالجبهه و لكنه تضمن المسح فى وسط راحتيه و مفاصل الرجلين و مفاصل قدمه، و حكى عن كتب الشيخ و ابن إدريس ان المسح فى الرجلين على أطراف و ظاهر أصابع رجليه.

و عن الفقيه التعبير بما هو مفاد جمله من الروايات أى باضافه المفاصل و الأنف و المسامع و الصدر و هو متن ما فى الروايه.

هذا و فى المتن جمله من القيود:

الأول: أن يكون وضع الكافور بالمسح و قد عبّر به فى صحيح زراره و صحيح الحلبي و يونس المتقدمه و فى غيرها بالوضع و المس و لكن لا بدّ من حمله على المسح و ذلك لأن الوضع المجرد بدون المسح موجب لانتقال الكافور من المواضع المأمور بها عند يحمل بدن الميت و يقلّب فى القبر على جنبه، بل بعض المواضع لا يستقر عليها بدون مسح.

الثانى: المسح باليد بالراحه و هو و إن كان الظاهر الأولى من الأمر بالمسح إلّا أنه بقريته توصليه الحنوط يجتزئ المسح و لو بآله.

الثالث: أن يكون بعد الغسل سواء بعد التكفين أم قبله، و لعلّ فى التعبير مسامحه لأنه إذا كفن فلا بدّ من فكّ و رفع قطع الكفن كى يتمكن من وضع و مسح الكافور و الروايات واضحه الدلاله على ذلك كما فى صحيح زراره و حمران و يونس و غيرها نعم فى موثق عمار و كذلك صحيح يونس أن

وضع الكافور بعد وضع بدن الميت على المبسوط من قطع الكفن. و فى الموثق بعد شدّ الخرقه كما حكى عن جماعه و لكن فى استظهاره تأمل.

الرابع: أن يكون طاهراً و هو مقتضى التعليل الوارد فى الأمر بالتغسيل و كذا ما ورد فى طهاره الكفن و ما مرّ من اشتراط جواز الصلاه فى ما يكفن فيه.

الخامس: الإباحه و هو كما مرّ فى الكفن من وجه.

السادس: كونه جديداً لم تنزل رائحته و يقتضيه معنى الحنوط الذى هو على وزن وقود فانه كما فى اللسان طيب أو ذريره يخلط للميت خاصه مشتق من ذلك لأن الرمث إذا حنط كان لونه أبيض يضرب إلى الصفرة و له رائحه طيبه، و فى الحديث ان ثمود لما أيقنوا بالعذاب تكفونوا بالأنطاع و تحنطوا بالصبر».

السابع: كونه مسحوقاً و يقتضيه عنوان المسح بل طبيعه ماده الكافور حيث أنها فى طبيعتها لا تعلق مع جمدها و صلابتها.

ثم ان الماتن ذكر استحباب جملة من المواضع و قد مرّ عن الفقيه إضافه الأنف و الفم و العينين و المسامع و حكى عن المختلف و الذكري و مجمع البرهان و المدارك و حكى عن الأشهر كراهيه المسامع و المنخرين بل فى الخلاف الاجماع على جعل ما زاد على السبعه على الصدر، و إن الشافعى ذهب إلى الوضع فى تلك المواضع و إلى تلطيخ جميع بدنه و جعل القطن عليها، و عن ابن أبى عقيل و المفيد و الحلبي و القاضى و المنتهى انهم زادوا

## مسألة ١: لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والأنثى والخنى والذكر والحر والعبد

(مسألة ١): لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والأنثى والخنى والذكر والحر والعبد، نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مرّ ولا يلحق به التي في العده ولا المعتكف

الأنف الذي يرغم به و ظاهر الحكاياه الوجوب، وقد مرّ في صحيح ابن سنان تحديد المساجد بالسبعه.

و في صحيح حمران بن أعين عنه عليه السلام «و لا تقربوا أذنيه شيئاً من الكافور» (١).

و في صحيح يونس عنهم عليهم السلام «و لا تجعل في منخريه و لا في بصره و مسامعه و لا على وجهه قطناً و لا كافوراً» (٢).

و في مرسله الصدوق «إياك أن تحشو مسامعه شيئاً فإن خفت أن يظهر من المنخرين شيء فلا عليك أن تصير عليه قطناً، و إن لم تخف فلا تجعل فيه شيئاً» (٣).

و في الفقه الرضوي (٤) النهي عن مسامعه و بصره.

و عن البحار الاخبار في المسامع مختلفه و جمع الشيخ بينها بحمل أخبار الجواز على جعله فوقها و اخبار النهي على ادخاله فيها و لعلّ الترك أولى لشهره الاستحباب بين العامه.

ص: ٢٦٩

١-١) أبواب التكفين ب ١٤ / ٥.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٤ / ٣.

٣-٣) أبواب التكفين ب ١٦ / ٧.

٤-٤) المستدرک أبواب الكفن ب ١٣ / ١.

و إن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياه.(١)

### مسأله ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه

(مسأله ٢): لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضاً.(٢)

### مسأله ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى

(مسأله ٣): يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى و الأفضل أن يكون ثلاثه عشر درهماً و ثلث

أما التسويه بين أفراد الميت فيدلّ عليه مضافاً إلى الاطلاقات، خصوص صحيح الحلبي قال عليه السلام: «حنوط الرجل و المرأه سواء» (١) و صحيح زراره (٢) و أما المحرم قل إتيانه بالسعى الواجب فى الحج أو التقصير فى العمره فقد مرّت الإشاره إلى الروايات (٣) بعدم تغسيه و لا- تكفينه بالكافور و أما المعتده و المعتكف فلا- دليل على إلحاقهما بالمحرم مضافاً إلى انتفاء الموضوع بعد الموت فيهما بحسب مقتضى القاعده فيندرجان تحت الاطلاقات.

قد مرّ فى التكفين ماله نفع فى المقام، و أما اجزاء مباشره الصبى المميز أو غيره أو المجنون فلما مرّ من ظهور الأدله فى ان الواجب هو مسّ و انمساح مواضع السجود بالكافور من دون لزوم المسح باليد أو بالراحه. نعم على ما استظهره الماتن ربما يستشكل فى سقوط مباشره و أما حديث رفع القلم عن الصبى أو المجنون فلا دلالة له على عدم الاجزاء مضافاً إلى كونه رفعاً للتنجيز.

ص: ٢٧٠

١-١) أبواب التكفين ب ١٤ / ١.

٢-٢) أبواب التكفين ب ١٦ . ٦.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٣.

تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل و حمصتين إلّا خمس الحمصه. و الأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط، لا له و للغسل، و أقل الفضل مثقال شرعى و الأفضل منه أربعة دراهم، و الأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه. (١)

حكى الشهره أو الاجماع على كفايه المسمى و عن الشيخين و الصدوق أقله مثقال و كذا ابن الجنيد و عن الجعفى مثقال و ثلث، و أما أتم الفضل فالمشهور ثلاثه عشره درهماً و ثلث و الوسط أربعة مثاقيل و عن بعضهم تفسيره بأربعة دراهم و أن الأدون درهم، و أما كونه تقديراً للحنوط فهو المشهور و حكى ابن إدريس وجود الخلاف و تردد فى التذكره و مجمع البرهان.

و يدلّ على إجزاء المسمى مضافاً إلى الاطلاقات عدم تعرض الروايات البيانيه (١) لكيفيه التكفين و التحنيط للتقدير، و فى مرسل ابن أبى نجران عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أقل ما يجزى من الكافور للميت مثقال» (٢).

و فى طريق الشيخ (مثقال و نصف)، و لا يبعد حمله على ان المسمى فى المعتاد ذلك بل قد يكون فوقه، و فى معتبره الكاهلى و الحسين بن المختار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: القصد من الكافور أربعة مثاقيل» (٣).

ص: ٢٧١

١-١) أبواب التكفين ب ١٤-١٥-١٦.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٣ / ٢-٥.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٣ / ٤.

(مسألة ٤): إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط و لا يقوم مقامه طيب آخر، نعم يجوز تطيبه بالذريه لكنها ليست من الحنوط، و أما تطيبه بالمسك و العنبر و العود و نحوها و لو بمزجها بالكافور فمكروه بل الأحوط تركه. (١)

و فى مرفوعه إبراهيم بن هاشم و روايه عيسى بن المستفاد (١) أن حنوط النبى صلى الله عليه و آله و سلم و على عليه السلام و فاطمه عليها السلام كان أربعين درهماً و قد قسم أثلاثاً فيكون ثلاثة عشر درهماً و ثلث و حيث ان العشره دراهم تساوى سبعة مثاقيل شرعيه فيكون الأربعون درهماً ثمانية و عشرون مثقالاً شرعياً و ثلثه هو تسعه مثاقيل شرعيه و ثلث أى ما يعادل سبعة مثاقيل صيرفيه. و المتقال يقرب من أربعة جرام و ستة أعشار (٤,٦) جم فيكون اثنين و ثلاثون جرام و عشرين (٢,٣٢)، ثم ان ظاهر الحنوط الوارد فى الروايات هو كميته التحنيط لا- ما يشمل التغميل نعم ما ورد فى أقل التقدير هو الكافور قابل للحمل عليهما لكن بقرينه أكمل الفضل يستظهر منه للتحنيط.

كما فى القواعد و عن جمله من كتب المتأخرين عدم جواز غير الكافور و الذريه و عن المبسوط و النهايه نفى الخلط بغيره و عن المختلف ان المشهور كراهيه الخلط و التجمير بالعود، هذا و مقتضى جواز طيب الذريه قد يعطى بدليته عند فقد الكافور، كما ان مقتضى الكراهه للمسك و العنبر و غيرهما من الطيب أيضاً ذلك، لكنه غير مراد من العبائر و يدل على الحصر صحيح عبد الله بن المغيرة عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الكافور هو

ص: ٢٧٢

## مسألة ٥: يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه.

(مسألة ٥): يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه. (١)

الحنوط» (١).

و مثله معتبره داود بن سرحان المرويه بطريقين (٢) و روايه محمد بن مسلم المرويه بطريقين (٣) مما يوجب الوثوق بالصدور مع ضميمه روايه المفضل بنفس اللفظ ففي معتبره داود قال قال: أبو عبد الله عليه السلام لى فى كفن أبى عبيده الحذاء: «انما الحنوط الكافور و لكن اذهب فاصنع كما يصنع الناس».

و فى روايه إبراهيم الجعفرى نفى كون المسك من الحنوط. (٤)

و فى روايه يعقوب بن يزيد عن عده من أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام «... و لا يحنط بمسك» (٥) و بمقتضى هذا المفاد فى مجموع الروايات الموثوق بصدوره يحمل ما فى روايات ضعاف على التقيه لكن غايه مفاد النهى هو كراهه استعمال بقيه أنواع الطيب مع الكافور مع نفى اندراجها فى الحنوط. كما هو مقتضى مفاد نفى اندراجها و تفريع النهى على ذلك و ترخيص فعل ما يصنعه العامه.

تقدم ما يدل على ذلك و تقريبه.

ص: ٢٧٣

١-١) أبواب التكفين ب ٤ / ٦.

٢-٢) أبواب التكفين ب ٦ / ٧-٨.

٣-٣) أبواب التكفين ب ٥ / ٦.

٤-٤) أبواب التكفين ب ٦ / ١١.

٥-٥) أبواب التكفين ب ٦ / ٦.



**مسألة ٦: إذا زاد الكافور يوضع على صدره.**

(مسألة ٦): إذا زاد الكافور يوضع على صدره. (١)

**مسألة ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون.**

(مسألة ٧): يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون. (٢)

**مسألة ٨: يكره وضع الكافور على النعش.**

(مسألة ٨): يكره وضع الكافور على النعش. (٣)

**مسألة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه الحسين عليه السلام**

(مسألة ٩): يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه الحسين عليه السلام لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام. (٤)

**مسألة ١٠: يكره إتباع النعش بالمجمره، وكذا في حال الغسل.**

(مسألة ١٠): يكره إتباع النعش بالمجمره، وكذا في حال الغسل. (٥)

**مسألة ١١: يبدأ في التحنيط بالجبهه و في سائر المساجد مخير.**

(مسألة ١١): يبدأ في التحنيط بالجبهه و في سائر المساجد مخير. (٦)

مر ما يدلّ عليه.

لم نقف في الروايات على ما يشهد لذلك كما مرّ في استحباب المسح باليد.

كما في موثق السكوني (١) و لا ينافيه موثق غياث (٢) بعد حملة على التقية.

كما في صحيحه الحميري (٣).

كما في صحيح الحلبي (٤) و غيرها (٥).

كما هو ظاهر صحيح يونس (٦) و هو ظاهر صحيح الحلبي و نحوه

- ١-١) أبواب التكفين ب ١٧.
- ٢-٢) أبواب التكفين ب ١٧.
- ٣-٣) أبواب التكفين ب ١٢.
- ٤-٤) أبواب التكفين ب ١٤ / ١ و ب ٦.
- ٥-٥) أبواب التكفين ب ١٤ / ١ و ب ٦.
- ٦-٦) أبواب التكفين ب ١٤ / ٣.

## مسألة ١٢: إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط

(مسألة ١٢): إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط يقدم الأول و إذا دار في الحنوط بين الجبهة و سائر المواضع تقدم الجبهة. (١)

### فصل في الصلاة على الميت

#### إشارة

#### فصل

#### في الصلاة على الميت

يجب الصلاة على كل مسلم (٢) من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى المرتكب للكبائر، بل و لو قتل نفسه عمدًا.

أيضاً مما ابتدأ في الأمر بالحنيط بآثار السجود المنصرف منه ابتداءً الجبهة و ما ورد (١) من تقديم مواضع اخرى كموثق عمار كالمسامع و صحيح حمران بن أعين كالمنخر و صحيح عبد الله بن سنان كالقلم و المسامع و نحوها فهي محمولة على التقيه كما مرّ. نعم ليس في عبائهم تصريح بذلك و إن كان بعضها ذكرها أولاً، و حيث أن الواجب توصلى أو بمنزلته فلا يتعين الظهور في اللزوم و إن كان أحوط.

و هو إن لم يكن ظاهر ما تقدم في المسألة السابقه فلا أقل من احتمال الأهميه لا سيما و أن السجود بحسب مواضعه تشكيكى و أبرزه الجبهة.

قد مرّ في وجوب التغيل شطر وافر من كلمات الأصحاب

ص: ٢٧٥

فى المقامين، و انه صرح جماعه بحرمة الصلاه على المخالف إلاً لتقيه كما فى المقنعه و الكافى و المهذب و السرائر و ظاهر الوسيله و اشاره السبق و ظاهر المبسوط مع تصريحه بالحرمة فى قتل أهل البغى و عللها بالكفر، و استظهر كاشف اللثام أن من قال بالوجوب هو للمداراه لاتفاقهم على أنه لا يدعى له بل عليه مع أن عمده الصلاه الدعاء للميت و كذلك تقييدهم التكييرات على المنافق بالأربع و قد فسرته فى الروضه «و هو هنا المخالف مطلقاً»، و احتمال المحقق الهمداني كون الوجوب شعارياً لإظهار الشهادتين و للصلاه على النبى و آله للدعاء للمؤمنين، و قرّب فى المدارك قصر الوجوب على المؤمنين. و عن ابن إدريس منع الصلاه على ابن الزنا و حكى عن النهايه و النافع و الشرائع و المعبر و كشف الرموز و فى القواعد و اللمعه و الروضه و عن البيان و الدروس و الروض و التنقيح و مجمع البرهان و الذخيره و غيرهم من المتأخرين وجوبها على كل مسلم و بعضهم عبّر بالوجوب على كل مظهر للشهادتين فيدخل كل منتحل و إن حكم بخروجه كالمنكر للضرورى و عن الخلاف التصريح فى كتاب البغاه بالصلاه على الباغى لعموم الاخبار لكن عن موضع آخر من كتاب الصلاه الحرمة، لكن صرح جمع من ذهب -و استدلل للاطلاق -بروايه طلحه ابن زيد عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عليهما السلام قال: «صلّ على من مات من أهل القبلة و حسابه على الله» (1) و طلحه و إن كان عامياً إلا أن الشيخ وصف كتابه بأنه معتمد، إلا أن الاعتماد على أصاله الجبهه فى الصدور مع كونه عامياً محل تأمل

ص: ٢٧٦

فى مقابل ما تقدم من الأدله فى بحث تغسيل المخالف، و روايه غزوان عن السكونى عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «صَلُّوا عَلَى الْمَرْجُومِ مِنْ أُمَّتِي، وَ عَلَى الْقِتَالِ نَفْسَهُ مِنْ أُمَّتِي، لَا تَدْعُوا أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي بِلا صلاه» (١) و هى مضافاً إلى ضعف الطريق أن السكونى و إن كانت رواياته معتمده إلا أنه عامى فيأتى التأمل السابق فى وجهه الصدور.

و قد يستدل بمطلقات اخرى لا تخلو من نظر لعدم ورود اطلاقها لبيان الشمول من هذه وجهه.

منها: ما فى موثق أبى مريم الأنصارى عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال:

«الشهيد إذا كان به رمق غسل و كفن و حنط و صَلَّى عليه الحديث» (٢) و لا يخفى وروده فى بيان قيود سقوط الغسل و التكفين و الحنوط فى القتل فى المعركة، و مثل الموثق بقيه روايات الوارده فى الشهيد.

و منها: ما ورد (٣) فى تحديد أجزاء الميت التى يصلى عليها كصحيح على بن جعفر و محمد بن مسلم و الفضيل بن عثمان الأعور و خالد بن ماد القلانسى و موثق طلحه بن زيد، و الاستدلال باطلاقها لا يخلو من نظر بعد كونه فى صدد بيان موضوع وجوب الصلاه من وجهه أعضاء بدن الميت، لا من الجهات الأخرى كالدَيانَه و المذهب و من ثم لا يتمسك بها فى حدود

ص: ٢٧٧

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٧ / ٣.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ١.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨.

السن المشكوكه و نحو ذلك.

و ينبغي التعرض لنقاط:

الأولى: قد يقال ان مقتضى موثق أبي مریم الأنصاری و غيرها من الروایات و إن كان سقوط تحنيط الشهيد كسقوط تكفينه لكن إذا جرد من ثيابه و وجب تكفينه فيجب تحنيطه لاندراجه في المطلقات لأن موضوع سقوط التحنيط من يدفن بثيابه، و فيه: ان الموضوع هو الشهيد الذي ليس فيه رمق غايه الأمر أن سقوط تكفينه قد جعل ببدل و هو تكفينه بثيابه فمع عدم ثيابه يكفن بقطع الكفن، و هذا بخلاف سقوط الغسل و التحنيط.

الثانية: قد مرّ ان ما في موثق عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «إن علياً عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر و لا هاشم بن عتبته و هو المرقال و دفنهما في ثيابهما و لم يصلّ عليهما» (١)، محمول على و هم الراوى أو التقيه أو أنه قد صلّى عليهما غيره مع من انه في روايه (٢) أبي البختری انه عليه السلام صلّى عليهما، لما ورد (٣) في الصحاح لأبان بن تغلب و إسماعيل بن جابر و زراره من الصلاه على حمزه.

الثالثة: قد ورد في بعض الروایات انه لا يصلّى على جمله من مرتكبي الذنوب و الكبائر كالأغلف كما في روايه (٤) زيد بن على عن آبائه عن

ص: ٢٧٨

١-١) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ٤.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١٤ / ١٢.

٣-٣) المصدر نفسه.

٤-٤) أبواب صلاه الجماعه ب ١٣.

و لا- تجوز على الكافر بأقسامه (١) حتى المرتد فطرياً أو مليئاً مات بلا- توبه و لا تجب على أطفال المسلمين إلّا إذا بلغوا ستّ سنين (٢)

على عليه السلام كمدن الخمر كما فى روايه أبى بصير و عمار (١) أو غيرهما من الموارد التى قد يقف عليها المتبع، إلّا انها محموله على الكراهه العينيه التى تجتمع مع الواجب الكفائى أى تتعلّق بالمبادره و نحو ذلك لما ورد فى صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قلت له شارب الخمر و الزانى و السارق يصلّى عليهم إذا ماتوا؟ فقال: نعم» (٢) و قد مرّت روايه السكونى فى المرجوم و القاتل نفسه.

و يدل عليه ما دل على النهى عن الصلاه على المنافق و كذا ما ورد من الآيات الناهيه عن الاستغفار للمشركين مما تقدّمت الاشاره إليها فى تغسيل المخالف.

و المرتد بقسميه مع عدم توبته كافر حقيقه و قد تقدّم عدم قبول توبه الفطرى بحسب الظاهر.

و فى موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى النصرانى «لا يغسله مسلم و لا كرامه و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و إن كان أباه» (٣).

و ادعى عليه الاجماع و عن عدّه من المتقدمين تحديد الموضوع بأن يعقل الصلاه و عن ابن أبى عقيل بالبلوغ و عن ابن أبى الجنيد

ص: ٢٧٩

١-١) أبواب الأشربه المحرمه ب ١١.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٧ / ١.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ١٨.

بالمستهل و عن الفيض الكاشاني الندب لست و الوجوب بالبلوغ.

و الروايات الواردة منها، ما حدد بالعقل و آخر بالست و ثالث بالبلوغ ففي صحيح الحلبي و زراره عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ست سنين، و الصيام إذا أطاقه» (١). و كون الذيل في تحديد توجه الخطاب للصبي بالصلاة لا ينافي صلاحيته لتفسير العقل للصلاة الذي في صدر الرواية. لأنه انما يخاطب بها عند ما يعقلها.

و منها: صحيح آخر لزراره قال: مات ابن لأبي جعفر عليه السلام فأخبر بموته فأمر به فغسل و كفن و مشى معه و صلّى عليه و طرحت خمره فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه، ثم انصرف و انصرفت معه حتى أنى لأمشى معه فقال: أما انه لم يكن يصلّى على مثل هذا و كان ابن ثلاث سنين، كان على عليه السلام يأمر به فيدفن و لا يصلّى عليه و لكن الناس صنعوا شيئاً فنحن نصنع مثله قال:

قلت فمتى تجب عليه الصلاة؟ فقال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين..

الحديث» (٢).

و الذيل و إن احتمل تحديد وقت خطاب الصبي بالصلاة لا وقت خطاب البالغين بالصلاة عليه إلّا أن وحده السياق و تقييد النفي في صدر الرواية باسم الاشارة و كان عند الراوى حد عمره بثلاث سنين، فينقدح السؤال لديه عن الحدّ في ما كبر على ذلك، مضافاً إلى أن الذيل الذي قطعه صاحب الوسائل

ص: ٢٨٠

١-١) أبواب صلاة الجناه ب ١٣ / ٣-١.

٢-٢) أبواب صلاة الجناه ب ١٣ / ٣-١.



أيضاً هو سؤال عن موتى الأطفال.

و منها: صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الصبي أ يصلي عليه إذا مات و هو ابن خمس سنين؟ فقال: إذا عقل الصلاة صلى عليه» (١).

و ظاهراً أن المدار على العقل للصلاه لا على الست و يأتي عموم ان الصلاه على من صلى و هو يعضد مداريه العقل لا السن، أو كون الست علامه اخرى على العقل لها مضافاً إلى الأداء الخارجى لها. و قد يستظهر من الجواب النفي لابن الخمس و أن الموضوع هو من عقل و الذى حدّد بالست فى روايات أخرى، لكن فى عدّه من الروايات الواردة فى أمر الصبيان بالصلاه يظهر منها ان عقل الصلاه و أداءها يختلف فى السن بحسب الموارد ففى صحيح معاويه بن وهب (٢) انه بين الست و السبع.

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: انا نأمر صبياننا بالصلاه إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاه إذا كانوا بنى سبع سنين» (٣).

نعم فى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام «فى الصبي متى يصلي؟ فقال: إذا عقل الصلاه قلت: متى يعقل الصلاه و تجب عليه؟ قال: لست

ص: ٢٨١

- ١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٣ / ٤.
- ٢-٢) أبواب اعداد الفرائض ب ٣ / ١.
- ٣-٣) أبواب اعداد الفرائض ب ٣ / ٥.

و فى روايات (٢) اخرى التحديد بالثمان سنين.

و منها: الموثق إلى عمرو بن سعيد عن على بن عبد الله قال سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام ... فى حديث قبض إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه و آله -فانتصب قائماً ثم قال: أيها الناس أتانى جبرئيل بما قلتم زعمتم انى نسيت أن أصلى على ابنى لما دخلنى من الجزع ألا- و إنه ليس كما ظننتم و لكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات، و جعل لموتاكم من كل صلاة تكبيره و أمرنى أن لا أصلى إلا على من صلى.. الحديث» (٣) و رواه البرقى بطريق آخر عن الحسين ابن خالد عنه عليه السلام .

و منها: روايه هشام قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ان الناس يكلمونا و يردون علينا قولنا: انه لا يصلى على الطفل لأنه لم يصل فيقولون: لا يصلى إلا على من صلى؟ فنقول: نعم، فيقولون: أ رأيتم لو أن رجلاً نصرانياً أو يهودياً أسلم ثم مات من ساعته فما الجواب فيه؟ فقال: قولوا لهم: أ رأيتم لو أن هذا الذى أسلم الساعه ثم افترى على انسان ما كان يجب عليه فى فريته؟ فإنهم سيقولون يجب عليه الحد فإذا قالوا هذا، قيل لهم فلو ان هذا الصبى الذى لم يصل افترى على إنسان هل كان يجب عليه الحد؟ فإنهم سيقولون: لا يقال

ص: ٢٨٢

- 
- ١-١) أبواب اعداد الفرائض ب ٢ / ٣ .
  - ٢-٢) أبواب اعداد الفرائض ب ٨ / ٣ .
  - ٣-٣) أبواب صلاة الجنازه ب ٢ / ١٥ .

لهم: صدقتم، انما يجب أن يصلى على من وجبت عليه الصلاه و الحدود، و لا يصلى على من لم تجب عليه الصلاه» (١).

و فى موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام انه سئل عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال: «لا، انما الصلاه على الرجل و المرأه إذا جرى عليهما القلم» (٢).

و صدر روايه هشام لا يخالف ما تقدم من الروايات حيث أخذ الموضوع (من صلى) إلا ان الذيل ظاهر فى البلوغ و مثله الموثق لكن بقرينه نفي الصلاه الصريح فى نفي التشريع فى الروايتين يحمل وجوب الصلاه و الحدود على الثبوت و الحدود على ما يعم التعزير كما يحمل القلم على كتابه الحسنات، و يعضد هذا الحمل أن محل الخلاف بين الخاصه و العامه الذى سأل الراوى عنه هو من لم يبلغ ست سنين و من لم يعقل الصلاه و إلا فالذى يعقلها و يصلى لا استرايه فى مشروعيه الصلاه عليه بحسب الروايات و سيره الطائفه بحسب كلمات المتقدمين كما ان التعبير عن موضوع الوجوب ب (من صلى) يعم من يعقل الصلاه و هو قرينه اخرى على الحمل المزبور، كما انه ورد (٣) فى من يعقل الصلاه أنه يضرب عليها و انه يؤخذ بها.

و أما التعبير بالرجل و المرأه فليس بشاهد على البلوغ بقرينه تقيدهما

ص: ٢٨٣

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٥ / ٣.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٤ / ٥.

٣-٣) أبواب اعداد الفرائض ب ٣ / ٧-٨.

نعم تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين و إن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حيّاً، و إن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً (١).

بجريان القلم عليهما مما يدل على استعمالهما في معنى أعم من المقيد.

و عن الجعفي و المقنع انه لا يصلّي عليه حتى يعقل و اختاره الفيض. و عن ابن أبي عقيل لا يصلّي عليه حتى يبلغ و استظهر من الكليني و المفيد نفى الاستحباب.

و قد تقدم كل من الروايات المحدده لصلاه الجنازه بمن عقل الصلاه و صحيح زراره و قول أبي جعفر عليه السلام: «أما انه لم يكن يصلّي على مثل هذا» (١).

و في طريق آخر «انما كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر بهم فيدفنون من وراء و لا يصلّي عليهم و انما صلّيت عليه من أجل أهل المدينة كراهيه أن يقولوا: لا يصلّون على أطفالهم» (٢).

و في روايه على بن عبد الله عن أبي الحسن عليه السلام قول رسول الله صلى الله عليه و آله :

«و أمرني أن لا اصلي إلا على من صلي» (٣).

و مثلها روايه هشام (٤)، لكن في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يصلّي على المنفوس و هو المولود الذي لم يستهل و لم

ص: ٢٨٤

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٣ / ٣.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٥ / ١.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ١٥ / ٢.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ١٥ / ٣.

و يلحق بالمسلم في وجوب الصلاه عليه من وجد ميتاً في بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الإسلام بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه. (١)

### مسأله ١: يشترط في صحه الصلاه أن يكون المصلّى مؤمناً

(مسأله ١): يشترط في صحه الصلاه أن يكون المصلّى مؤمناً و أن يكون مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مرّ سابقاً فلا تصح من غير إذنه جماعه كانت أو فرادى (٢)

يصح، و لم يورث من الديه و لا من غيرها و إذا استهلّ فصلّ عليه و ورثه» (١).

و مثله موثق السكوني (٢) و في صحيح ابن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام :

«... يصلّى عليه على كل حال إلّا أن يسقط لغير تمام» (٣) و مثله مرسل أحمد ابن محمد (٤).

فالظاهر حملها على رجحان التظاهر بذلك أمام العامه.

أما من وجد في دار و بلاد المسلمين فلأماريه الدار و البلاد كما مرّ في بحث الطهاره من اماريه السوق و اليد و التذكيه و غيرها، و ربما يتمسك باطلاق الأدله غايه ما خرج منها الكافر و الأصل عدمه و قد تقدّم الاشكال في الاطلاق في مبحث غسل الميت. و منه يظهر الحال في لقيط دار الكفر، نعم قد يلحق من باب الاحتياط بمقتضى حرمة المسلم أو المؤمن.

أما اشتراط الايمان في الصلاه فلاشترط الولاية في صحه العباده

ص: ٢٨٥

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٤ / ١.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٤ / ٣.

٣-٣) المصدر السابق ب ١٤ / ٢ - ٤.

٤-٤) المصدر السابق ب ١٤ / ٢ - ٤.

(مسألة ٢): الأقوى صحة صلاة الصبي المميز لكن في إجزائها عن المكلفين البالغين إشكال. (١)

على الأقوى وفاقاً للمشهور شهره عظيمه و قد حررناه في مبحث النياحه من كتاب الحج، و أما الاذن من الولي في صحة الصلاة فان متعلق الولايه و إن كان هو التصدي و التدبير كما مرّ في التغسيل إلّا ان التدبير متعلق أيضاً بالفعل فالقيام به متعلقاً لحق و ولايه الولي.

هذا، و في الصحيح إلى ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يصلّي على الجنّاه أولى الناس بها أو يأمر من يحب» (١).

و مثلها مصحح ٢ ابن أبي نصر عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام .

و في موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازه فهو أحق بالصلاه عليها إن قدّمه وليّ الميت و إلّا فهو غاصب» ٣.

نعم في معتبره طلحه بن زيد ٤ اطلاق أحقيه الإمام بالصلاه عليه.

أما الصحه فلمشروعيه عباداته بالخطابات العامه للبالغين الشامله له و رفع القلم و نحوه غايته رفع التنجيز، نعم ما دلّ على ان عمدته خطأ دالّ على قصور في الإراده و منه يتأمل في الفعلية التامه للتكليف و فاعليته و بالتالي يشكل الاجزاء.

و بعباره اخرى ان ذلك دال على قصور في الأداء و الامتثال منه لضعف

ص: ٢٨٤

### مسألة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين

(مسألة ٣): يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين فلا تجزئ قبلهما و لو في أثناء التكفين عمداً كان أو جهلاً أو سهواً، نعم لو تعذر الغسل و التيمم أو كلاهما لا تسقط الصلاة فإن كان مستور العوره فيصلّى عليه و إلّا يوضع في القبر و يغطى عورته بشيء من التراب أو غيره و يصلّى عليه، و وضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلاة ثم بعد الصلاة يوضع على كيفية الدفن (١).

و قصور إرادته و نيته، و يعضد ذلك ما ورد في صلاة الجماعة ان الصبي إذ أمّ صحّت صلاته و فسدت صلاة من خلفه كما في موثق إسحاق (١).

لا خلاف في الترتيب و الكلام في أمور:

الأول: يدل عليه ما ورد في جملة من الموارد:

منها: ما ورد في الصلاة على أبعاض الميت كصحيح على بن جعفر انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فبقى عظامه بغير لحمه كيف يصنع به؟ قال: «يغسل و يكفن و يصلّى عليه و يدفن» (٢) و غيرها مما ورد في ذلك ٣.

و الواو و إن كانت لمطلق العطف إلما ان الترتيب الذكرى المتكرر في الروايات دالّ عرفاً على إرادته الترتيب لا سيما مع تأخير الدفن عن البقية مع وضوح إرادته تأخيره الوضعى كما في جملة روايات أخرى و لا سيما مع الترتيب بين الغسل و التكفين فيها الذى هو رتبى كما في الروايات البيانية في

ص: ٢٨٧

١- ١) أبواب صلاة الجماعة ب ١٤ / ٧.

٢- ٢ و ٣) أبواب صلاة الجنازة ب ٢٨ / ١ - ٥.

تجهيز الميت.

و منها: ما ورد (١) في تغسيل رسول الله صلى الله عليه وآله و انه أمر علياً «بغسله و كفنه و دفنه» و انه صلى الله عليه وآله صَلَّى عليه بعد كفنه.

و منها: ما ورد (٢) في الشهيد إذا كان به رمق كما في صحيح أبي مريم الأنصاري عن الصادق عليه السلام «... غسل و كفن و حنط و صَلَّى عليه» و صحيح أبان ابن تغلب، و تقريب الدلالة كما مرّ.

### كيفية الدفن

و منها: ما ورد في الميت الذي لا كفن له كموثق عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون... فإذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراه و ليس عليهم إلّا إزار كيف يصلون عليه و هو عريان و ليست معهم فضل ثوب يكفنون به؟ قال: يحفر له و يوضع في لحدّه، و يوضع اللبن على عورته فتستر عورته باللبن (و بالحجر) ثمَّ يصلّي عليه ثمَّ يدفن. قلت فلا يصلّي عليه إذا دفن فقال: لا يصلّي على الميت بعد ما يدفن و لا يصلّي عليه و هو عريان حتى توارى عورته» (٣).

ص: ٢٨٨

- 
- ١-١) أبواب غسل الميت ب ١ / ٢.
  - ٢-٢) أبوا غسل الميت ب ١٤ / ٧.
  - ٣-٣) أبواب صلاه الجنائز ب ٣٦.



و هي داله على لزوم و شرطيه ستر عورته في الصلاه عليه، و في فرض السائل و في هذا الموثق ايماء بمفروغيه ستر العوره بالكفن كما ورد ذلك في تعلييل التكفين بستر العوره ففي معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: إنما أمر أن يكفن الميت ليلقى ربه عزّ و جل طاهر الجسد، و لئلا- تبدو عورته لمن يحمله أو يدفنه، و لئلا- يظهر الناس على بعض حاله و قبح منظره...

#### الحديث (١).

بل في تتمه الحديث ما يعضد فوريه التكفين و هو لا يتم إلا بالتغسيل لدلاله الروايات المستفيضه على ذلك.

الثاني: مقتضى اطلاق مثل الموثق و ما تقدم من وجوه دلاله الروايات اطلاق شرطيه الترتيب للجهل و النسيان.

الثالث: لو تعذر التكفين أو التغسيل لا تسقط الصلاه عليه و كذلك الدفن و بالجمله أياً من واجبات تجهيز الميت لا تسقط بتعذر بعضها الآخر، و ذلك لكونها واجبات مستقلة غايه الأمر قد أخذ الترتيب شرطاً في الواجب لا في الوجوب فيما بينها و لا يسقط الواجب بتعذر الشرط بعد ورود الأدله بلزوم الناقص من الغسل و التكفين بل و الدفن كأن يرمى في الماء من دون سقوط البقيه (٢) مع تعذر اليابسه، و كذلك خصوص دلاله موثق عمار المتقدم على المقام.

ص: ٢٨٩

١-١) أبواب التكفين ب ١.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٤٠ / ٢ - ٣ و ب ٤ و ب ٥١.

## مسألة ٤: إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات

(مسألة ٤): إذا لم يمكن الدفن لا- يسقط سائر الواجبات من الغسل و التكفين و الصلاة و الحاصل كلما يتعذر يسقط و كلما يمكن يثبت فلو وجد في الفلاة ميت لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلّى عليه و يخلّى، و إن أمكن دفنه يدفن (١).

الرابع: لو كان الميت عارياً لعدم التمكّن من الكفن فهل يصلّى عليه بالكيفية التي في موثق عمار المتقدم و ذكرها الماتن أم يجوز تغطيه عورته بغير ذلك و الصلاة عليه خارج القبر.

و عن كشف اللثام الوفاق على الجواز و الظاهر من موثق عمار ذلك حيث ذكر هذه الكيفية كوسيله لستر عورته و إن الستر هو الشرط للصلاة نعم قد يقال ان اللّازم ليس ستر العوره فقط بل «لا يصلّى عليه و هو عريان» فاللّازم ستر بدنه لا سيما مع ما ورد في عله التكفين من لزوم ستر كل البدن لا خصوص العوره لثلاً يساء منظره أمام الأحياء فإن تحقّق ذلك خارجاً فهو و إلّا تعيّن الكيفية المذكوره في الموثق، لكن الظاهر التخصيص فيه بالعوره و باقى البدن ظاهر.

قد مرّ في المسألة السابقة استقلال وجوب كل من أفعال تجهيز الميت عن بعضها الآخر، و إن اشتراط الترتيب في الصحة لا يسقط الوجوب مع التعذر بعد دلاله أدلتها على عدم سقوطها بتعذر جملة من شرائطها و هو كاشف عن ان الواجب ذو مراتب لا يسقط بتعذر بعض أجزائه مضافاً إلى رافعيه الاضطرار لذلك الشرط أو الجزء، مضافاً إلى النصوص المشار إليها ثمه.

## مسألة ٥: يجوز أن يصلّى على الميت أشخاص متعدّدون

(مسألة ٥): يجوز أن يصلّى على الميت أشخاص متعدّدون (١) فرادى فى زمان واحد و كذا يجوز تعدد الجماعة و ينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد، و إلّا نوى بالبقية الاستحباب و لكن لا يلزم قصد الوجوب و الاستحباب بل يكفى قصد القربة مطلقاً.

## مسألة ٦: قد مرّ - سابقاً - أنه إذا وجد بعض الميت

(مسألة ٦): قد مرّ - سابقاً - أنه إذا وجد بعض الميت فان كان مشتملاً على الصدر أو كان الصدر وحده بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب، أو كان عظم الصدر بلا لحم

الظاهر من الروايات الواردة جواز التعدّد تعاقباً فضلاً عن المعية، و الظاهر ان الطبيعه حيث بحسبها واجبه و إن كان الامتثال هو بفرد منها كما هو الحال فى الجماعة الواحده فان صلاه الامام مسقطه لأداء الواجب لكن ليس من اللازم على المأمومين نيه الاستحباب، كما هو الحال فى إعادة الصلاه الواجبه اليوميه.

أما الروايات الواردة فمنها ما ورد من جواز الصلاه على الميت بعد الدفن لمن لم يصلّ عليه (١).

و منها: ما ورد (٢) فى من فاته بعض التكبير فى الصلاه أن يقضيه متتابعاً و هو يمشى مع الجنازه.

و منها: ما ورد فى تكرار (٣) الصلاه جماعه و فرادى.

ص: ٢٩١

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٨.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٧.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٣ و ب ٦.

وجب الصلاة عليه، وإلّا فلا- نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت وإن كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما، وإن كان الأقوى خلافه، وعلى هذا فإن وجد عضواً تاماً وصلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاة عليه -أيضاً- إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب وإلّا وجبت. (١)

### مسألة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن

(مسألة ٧): يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن. (٢).

### مسألة ٨: إذا تعدّد الأولياء في مرتبه واحده

(مسألة ٨): إذا تعدّد الأولياء في مرتبه واحده وجب الاستئذان من الجميع على الأحوط ويجوز لكل منهم الصلاة من غير الاستئذان من الآخرين بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعه. (٣)

قد تقدم في غسل الميت (المسألة ١٢) ان مدار وجوب الصلاة على صدق قطع من عظام الميت وإن لم يكن فيها الصدر نعم مع وجوده لا- يجزئ الصلاة على غيره، وإن الأحوط الصلاة على العضو التام، فضلاً عما لم ينفرد من الأعضاء فإن الأظهر فيه الوجوب.

كما في موثق عمار المتقدم و الطوائف الأخرى التي استدلت بها على بعديه الصلاة و قبله التكفين، و لم يحك خلاف فيه.

أما استئذان الجميع فلعوم و لايه الوارث الأولى في الطبقة، و أما استقلال كل منهم في التصرف فيتأمل فيه بعد كون طبيعه الحق تابعه لاختلاف الموارد ففي استيفاء القصاص ذهب جماعه إلى ذلك، و هو بخلاف الإرث، نعم مع عدم تصدى البعض و عدم اقدامه لا يمانع استقلال الآخر.

## مسألة ٩: إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة

(مسألة ٩): إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة (١) من غير فرق بين أن يكون الميت رجلاً أو امرأه و يجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق.

## مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين

(مسألة ١٠): إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين فالظاهر وجوب إذن الولي له و الأحوط له الاستئذان من الولي و لا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه و إن قلنا بنفوذها و وجوب العمل بها (٢).

لثبوت الولاية لها و عدم تقييد أدله الصلاة الواجبه بالمماثل بل و تنصيص خصوص صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت للمرأة تؤم النساء؟ قال: «لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن في الصف معهن فتكبر و يكبرن» (١).

و غيرها و ما في روايه جابر عن أبي جعفر عليه السلام من تقييد صلاتها بعدم حضور رجل محمول على غير وليه الميت أو إذنها لغيرها بعد كونها وليه.

قد مرّ في غسل الميت في فصل الأولياء (مسألة ٧) بحث ذلك و أن الشخص حيث إنه مسلط على نفسه فله الإيضاء بماله من شئونه و ذلك بعد تقدّم الوصيه على ولاية الأرحام من دون تقييد الوصيه العهديه بمقدار، نعم هي مقيدة بالمعروف، فلو عدّ حصر التصدي بالوصي -عقوفاً للأرحام أشكال الحصر، دون أصل الإيضاء، و لعل احتياط الماتن بعدم سقوط اعتبار الإذن -

ص: ٢٩٣

## مسألة ١١: يستحب إتيان الصلاة جماعه.

(مسألة ١١): يستحب إتيان الصلاة جماعه. و الأحوط بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط (١) الامامه فيه من البلوغ و العقل و الايمان و العدالة، و كونه رجلاً للرجال، و أن لا يكون ولد زنا

ناظر إلى ذلك لا سيما و ان بالوصيه لا تنقطع ولايه ذى الرحم؛ لا سيما إذا لم يكن النفوذ فى باب الوصيه على مقتضى قاعده السلطنه كما هو الحال فى توليه الحى من يقوم بشئونه حال إغمائه.

و يدل على مشروعيه الجماعه فيها عده طوائف من الروايات تأتى الاشاره إليها تباعاً فى المسائل الآتية كما لم يحك الخلاف عن أحد فى ذلك، و هى مورد سؤال خبر اليسع بن عبد الله القمى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّى على جنازه وحده؟ قال: «نعم، قلت: فاثنان يصليان عليها؟ قال:

نعم، و لكن يقوم الآخر خلف الآخر و لا يقوم بجنبه» (١).

و أما الرجحان فيدل عليه أولاً ظهور طوائف الروايات فى كون الجماعه فى المقام هى الطبيعه المعهوده فى بقيه الصلوات و لا يشكل على ذلك بعدم تحمل الامام عن المأموم شيئاً من القراءه فإن ذلك لا يستلزم نفي الطبيعه نظير التحاق المأموم بالامام فى الثالثه أو الرابعه، مع انه فى المقام أيضاً لا يخلو من أثر فيما كان المأموم بعيداً عن الجنازه و محجوباً عنها بالصفوف فان اتصاله هو بتوسط الهيئه للجماعه بل لو استظهر رجحان المتابعه دون حقيقه الجماعه لم يخذش فى استفاده الرجحان.

ثانياً: ما فى معتبره السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال النبى صلى الله عليه و آله .

ص: ٢٩٤

خير الصفوف في الصلاة المقدم و خير الصفوف في الجنائز المؤخر، قيل: يا رسول الله و لِمَ؟ قال: صار ستره للنساء» (١).

و أما اعتبار شرائط الامامه فيستدل له:

أولاً: ما مرّ من ظهور جملة الروايات الواردة في جماعه الجنازه في الطبيعه المعهوده في بقيه أنواع الصلاة، نعم لو استظهر منها استحباب صورته المتابعه و نفس الهيئه لا حقيقه الائتمام كما هو الحال في الصلاة مع فاقد الشرائط للإمامه كما في الصلاة خلف العامه، لما اشترط ما اعتبر في إمامه الجماعه، و الصحيح و إن كان عموم رجحان صورته المتابعه و هيئه الاجتماع للمقام فيما كان الامام فاقد للشرائط كما هو الحال في رجحان صورته الاجتماع في الصلاة خلف كل من هو فاقد لشرائط الامامه كما في صحيح بن يزيد و إن كان من الخاصه (٢).

كما سيأتى في محله من صلاة الجماعه بل قد يستفاد من صحيح ابن سنان التبعيض في الجماعه بمعنى القراءه خلف من لا يؤمن على القرآن، إلا انه لو سلم استظهار صورته المتابعه من الروايات فانها تدل التزاماً بالاقضاء على استحباب حقيقه الجماعه أيضاً و قد مرّ أن الاتصال مع البعد أو الحجب بالصفوف أثر لهيئه حقيقه الجماعه، و قد يشكل على هذا الوجه: بما قد يستظهر منه أن صلاة الجنازه دعاء و تسبيح و تحميد و ليست صلاة حقيقه

ص: ٢٩٥

---

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٩ / ١.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٢١ / ٣.

كما فى موثق يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء فقال: «نعم، انما هو تكبير و تسبيح و تحميد و تهليل، كما تكبر و تسبح فى بيتك على غير وضوء» (١).

و فى معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «انما جوزنا الصلاه على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيها ركوع و لا سجود، و انما هى دعاء و مسأله»، و قد يجوز أن تدعو الله و تسأله على أى حال كنت، و انما يجب الوضوء فى الصلاه التى فيها ركوع و سجود.

و فى الصحيح إلى حريز عمن أخبره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الطامث تصلى على الجنازه لأنه ليس فيها ركوع و لا سجود» الحديث (٢).

و يندفع: بأن مقتضى ذيل معتبره الفضل هو تنويع الصلاه إلى ما فيه ركوع و سجود فيعتبر فيه الطهاره و إلى ما ليس فيه ذلك فهو مجرد دعاء و ذكر و تسبيح و ثناء فلا يعتبر فيه ذلك، لا أن حقيقه الصلاه مسلوبه عن صلاه الجنازه و أما التعليل فى الموثق فى ذيله فهو لبيان صحه صلاه الجنازه لصحه ما اشتملت عليه من التكبير و التسبيح و التحميد مع فقد الطهاره لا أن هذا الفعل ليس بصلاه و من ثم افترق عنه بشرطيه الاستقبال للقبله و القرب من الجنازه و غيرها من أحكام الصلاه الآتية فى المسائل اللاحقه.

ثانياً: ما ورد بالخصوص من اعتبار جمله من أحكام الجماعه فيها:

ص: ٢٩٤

١- ١) أبواب صلاه الجماعه ب ١١ / ١ و ب ٣١ / ١ - ٩ و ب ٣٣.

٢- ٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٢ / ٢.



منها: ما ورد (١) عن عدم إمامه المرأة للرجال.

منها: ما ورد من الالتحاق بها و لو فى الأثناء ، ثم إكمال الباقي منفرداً (٢).

و منها: ما ورد من تأخر المأمومين عن الإمام فى الموقف (٣).

و منها: التعبير بلفظ الإمام فى صلاة الجنائز فى جملة من أحكامها (٤).

كما فى كون رأس الميت إلى يمين الإمام و فى المرأة تؤم و فى صورته تعدد الجنائز من ترتيب وضعهم.

و قد ورد (٥) فى نهى الصلاة على الأغلغ انه لا يؤم أيضاً فى سياق واحد.

و منها: ما دلّ (٦) على تأخر النساء عن الرجال فيها.

و منها: توسط المرأة فى جماعه النساء نظيرها فى بقيه الصلوات (٧).

و التفرقه فى ما دلّ على شرائط الإمامه فى الصلاة -بين ما ورد بتعبير (لا يؤم) و بين ما ورد بتعبير (لا تصلى خلف) لكون صلاة الجنائز

ص: ٢٩٧

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٥.

٢-٢) أبواب صلاة الجنائز ب ١٧.

٣-٣) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٨.

٤-٤) أبواب صلاة الجنائز ب ١٩ و ب ٢٥ و ب ٣٢.

٥-٥) أبواب صلاة الجماعه ب ١٣.

٦-٦) أبواب صلاة الجنائز ب ٢٩.

٧-٧) أبواب صلاة الجماعه ب ٢٠.

بل الأحوال اجتماع شرائط الجماعه أيضاً من عدم الحائل، و عدم علو مكان الإمام و عدم كونه جالساً مع قيام المأمومين، و عدم البعد بين المأمومين و الإمام، و بعضهم مع بعض.

### مسألة ١٢: لا يتحمل الامام فى الصلاة على الميت شيئاً عن المأمومين

(مسألة ١٢): لا يتحمل الامام فى الصلاة على الميت شيئاً عن المأمومين (١).

ليست بصلاة -تحكم محض فإن الايتمام من أحوال الجماعه و الصلاة فكيف يفرق بين التعبيرين.

و منها: ما دلّ على الاتصال بلسان الصلاة عند الجنازه (١) أو الامام مما يلي الرجال من الجنائز و جنائز النساء و الصبيان مما يلي القبلة (٢) أو الصلاة على القبر ممن فاتته (٣).

فالأظهر من مجموع كل ذلك اعتبار الشرائط إلّا ما استثنى و كان مترتباً على مثل الطهور و السجود و الركوع.

لما ورد فى عموم الجماعه ان الإمام لا- يضمن شيئاً من صلاه المأموم عدا القراءه، و المفروض فى المقام عدم القراءه بل التكييرات و الأذكار، ففى موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: -فى حديث- «و ليس يضمن الإمام صلاه الذين خلفه إنما يضمن القراءه» و غيرها (٤).

ص: ٢٩٨

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧ / ٢.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٢- ٢٧.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ١٨.

٤-٤) أبواب صلاه الجماعه ب ٣٠.

### مسألة ١٣: يجوز في الجماعه أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب

(مسألة ١٣): يجوز في الجماعه أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم. (١)

### مسألة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء

(مسألة ١٤): يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء و الأولى بل الأحوط أن تقوم في صفهن (٢) و لا تتقدم عليهن.

### مسألة ١٥: يجوز صلاة العراه على الميت فرادى و جماعه

(مسألة ١٥): يجوز صلاة العراه على الميت فرادى و جماعه و مع الجماعه يقوم الإمام في الصف

مَرَّان قصد الوجوب بلحاظ الطبيعه و اشتغال الذمه و السقوط معنى للوجوب بلحاظ الحكم العقلى.

كما في صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت للمرأة تؤم النساء؟ قال: لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن في الصف معهن فتكبر و يكبرن» (١).

و في حسنه الحسن بن زياد الصيقل «و لا تتقدمهن امرأه» (٢) و نظير ما ورد (٣) في عموم الجماعه، نعم بناءً على استحباب ما ورد (٤) في الرجال إذا كان واحداً على اليمين و إذا كانوا أكثر ففي الخلف، فلا يبعد الحمل على النديه في النساء أيضاً. ثم ان القيام في صفهن في صف واحد بمعنى عدم كونهن خلفها لا بمعنى المحاذاه كما فيما بين المأمومين.

ص: ٢٩٩

١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ٢٥ / ١.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٢٥ / ٢ - ٣.

٣-٣) أبواب صلاة الجماعه ب ٢٠.

٤-٤) أبواب صلاة الجماعه ب ٢٣ / ١٢ - ١٣.

كما في جماعه النساء فلا يتقدم ولا يتبرز. و يجب عليهم ستر عورتهم و لو بأيديهم، و إذا لم يمكن يصلّون جلوساً (١).

أما التخيير بين الفرادى و الجماعه فقد مرّ الكلام عنه مضافاً إلى ما ورد من ان من فاتته الصلاه يصلّى.

و أما ان جماعتهم كالنساء فلما ورد ذلك في كيفية جماعه العراه ان الإمام يتقدّمهم بركبتيه كما في صحيح عبد الله بن سنان (١) و غيره، نعم التشبيه بجماعه النساء في الهيئه إلّا أن الظاهر فيهم اللزوم، و ذلك توكيهاً عن النظر، و أما جواز الجلوس إن لم يمكن ستر العوره، فيصلّون جماعه جلوساً فلما ورد (٢) في صلاه العارى من صلاته جالساً مع وجود الناظر، فما ورد في صلاه جماعه العراه من جلوس ليس الجلوس من أحكام الجماعه كى يستشكل في تعميمه للمقام بانه وارد في الصلاه اليوميه» مع أنه قد تقدّم ان طبيعه الجماعه واحده في المقام و بقيه الصلوات، نعم ما ذكره الماتن من صلاتهم من قيام مع تمكنهم من ستر عورتهم مبنى على حصول الساتر الصلاتى بذلك عند الاضطرار أو انه حمل ما فى موثق إسحاق فى جماعه العراه -من صلاه المأمومين بركوع و سجود خلف الامام -على أنه مع الاصطفا ف يسوغ القيام لأنه بحكم عدم الناظر، و هو لا يخلو من نظر.

لا سيما و أنه معارض بصحيح عبد الله بن سنان حيث فيه «و يصلّى بهم جلوساً و هو جالس».

ص: ٣٠٠

---

١-١) أبواب لباس المصلّى ب ٥١.

٢-٢) أبواب لباس المصلّى ب ٥٠.

## مسألة ١٦: في الجماعة من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام

(مسألة ١٦): في الجماعة من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام (١) و يكون المأمومون خلفه بل يكره وقوفهم إلى جنبه و لو كان المأموم واحداً.

## مسألة ١٧: إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه

(مسألة ١٧): إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه و إذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم و إذا كانت حائضاً بين النساء وقفت في صف وحدها. (٢)

قد تقدم خبر اليسع بن عبد الله القمي (١) المتضمن للأمر بذلك، و قد مرّت الاشارة إلى وجه أن الجماعة المأمور بها في المقام هي الطيبعة المعهوده كما هو الحال في هيئه صلاه النساء و العراه، فعلى المشهور من نديبه ذلك فكذلك المقام، و ما ورد في جماعه العراه من تحقق الهيئه بمجرد التقدّم قليلاً مشعر بالنديبه في غيرهم.

الحكم في تأخرها عنه في الجماعة تابع إلى اشتراط عدم تقدّم أو محاذاه المرأة للرجل في الصلاه، و قد ذهب الماتن في مكان المصلّى إلى الكراهه دون الحرمة فاختر في المقام النديبه و هو ظاهر صحيح جميل (٢) و غيره مع اختلاف (٣) مقادير البعد الرافع للباس من شبر و ذراع و نحوه و عشره أذرع و رحل المؤذن و المشعر بالنديبه مضافاً إلى موثق السكوني (٤) في

ص: ٣٠١

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٨ / ١.

٢-٢) أبواب مكان المصلّى ب ٤ / ٥.

٣-٣) أبواب مكان المصلّى ب ٤-٥-٦.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٩ / ٢.

## مسألة ١٨: يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام في الأثناء

(مسألة ١٨): يجوز في صلاة الميت العدول (١) من إمام إلى إمام في الأثناء و يجوز قطعها أيضاً اختياراً كما يجوز العدول عن الجماعة إلى الانفراد لكن بشرط أن لا يكون بعيداً عن الجنازة بما يضر و لا يكون بينه و بينها حائل و لا يخرج عن المحاذاه لها. المقام المتضمن أن النساء كن يختلطن بالرجال في صلاة الجنازة فقال النبي صلى الله عليه و آله أن أفضل مواضع الصلاة على الميت هو الصف الأخير فتأخرن. و أما وقوف الحائض في صف وحدها فقد دلّ عليه صحيح محمد بن مسلم و غيره من الروايات (١).

الظاهر من العبارة إرادته ترتب أحكام الجماعة المعهودة من موارد جواز العدول من إمام إلى إمام و من الجماعة إلى الانفراد، فالأول كما لو انقطعت صلاة الامام فيقدمون آخر من الصف ليتم ما بقى، و الثاني إما مطلقاً أو فيما لم ينو ذلك من البدء على الخلاف في مسألة العدول من الجماعة إلى الانفراد، و أما احتمال إرادته جواز العدول من إمام إلى إمام مطلقاً فهو يتم بناء على كون المستحب هو هيئة الاجتماع و صورته المتابعه لا- حقيقه الجماعة فانه على هذا التقدير يتصور جواز العدول في صورته المتابعه من مجموعته لأخرى بعد كون الصلاة فرادى، و أما جواز قطع الصلاة فهو لقصور ما دلّ على المنع في طبعي الصلاة عن الشمول للمقام، إذ عمدته هو ما ورد من ان تحريمها التكبير و تحليلها التسليم أو الارتكاز المتشرعى في هيئة الأعمال المركبه، و القدر المتيقن منه عدا المقام.

ص: ٣٠٢

## مسألة ١٩: إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد

(مسألة ١٩): إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجده مع الإمام، و إذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوي الانفراد و أن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام، لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الامام في كل تكبيره أو مقارنته معه و بطلان الجماعة مع التقدم و إن لم تبطل الصلاة (١).

و على أية تقدير في أى صورته فرض فيها بطلان الجماعة تقع انفراديه بعد توفر شرائطها كما في موارد بطلان الجماعة في الصلوات اليومية.

لعموم حكم المتابعه للجماعه فى المقام بعد عموم طبيعه الصلاه لصلاته الجنازه كما مرّ و إن كانت من نوع خالٍ من الركوع و السجود، و عموم ما فى معتبره على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّى، له أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلّا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبير» (١).

و ظاهرها فى مطلق التكبير لا خصوص الافتتاح بل لعله ظاهر فى غيره و ما ورد (٢) فى الجماعه أنّها انما تنعقد بتكبيره مع تكبير الإمام.

معتضداً بما ورد فى الجماعه فيمن صلّى منفرداً ثم انعقدت الجماعة أن له أن يقطع أو يتمّها نافله، و أما فى صورته التقدم فى التكبير غير الأول فالظاهر زوال المتابعه بذلك و حينئذٍ إما أن يتمّها منفرداً فيما لو لم تختل صلاه

ص: ٣٠٣

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ١٦ / ١.

٢-٢) أبواب صلاه الجماعه ب ؟؟

## مسأله ٢٠: إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام له أن يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث

(مسأله ٢٠): إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام له أن يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث و يجعله أول صلاته و أول تكبيراته فيأتي بعده بالشهادتين و هكذا على الترتيب بعد كل تكبيره من الإمام يكبر و يأتي بوظيفته من الدعاء و إذا فرغ الإمام يأتي بالبقية فرادى و إن كان مخففاً، و إن لم يمهلوه أتى ببقية التكبيرات و لاء من غير دعاء، و يجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال و سائر الشرائط. (١)

الانفراد بأن لم يكن بعيداً عن الجنازه و لا حائل من الصفوف، و إما أن يعيدها مع الإمام و لعله يستأنس له باغتفار زياده السجود و الركوع لحصول المتابعه في صورته تقدم المأموم و إن كانت التكبيرات في صلاة الجنازه بمنزله الأركان كما يظهر من الأدله.

و يدلّ على الصور الثلاث في المتن جمله الروايات الوارده (١) كصحيح عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك من الصلاة على الميت تكبيره قال: «يتم ما بقى» و هو ظاهر في إتمام كل من التكبير و الدعاء و لو مخففاً.

و في روايه زيد الشحام - و هي قابله للاعتبار - عنه عليه السلام قال: «يكبر ما فاته».

و هي قابله للحمل على إكمال ما فاته من التكبير و الدعاء و إن ذكر خصوص التكبير دون الدعاء - كعنوان الركعه لما فيها، نعم في صحيح الحلبي

ص: ٣٠٤



عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «إذا أدرك الرجل التكبيره و التكبيرتين من الصلاه على الميت فليقض ما بقى متتابعاً» و ظاهره الاطلاق و حكى عن الفقيه و الشيخ و المحقق و العلّامة عدا القواعد و الشهيد و غيرهم بل انه المشهور انه يتم ولاءً من دون التقييد بخوف الفوت، و علل بفوت محلّ الأذعيه، و فى خبر القلانسي عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول فى الرجل يدرك مع الإمام فى الجنازه تكبيره أو تكبيرتين فقال: يتم التكبير و هو يمشى معها فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر فان كان أدركهم و قد دفن كبر على القبر» و صدره فى المسبوق و يدلّ على الصورة الثالثه فى المتن و مثله خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال عليه السلام: «تقضى ما فاتك قلت: استقبل القبلة قال: بلى و أنت تتبع الجنازه».

و ذيل القلانسي و إن لم يكن فى المسبوق إلّا انه يدفع دعوى فوت المحل للدعاء كما دلّت روايات (1) معتبره على جواز الصلاه على القبر لمن فاتته الصلاه على الميت، فالصحيح الجمع بين صحيح الحلبي و غيره بالتقييد.

و أما حمل موثق إسحاق عنه عليه السلام عن على عليه السلام «لا يقضى ما سبق من تكبير الجنائز» على نفي قضاء الدعاء كما عن الشيخ فلا شاهد عليه و خلاف ظاهره، فهو مطروح و بعد كونه فى روايه من العامه.

ص: ٣٠٥

فى كيفية صلاه الميت

وهى أن يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الأولى و الصلاه على النبى صلى الله عليه وآله بعد الثانيه، و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه. و الدعاء للميت بعد الرابعه ثم يكبر الخامسه و ينصرف(١)، فيجوز أن يقول بعد نيه القربه و تعيين الميت و لو اجمالاً:

أما الخمس فحكى عليه الاجماع و قطع الأصحاب بأن الزياده غير مشروع، و أما الدعاء بينها بأن ظاهرهم الوجوب و عن شرح الارشاد للفخر ان الصلاه على النبى صلى الله عليه وآله واجبه بالاجماع. و عن المحقق فى الشرائع و النافع عدم لزومه و استشعر من مجمع الفائده الميل إليه، و أما الترتيب فى الدعاء فعن ابن أبى عقيل و الجعفى جمع الأدعيه عقب كل تكبيره و عن المختلف تجويزه و عن المعتمر و التذكره ان الكيفيه التى فى المتن أفضل و لا- يتعين دعاء متعين، و قريب منه ما عن المنتهى و عن المدارك و المفاتيح عدم توقيت دعاء، و عن الغنيه الاجماع على الترتيب، و عن الروض تعيين الشهادتين و الصلاه و عن الذكرى و جوب ما اشتركت به الروايات بأيه عباره.

و تنقيح البحث فى أمور:

و تعيين الميت -و لو اجمالاً- : «اللّٰه اكبر، أشهد أن لا- إلّا اللّٰه، و أن محمداً رسول اللّٰه، اللّٰه اكبر اللهم صلّ على محمد و آل محمد، اللّٰه اكبر. اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات، اللّٰه اكبر اللهم اغفر لهذا الميت، اللّٰه اكبر». و الأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى:

أشهد أن لا إله إلّا اللّٰه وحده لا شريك له إلهاً واحداً أحداً فرداً

الأول: في كونها خمساً و يدلّ عليه جملة الصحاح الوارده (١) في بيان الكيفيه مضافاً إلى ما خصّ (٢) السؤال أو الجواب فيها بذلك كصحيح حماد و هشام و الحضرمي و عبد اللّٰه بن سنان و غيرها نعم قد اشتملت على التفصيل بين المؤمن و المنافق بأن الخمس في الأول و الأربع في الثاني، لكن سيأتى ما ورد من روايات في المنافق و الدعاء عليه استظهار جواز الخمس عليه مع الدعاء عليه و ما ينسب إلى البعض من الزيادة على الخمس مع شرف الميت كما هو ظاهر صاحب (٣) الوسائل استظهاراً (٤) من صحيح الحلبي أن أمير المؤمنين عليه السلام كبر على سهل بن حنيف خمساً و عشرين إلماً أنها صريحه في ان ذلك لتكرار الصلاه و على ذلك يحمل ما في صحيح إسماعيل بن جابر و زراره من تكبيره صلى الله عليه و آله على حمزه سبعين و سبعين صلاه بل في معتبره الصدوق المرويّه عن الرضا عليه السلام أن ذلك لتكرار الصلاه بالمجىء ببقية الشهداء تعاقباً للصلاه مع

ص: ٣٠٧

- 
- ١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٢.
  - ٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٥.
  - ٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٦.
  - ٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٦.

صمداً حياً قيوماً دائماً أبداً، لم يتخذ صاحبه ولا ولداً. و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون»، و بعد الثانيه: اللهم صلّ على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد، و ارحم محمد و آل محمد أفضل ما صلّيت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، و صلّ على جميع الأنبياء و المرسلين و بعد الثالثه:

اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات تابع اللهم بيننا و بينهم بقاء جنازه حمزه (١).

و على ذلك يحمل ما ورد من تكبيره صلى الله عليه و آله على فاطمه بنت أسد أربعين تكبيره (٢).

و كذا ما ورد فى التكبير على الرسول صلى الله عليه و آله أنه خمس و سبعون و خمساً (٣).

و ما ورد من أن هبه الله كبر على آدم عليه السلام مثل ذلك (٤)، لا سيما و إن الملاحظ أن هذا العدد ينقسم على خمس بنحو صحيح غير كسرى مما يؤشر انه من تكرار الصلاة و يصرح بذلك روايه عقبه عن جعفر قال: سئل جعفر عليه السلام عن التكبير على الجنائز فقال: «ذلك إلى أهل الميت ما شاءوا كبروا»، فقليل:

ص: ٣٠٨

١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ٩ / ٧.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٦ / ٨.

٣-٣) أبواب صلاة الجنازه ب ٦ / ١١.

٤-٤) أبواب صلاة الجنازه ب ٦ / ١٥.

انهم يكبرون أربعاً، فقال: «ذاك إليهم» ثم قال: «أما بلغكم أن رجلاً صَلَّى عليه على عليه السلام فكبر عليه خمساً حتى صَلَّى عليه خمس صلوات، يكبر في كل صلاة خمس تكبيرات». قال: ثم قال: «إنه بدرى عقبى إحدى، و كان من النقباء الذين اختارهم رسول الله صلى الله عليه وآله من الاثنى عشر» الحديث (١) فهي صريحه في أن عدد التكبير المختير في زيادته ليس تكبيرات الصلاة الواحد بل كناية عن عدد مرات إقامة الصلاة على الميت، نعم في فرحة الغرى (٢) في وصيه أمير المؤمنين عليه السلام لابنه الحسن عليه السلام «فصل عليّ فكبر سبعا فانها لن تحل لأحد من بعدى إلّا لرجل من ولدى يخرج في آخر الزمان يقيم اعوجاج الحق» الحديث و هو صريح في الاختصاص و يمكن حمل ما ورد في التكبير على النبي صلى الله عليه وآله و على آدم عليه السلام على ذلك أيضاً.

الثانى: وجوب الدعاء هو ظاهر الأوامر الواردة فى الروايات البيناه و اختلافها كما سيأتى ليس فى أصل الدعاء و انما فى كفياته نظير ما ورد من اختلاف فى كيفية التشهد فى الصلاة ذات الركوع و السجود، و انه ليس فى التشهد شىء موقت و نظيره ورد فى المقام كما فى صحيح الفضلاء عن أبى جعفر عليه السلام «ليس فى الصلاة على الميت قراءه و لا دعاء موقت، تدعو بما بدا لك...» (٣).

ص: ٣٠٩

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٦ / ١٨.

٢-٢) بحار الأنوار ج ٤٢ / ٢١٥.

٣-٣) أبواب صلاة الجنائز ب ٧ / ١ - ٣.

بالخيرات إنك على كل شيء قدير» و بعد الرابعه: «اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به اللهم إنك قبضت روحه إليك و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسناً فزد في حسناته و إن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له، اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و أبعده ممن يتبرأ منه و يبغضه، اللهم الحقه بنبيك، و عرف بينه و بينه و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين، اللهم اكتبه عندك في أعلى عليين و اخلف على عقبه في الغابرين، و اجعله من رفقاء محمد و آله الطاهرين و ارحمه و إيانا برحمتك يا أرحم الراحمين».

فالصحيح في حين ينفي التوقيت لكنه متضمن للأمر بطبيعي الدعاء و جملة من قيوده العامه، و في معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال:

«انما لم يكن في الصلاه ركوع و لا سجود لأنه انما أريد بهذه الصلاه الشفاعة لهذا العبد الذي قد تخلى مما خلف، و احتاج إلى ما قدم» (١).

فجعل الدعاء غايه لتشريع الصلاه على الميت، كما مرّ في موثق يونس عن ماهيتها قوله عليه السلام: «انما هو تكبير و تسيح و تحميد و تهليل» (٢).

و في معتبره الفضل قوله عليه السلام «و انما هي دعاء و مسأله» (٣).

ص: ٣١٠

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٨ / ٢.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ / ٣.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ / ٧.

و الأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا عذاب النار» و إن كان الميت امرأه يقول بدل قوله «هذا المسجى...» إلى آخره: «هذه المسجاة قدامنا أمتك و ابنه عبدك و ابنه أمتك» و أتى بسائر الضمائر مؤثراً...

فجعل قوام ماهيتها بالتكبير و التسبيح و الدعاء و المسأله.

الثالث: الترتيب في الدعاء فالأظهر في دلالة الروايات مراعاته و إن لم يكن في الكيفية شيء موقت كما في صحيح الفضلاء المتقدم كما انه يسوغ جمعه بعد كل تكبيره أو بعد أحد التكبيرات إذا روعي الترتيب و يفرد بقيه الأذعية بعد سائر التكبيرات كل ذلك هي ما اتفقت عليه دلالة الروايات كما أن مسمى التشهد و لو بصوره الثناء لا بلفظه و مادته و الصلاة على النبي و آله و مسمى الدعاء للمؤمنين و للميت لا- بد منه و إن توهم أن جملة من الروايات نافيه لوجوب بعض ذلك، و تفصيل ذلك في الروايات (١) التي أوردها صاحب الوسائل في الباب:

فالأولى: الصحيح إلى محمد بن مهاجر عن امه أم سلمه عن أبي عبد الله عليه السلام ، فهي منطبقه على ما في المتن و هو ما ذهب إليه المشهور، و تضمنها «و صلى على الأنبياء» شامل له صلى الله عليه و آله و بقيه الروايات حاكمه تفسيراً لتفصيل الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله .

و الثانية: صحيح زراره فهي و إن خلت عن التشهد أو نحوه من الاقرار بالتوحيد و رساله إلما أن كونها في صدد بيان بقيه الفقرات من الدعاء

ص: ٣١١

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ٢.

من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله و ما بعدها بعد مفروغيه الثناء و نحوه الذى هو نمط من الاقرار بالشهادتين غير بعيد لا سيما و ما سيأتى فى جملة من الروايات من كونها فى صدد بيان بعض فصول الدعاء لوقوع اللبس و السؤال عنه.

و الثالثة: صحيح الحلبي فمنطبق على مذهب المشهور نعم الدعاء للمؤمنين قد يقال مؤخر عن الدعاء للميت فيه و لكن عند قوله عليه السلام: «اللهم اسلك بنا و به سبيل الهدى و اهدنا و إياه صراطك المستقيم» فيه تأخير الدعاء له عن المؤمنين و لو الأحياء.

و الرابعة: روايه إسماعيل بن عبد الخالق فهي و إن اقتصر على الدعاء للميت فقط دون بقيه الفصول من الأدعية فى الصلاة إلّا ان من الظاهر فيها حيث لم تتعرض لذكر التكبيرات أيضاً أنها ليست فى صدد بيان كل الأجزاء و انما فى صدد بيان كيفية الدعاء للميت كجزء من الأجزاء. و من ذلك يظهر ان ما فى جملة من الروايات من الاقتصار على بعض أجزاء الدعاء ليس فيها دلالة على جواز الاكتفاء بذلك مقتصراً، بل هى فى صدد بيان كيفية فى ذلك الجزء.

الخامسة: صحيح أبى ولاد. فقد اقتصر فى التشهد على الشهادة الأولى دون الثانية و فى الدعاء على الميت دون المؤمنين.

و السادسة: موثق سماعه فهي منطبقه على الترتيب.

و السابعة: حسنه كليب الأسدى و هى صريحة فى أن الاقتصار ليس فى مقام تفصيل كل الأجزاء و انما فى بيان فقره الدعاء للميت مع ان



الروايه تعرضت للتكبيرات و على ذلك فلا- يبقى وثوق فى دلاله بعض الروايات المقتصره على بعض الفقرات من دون ذكر البقيه.

الثامن: روايه على بن سويد فهى منطبقه على الترتيب إلّا أنها متضمنه لقراءه أم الكتاب بعد التكبيره الأولى فهى محموله على التقيه لدلاله الروايات الصحاح (1) على عدم القراءه فيها.

التاسعه: معتبره إسماعيل بن همام فالتعبير بعد التكبيره الأولى «فحمد الله و مجده» و هو نمط من الاقرار بمضمون التشهد ثم ان يقيه الروايه منطبقه على الترتيب.

و أما روايه المنقرى عن يونس فهى كروايه على بن سويد و أما موثق عمار فهى كمعتبره إسماعيل بن همام نعم فى ترتيب الدعاء للمؤمنين و للميت كالروايه الثالثه صحيح الحلبى المتقدم.

ثم انه يشهد على الترتيب: ما ورد فى الصلاه على المستضعف و المنافق حيث تضمنت الروايات (2) الترتيب المزبور و الفقرات الثلاث الاولى مع ورود بعضها فى بيان كيفيه الدعاء للمستضعف فقط من دون ذكر بقية الفقرات و كذلك بعض ما ورد (3) فى الدعاء على المنافق و الحاصل ان مفاد الروايات هو الترتيب بين الفقرات سواء بنحو متوزع على التكبيرات أو مجتمع

ص: ٣١٣

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٧.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٣.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٤.

و إن كان الميت مستضعفاً يقول بعد التكبيره الرابعه(١): «اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم، ربنا و أدخلهم جنات عدن التي وعدتهم و من صلح من آبائهم و أزواجهم و ذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم و إن كان مجهول الحال يقول: اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه، و إن كان طفلاً يقول: اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفاً و فرطاً و أجراً.

بعد تكبيره كما انه مع أدائها هو بالخيار وراء التكبيرات الأخرى لكن بنحو لا يخل بالترتيب في المكرر أيضاً و سواء اقتصر على أحد الفقرات أو جملة منها.

و استظهر في مفتاح الكرامه ارادتهم المخالف الذي ليس له نصب من المستضعف في باب الزكاه و الوصيه بخلاف المقام فانه الذي لا يعرف الحق و لا يعاند و لا يوالى أحد بعينه و استظهر بعض شراح المتن إرادته القاصر مطلقاً و لا يخلو عن تأمل بحسب الروايات فيه، و قد حكى في مفتاح الكرامه تفسير المناق بالناصب عن الصدوق و الشيخ و ابن حمزه و الشهيد في الذكرى و الكركى و الأردبيلي و غيرهم لكن عن ابن زهره و ابن إدريس و العلامه و الدروس و الروضه و المدارك و المفاتيح و الكفايه و غيرهم إرادته المخالف من المناق، و بعضهم فرق بين حكم الناصب و المخالف في الدعاء عليه في الأول و الاقتصار في الثانى على الأربع.

و غيرها من كلمات الأصحاب فان المعاند و المبغض لا ريب في خروجه عن الضعف و كذا الذي لا يوالى و لا يعادى و لا يتولّى غيرهم فلا ريب في دخوله فيه، بحسب النصوص فيه و الكلمات، و أما الذي لا يوالى

ولا يعادى ولكنه يتولّى عدوهم فمع الاطلاع على الخلاف و الأدلّه فظاهر النصوص خروجه للتقييد فى جمله منها كصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام «...»

الذين لا يستطيعون حيله و لا يهتدون سبيلاً» الحديث (١).

و فى جمله اخرى منها ان من سمع بالاختلاف ليس بمستضعف (٢) كصحيح أبى بصير و فى بعضها (٣) خروج القائل بإيمان قاتليهم عن الاستضعاف و فى بعضها خروج القدرية و المرجئه و الخوارج أيضاً.

الثانى: هل يكبر عليه خمساً أو أربعاً استظهر من كشف اللثام المفروغيه من الخمس و ان الاطلاق مقتضاه ذلك و اقتصار المخصص على عنوان المنافق، لكن بعض ما استدلوا به فى المنافق شامل للمستضعف، مثل حسنه الحسين بن النضر قال: قال الرضا عليه السلام ما العله فى التكبير على الميت خمس تكبيرات قال: روى أنها اشتقت من خمس صلوات فقال: هذا ظاهر الحديث، فأما فى وجه آخر، فإن الله فرض على العباد خمس فرائض: الصلاة و الزكاه و الصوم و الحج و الولايه فجعل للميت من كل فريضه تكبيره واحده، فمن قبل الولايه كبر خمساً، و من لم يقبل الولايه كبر أربعاً فمن أجل ذلك تكبرون خمساً و من خالفكم يكبر أربعاً» (٤) و مثلها

ص: ٣١٥

---

١-١) أصول الكافى ج ٢ ص ٤٠٤ باب المستضعف.

٢-٢) المصدر السابق.

٣-٣) أصول الكافى ج ٢ ص ٤٠٩ باب صنوف أهل الخلاف.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٥ / ٢٦.

روايه أبى بصير (١) إلّا أن فيها «و أنكروا واحده».

لكن ما فى جملة روايات الصلاة على المنافق من الأربع فى سيرته صلى الله عليه وآله أنه ذلك علامه المنافق، مما يعطى اختصاص الأربع به دون المستضعف، وكذا ما ورد (٢) فى الصلاة عليه من الدعاء فى مقابل المؤمن و مقابل مجهول الحال فى روايه و سياق واحد كصحيح زراره و محمد بن مسلم و صحيح الحلبي و ما فى روايه (٣) سليمان بن خالد من تفسيره الدعاء المخصوص به انه إن كان مؤمناً دخل فيها و إن كان ليس بمؤمن خرج منها و الظاهر انه بلحاظ مآله الأخرى كما لو كان من المرجون لأمر الله تعالى.

الثالث: ان مقتضى الروايات الصحاح و غيرها الواردة (٤) فيه هى لزوم ذلك الدعاء المخصوص به أى الدعاء المقيد بالتوبه و حسن المآل، نعم الظاهر كما هو الحال فى المؤمن عدم وجوب خصوص الدعاء بالآيه بل ما يفيد من التقييد المزبور.

و فى صحيح الحلبي (٥) اطلاق الكيفيه مع ذكر كفيه اخرى مع التقييد و التعليق و أن يكون الاستغفار على وجه وجهه الشفاعة لا الولاية.

ص: ٣١٤

- 
- ١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ٥ / ١٧.
  - ٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٣.
  - ٣-٣) أبواب صلاة الجنازه ب ٣ / ٦.
  - ٤-٤) أبواب صلاة الجنازه ب ٣.
  - ٥-٥) أبواب صلاة الجنازه ب ٣ / ٤.

الرابع: الدعاء للمجهول كما فى صحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ...

و إذا كنت لا تدري ما حاله فقل: اللهم إن كان يحبّ الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه» (١).

و فى صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام «... و يقال فى الصلاه على من لا يعرف مذهبه: اللهم ان هذه النفس أنت أحيتها و أنت أمتها، اللهم ولّها ما تولّت، و احشها مع من أحبّت» (٢) و غيرهما، و ظاهرهما كما مرّ فى المستضعف من جهة عدد التكييرات و حكم الدعاء و كفيته مع عدم توقيت ألفاظ خاصه.

الخامس: الدعاء للطفل و اطلاق الخمس فى التكييرات شامل له و أما الدعاء له فقد ورد فى روايه زيد بن على عن آبائه عن على عليه السلام -فى الصلاه على الطفل- إنه كان يقول: اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفاً و فرطاً و أجراً» (٣).

و عن كشف اللثام تقويه عدم الوجوب لعدم كتابه شىء عليه كى يستغفر له، و فيه ان ظاهر ما ورد فى التكييرات الخمس هو الفصل بينها بدعاء و هو لا ينحصر بتكفير الذنوب بل يشمل ترفيع الدرجات و نحوه.

كما هو مضمون الروايه الوارده فيه، فيعم ما دلّ على ان ماهيتها

ص: ٣١٧

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣ / ٤.

١-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٣ / ١.

١-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ١٢ / ١.

## مسألة ١: لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلّا للتقيه أو كون الميت منافقاً

(مسألة ١): لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلّا للتقيه أو كون الميت منافقاً (١). و إن نقص سهواً بطلت و وجب الاعاده إذا فاتت الموالاه و إلّا أتمّها.

دعاء و مسأله له و استغفار كما فى موثق يونس (١) و معتبره الفضل (٢) و صحيح الحلبي (٣) و غيرها.

قد فسر المنافق بالناصب حكايه عن جمله من كتب المتقدمين كما مرّ و عن جماعه اخرى تفسيره بالمخالف و إن فرق بعض بين المخالف و الناصب فى الدعاء عليه و إن اشتركا فى الأربع.

و عن بعض متأخرى العصر ان المراد به من نافق فى إسلامه لاستبعاد إرادته المنافق فى الايمان بالامامه فى موارد نزول الآيه من قوله تعالى: «وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا» (٤).

و قوى فى الجواهر إرادته المنافق فى الايمان لظهور إرادته من الروايات الصادره عن أهل البيت عليهم السلام فى عصرهم هذا مضافاً إلى ان الباحث فى السيره يجد أن النفاق عمدته الذى كان مستفحلاً هو قبيل الولاية للنبي صلى الله عليه و آله و أهل بيته عليهم السلام .

و فى صحيح صفوان الجمال (٥) اطلاقه عليه السلام لفظ المنافق على رجل مات

ص: ٣١٨

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٧ / ٢ .

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٨ .

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ / ١ .

٤-٤) البراءه / ٨٤ .

٥-٥) أبواب صلاه الجنازه ب ٤ / ٢ .

فى عهد الحسين بن على عليه السلام لأنه كان يبغض أهل البيت و يتولّى أعدائهم و مثله جملة الروايات الواردة فى الدعاء على المنافق (١).

و من الواضح شموله لمن يخفى العدا و لا- يجاهر به، و إذا كان العطف فى الدعاء للاستغراق لا- للجمع فهو شامل لمطلق المخالف الذى يأتى بغيرهم و يعضده ما ورد (٢) فى عموم الناصب للمعادى لشيعتهم و لتقديم الجبت و الطاغوت و الائتمام بهما و هل يجب الاقتصار على التكييرات الأربع أم يأتى بالخامسة بعد الدعاء على المنافق و كذلك فى حكم الدعاء عليه، ظاهر القواعد الثانى و كذا عن هدايه الصدوق و الغنيه. (٣)

و عن الأكثر الأول و عن كشف اللثام عدم مشروعيه الخامسة إلّا لتقيه.

هذا و ظاهر جملة من الروايات (٤) كصحيح الحلبي و غيره و جوب الدعاء عليه لظاهر الأمر، كما ان ظاهر صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن الصلاه على الميت؟ فقال: أما المؤمن فخمس تكييرات، و أما المنافق فأربع و لا سلام فيها» (٥).

و مقتضى المقابله المنع و قد تقدم فى حسنه الحسين بن النضر عن الرضا عليه السلام «... و من لم يقبل الولاية كبر أربعاً فما أجل ذلك تكبرون خمساً

ص: ٣١٩

- ١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٤.
- ٢-٢) أبواب وجوب الخمس ب ٢.
- ٣-٣) أبواب وجوب الخمس ب ٢.
- ٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٤.
- ٥-٥) أبواب صلاه الجنازه ب ٥ / ٥.

## مسأله ٢: لا يلزم الاقتصار فى الأدعيه بين التكبيرات على المأثور

(مسأله ٢): لا يلزم الاقتصار فى الأدعيه (١) بين التكبيرات على المأثور بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الأول على الشهادتين و الثانى على الصلاه على محمد و آله و الثالث على الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بالغفران و فى الرابع على الدعاء للميت و يجوز قراءه آيات القرآن و الأدعيه الاخر ما دامت صورته الصلاه محفوظه.

و من خالفكم يكبر أربعاً» (١).

لكن ظاهرها فى المصلى و فعله لا الميت و كذلك رواه أبى بصير (٢) التى تقدم الاشاره إليها لكن بقريته ذيلها و التلازم فى الوقوع بين فعل الحى للصلاه و المحل و هو الميت فى التعليل لحكمه التشريع، هما دالتان على الأربع. و أما الدعاء عليه فعلى القول بوجوبه يمكن اندراجه فى التكبيرات الأولى، و يؤيده ان النهى عن الصلاه عليه فى الآيه هو بلحاظ الدعاء له و التكبيرات الخمس بلحاظ توسط الفقرات الأربع من التشهد و الصلاه و الدعاء بينها فمع النهى عن الدعاء له يخصص التكبيره الخامسه لنفى الفقره الرابعه، هذا و ظاهر الأمر فى صحيح الحلبي و غيره كما تقدم هو وجوب الدعاء عليه ضمن و بضميمه للفقرات السابقه.

ثم ان مقتضى اطلاق أخذ العدد فى التكبيرات هو اطلاق شرطيتها فلا تصح الصلاه بنقصها و لو سهواً، كما أن ظاهر أدلتها الموالاه بينها.

تقدمت الاشاره إلى جمله مفاد الروايات انه ليس فيها دعاء مؤقت و انه بمعنى التحديد فى الكيفيه لا أصل طبيعه الفقرات الأربع و الترتيب بينهما

ص: ٣٢٠

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٥ / ١٦ - ١٧.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٥ / ١٦ - ١٧.



### مسألة ٣: يجب العربيه فى الأذعيه بالقدر الواجب

(مسألة ٣): يجب العربيه فى الأذعيه بالقدر الواجب و فيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه (١) و نحوها.

### مسألة ٤: ليس فى صلاه الميت أذان و لا إقامه و لا قراءه الفاتحه و لا الركوع و السجود

(مسألة ٤): ليس فى صلاه الميت أذان و لا- إقامه و لا- قراءه الفاتحه و لا الركوع و السجود و القنوت و التشهد و السلام و لا التكبيرات الافتتاحيه و أذعيتها (٢). و إن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعه و حراماً.

كما أنه لا يلزم التوزيع بما فى المتن بل يجوز بكل كيفيه حيث قد ورد فى النصوص كيفيات متعدده ما دام يحافظ على الترتيب و مسمى الفقرات الأربع فى مجموع الصلاه.

أما اشتراط العربيه فلأنه واجب عبادى توقيفى على مفاد الروايات الوارد بالعربيه، إذ هى صلاه كما مرّ استظهاره من الروايات، غايه الأمر هى نمط آخر غير الصلاه التى فيها ركوع و سجود، و أما الدعاء بغير العربيه فيما زاد فمبنى على الجواز فى قنوت الصلاه ذات الركوع و السجود بل هاهنا أظهر على القول بأنها صرف دعاء و مسأله.

كما هو مفاد الروايات البيانيه مضافاً إلى صحيح الفضلاء عن أبى جعفر عليه السلام قال: ليس فى الصلاه على الميت قراءه» الحديث (١).

و مثله صحيحتى محمد بن مسلم و زراره و الحصر فى موق يونس بن يعقوب لماهيه صلاه الجنازه فى قوله عليه السلام: «انما هو تكبير و تسبيح و تحميد

ص: ٣٢١

## مسأله ٥: إذا لم يعلم ان الميت رجل أو امرأه

(مسأله ٥): إذا لم يعلم ان الميت رجل أو امرأه يجوز أن يأتي بالضمائر مذكوره بلحاظ الشخص و النعش و البدن و أن يأتي بها مؤنثه بلحاظ الجثه و الجنازه بل مع المعلوميه أيضاً يجوز ذلك و لو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاه. (١)

و تهليل «(١)».

و فى صحيح الحلبي و زواره نفي التسليم (٢) و صحيح محمد بن مسلم الآخر و معتبره الفضل نفي الركوع و السجود (٣) و غيرها (٤)، فمع استفاضه هذه الروايات يحمل ما فى روايه القداح (٥)(٦) و على بن سويد و موثق عمار و سماعه و روايه يونس المتضمنه للتسليم و القراءه على التقيه، نعم فى الروايه الأخيره التعبير عن التكبيره الأولى باستفتاح الصلاه. نعم نفي الماتن للقنوت و التشهد مأوّل على إرادته الجلوس فى التشهد أو وظيفه رفع اليدين مع ان فى صحيح صفوان (٧) (٧) رفع الحسين عليه السلام يديه فى الدعاء.

لصحه التعبير لغه فيصدق الدعاء له، و الخطأ أو النسيان لحن

ص: ٣٢٢

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٧ / ٢.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٩ / ٢ - ٣ - ٥.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٨ / ١ - ٢.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ - ٢١ - ٢٢.

٥-٥) أبواب صلاه الجنازه ب ٧ / ٤ - ٥.

٦-٦) (٦) أبواب صلاه الجنازه ب ٢ / ٨ - ١١ - ٦.

٧-٧) (٧) أبواب صلاه الجنازه ب ٤ / ٢.

## مسأله ٦: إذا شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر

(مسأله ٦): إذا شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل (١) نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشك في إتيان الأولى في الأول أو الثانيه في الثاني بنى على الإتيان (٢) و إن كان الاحتياط أولى.

لا- يضر بصدق عنوان الدعاء له أو أن التركيب له وجه و صحه و إن لم يعلم به المتكلم و الأولى التأنيث بلحاظ النفس لأن الاسناد حقيقي.

لاستصحاب العدم، إلا أن المتعين هو الإتيان بالباقي بنحو يقطع بالفراغ أى أن يأتي ببقية الفقرات بنحو تتخلل في التكبيرات على تقدير الأكثر أيضاً، فلا يؤخر الدعاء للميت للرابعه بحسب الاستصحاب بل يقدمها بعد الرابعه بحسب احتمال الأكثر، و يكرره بعد الرابعه بحسب الظاهر، فيحصل الفراغ اليقيني، نعم هذا الاحتياط ملزم بناء على ان أصاله العدم لا تحرز عنوان العدد فيما تبقى من تكبيرات الصلاه كما هو أحد الوجهين في الأصل المزبور في شكوك ركعات الصلاه، نعم لو منع لزوم احراز عنوان العدد الوجودى، كان الاحتياط المزبور ندباً.

بناء على عموم قاعده التجاوز و هى الفراغ فى الأثناء على المختار بلحاظ ما تقدم من الأجزاء، نعم قد ذكرنا فى محله أن ما ورد من منع جريانها فى الوضوء و الغسل و هو صحيح زراره هو بلحاظ عدم جريان القاعده فى الأجزاء التى لم يحدد لها عنواناً كحقيقه شرعيه كما فى غسل اليدين و الوجه و المسح و كأشواط الطواف بخلاف الركوع و السجود و القراءه و التشهد فى الصلاه، و الظاهر فى المقام انه من قبيل أجزاء الوضوء لا سيما و أن

## مسأله ٧: يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب

(مسأله ٧): يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها. (١)

### فصل فى شرائط صلاه الميت

#### اشاره

#### فصل

فى شرائط صلاه الميت

و هى أمور:

الأول: أن يوضع الميت مستلقياً.

الثانى: أن يكون رأسه إلى يمين المصلّى و رجله إلى يساره.

الثالث: أن يكون المصلّى خلفه محاذياً له لا أن يكون فى أحد طرفيه إلّا إذا طال صف المأمومين.

الرابع: أن يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب و إن كان حاضراً فى البلد (٢)

كل الفقرات يصح الاتيان بها فى كل تكبيره، ثم لو كان الشك فى الأدعيه و الفقرات لا فى التكبيرات فالحال كذلك و إن اعتبر بينها الترتيب لما مرّ من عدم تعنون الأجزاء كل بحقيقه عنوانيه شرعيه.

للاطلاق و العموم الشامل للدعاء من الكتاب لا سيما مع عدم الحفظ، كما فى قراءه الصلاه مع عدم الحفظ.

أما الشرط الأول و الثانى فيدلّ عليهما: ما فى موثق عمار

ص: ٣٢٤

ابن موسى (١) المتقدم الاشاره إليه في التكفين و انه شرط في الصلاه و الميت عارى ليس له كفن أنه يوضع اللبني على عورته مما يدل على استلقائه و إن كانت الخدشه في الدلاله محتمله و أن وضعه على الجنب لا يغطي العوره و القبيل تماماً. و يدل على الاستلقاء ما ورد (٢) من الوقوف عند صدره و حيال السريره و أصرح من ذلك موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام -في حديث -انه سئل عن صلّى عليه فلما سلم الإمام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه قال: «يسوى و تعاد الصلاه عليه و إن كان قد حمل، ما لم يدفن، فإن دفن فقد مضت الصلاه عليه و لا يصلّى عليه و هو مدفون» (٣).

و في صحيح يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهاً و جهه نحو القبله أو يوضع على يمينه و وجهه نحو القبله؟ قال: «يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (٤).

و هي داله على جهه رأسه و رجله و إن كانت موهمه للوضع على جنب و لكن غير مراد بقريته وحده السياق في حاله المغتسل. و أما الثالث و الرابع فيدل عليهما ما ورد من الصلاه على الميت بعد الدفن لمن لم يصلّ

ص: ٣٢٥

- 
- ١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٦ / ١.
  - ٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧.
  - ٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ١٩ / ١.
  - ٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ١٩ / ٢.

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار ولا يضر كون الميت في الثابت و نحوه (١).

السادس: أن لا يكون بينهما بعد مفرد على وجه لا يصدق الوقوف عنده إلا في المأموم مع اتصال الصفوف (٢).

السابع: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علواً مفرداً.

الثامن: استقبال المصلّي القبلة (٣).

عليه (١) حيث يصلّي على قبره عنده، و ما ورد (٢) من القيام عند رأس جنازه المرأة و عند صدر الرجل و ما ورد (٣) من كيفية الصلاة على الجنائز المتعدده و أن المرأة مما يلي القبلة و الرجل مما يلي الإمام كصحيح الحلبي فانها نص في المطلوب في الشروط الأربعة كلها و غيرها كذلك، و ما ورد في النجاشي من صلاة الرسول صلى الله عليه و آله فقد فسّر بمجرد الدعاء و ما ورد من صلاته فهي بمعنى الدعاء كما استعمل اللفظه في روايه أخرى كذلك في الباب المزبور.

لانعدام العنديه المأخوذه في الأدله، نعم في اتصال صفوف النساء بالرجال كحكم الجماعه في بقيه الصلوات.

لانتفاء العنديه أيضاً، و مثله الشرط السابع.

و يدل عليه ما ورد (٤) في الصلاة على الجنائز فانه ناصه على ذلك

ص: ٣٢٤

١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ١٨.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٢٧.

٣-٣) أبواب صلاة الجنازه ب ٣٢.

٤-٤) أبواب صلاة الجنازه ب ٣٢.

التاسع: أن يكون قائماً (١).

العاشر: تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام و لو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عينه الإمام (٢).

الحادى عشر: قصد القربه (٣).

و كذلك ما ورد (١) فى الصلاه على المصلوب و تضمنها استقبال ما بين المغرب و المشرق لدلالاتها على لزوم محاذاة مناكبه و منع استقباله و استدباره، و كذا ما ورد (٢) فى من فاتته بعض التكبيرات فيتمّ مستقبلاً مع حركة الجنازه.

و يدلّ عليه ما دلّ (٣) على كيفية جماعه الرجال و جماعه النساء من قيامهم و الاصطفاف، و كذا ما تقدم (٤) فى الصلاه على المصلوب و كذا ما دلّ (٥) على الصلاه على الجناز المتعدده، انه يقوم و يقف وسطهن، و كذا ما ورد (٦) فى قيام المصلّى عند رأس المرأه و صدر الرجل و غيرها مما ورد فيه من لفظ (يقوم).

إذ الصلاه اضيفت إليه فى متعلق الوجوب فلا بدّ من ايقاعها مضافه إليه كما هو مقتضى الدعاء فيها أيضاً.

العباديه إضافه ذاتيه فى ماهيه العمل العبادى كما مرّ فى مباحث

ص: ٣٢٧

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٥.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٧ / ٤.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٥ و ب ٢٨ و ٢٩.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٥.

٥-٥) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٢.

٦-٦) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٧.

الثانى عشر: إباحه (١) المكان.

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات و الأذعيه على وجه لا تمحى صوره الصلاه (٢).

الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطرار على وجه لا يصدق معه القيام بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر فى قيام الصلوات الأخر (٣).

نيه الوضوء و الغسل، و هى مفروضه فى المقام بعد كون كل الأجزاء مضافه ذاتاً.

هو الأولى و لكن لا اجتماع للمأمور به مع الحرام كى تبطل الصلاه كما هو مقّرر فى مبحث اجتماع الأمر و النهى فى مثل الصلاه عدا السجود، و هيئه القيام ليست من الأين بل من الوضع نصف المقوله و كذلك العنديه للجنازه.

مقتضى الوحده فى عدد التكبيرات و الروايات البيانيه الظاهره فى التوالى هو الصوره الخاصه ذات التوالى.

لا- يخلو اعتبار المعنى الثانى أيضاً بعد كونه ظاهر أخذ القيام فى وسط الجنازه و القيام عندها، نعم ما ورد (١) من كيفيه صلاه أهل المدينه و الأطراف على جنازته صلى الله عليه و آله من دورانهم حولها بقراءه آيه الصلاه عليه كما رسم ذلك لهم أمير المؤمنين عليه السلام ، قد يستظهر عدمه و لكن جمله من الأصحاب حمل ذلك على انه دعاء لا صلاه و أنه لم يصلّ عليه إلّا أهل بيته و خاصتهم.

ص: ٣٢٨

١- ١) أبواب صلاه الجنازه ب ٦ / ١٦.



الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التّغسيل و التّكفين و الحنوط كما مرّ سابقاً (١).

السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذّر الكفن و لو بنحو حجر أو لبنه (٢).

السابع عشر: إذن الولي (٣).

### مسألة ١: لا يعتبر في صلاه الميت الطهاره من الحدث و الخبث

(مسألة ١): لا يعتبر (٤) في صلاه الميت الطهاره من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره و إن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاه حتى صفات الساتر من عدم كونه حريراً أو ذهباً أو من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، و كذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاه كالتكلم و الضحك و الالتفات عن القبلة.

كما هو مقتضى الروايات المتقدّم الاشارة إليها في ترتيب التكفين على الغسل و الحنوط من الروايات البيانية في أبواب الغسل و تقدّمت المسألة في الفصول السابقه.

تقدّمت المسألة بعينها في الفصول السابقه.

بعد كونه أولى الناس به وارثه فيختص بشئونه و تكون متعلّقاً لولايته.

أما جواز الصلاه بالحدث و الخبث فيدلّ عليه بالخصوص (١) ما ورد من جوازها بغير وضوء و الطامث و الجنب و أما بقيه شرائط المصلّي و شرائط الصلاه و أفعالها فقد تقدّم في (مسألة ١١) من (فصل الصلاه على الميت)

ص: ٣٢٩

## مسأله ۲: إذا لم يتمكّن من الصلاة قائماً أصلاً يجوز أن يصلي جالساً

(مسأله ۲): إذا لم يتمكّن من الصلاة قائماً أصلاً يجوز أن يصلي جالساً و إذا دار الأمر بين القيام بلا- استقرار و الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام و إذا دار بين الصلاة ماشياً أو جالساً يقدم الجلوس إن خيف على الميت من الفساد مثلاً و إلّا فالأحوط الجمع (۱).

أن طبعه الصلاة مقرّره في صلاة الميت غايه الأمر المنفي عنها نوع و نمط من الصلاة هي ذات الركوع و السجود و القراءه لا طبعي الصلاة، كما مرّ في جمله من الروايات (۱)، و انه قد اعتبر فيها جمله من أحكام صلاة الجماعه و مثلها استقبال المعتمر في أصل الصلاة و على ذلك فاعتبار الشرائط المأخوذه في طبعي الصلاة -غير المترتبه على الركوع و السجود و الطهور -لا يخلو من وجه، كما ان ما ورد (۲) من صلاة العراه ليس عليهم إلّا الأزر أن يواروا عوره الميت و ما ورد (۳) من عدم تقدّم المرأه التي تؤم النساء لا يخلو من إشعار بلزوم الساتر، هذا و أما التكلم و الضحك و الاستدبار فالأظهر اعتبارها موانع بعد ظهور الأدله في اعتبار الصوره الصلاتيه.

لظهور الأدله اللفظيه في اعتبار القيام كما مرّ فيتقدّم على الاستقرار الذي مستنده لبي، معتضداً بما ورد (۴) من الصلاة ماشياً مع الجنازه لمن فاتته الصلاة.

ص: ۳۳۰

۱- ۱) أبواب صلاة الجنازه ب ۲۱- ۲۹.

۲- ۲) ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

۳- ۳) أبواب صلاة الجنازه ب ۲۵.

۴- ۴) أبواب صلاة الجنازه ب ۱۷.

(مسألة ٣): إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط (١) وإن اشتبه (٢) صلى إلى أربع جهات إلّا إذا

فلما يظهر من الروايات من كون الصلاة ذات مراتب بلحاظ بعض الشرائط والأجزاء.

تاره الوظيفة بحسب مقتضى العلم الاجمالي و اخرى بحسب الروايات الخاصه أما الأول فاللازم الصلاة إلى ثلاث جهات بينها فواصل متساويه يحرز بها القبلة مما بين المشرق و المغرب و أما الثانى فقد مرّ فى أحكام التخلّى صحيح زرارہ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يجزئ التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (١) و مفادها أجزاء الظن مع تعذر العلم دون فرض الشك فيبقى على مقتضى القاعدة و قد تقدّم أنّها عامه لجميع الأبواب التى أخذ فيها القبلة شرطاً أو موضوعاً، و لكن هذا فى طريق الكلينى و التهذيب و أما فى طريق الصدوق إلى زرارہ و عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام انه قال: يجزئ المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٢) و لكن روى الكلينى فى الصحيح عن ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن زرارہ قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبله المتحير فقال: يصلّى حيث شاء» (٣).

و هو يعضد بصراحه الصورة المرويه بطريق الصدوق الدالّ على الاكتفاء بالجهه الواحدہ إذا لم يعلم، هذا مع امكان تعدّد الروايه معتضداً

ص: ٣٣١

١-١) أبواب القبلة ب ٦ / ١.

٢-٢) أبواب القبلة ب ٨ / ٢.

٣-٣) أبواب القبلة ب ٨ / ٣.

خيف عليه الفساد فيتغير، وإن كان بعض الجهات مظنوناً صَلَّى إليه وإن كان الأحوط الأربع.

#### مسألة ٤: إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّى في مكان مباح

(مسألة ٤): إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّى في مكان مباح صحت الصلاة (١).

#### مسألة ٥: إذا صَلَّى على ميتين بصلاه واحده و كان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر

(مسألة ٥): إذا صَلَّى على ميتين بصلاه واحده و كان مأذوناً من ولى أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبه إلى المأذون فيه دون الآخر. (٢)

#### مسألة ٦: إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبواً

(مسألة ٦): إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبواً و جب الإعادته (٣) بعد جعله مستلقياً على قفاه.

#### مسألة ٧: إذا لم يصلّ على الميت حتى دفن

(مسألة ٧): إذا لم يصلّ على الميت حتى دفن يصلّ على قبره،

بلزوم الأخذ بالظن فيما أمكن كما في موثق سماعه (١) و يحمل ما روى من الصلاة إلى الأربع على الندب.

مرّ الصّحه مطلقاً لعدم اجتماع الحكمين مورداً.

بناءً على لزوم الاذن كما مرّ.

كما ورد (٢) فيما كان جهه الرأس إلى يسار الإمام انه تعاد الصلاة، بمقتضى اطلاق دليل الشرطيه، نعم قد قيدت في موثق عمار الاعاده بما لم يدفن و الظاهر عدم الفرق بعد دلالة الموثق على كون الشرطيه ذكرية.

ص: ٣٣٢

١-١) أبواب القبلة ب ٦ / ٢ - ٣.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ١٩.

و كذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهه من الجهات(١).

لم يحك الخلاف إلّا عن المعتر حيث مال إلى الجواز دون الوجوب جمعاً بين النصوص و العلامه فى بعض كتبه و المدارك و عن المشهور أو الأكثر تحديد جواز ذلك باليوم و الليله و عن الخلاف ثلاثه أيام و عن جماعه من متأخري المتأخرين الاطلاق، و الروايات الواردة (١) بعضها على الجواز و الاخرى على المنع، أما الأولى فمنها صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يصلى الرجل على الميت بعد الدفن» (٢) و هى ظاهره فى من صلى عليه قبل الدفن، حيث ان إسناد الجواز إلى الرجل الحى كحكم له لا بيان حال حكم الميت فى نفسه لو لم يصل عليه. و اصرح منه فى ذلك الصحيح إلى عبد الله بن مسكان عن مالك مولى الحكم عنه عليه السلام . و مثلها روايه عمرو بن جميع و ظاهرها ان ذلك ديدنه صلى الله عليه و آله عند ما تفوته قبل الدفن، و روايه خالد بن ماد القلانسي (٣).

أما الثانيه فمنها: موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام -فيمن صُيلى عليه و هو مقلوب -«فان دفن فقد مضت الصلاة عليه و لا يصلى عليه و هو مدفون» (٤).

و منها صحيح محمد بن مسلم أو زرارته قال: الصلاة على الميت بعد ما يدفن انما هو الدعاء قال قلت: فالنجاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه و آله فقال: لا

ص: ٣٣٣

١-١) أبواب صلاة الجنائز ب ١٨.

٢-٢) المصدر السابق نفسه.

٣-٣) أبواب صلاة الجنائز ب ١٧ / ٥.

٤-٤) أبواب صلاة الجنائز ب ١٩.

انما دعا له». و مثلها روايه يونس بن ظبيان.

و فى روايه يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجنازه لم أدركها حتى بلغت القبر أصلى عليها؟ قال: إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصلَّ عليها» (١).

و فى موثق عمار عنه عليه السلام قال الميت يصلّى عليه ما لم يوار التراب، و إن كان قد صلّى عليه» (٢).

هذا، و الروايات المانعه لسانها نظير الروايات (٣) المانعه عن تكرار الصلاه على الميت قبل الدفن و التى حملت على الكراهه و نحوها لا نفى المشروعيه.

فقد ورد فى التكرار نظير (ان الجنازه لا يصلّى عليها مرّتين ادعوا لها و قولوا خيراً) كما فى موثق إسحاق (٤).

و هذا التعبير ورد نظيره فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم من الروايات المانعه هذا مع ظهور المانعه فى من صلّى عليه و كذا المجوزه النافيه للباس و يعزّز هذا الظهور ما مرّ فى موثق عمار من الترفع إلى من صلّى عليه مما يدلّ على كون تلك الصوره هى الأكثر توهماً للحظر.

ص: ٣٣٤

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٦ / ٢٠.

٢-٢) أبواب صلاه الجنازه ب ٦ / ١٩.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٦.

٤-٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٦ / ٢٣.

## مسألة ٨: إذا صَلَّى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه

(مسألة ٨): إذا صَلَّى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادته الصلاة عليه. (١)

## مسألة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنائز وإن تمكن من الماء

(مسألة ٩): يجوز التيمم لصلاة الجنائز وإن تمكن من الماء وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن من الوضوء أو الغسل

هذا مع أن تكرر التعبير في المقامين بأنه بعد الصلاة عليه إنما يدعى له مع أن حقيقته صلاة الميت متضمّنه للدعاء وهو عمده حقيقتها، مع احتمال جملة منها لمعاني أخرى غير ما نحن فيه فإن روايه محمد بن أسلم (١) ظاهره في عدم جواز التأخير كما لا تسوغ والميت عريان أو الصلاة على المدفون الذي صَلَّى عليه بعد تناول مده مديه.

ثم إن مقتضى المشروعيه و اطلاق الوجوب هو وجوب الصلاة على المدفون الذي لم يصل عليه وإن كان عن عمد، نعم يقع الكلام في وجوب النباش و الصلاة عليه بعد ذلك أو حرمة و للصلاه عليه مدفوناً ظاهر الجواهر الثاني لحرمة النباش فضلاً عما لو خيف فساد البدن.

بدعوى انكشاف الحال أن قدره متوفره للصلاه عليه قبل الدفن، و الصحيح أن الفرض لا يندرج في الموضوع المزبور لأنه من انقطاع الدفن بقاءً كما لو حصل بالنباش فالإعادة احتياطيه فخروجه لا يخل بتحقق الموضوع سابقاً.

ص: ٣٣٥

### مسألة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت

(مسألة ١٠): الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت وإن كان لا يبعد عدم البطلان به. (٢)

ظاهر موثق سماعه و صحيح الحلبي (١) التيمم في مورد سؤال السائل عند عدم التمكن من الماء لكن بالالتفات إلى روايه عبد الحميد بن سعد قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجنائز يخرج بها و لست على وضوء فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاة أ يجزى لى أن أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ فقال: «تكون على طهر أحب إلي» (٢) فإنه مع فرض الراوى عدم التمكن حث عليه السلام على الطهر مما ينبه على أن عدم التمكن المفروض فى أسئله الرواه ليس هو العجز حقيقه بل الكلفه و معرضيه التأخير و يؤيده مرسله الصدوق (أنه -أى من لم يكن على وضوء -يتيمم إن أحب) (٣)، و هو و إن احتمل كونه استظهار الصدوق من الروايتين المتقدمتين إلا أنه يؤيد ما استظهرناه منهما.

مرّ أن طبيعه الصلاة غير منفيه عن صلاة الميت و إنما المنفى هو نمط الشائع منها ذات الركوع و السجود و الطهور و على ذلك فلها صورته صلاتيه و من ثمّ الجماعه فيها هيئه الجماعه فى طبيعه الصلاة، مضافاً إلى أنه مقتضى هيئه العدد و للفقرات المأخوذه فيها.

ص: ٣٣٦

١- (١) أبواب صلاة الجنائز ب ٢١ / ٥ - ٦.

٢- (٢) أبواب صلاة الجنائز ب ٢١ / ٢.

٣- (٣) المصدر ح ٣.



## مسأله ١١: مع وجود من يقدر على الصلاه قائماً في أجزاء صلاه العاجز عن القيام جالساً اشكال

(مسأله ١١): مع وجود (١) من يقدر على الصلاه قائماً في أجزاء صلاه العاجز عن القيام جالساً اشكال، بل صحتها أيضاً محل اشكال.

## مسأله ١٢: إذا صلى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده

(مسأله ١٢): إذا صلى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الاعاده بل وكذا إذا لم يكن موجوداً من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاه، وكذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاه فتممها جالساً فانها لا تجزئ عن القادر، فيجب عليه الإتيان بها قائماً. (٢)

## مسأله ١٣: إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا

(مسأله ١٣): إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بنى على عدمها وإن علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحه و إن كان من صلى عليه فاسقاً، نعم لو علم بفسادها وجب الاعاده وإن كان المصلى معتقداً للصحه وقاطعاً بها. (٣)

إذ مع التمكن من الفرد و الطبيعه الكامله لا يجتزئ بالناقص، نعم الظاهر مشروعيه صلاه الجالس مع القائم نظير مشروعيه صلاه الصبى، بعد ظهور الأدله في كونها ذات مراتب كما مرّ وإن لم يكتف بالناقص.

لانكشاف عدم موضوع البدل الاضطرارى بتوفر قدره على الفرد التام.

أما صورته الشك فإن كان ظاهر حال الغير تولى شأن الميت و التشاغل بتجهيزه فأصالة الصحه جاريه للبناء على إتيانه بمقتضى السيره و لو قبل العمل، أما مع عدم وضع الغير يده على الجنازه فالاستصحاب محكم.

## مسألة ١٤: إذا صَلَّى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده

(مسألة ١٤): إذا صَلَّى أحد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده لا- يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده. نعم لو علم علماً قطعياً بطلانها وجب عليه إتيانها وإن كان المصلي أيضاً قاطعاً بصحتها. (١)

## مسألة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلي عليه قبل الانزال

(مسألة ١٥): المصلوب بحكم الشرع لا يصلي عليه قبل الانزال، بل يصلي عليه بعد ثلاثة أيام بعد ما ينزل، وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب إنزاله فوراً و الصلاة عليه و لو لم يمكن إنزاله يصلي عليه و هو مصلوب مع مراعاة الشروط بقدر الإمكان (٢).

نعم لا يشترط في أصله الصحة عداله الغير لكن يشترط عدم العلم بجهله باحكام التجهيز.

المطرد في باب الاجزاء هو عدم الاكتفاء بما يعلم تعبداً بطلانه عدا ما دل الدليل عليه في بعض الموارد كما في تبديل التقليد بلحاظ الأعمال السابقة، لكن هذا لو كان مأذوناً من الولي و إلا فليس له المبادرة بالإعاده و هكذا الحال لو علم بالبطلان بنحو القطع غايه الأمر اللازم عليه مع تلك الحال تنبيه الولي على ذلك لو كان منشأ البطلان موضوعي لا الاختلاف الحكمي.

أما انزال المصلوب بعد ثلاثة أيام فيدلّ عليه معتبره السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيره ثلاثة أيام ثم أنزله في اليوم الرابع فصلّى عليه و دفنه» (١).

ص: ٣٣٨

(مسألة ١٦): يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلّي أو تعدّد، لكنه مكروه إلّا إذا كان الميت من أهل العلم و الشرف و التقوى (١).

و فى معتبرته الأخرى عنه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: لا تدعو المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن» (١) و غيرهما حيث يتمكن من أداء الصلاة عليه بالشرائط بعد الانزال فلا يصلّى عليه و هو مصلوب إلّا مع التّعذر كما فى صحيح أبى هاشم الجعفرى (٢) عنه عليه السلام فى قصة زيد رضى الله عنه .

و أما الذى صلب بغير الشرع فاللازم انزاله لحرمة و لوجوب دفنه.

عن المشهور الكراهه و عن ابن سعيد استحباب التكرير لمن لم يصلّ عليها و عن بعضهم مطلقاً. و عن كاشف اللثام الميل إليه لمن لم يصلّ.

و عن ابن إدريس تخصيص الكراهه بالجماعه و عن الخلاف و الشهيدين و الكركى تخصيص الكراهه بالمصلّى الواحد و عن آخرين التقييد بما إذا خيف على الميت بظهور شيء ، و استظهر فى الذكرى من الأكثر تخصيص الكراهه بالمفرد.

و عن مالك و أبى حنيفة كراهه التكرار مطلقاً و عن الشافعى و ابن حنبل التكرار لمن فاتته الصلاة ما لم يدفن و إن دفنت يصلّى إلى يوم و ليله و ثلاثة أيام. و منشأ اختلاف الأصحاب تعدّد طوائف الروايات:

ص: ٣٣٩

١- ١) أبواب حد المحارب ب ٥ / ٢.

٢- ٢) أبواب صلاة الجنائز ب ٣٥.

فمنها: ما دلّ على جواز الصلاة مطلقاً ما لم يوار بالتراب كموثق عمار (١).

و منها: الجواز لمن فاتته قبل الدفن كموثق يونس (٢).

و منها: جواز الصلاة لمن لم يصلّوا قبل الدفن مع عدم التأخير للميت كحسنة جابر (٣).

و منها: جواز الصلاة لأهل الوجهه في الدين كالذي ورد في تكراره عليه السلام الصلاة على سهل بن حنيف و قد يستفاد من تكراره صلى الله عليه و آله على حمزه بناءً على التعميم لأصل التكرار و نظيره في صلاته على فاطمه بنت أسد و حمل كل ذلك في أصل التكرار على الخصوصيه خلاف الأصل الأولى في التأسي لا سيما و انهم عليهم السلام تصدوا لبيان تلك الموارد في المقام.

و منها: جوازها حتى على القبر (٤) كما مرّ.

و منها: ما دلّ على جواز ما لم يوار كموثق عمار (٥) و موثق يونس لمن لم يصلّ عليها و كذا روايه جابر.

و منها: ما دلّ على المنع كموثق إسحاق و روايه الحسين بن علوان و روايه وهب بن وهب و في مصحح أبي حمزه أن السنه اليوم فينا خمس تكبيرات (٦) و الملحوظ ان الروايات المانعه روايتها من العامه و التي روايتها من

ص: ٣٤٠

١-١) أبواب صلاة الجنازه ب ٢١ و ب ٦ / ١٩ - ٢٠ - ٢٢.

٢-٢) أبواب صلاة الجنازه ب ٢١ و ب ٦ / ١٩ - ٢٠ - ٢٢.

٣-٣) أبواب صلاة الجنازه ب ٢١ و ب ٦ / ١٩ - ٢٠ - ٢٢.

٤-٤) أبواب صلاة الجنازه ب ١٨.

٥-٥) أبواب صلاة الجنازه ب ٦ / ١٩ - ٢٠.

٦-٦) المصدر ح ٤ - ١٤ - ١٥.

## مسألة ١٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن

(مسألة ١٧): يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن فلا يجوز التأخير إلى ما بعده، نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانياً أو نسياناً أو لعذر آخر أو تبين كونها فاسده و لو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً لا يجوز نبشه لأجل الصلاة بل يصلّى على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره و إن كان بعد يوم و ليله بل و أزيد أيضاً إلّا أن يكون بعد ما تلاشى و لم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذٍ يسقط الوجوب، و إذا برز بعد الصلاة عليه بنبش أو غيره فالأحوط إعادة الصلاة عليه (١).

الخاصه فانها فى صدد دفع وهم أن يزداد فى الصلاة الواحده على خمس كما قد يتوهم ذلك العامه كما يشير إلى هذا المعنى روايه عقبه (١) و عمرو بن شمر (٢) و غيرها من الروايات لا سيما و أن فى بعضها كروايه عمرو بن جميع (٣) أن دأبه صلى الله عليه و آله الصلاة على الميت عند ما نفوته، و الأمر فى الكراهه سهل و القدر المتيقن من ثبوتها و إعادتها جماعه لمن صلّى عليها فى الجماعه الأولى، نعم أهل الفضل و التقوى خارجين عن هذه الكراهه.

تقدم فى (مسألة ٧-٨) جملة البحث فى ذلك، و الروايات الواردة فى تجهيز الميت برمتها دأله على التقديم للصلاة على الدفن، و مرّ انه لو دفن عصيانياً فضلاً عن العذر انه يصلّى عليه على القبر فإن الدفن المأمور و إن كان بعد الصلاة لكن حصوله مع التخوف على الميت من النبش، يقرب تحقق

ص: ٣٤١

١-١ (١) المصدر السابق ح ١٨-٢١.

٢-٢ (٢) المصدر السابق ح ١٨-٢١.

٣-٣ (٣) أبواب صلاة الجنازه ب ١٨ / ٣.

## مسألة ١٨: الميت المصلّي عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً ما لم يمضَ أزيد من يوم و ليله

(مسألة ١٨): الميت المصلّي عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضاً ما لم يمضَ أزيد من يوم و ليله و إذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك. (١)

## مسألة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه

(مسألة ١٩): يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه حتى في الأوقات التي يكره النافله فيها عند المشهور

ملاك الدفن المأمور به لا سيما لمطلوبيته حدوثاً و بقاءً مع توفر البدل للصلاة قبل بالبعديه، لا سيما ممن لم يعصى بارتكاب الدفن قبل الصلاة، مؤيداً بما ورد من عدم نبشه مع تبين كونه مقلوباً، و أما التحديد بيوم و ليله أو الثلاثة الذي ورد في كلام المشهور في الخلاف فقد مرّ انه لم نقف على مستنده.

مرّ الكلام في ذلك في مسألة (٧-٨)، هذا و قد يستشكل في مشروعيه الصلاة على قبر من صلّي عليه بما ورد في روايه محمد ابن مسلم عن الصلاة على المدفون قال عليه السلام لا، لو جاز لأحد لجاز لرسول الله صلى الله عليه و آله (١).

و يعضد مضمون الروايه انه صلى الله عليه و آله أخر دفنه حتى استكمل الصلاة عليه من أهل المدينة و ضواحيها، فيعضد ذلك المطلقات الناهيه، و لكن قد تقدم أنهما تحتمل إرادته عدم جواز التأخير لأصل الصلاة إلى بعد الدفن بقريته النهى عنها و هو عريان، مضافاً إلى الروايات المجوزه التي مرّت الاشاره إليها نعم لا يبعد ظهورها في إيقاعها عند قرب مدّه الدفن.

ص: ٣٤٢

من غير فرق بين أن يكون الصلاه على الميت واجبه أو مستحبّه. (١)

### مسأله ٢٠: يستحبّ المبادره إلى الصلاه على الميت

(مسأله ٢٠): يستحبّ المبادره إلى الصلاه على الميت و إن كان فى وقت فضيله و لكن لا يبعد ترجيح تقديم الفضيله (٢) مع ضيقه كما ان الأولى تقديمها

كما فى صحيح الحلبى و محمد بن مسلم (١) و غيرهما (٢)، نعم فى قويه عبد الرحمن بن أبى عبد الله الكراهه حتى تصفر الشمس و تطلع، و لا يبعد حملها على التقيه لا سيما و أن أصل الكراهه لذلك الوقت فى طبيعه الصلاه محتمل للتقيه، لا سيما مع المحكى عن أبى حنيفه و مالك عدم جوازها، حينئذٍ.

استحباب تعجيل صلاه الجنازه هو مقتضى نديه تجهيز الميت و المبادره إلى الفضيله عند تضييقها مقتضى النديه، و لعلّ ما فى المتن وجه الجمع بين صحيح (٣) على بن جعفر من تقديم صلاه الفريضة و مثلها روايه هارون بن حمزه و بين روايه جابر من تقديم صلاه الجنازه، لا سيما و أن المفروض فى الصحيح صلاه المغرب و وقت الفضيله فيها ضيق، و أما تقديمها على النافله الراتبه و قضاء الفريضة فقد يقال بتقديمها عليها لتقديم الفريضة على صلاه الجنازه و تقدمهما على الفريضة و المتقدم على المتقدم متقدم، و فيه

ص: ٣٤٣

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ / ١ - ٢.

٢-٢) المصدر السابق و أبواب الاحتضار ب ٤٧.

٣-٣) أبواب صلاه الجنازه ب ٣١.

على النافله و على قضاء الفريضة و يجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافله فى سعه الوقت إذا خيف على الميت من الفساد.

و يجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها و عدم الخوف على الميت، و إذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الفريضة و يصلّى عليه بعد الدفن، و إذا خيف عليه من تأخير

أن تقدم الفريضة عليها مطلقاً قد عرفت التأمل فيه بل على التفصيل و منه يظهر عدم تقديمها عليها.

و أما صورته الخوف على الميت من الفساد مع سعه وقت الفريضة فتقدم صلاه الميت للضيق الطارئ لها. و مثله العكس.

و أما صورته الدوران بين ضيق وقت الصلاتين معاً دون الدفن، فحيث أن صلاه الجنازه ذات بدل فتأخر عن الفريضة و أبدال الفريضة الاختياريه و إن كانت مقرره أيضاً إلّا أن الظاهر تقدم المرتبه الاختياريه على اختياريه صلاه الميت، و كذلك بالنسبه إلى ادراك ركعه من الوقت بعد كونها عمود الدين و الصله التى بين العبد و ربه خلافاً لما حكى من احتمال جامع المقاصد.

و أما الدوران بين الفريضة و الدفن فالظاهر تقديم الدفن على المرتبه الاختياريه من الفريضة إن لم يمكن إدخال صلاه الجنازه فى الفريضة كما يأتى. فيكتفى بادراك ركعه من الوقت أو ابدال السجود و الركوع أو حذف الأذكار و ترك الاستقرار و لو مومتاً لحرمة المسلم و المؤمن ميتاً كحرمة حياً.

و أما الجمع مع القضاء فهو أحوط و إن كان الاجتزاء بالأداء بعد وصول النوبه إليه أظهر.



الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن و تقضى الفريضة، و إن أمكن أن يصلّى الفريضة مومناً صلّى و لكن لا يترك القضاء أيضاً.

### مسألة ٢١: لا يجوز على الأحوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة

(مسألة ٢١): لا- يجوز على الأحوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة و إن لم تكن ماحيه لصورتها (١) كما إذا اقتصر على التكبيرات و أقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً.

### مسألة ٢٢: إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلّى على كل واحد منهما منفرداً

(مسألة ٢٢): إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلّى على كل واحد منهما منفرداً و يجوز التشريك بينهما في الصلاة فيصلّى صلاة واحدة عليهما (٢) و إن كانا مختلفين في الوجوب و الاستحباب، و بعد التكبير الرابع

بعد ورود جواز إتيان صلاة الآيات أثناء الفريضة يتم استظهار عدم تنافى إتيان صلاة الميت أثناء الفريضة أيضاً لا سيما و انها لا تشتمل على تسليم و لا على ركوع أو سجود لتكون زياده في المكتوبه زياده ركنيه، و انما هي متضمنه للدعاء و الاستغفار و الأذكار و بعد أن لم تكن ماحيه مع الاختصار.

كما دلّت على ذلك جملة من الروايات المستفيضة (١)، و حينئذٍ يراعى في أداء وظيفه الدعاء للميت و الاستغفار له عدد الجنائز بضمير التثنيه أو الجمع. هذا و أما صورته الخوف على أحدهما من الفساد فهو غير موجب للتقديم ما دامت الصلاة على كلا الميتين معاً لا تستغرق وقتاً أكثر من التفرّد.

ص: ٣٤٥

يأتي بضمير التثنيه، هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد، وإلا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساد.

### مسأله ٢٣: إذا حضر فى أثناء الصلاه على الميت ميت آخر

(مسأله ٢٣): إذا حضر فى أثناء الصلاه على الميت ميت آخر يتخير المصلّى بين وجوه (١):

الأول: أن يتم الصلاه على الأول ثم يأتى بالصلاه على الثانى.

الثانى: قطع الصلاه و استئنافها بنحو التشريك.

الثالث: التشريك فى التكبيرات الباقية و إتيان الدعاء لكل منهما بما يخصه و الإتيان ببقية الصلاه للثانى

المحكى عن المشهور التخيير بين الأولين من دون ذكر الثالث و عن حاشيه الميسى و الشهيد الثانى فى جملة كتبه و الشهيد فى الذكرى مستنداً إلى صحيح على بن جعفر الآتى و حكاه عن ابن الجنيد و الشيخ فى تأويل روايه جابر «ان رسول الله صلى الله عليه و آله كبر احدى عشره و سبعاً و ستاً» على حضور جنازه أخرى.

و عن جامع المقاصد و كاشف اللثام الاعتراض عليه بعدم استفادته من الخبر. و عن مجمع الفائده الاعتراض أيضاً بأنه قد تكون التكبيره الواحده عليهما مختلفه بالوجوب و الندب و عن الشهيد الاعتراض على نفسه بعدم تناول النيه للثانى ثم احتمال الاكتفاء بإحداث النيه للثانى و عن كاشف اللثام استظهاره من قول الشيخ و الصدوق فى الفقيه بل حمل الابطال فى عبائر الأكثر على التشريك بزياده تكبيرات الأولى بإتيان خمس من حين وضع الثانيه و على هذا، فالوجه تصبح أربعة لأن للتشريك صورتين محتملتين حينئذٍ،

و أشكال بعض المحشين الوجه الثاني فى المتن بعدم حصول القطع بمجرّد النهى.

و أما صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن قوم كبروا على جنازه تكبيره أو اثنتين و وضعت معها اخرى كيف يصنعون؟ قال: «إن شاءوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيره، و إن شاءوا رفعوا الأولى و أتموا ما بقى على الأخيره، كل ذلك لا بأس به» (١).

و احتمال فى دلالتها وجوه:

الأول: التخيير بين الوجهين الأولين فى المتن يجعل الشق الثانى دالاً على الوجه الأول و الآخر على الآخر.

الثانى: التشريك و التخيير فى رفع الجنازه الأولى بعد فراغهم من التكبيرات عليها و بين تركها حتى يتموا على الجنازه الثانیه.

الثالث: ما احتمله الأردبيلى و كاشف اللثام و صاحب الوسائل من إرادته الوجه الأول فى المتن فقط و التخيير فى رفع الجنازه الأولى و تركها عند الإتيان بصلاه الثانیه.

و الأقوى إن كلا الشقين هو فى التشريك فى الصلاه و التكبيرات و التخيير انما هو فى رفع الجنازه و القرينه على ذلك التعبير فى الشق الأول ب (يفرغوا) من الثانیه مع أن الفرض فى السؤال هو وضعها مع الأولى فى الأثناء مما يقضى بالمعيه، و التعبير فى الشق الثانى بالاتمام مما يقضى بتقدم

ص: ٣٤٧

بعد تمام صلاة الأول، مثلاً إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر و يأتي بوظيفه صلاة الأول و هي الدعاء للمؤمنين و المؤمنات، و بالشهادتين لصلاة الميت الثاني، و بعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول، و بالصلاة على النبي صلى الله عليه و آله للميت الثاني و بعد خامسه تتم صلاة الأول، و يأتي للثاني بوظيفه التكبير الثالث، و هكذا يتم بقيه صلاته، و يتخير في تقديم وظيفه الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك، هذا مع عدم الخوف على واحد منهما و أما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول، و إذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني، أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع، و إذا خيف عليهما معاً يلاحظ قله الزمان في القطع و التشريك بالنسبه إليهما إن أمكن و إلّا فالأحوط عدم القطع.

بعض مبتدأ للصلاة على الثانيه مع الصلاة على الأولى مضافاً إلى التأكيد على ذلك بكلمه بقى، هذا مع ان التشريك في التكبيرات هو مقتضى القاعده بعد عدم الاخلال بالموالاه و بعد كون التشريك في التكبيرات من الابتداء سائغ و بعد كون الإتيان بالفقرات كلها أو بنحو مختلف مع حفظ الترتيب سائغ مطلقاً.

يجب كفايه دفن الميت (١) بمعنى مواراته فى الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من إيذاء ريحه للناس (٢)

و يدلّ عليه مضافاً إلى الضروره بين المسلمين متواتر الروايات الوارده فى أبواب تجهيز الميت، بل قوله تعالى: «فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوَاءَ أَحِيَةٍ» (١) و ما يشعر به القسم بذلك فى «وَ إِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ» (٢) و «أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ» (٣) و قوله تعالى: «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا \* أَحْيَاءَ وَ أَمْوَاتًا» (٤) و «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ» (٥).

أما فى الأرض و بنحو المواراه فيدلّ عليه مضافاً إلى ما تقدّم، معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «انما امر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على فساد جسده و قبح منظره، و تغير ريحه، و لا يتأذى به الأحياء بريحه،

١-١ (١) المائده / ٣١.

٢-٢ (٢) الانفطار / ٤.

٣-٣ (٣) العاديات / ٩.

٤-٤ (٤) المرسلات / ٢٥ - ٢٦.

٥-٥ (٥) طه / ٥٧.

ولا يجوز وضعه فى بناء أو فى تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض (١)، نعم مع عدم الامكان لا بأس بهما (٢) و الأقوى كفايه مجرد الموارد فى الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود الإنسان هناك لكن الأحوط كون الحفيره على الوجه المذكور و إن كان الأمن حاصلًا بدونه (٣).

و بما يدخل عليه من الآفه و الفساد، و ليكون مستورا عن الأولياء و الأعداء، فلا يشمت عدو، و لا يحزن صديق» (١).

و من التعليل بالستار يستدل على لزوم الأمن من السباع، و عن الشهيد التصريح بعدم اجزاء التابوت و الأزج الكائنان على وجه الأرض إلّا عند الضروره و عن المبسوط كراهه التابوت و لو دفن فى الأرض.

لكون الواجب فى الأدله المتقدمه هو الموارد فى الأرض.

بل يتعينان أو إلقاءه فى البحر (٢) كما يدل على الوجوب ما سيأتى من لزوم ذلك مع تعذر البريه.

مقتضى ما تقدم من أخذ أوصاف خاصه فى الموارد من كونها ساتره للميت عن الاحياء و خافيه لريحه و فساده و أنها مواراه لسواته أن تلك الأوصاف فعليه فى الموارد و إن لم يكن متعلق الأوصاف و طرفها فعلى، هذا مع أن المدار ليس على الحال حين الدفن و إن كان متعلق الاحراز

ص: ٣٥٠

١-١) أبواب الدفن ب ١.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٦١.

## مسأله ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن

(مسأله ١): يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن (١) بحيث يكون

الحال المستقبل، و لكن لا يمتنع تبدل الحال.

و فى مرسل ابن أبى عمير - كالصحيح - عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: حدّ القبر إلى الترقوه، و قال بعضهم: إلى الثدى، و قال بعضهم:

قامه الرجل حتى يمد الثوب على رأس من فى القبر، و أما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس، قال: و لما حضر على بن الحسين عليه السلام الوفاة قال: احفروا لى حتى تبلغوا الرشح» (١).

و فى وصيه الرضا عليه السلام «أن يحفروا له سبع مراقى إلى أسفل و أن يشق له ضريحه و إلّا فيجعلوا اللحد ذراعين و شبراً» (٢).

و التحديد بذلك و إن كان نديباً إلّا أنه يفهم منه الوغول فى الموارد حتى فى دفن المعصوم مع الأمن المزبور كما روى نظير ذلك فى حدّ قبر النبى صلى الله عليه و آله (٣).

كما فى صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان البراء ابن معرور الأنصارى بالمدينه، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله بمكه و أنه حضره الموت، و كان رسول الله و المسلمون يصلّون إلى بيت المقدس فأوصى البراء أن يجعل وجهه إلى تلقاء النبى صلى الله عليه و آله إلى القبلة، و انه أوصى بثلث ماله فجرت به

ص: ٣٥١

١-١) أبواب الدفن ب ١٤.

٢-٢) أبواب الدفن ب ١٥ / ٤.

٣-٣) أبواب الدفن ب ١٥.

رأسه إلى المغرب ورجله إلى المشرق و كذا في الجسد بلا رأس، بل في الرأس بلا جسد بل في الصدر وحده بل في كل جزء يمكن فيه ذلك.

### مسألة ٢: إذا مات ميت في السفينه

(مسألة ٢): إذا مات ميت في السفينه فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر وجب ذلك، وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع يغسل و يكفن و يحنط و يصلّى عليه و يوضع في خايه و يوكأ رأسها و يلقي في البحر مستقبل القبلة على الأحوط، السنّه» (١).

و في طريق الكليني فنزل به الكتاب و جرت به السنّه.

و في روايه العلاء بن سيابه عن أبي عبد الله عليه السلام عن القتيل إذا قطع رأسه قال: إذا أنت صرت إلى القبر تناولته مع الجسد و أدخلته اللحد و وجهته للقبلة» (٢).

و مفادها توجيه سائر الأعضاء إلى القبلة و هو بالاضطجاع على الجانب الأيمن.

و في صحيح يعقوب بن يقطين عن الرضا عليه السلام في الميت عند الغسل قال عليه السلام: يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (٣) الدال على تعيين وضع خاص له في قبره، ثم انه بقرينه وضعه حال الصلاه و ان الذي

ص: ٣٥٢

١-١) أبواب الدفن ب ٦١ / ١ - ٢.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٦١ / ٣.

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٥ / ٢.



و إن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال، أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله و يلقى في البحر كذلك (١)، و الأحوط مع الامكان اختيار الوجه الأول و كذا إذا خيف على الميت نبش العدو قبره و تمثله.

في القبر توجيه وجهه إلى القبلة و يظهر ان رأسه على يمين الاتجاه للقبلة و رجله على يسارها، و انه يضطجع على جانبه الأيمن كما ذهب إلى ذلك المشهور عدا ما يحكى عن ابن حمزه في الوسيله و انه استحبه و مال إليه في الكفايه و مجمع البرهان و حكى عن ابن سعيد أيضاً.

و في مصحح سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال يجعل له وساده من تراب و يجعل خلف ظهره مدره لثلا يستلقى الحديث» (١) و هو صريح في عدم الاستلقاء و جعله مضطجعاً.

و كذا مما ورد (٢) من ان المرأه تدخل عرضاً مما يلي القبلة و الرجل يسلم من رجلى القبر و ان اللحد مما يلي القبلة.

في جمله كلمات المتأخرين التقييد بوضعه في وعاء و في كلمات جمله من المتقدمين الاقتصار على التثليل و في الشرائع التخيير و أوجب جماعه من المتأخرين الاستقبال به القبلة حين اللقاء لأنه دفنه و في صحيح أيوب بن المرقال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مات و هو في السفينه في البحر كيف يصنع به؟ قال يوضع في خاييه و يوكأ رأسها و تطرح في

ص: ٣٥٣

١-١) أبواب الدفن ب ١٩ / ٥.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٢٢ / ٥.

### مسألة ٣: إذا مات كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات فى بطنها ولد من مسلم

(مسألة ٣): إذا مات كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات فى بطنها ولد من مسلم -بنكاح أو شبهه أو ملك يمين -تدفن مستدبره للقبلة على جانبها الأيسر على وجه يكون الولد (١) بذلك فى مطلق الجنين و لو لم تلج الروح فيه، بل لا يخلو عن قوه.

الماء» (١).

و فى جملة من الروايات (٢) كروايه أبى البخترى و مرسل أبان و مرسل سهل انه يثقل و يرمى به فى البحر و فى محسنه سليمان بن خالد الوارده فى زيد الشهيد قوله عليه السلام «سبحان الله أ فلا كنتم أوقرتموه حديداً و قدفتموه فى الفرات و كان أفضل؟!» (٣) حيث كان يتخوف عليه إحراق بنى أميه لجسده.

و حيث كان الوضع فى وعاء أحفظ لستر بدن الميت و هو أقرب للتوظيفه الأوليه كان مقدماً على مجرد التثقيب لا سيما و أنه يشتمل على التثقيب و زياده، كما و منه يظهر ورود ذلك مورد الاضطرار و العجز عن الدفن فى البر، إذ الأدله الأوليه هى فى الموارد و الدفن.

حكى عليه الاجماع و عن الأردبيلى أن ظاهر الخبر الآتى عدمه، و عن الذكرى ان المقصود بالذات دفنه و هى كالتابوت، كما حكى الاجماع على دفنها فى مقبره المسلمين و عن المعتمد و المهذب البارع ان الولد محكوم باسلامه فلا يدفن فى مقبره غير المسلمين، و ان إخراجها -أى من بطنها -

ص: ٣٥٤

١-١) أبواب الدفن ب ٤١ / ١.

١-٢) أبواب الدفن ب ٤١ / ١.

٣-٣) أبواب الدفن ب ٤١.

غير جائز و احتمال المنع كشف اللثام لعدم حرمة الكافره و عن المنتهى انه هتك لحرمة الميت لغرض ضعيف، و عن ابن حنبل أنها تدفن في غير المقابر.

و في روايه يونس قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجاربه اليهوديه و النصرانيه فيواقعها فتحمل ثم يدعوها إلى أن تسلم فتأبى عليه فدنا ولادتها فماتت و هي تطلق و الولد في بطنها و مات الولد، أيدفن معها على النصرانيه؟ أو يخرج منها و يدفن على فطره الإسلام؟ فكتب: يدفن معها» (1) و ضعف السند مع أحمد بن أشيم و الظاهر بقريته الطبقة و الراوى عنه انه على بن أحمد بن أشيم و هو من رجال مشيخه الصدوق كتاباً و طريقاً فيحسن حاله بضميمه روايه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري و البرقي و طريق الصدوق إليه في المشيخه مصحح و رواياته كثيره، و ظاهرها عدم شق بطنها و بالتالي عدم الغسل و التكفين و انه يدفن معها، و حيث انه عليه السلام لم يقيد الدفن معها ب (على النصرانيه) و هو القيد الذي أورده السائل في كلامه، فيستظهر من ذلك أن بقيه الأحكام هي على المقرر من الوظيفه الأوليه، أما كيفيه وضعها فيعتمد على هيئه الجنين في البطن و الظاهر بحسب الصور العلميه الحديثه أن اتجاه وجهه بطرف يسار الأم فإذا اضطجعت على اليسار و أميل بها يسيراً على وجهها فإنه يتجه وجه الجنين إلى القبلة حينئذٍ.

و أما عدم الغسل و التكفين فإما لقصور الأدله عن تناوله أو لعموم حرمة المثله.

ص: ٣٥٥

## مسأله ٤: لا يعتبر فى الدفن قصد القربه

(مسأله ٤): لا يعتبر فى الدفن قصد القربه، بل يكفى دفن الصبى إذا علم أنه أتى به بشرائطه و لو علم أنه ما قصد القربه. (١)

## مسأله ٥: إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه

(مسأله ٥): إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القبر و الأجر و نحو ذلك. كما أن فى السفينه إذا أريد إلقاءه فى البحر لا بدّ من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء. (٢)

## مسأله ٦: مئونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به أو الخاييه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركة

(مسأله ٦): مئونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به أو الخاييه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركة

و أما محل الدفن فقد مرّ حكاية الاجماع على جوازه فى مقبره المسلمين و الوجه فى ذلك ما اشير إليه من انه دفن له و يتبعه لها. بعد عدم ما يدل على الإضافه العباديه، و إن كانت جمله من مقارناته كالتلقين و الاستغفار له و نحوهما عباديه، و أما الاكتفاء بفعل الصبى و نحوه فلتأدى الغرض منه بعد كونه توصلياً غير خفيه حكمته و ملاكه.

لزوم الإحكام فى الصوره الأولى لأن الواجب هو الموارده حدوداً و بقاءً، فمع عدم بقاءها لا بدّ من القيام بما يحصلها بقاءً و نظير مثال المتن ما لو كان الموضع للدفن ممراً لسيل الوادى و نحوه مما يكشف التراب فيتحرى له موضعاً آخر، و مثله الإلقاء فى البحر فى موضع تفترسه بعض الحيوانات فإن إثقاله بالوضع فى الخاييه و نحوها هو لأجل حفظه عن ذلك و وصوله إلى الأعماق.

و كذا فى الآجر و القير و الساروج فى موضع الحاجه إليها.(١)

### مسأله ٧: يشترط فى الدفن أيضاً إذن الولي

(مسأله ٧): يشترط فى الدفن أيضاً إذن الولي كالصلاه و غيرها.(٢)

### مسأله ٨: إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن

(مسأله ٨): إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن و مع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم على وجه لا يضر بالميت و لا بالمباشرين.(٣)

### مسأله ٩: الأحوط اجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين

(مسأله ٩): الأحوط اجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين أو كان أحدهما مسلماً، لعددها من مثونه التجهيز نظير أصل الدفن و الكفن و الحنوط و هى تخرج من أصل التركه (١).

لما مرّ من أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض، و لكن الشرط هاهنا تكلىفى بعد كون الدفن توصلياً يتأدى الغرض فيه بمطلق الأفراد.

تقدّم فى الصلاه على الميت (مسأله ٣) عند اشتباه القبلة أن صحیحى (٢) زواره المروى أحدهما بطريق الشيخ و الآخر بطريق الكلينى يدلّ الأوّل منهما على إجزاء الظن و يدلّ الثانى على إجزاء أى اتجاه مع الشك، نعم مع امكان تحصيل العلم أو الظن لا تصل النوبه إلى الاحتمال بمقتضى تقييد مفهوم الاضطرار بالتعذر.

ص: ٣٥٧

١-١) كتاب أبواب الوصايا ب ٢٧-٢٨.

٢-٢) أبواب القبلة ب ٦-٨.

و أما إذا كان الزنا من أحد الطرفين و كان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال فى جريان أحكام المسلم عليه. (١)

### مسألة ١٠: لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار

(مسألة ١٠): لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار كما لا يجوز العكس أيضاً (٢)، نعم إذا اشتبه المسلم و الكافر يجوز دفنهما فى مقبره المسلمين، و إذا

استظهر فى الجواهر عدم اجراء أحكام المسلم لعدم التبعية فى الصورتين الأولتين، و استظهر ذلك من كلماتهم لعدم اطلاق الاضافه و النسبه إليه فلا يكون مشمولاً للفتاوى و لا للنص السابق فى الحامل لولد المسلم، و لكن قد تقدم فى بحث المطهرات و النجاسات أن التبعية و النسبه علقه تكوينيه للتولد من ماء الرجل و المرأه، و ليست اعتباريه كى تتوقف على ورود الاعتبار و الامضاء، غايه الأمر أن الشارع فى موضوع جملة من الأحكام قد يأخذ حصه خاصه من هذه العلقه كالتولد من حلال فى الإرث من طرف الأب و إمامه الجماعه و القضاء و نحوها من المناصب و الولايات، لكن ذلك لا يعنى قطع النسبه و لا كون موضوع جميع الأحكام هو الحصه الخاصه، و من ثم تترتب بقيه الأحكام عليه، كما أن ما استدللّ به على عدم اسلام أو ايمان ابن الزنا قد تقدّم الخدشه فى دلالتة على ذلك.

حكى على العكس الاجماع و هو ظاهر الوجه فى أراضى المقابر التى أوقفت عليهم بل كذلك فى ما سبّل لذلك من حريم المدن، و أما لو فرض ذلك فى أراضى موات فى البرارى و صدق عليه أنها مقبره للمسلمين فكذلك يعدّ ذلك تسيلاً، و أما لو لم تصدق عليه مقبره ففى دفن الكافر

دفن أحدهما في مقبره الآخرین يجوز النيش، أما الكافر فلعدم الحرمه له، و أما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار. (١)

### مسأله ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالغه و نحوهما مما هو هتك لحرمته.

(مسأله ١١): لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالغه و نحوهما مما هو هتك لحرمته. (٢)

### مسأله ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب

(مسأله ١٢): لا- يجوز الدفن في المكان المغصوب و كذا في الأراضي الموقوفه لغير الدفن فلا- يجوز الدفن في المساجد و المدارس و نحوهما

بجنبهم ايذاء لهم كما ذكر ذلك غير واحد في المقام و يستفاد من جمله من الروايات الوارده في مثل أحوال ما بعد الدفن، مضافاً إلى كونه هتكاً لهم في عرف المتشرعه، و منه يظهر الوجه في حرمه دفن المسلم في مقبره الكفار، و أما عند الاشتباه و عدم إماره على التعيين فذكر بعض المحشين انهما يدفنان في غير المقبره و بنحو منفصل عن الآخر، و هو عمل بالعلم الاجمالي، و لكنه تام لو لم يكن حرازه و غضاضه شديده على المسلم و إلا فيتعين ما في المتن بعد ترجيح جانب حرمه المسلم.

أما الكافر فلمنع كونه مثله صغرياً لا- ما يحكى عن الشهيد من منع حرمه المثلثه فيه، و لو فرض حصول ذلك فيوازن بين الحكمين مع امكان التأخير حتى يصبح رفاه أو رميم فينقل، و كذا الحال في نقل المسلم.

و لا في جنبها للهتك و التأذى كما هو مفاد جمله الروايات و الآداب الوارده في مثل المقام.

كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميتة (١).

### مسألة ١٣ يجب دفن الأجزاء المبانة من الميت

(مسألة ١٣): يجب دفن الأجزاء المبانة (٢) من الميت حتى الشعر و السن و الظفر، و أما السن و الظفر من الحي فلا يجب دفنهما و إن كان معهما شيء يسير من اللحم، نعم يستحب دفنهما، بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه، كما يظهر من وصية مولانا الباقر للصادق عليهما السلام . و عن أمير المؤمنين عليه السلام أن النبي (صلوات الله عليه و آله) أمر بدفن أربعة: الشعر و السن و الظفر و الدم، و عن عائشة عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم : أنه أمر بدفن سبعة أشياء: الأربعة المذكورة و الحيض و المشيمة و العلقه.

أما الموقوفه للعناوين المعينه فلأن تحويلها إلى مقبره يخالف جهه الوقف، نعم هذا مع تعدد الدفن و أما في صوره الآحاد فقد يتأمل في ذلك كما علق غير واحد من المحشين و ظاهر ان ذلك في غير المعصومين كما دفن إسماعيل عليه السلام و جملة من الأنبياء في البيت الحرام.

و أما الدفن في قبر الغير فيتبع حدود مساحه القبر المتخذ في حيازه تلك المقبره هذا بالنسبه إلى مقدار ما يوضع فيه البدن و أما ما فوقه إلى سطح الأرض فهو بحكم الحريم و هو يتبع مصلحه المقبره الموقوفه أو المسبّله، و تتمه الكلام تأتي في فصل مكروهات الدفن.

حكى عليه الاجماع و عدم الخلاف و عن الجامع الاستحباب و لعله يريد ذلك في طرحها معه في الكفن، و عن التذكرة التغسيل ثم الطرح في الكفن و في مصحح ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام «و قال لا يمسه من



## مسألة ١٤: إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجه

(مسألة ١٤): إذا مات شخص في البئر ولم يمكن إخراجه يجب أن يسد و يجعل قبراً له (١).

الميت شعر و لا ظفر و إن سقط منه شيء فاجعله في كفته» (١).

و موثقه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم؟ قال: لا يمس منه شيء ، اغسله و ادفنه» (٢).

لكن ظاهر الموثق عود الضمير إلى الميت لا إلى الشعر، إلا أن ما ذكره في التذكرة من الغسل على مقتضى القاعده بعد صدق الاجزاء عليها و يقتضيه إطلاق مصحح ابن أبي عمير.

و أما من الحى ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام -في حديث -و هذا شعره -أى رسول الله صلى الله عليه و آله -عندنا» (٣).

و فى جملة من الروايات (٤) أوردها صاحب الوسائل فى آداب الحمام مشتمله على أن دفن الشعر و الظفر و الدم و السن من السنه و هى لضعفها سنداً تكفى للندب مضافاً إلى ان سياقها فى الآداب و فى روايه الفراء عن أبي جعفر عليه السلام وصيته بدفن سنه معه.

مضافاً إلى انه مقتضى القاعده للزوم الدفن هو مفاد محسنه العلاء ابن سيابه عن أبي عبد الله عليه السلام فى بئر محرّج وقع فيه رجل فمات فيه

ص: ٣٤١

١-١) أبواب غسل الميت ب ١١ / ١ -٣.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١١ / ١ -٣.

٣-٣) أبواب آداب الحمام ب ٤١ / ٧.

٤-٤) أبواب آداب الحمام ب ٧٧.

## مسأله ١٥: إذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليها من بقائه

(مسأله ١٥): إذا مات الجنين في بطن الحامل (١) و خيف عليها من بقائه و جب التوصل إلى إخراجها بالأرفق فالأرفق، و لو بتقطيعه قطعه قطعه، و يجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها، و مع عدمهما فالمحارم من الرجال، فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمه و لو ماتت و كان الجنين حياً و جب إخراجها و لو بشق بطنها فيشق جنبها

فلم يمكن اخراجه من البئر، أ يتوضأ في سكك البئر؟ قال: لا يتوضأ فيه، يعطل، و يجعل قبراً، و إن أمكن إخراجها اخرج و غسل و دفن قال رسول الله صلى الله عليه و آله : حرمه المسلم ميتاً كحرمته و هو حي سواء» (١).

و هو محل اتفاق لمقتضى القاعده و النص و الفتوى و تقييد ما عن المعبر بما إذا لم يتمكن من ولادته سقطا هو محمل اطلاق الكلمات، و أما العكس فهو محل اتفاق أيضاً إلا أن في الشرائع و محكى الخلاف عدم تقييد الشق بالأيسر و قيد بذلك الأكثر كما في الفقيه و النهايه و الفقه الرضوى و المقنعه.

أما الروايات (٢) ففي روايه وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام : «إذا ماتت المرأة و في بطنها ولد يتحرك شق بطنها و يخرج الولد». و قال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها قال: «لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه و يخرجها». و في طريق آخر «إذا لم ترفق به النساء».

ص: ٣٦٢

١-١) أبواب الدفن ب ٥١.

٢-٢) أبواب الاحتضار ب ٤٦.

الأيسر، و يخرج الطفل ثم يخاط و تدفن و لا فرق في ذلك بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج و عدمه، و لو خيف مع حياتهما على كل منهما انتظر حتى يقضى (١).

و في صحيح على بن يقطين قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت و ولدها في بطنها يتحرك قال: «يشق عن الولد».

و في موقوفه ابن أبي عمير عن ابن اذينه قال: «يخرج الولد و يخاط بطنها» و مثله مرسل ابن أبي عمير كالمصحح و لعل المراد من بعض أصحابه هو ابن اذينه المصحح في الطريق السابق فلا تكون الروايه السابقه موقوفه.

و مثلها روايات اخرى. ثم ان في المعبر التأمل في تخطيط الموضوع استضعافاً للموقوفه و لأنه لا ضروره إليه لأن مصيرها إلى البلاء لكنه ذهب إلى وجوبه في الشرائع ثم ان التدرج في الصوره الأولى هو مقتضى القاعده و أما التخيير بين النساء و الزوج فالحال فيه كالحال في الولاده حيث لم يقيد مباشره النساء و القوابل الحامل بعدم قدره الزوج كما هو الحال في خفض النساء للمرأة.

كما أن تعيين الجانب الأيسر هو محل وفاق كتب المتقدمين التي هي متون روايات.

و قد يقال (١) ان ذلك تام في غير الام و أما هي فيندرج الحكم في حقها تحت كبرى التراحم لوجوب حفظ النفس المحترمه عليها سواء بالاضافه إليها و إلى ولدها و حيث ان في الحفظ الثاني عسر و حرج

ص: ٣٤٣

إشاره

فصل

فى مكروهات الدفن

و هى أيضاً أمور:

الأول: دفن ميتين فى قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقاً، وقيل بحرمة مع كون أحدهما امرأه أجنبيه،

فيرتفع الأمر به و يندرج المقام فى التراحم بين وجوب حفظ نفسها المتوقف على مقدمه محرمه و هى قتل الولد، نظير ما إذا توجه الضرر إلى أحد شخصين فلا يجب على أحدهما تحمل الضيم و لدفعه عن الآخر لأن ذلك عسر و حرج، فالصبر على الضرر و على الموت للام حتى تحفظ حياه ولدها، مفسده أولى دفعها من جلب المصلحه كما هو مفاد تلك القاعدة.

و يندفع أولاً: بأن وجوب حفظ النفس لا- اطلاقاً لدليله بالحفظ بكل الوسائل و لو بارتكاب عظيم المحرمات كقتل النفس المحترمه أو دون ذلك من المحرمات.

ثانياً: إن أدله الرفع من العسر و الحرج و الاضطرار لا ترفع حرمة الدم و النفس المحترمه و هذا مفاد الأحاديث الوارده فى التقيه أنها فى كل شىء حتى تبلغ الدم فلا تقيه، كما هو مشهور بل متسالم الأصحاب.

ثالثاً: أن الكلام فى تراحم الضررين هو الكلام فى المقام فلا يسوغ

و الأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهه، نعم الأحوط الترك إلماً لضروره و معها الأولى جعل حائل بينهما و كذا يكره حمل جنازه الرجل و المرأه على سرير واحد و الأحوط تركه أيضاً. (١)

دفع الضرر بتوجيه ضرر مساوى أو أكبر منه على الغير لا سيما إذا بلغ الدم.

رابعاً: أن المقام من دفع الفساد بارتكاب مثله أو الأفسد منه لا من مجرد الدفع فى مقابل جلب المصلحه و من ثم استشكل الأصحاب فى اطلاق قاعده دفع الأفسد بارتكاب الفاسد بأن النهى و دفع المنكر مشروط بالقدره و هو لا يتم بارتكاب المنكر و الفساد.

لم يحك خلاف إلماً عن ابن سعيد، و عن النهايه و المبسوط الكراهه مطلقاً و عن المعبر و العلامه و الكركى و الشهيد الثانى الحرمه فى غير الابتداء لتحريم النباش و لأذن القبر صار حقاً للأول و عن كشف اللثام الجواز مع الضروره. و عن جماعه الحرمه فيما لم يكن ذلك ابتدائاً أى فى حفر قبر الأول ليدفن آخر، بل عن الذكرى الاجماع و يستدل للكراهه فى الفرض الأول بمكاتبه الصفار قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أ يجوز أن يجعل الميتين على جنازه واحده فى موضع الحاجه و قلّه الناس؟ و إن كان الميتان رجلاً- و امرأه يحملان على سرير واحد و يصلّى عليهما؟ فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل مع المرأه على سرير واحد» (١).

المحمول على الكراهه، و يستدل على الحرمه فى الفرض الثانى بمعتبره الأصبغ بن نباته قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من حدّد قبراً أو مثل مثلاً فقد

ص: ٣٦٥

و فى الوسائل نقل الشيخ و غيره عن الصفار انه رواه «جدد» بالجيم أى تجديد بناءه أو تجديد جعله قبراً مرّه اخرى كما احتمله الصدوق.

و عن سعد بن عبد الله انه رواه «حدد» غير المعجمه أى من سنّم، و عن البرقى انه رواه «من جدّث قبراً» أى جعله قبراً، و عن المفيد «حدد» بالخاء المعجمه، أى شقّه إما للنبش أو ليدفن فيه، و الظاهر أن المراد بقريته السياق أن المراد به تجديد قبور المشركين احتفاءً بهم و هو يناسب العطف فى المثال المراد به الصور التى تعبد و يعضده ما فى معتبره السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثنى رسول الله صلى الله عليه و آله إلى المدينة فقال لا تدع صورته إلّا محتوتها و لا قبراً إلّا سويته و لا كلباً إلّا قتلته» (٢).

و ظاهر أنه فى أوائل الهجرة، كما أنه يدل على ترييع القبر، و على ذلك فلا يبقى وجه للحرمه إلّا حرمة النبش كما استدل بحد السرقة على النبش السارق للكفن، و هما غير جهة البحث فى المقام كما لا يخفى، نعم تقدم ان الميت يحوز مقدار ما دفن فيه و هو مقدار ما يحيط ببدنه فلا يمانع دفن آخر بجنبه كما أشار إلى ذلك فى الجواهر، ثم إن الاندراس الذى مرّ غايه لحرمه الدفن فى قبر الميت فى كلام الماتن سابقاً هل هو بذهاب لحمه و بقاء مجرد العظم أو بذهاب معظم العظام.

ص: ٣٦٦

١-١) أبواب الدفن ب ٤٣ / ١.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٤٣ / ٢.

الثامن: تسنيمه بل الأحوط تركه (١) الحادى عشر: نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر (٢) إلّا إلى المشاهد المشرفه و الأماكن المقدسه و المواضع المحترمه كالنقل من عرفات إلى مكه

تقدّمت معتبره السكونى من تسويه القبر كما ورد ذلك أيضاً فى روايه جابر بن يزيد و موثق عمار (١) و فى جمله من الصحاح (٢) الأمر برفع القبر أربع أصابع مفرجات و تربيعه و فى معتبره اخرى للسكونى (٣) النهى عن زياده تراب على القبر من غيره الدال بالالتزام على ما نحن فيه.

و فى روايه الأعمش (٤) عن الصادق عليه السلام فى حديث شرايع الدين «و القبور تربع و لا تسنم» و وجه الاحتياط ما فى معتبره السكونى الأولى.

و عن نهايه الشيخ فإذا دفن فى موضع فلا- يجوز تحويله من موضعه و قد وردت روايه بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمه : سمعناها مذاكره و الأصل ما قدمناه لكن عن المصباح لا ينقل الميت من بلد إلى بلد فإن نقل إلى المشاهد كان فيه فضل ما لم يدفن و قد رويت بجواز نقله إلى بعض المشاهد روايه و الأول أفضل.

ص: ٣٦٧

١-١) أبواب الدفن ب ٣٥ / ٢ و ب ٢٢ / ٦.

٢-٢) أبواب الدفن ب ٣١ و ب ٢٢.

٣-٣) الأبواب المزبوره ب ٣٦ / ١.

٤-٤) الأبواب المزبوره ب ٢٢ / ٥.

و النقل إلى النجف فان الدفن فيه يدفع عذاب القبر و سؤال الملكين، و إلى كربلاء و الكاظميه و سائر قبور الأئمه بل إلى مقابر العلماء و الصلحاء، بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجحات الشرعيه و الظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده، و من قال بحرمة الثاني فمراده ما إذا استلزم النيش و إلّا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سب أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك لا مانع من

و عن المشهور كراهه نقل الميت إلى غير بلد موته إلّا إلى المشاهد المشرفه و عن الفاضلين الاجماع عليه و في المشهور جواز و استحباب النقل إلى المشاهد و عن المعبر انه مذهب علمائنا و عليه عمل الأصحاب من زمن الأئمه عليهم السلام إلى الآن و هو مشهور بينهم لا يتناكرونه، و مثله عن التذكرة و الذكرى و عن المفيد في العزیه و قد جاء حديث يدل على رخصه في نقل الميت إلى بعض مشاهد آل الرسول صلى الله عليه و آله ان وصى الميت بذلك و عن الشهيد لو كان هناك مقبره بها قوم صالحون أو شهداء استحباب الحمل إليها لتناله برکتهم و برکه زيارتهم و لو كان بمكه أو بالمدينه فالأولى دفنه حيث قتل.

و قال يستحب جمع الأقارب في مقبره و عن الشهيد الثاني تقييد جواز النقل بما لم يخف هتك الميت لبعده المسافه و عن الأكثر عدم جواز النقل بعد الدفن لكن عن الشيخ و ابن الجنيد و جماعه نقله إلى المشاهد المشرفه و قال ابن إدريس لا يجوز نقله و هو بدعه في شريعته الإسلام و جعله ابن حمزه مكروهاً.



جواز نقله إلى المشاهد مثلاً، ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة و إن استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذيه المسلمين، فإن من تمسك بهم فاز و من أتاهم فقد نجا، و من لجأ إليهم أمن و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى، و المتوسل بهم غير خائب صلوات الله عليهم أجمعين.

و عمده الروايات: ما فى كامل الزيارات معتبره المفضل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ان الله تبارك و تعالى أوحى إلى نوح عليه السلام و هو فى السفينه أن يطوف بالبيت اسبوعاً فطاف بالبيت اسبوعاً كما أوحى الله إليه ثم نزل فى الماء إلى ركبته فاستخرج تابوتاً فيه عظام آدم عليه السلام فحمل التابوت فى جوف السفينه حتى طاف بالبيت ما شاء الله أن يطوف ثم ورد إلى باب الكوفه فى وسط مسجدھا... فأخذ نوح التابوت فدفنه فى الغرى» (١).

و ما رواه فى التهذيب فى الصحيح عن محمد بن عيسى عن على بن سليمان قال: كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام أسأله عن الميت يموت بمنى أو بعرفات -الوهم منى -يدفن بعرفات أو ينقل إلى الحرم و أيهما أفضل فكتب عليه السلام: «يحمل إلى الحرم فيدفن فهو أفضل» (٢) و رواه الكلينى قريب من هذا اللفظ.

و روى فى قصص الأنبياء للراوندى بأسانيده إلى الصدوق بسند معتبر عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لما مات يعقوب عليه السلام حمله

ص: ٣٦٩

١- ١) بحار الأنوار ١١ / ٢٦٨ -المستدرک أبواب الدفن ب ١٣.

٢- ٢) أبواب مقدمات الطواف ب ٤٤ / ٢ و التهذيب ٥ / ٤٦٥.

يوسف عليه السلام في تابوت إلى أرض الشام فدفنه في بيت المقدس» (١).

و روى في العلل موثق بن فضال عن أبي الحسن عليه السلام انه قال: «احتبس القمر عن بنى إسرائيل فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى عليه السلام أن اخرج عظام يوسف عليه السلام من مصر و وعده طلوع القمر إذا أخرج عظامه.... فاستخرجه من شاطئ النيل في صندوق مرمر فلما أخرج طلع القمر فحملة إلى الشام فلذلك يحمل أهل الكتاب موتاهم إلى الشام» (٢).

و في صحيح ابن أبي نصر البزنطي مثله و روى الديلمي في الارشاد قصه اليماني الذي أتى بجنازته من اليمن إلى الغرى بحضور أمير المؤمنين عليه السلام (٣).

أما الاشكال على الروايات السابقة بأنها في الأنبياء و الشرائع السابقة فمدفوع بأن الأصل في الأنبياء عليهم السلام الاقتداء لا الخصوصيه و لا سيما و انهم عليهم السلام في صدد بيان ذلك مما يدفع كلا الخصوصيتين.

و أما الجهات التي ذكرها في المتن.

فالأولى: و هي كراهه النقل للميت عن بلد موته إلّا إلى المشاهد و الأماكن المشرفه فانه يستحبّ ، فقد يستدلّ له بما

ص: ٣٧٠

- 
- ١- ١) بحار الأنوار ٦٧/٧٩ باب نقل الموتى و الزياره بهم ب١٥ -المستدرک أبواب الدفن ب١٣.
  - ٢- ٢) بحار الأنوار ٦٧ / ٧٩ -المستدرک أبواب الدفن ب ١٣ / ٨ - و الوسائل أبواب الدفن ب١٣ / ٢ - ٧.
  - ٣- ٣) بحار الأنوار ٦٨ / ٧٩.

ورد (١) من سرعه تجهيز الميت، و ما رواه (٢) في الجعفریات بالدعائم عن على عليه السلام انه رفع إليه ان رجلاً مات بالرستاق فحملوه إلى الكوفه فأنهكهم عقوبه و قال ادفنوا الأجساد في مصارعها، و لا- تفعلوا كفعل اليهود، ينقلون موتاهم إلى بيت المقدس و قال «لما كان يوم احد، أقبلت الأنصار لتحمل قتلاها إلى دورها، فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله منادياً ينادى: ادفنوا الأجساد في مصارعها».

و هذا المقدار يكفي للكراهه و إن كان مضمون الخبر لا يخلو عن منافاه مع أخبار استحباب نقل الميت إلى الأماكن المشرفه التي مرّت بل حكى غير واحد أنها متواتره بلحاظ مجموع ما دلّ على ذلك بالالتزام في موارد مختلفه كالذى ورد (٣) في أمان من يدفن في الحرمين الشريفين و الغرى و كربلاء.

الثانيه: عموم استحباب النقل إلى المشاهد و الأماكن المشرفه قبل الدفن و بعده، أما قبله فهو ظاهر من الأدله و أما بعده فقد مرّ عن الأكثر عدم جواز نقله و عن الشيخ و ابن الجنيد و جماعه جوازه و عن كاشف الغطاء جوازه مطلقاً و إن استلزم تقطيعه فضلاً عن تغيير رائحته و ظهور قيحه و نحو ذلك و منع صاحب الجواهر عن ذلك إلّا أن لا- يكون هتكاً للميت كما لو كان النقل بمسافه قريبه و نحو ذلك.

ص: ٣٧١

١-١) أبواب الاحتضار ب ٤٧.

٢-٢) المستدرک أبواب الدفن ب ١٣ / ١٢ - ١٥.

٣-٣) أبواب الدفن ب ١٢ - ١٣ - المستدرک أبواب الدفن ب ١٢ - ١٣.

## مسألة ١: يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت

(مسألة): يجوز البكاء (١) على الميت و لو كان مع الصوت، بل قد يكون راجحاً كما إذا كان مسكناً للحزن و حرقه القلب بشرط أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله، و لا فرق بين الرحم و غيره، بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض

و عمدته ما استدللّ به كاشف الغطاء هو ما أشار إليه في المتن من كون ذلك في مقابل ما يجعل للميت من نفع الشفاعة و الأمان لا يعدّ هتكاً و لا مثله و لا تجنيئاً على الميت. كما أن عمدته ما تمسك به صاحب الجواهر هو كونه هتكاً و مثله و خلاف غرض و حكمه الدفن من ستر الميت و عدم تأذي الأحياء به.

أقول: قد مرّ في جملة من المعتمرات نقل الرفاه بعد الدفن و لكن موردها ما لا يستلزم هتكاً للميت لاندراس اللحم و تجرد العظام و نحو ذلك، و هو يقضى بجوازه قبل الدفن مضافاً إلى الأصل و اطلاق الدفن، فيبقى حيثيه الهتك و المثله، و هي في صورته القطع لا ريب فيها لا سيما و أنه قد مرّت الديه في قطع أعضاء الميت، و أما في صورته بدو الرائحة و النتن و نحوه فإن كان بنحو يصبح جيفه شديده العطن فالظاهر المنع لانفهام تضييق الدفن بذلك من أدلته التي مرّت، و أما ما لم تصل إلى ذلك فلا يبعد استظهار رجحان النقل على ذلك المقدار.

حكى التسالم و نفى الريب عنه و عن المنتهى البكاء على الميت جائز غير مكروه اجماعاً لتواتر ما ورد من بكاء النبي صلى الله عليه و آله على إبراهيم (١)

ص: ٣٧٢

و حمزه (١) و بكاء فاطمه (٢) و على عليهما السلام على النبي صلى الله عليه و آله (٣) و بكاءها على اختها (٤) و زين العابدين عليه السلام على الحسين عليه السلام (٥) بل جملة أئمه أهل البيت عليهم السلام عليه السلام (٦).

و ما ورد (٧) من ان البكائين الخمسه آدم عليه السلام و يعقوب و يوسف عليهما السلام و فاطمه و على بن الحسين عليه السلام ، و يشير إليه قوله تعالى فى يعقوب «وَقَالَ يَا أَسِيفَى عَلَى يُوسُفَ وَ ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ \* قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنَا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ \* قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ » (٨).

و المورد و إن كان على الحى لكنه يشترك مع المقام فى كونه ابتلاء و مصيبه، كما أن الآيه تشير إلى وجه الحسن فى البكاء و افتراقه عن القبح فيه، فإن الشكوى إذا كانت إلى الله و بثّ الهم إليه فيرجح بخلاف ما إذا كان لغيره تعالى اعتراضاً على القضاء الإلهى.

نظير ما ورد (٩) عنه صلى الله عليه و آله انه مهما يكن من العين و القلب فمن الله

ص: ٣٧٣

- ١-١) أبواب الدفن ب ٨٨ / ح ٣.
- ٢-٢) أبواب الدفن ب ٨٧ و المستدرک أبواب الدفن ب ٧٤.
- ٣-٣) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٧ و المستدرک أبواب الدفن ب ٧٤.
- ٤-٤) أبواب الدفن ب ٨٧ / ١.
- ٥-٥) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٧-٦-١١.
- ٦-٦) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٧-٦-١١.
- ٧-٧) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٧-٦-١١.
- ٨-٨) يوسف / ٨٤-٨٥-٨٦.
- ٩-٩) المستدرک أبواب الدفن ب ٧٤ / ٢١.

و من الرحمه و مهما يكن من اليد و اللسان فمن الشيطان. و نظير ما

ورد (١) مستفيضاً أن ما كان من العين فهو من الرحمه فى القلب، كما ورد عنه صلى الله عليه و آله أن البكاء المنهى كراهه انما هو النوح و العويل لا دمع العين.

و نظير ما ورد (٢) ان من خاف على نفسه من وَّجد بمصيبه فليفض من دموعه فانه يسكن عنه.

بل ورد (٣) نفى البأس عن البكاء على الأليف الضال بسبب الألفه و غير ذلك مما ورد لغير ذلك و يستحصل منها إن ما كان بسبب راجح فيكون راجح.

بخلاف ما إذا كان بسبب كراهه ذلك التقدير و القضاء و وقوعه بعد ما وقع.

و من ثمَّ ورد (٤) عنهم انهم يجزعون إلى الله تعالى قبل وقوع المصيبه فإذا وقعت أحبوا ما قدّر الله لهم.

و مما ورد بطريق معتبر جامع فى هذا الباب و للمقام و ما يأتى من أنحاء و أقسام عزاء الميت.

الأولى: صحيح عبد الله الكاهلى قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام: «ان امرأتى و امرأه ابن مارد تخرجان فى المأتم فأنهاهما فتقول لى امرأتى: إن كان حراماً فانهنا عنه حتى نتركه، و إن لم يكن حراماً فلاى شىء تمنعناه، فإذا مات

ص: ٣٧٤

١- ١) المستدرک أبواب الدفن ب ٧٤ - و أبواب الدفن ب ٨٧ / ٤ - ٣.

٢- ٢) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٢ - ٥.

٣- ٣) أبواب الدفن ب ٨٩.

٤- ٤) أبواب الدفن ب ٨٥.

لنا ميت لم يجئنا أحد قال: فقال أبو الحسن عليه السلام: «عن الحقوق تسألني، كان أبي عليه السلام يبعث أمي و أم فروه تقضيان حقوق أهل المدينة» (١).

و مفاده جامع دال على أن ما في هذا الباب من جملة النواهي هو تنزيهي و مكروه لا تحريمي إلا ما يخالط حرام بعينه.

الثانية: مصحح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام -في حديث - «كل الجزع و البكاء مكروه سوى الجزع و البكاء على الحسين عليه السلام» (٢).

و الكراهه سواء حملت على الاصطلاحيه في الحديث كما يأتي قرائن على ذلك أو على الحرمة فإن المراد بالبكاء كما في جملة من روايات الباب هو العويل و النوح، كما أن المصحح عام في الجزع و العويل و النوح و نحوها.

الثالثة: الصحيح إلى حريز عن زراره أو غيره -قال: أوصى أبو جعفر عليه السلام بثمانمائة درهم لمأتمه، و كان يرى ذلك من السنه، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «اتخذوا لآل جعفر طعاماً فقد شغلوا» (٣).

و هي معتبره الطريق لجلاله حريز و مكانته و هي في الدلاله كصحيح الكاهلي داله على جواز المأتم و ما يشتمل عليه من البكاء و النوح و نحوهما.

و قوله تعالى: «يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا

ص: ٣٧٥

١- ١) أبواب الدفن ب ٦٩ / ١.

٢- ٢) أبواب الدفن ب ٨٧ / ٩.

٣- ٣) أبواب الدفن ب

يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقَنَّ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» (١) قال علي بن إبراهيم نزلت يوم فتح مكة وانه صلى الله عليه وآله قعد لبيعه النساء وانه صلى الله عليه وآله قال في «لا يعصينك في معروف» أن لا تخمش وجهاً ولا تلطمن خدماً ولا تنتفن شعراً ولا تمزقن جيباً ولا تسودن ثوباً ولا تدعون بالويل والثبور ولا تقيمن عند قبر».

و في مصحح أبان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة...

ثم جاءت النساء يباعنه... فقال صلى الله عليه وآله في (و لا يعصينك في معروف): لا تلطمن خدماً و لا تخمشن وجهاً و لا تنتفن شعراً و لا تشقن جيباً و لا تسودن ثوباً و لا تدعين بويل» (٢).

و في الموثق إلى أبي أيوب الخزاز عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام مثله إلما أنه زاد «و لا يتخلفن عند قبر و لا ينشذن شعراً».

و قريب منهما روايه عمرو بن أبي المقدم و مثلها جمله الروايات (٣) الضعاف فالآيه و الروايات في ذيلها وارده في أنماط الجزع، لا في أصل البكاء.

و في روايه جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له ما الجزع؟ قال: «أشدّ الجزع الصراخ بالويل و العويل و لطم الوجه و الصدر، و جز الشعر من النواصي و من أقام النواحه فقد ترك الصبر و اخذ في غير طريقه و من صبر و استرجع و حمد الله عزّ و جلّ فقد رضى بما صنع الله و وقع أجره على الله

ص: ٣٧٦

١-١) الممتحنه / ١٢.

٢-٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١١٧ / ٤ - ٢ - ٣.

٣-٣) أبواب الدفن ب ٨٤ - المستدرک أبواب الدفن ب ٧١.



و من لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء و هو ذميم و أحبط الله تعالى أجره» (١).

لكن عن المجلسي ان هذا الخبر يدل الكراهه لا- على الحرمة و أنها تنافي الصبر الكامل. و عن القاموس الصراخ: الصوت أو شديده و قال: أعول:

رفع صوته بالبكاء و الصياح و عن النهايه: كل من وقع في هلكه دعا بالويل و معنى النداء منه: يا ويلي و يا حزني و يا عذابي احضر فهذا وقتك و أوانك و قال:

العويل صوت الصدر بالبكاء.

- و قوله تعالى: «فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَ مَا كَانُوا مُنظَرِينَ» (٢) و هو يفيد بكاءهما على الصالحين و المؤمنين كما في صحيح علي بن رثاب قال: سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول: إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكه و بقاع الأرض التي كان يعبد الله عليها و أبواب السماء التي كان يصعد أعماله فيها، و ثلم ثلمه في الإسلام لا يسدّها شيء . لأن المؤمنين حصون الإسلام كحصون سور المدينة لها» (٣).

و رواه الكليني بطريق آخر أيضاً إلا أنه قال: ان المؤمنين الفقهاء.

و قد ورد تحضيض النبي صلى الله عليه و آله على البكاء على حمزه (٤). كما تواتر

ص: ٣٧٧

١-١) أبواب الدفن ب ٨٣ / ١.

٢-٢) الدخان / ٢٩.

٣-٣) أبواب الدفن ب ٨٨ / ١.

٤-٤) أبواب الدفن ب ٨٨ / ٢.

أمرهم (١) عليهم السلام بالبكاء على مصاب سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام .

و سيأتي لذلك تتمه في المسائل اللاحقه إلاً أن الغرض بيان جملة الأدله في باب الجزع و أنماط الحزن على الميت، ثم ان تقييد الماتن بما لم يكن منافياً للرضا بقضاء الله تعالى أى ما لم يكن سخطاً من قضائه تعالى و السخط على درجات يبتدأ من القلب و الضمير إلى الكلام و الفعل اشتداداً و الظاهر من مجموع الأدله في الأبواب (٢) هو حرمة ذلك إلى أن يصل إلى درجه البروز بالأنحاء المذكوره المحرمه في هذا المقام و انه وجه حرمتها فيكون نظير حرمة اليأس من روح الله و القنوط من رحمته و الأمان من مكره الذى ورد انه من الكبائر (٣).

و ما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن داود القمي (في نوادره) عن محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن عيسى عن خالد بن سدير أخى حنان بن سدير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شقّ ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على حريب له فقال: «لا- بأس بشق الجيوب قد شقّ موسى بن عمران على أخيه هارون، و لا- يشق الوالد على ولده و لا زوج على امرأته، و تشق المرأه على زوجها و إذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين و لا صلأه لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك، فإذا

ص: ٣٧٨

١-١) أبواب المزارب ٣٨ - ٨٠ .

٢-٢) الأبواب المتقدمه.

٣-٣) أبواب جهاد النفس ب ٤٦ / ٧ - ٣٣.

## مسألة ٢ : يجوز النوح على الميت بالنظم و النشر ما لم يتضمن الكذب

(مسألة ٢): يجوز النوح على الميت بالنظم و النشر ما لم يتضمن الكذب و ما لم يكن مشتملاً على الويل و الثبور لكن يكره فى الليل، و يجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل لكن الأولى أن لا يشترط أولاً. (١)

خدشت المرأة و جهها أو جزت شعرها أو نتفته ففى جز الشعر عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً، و فى الخدش إذا أدميت و فى التتف كفاره حنث، و لا شىء فى اللطم على الخدود سوى الاستغفار و التوبه، و لقد شققن الجيوب و لطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن على عليهما السلام ، و على مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب» (١).

قال فى الفهرست خالد بن عبد الله بن سدير له كتاب ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد انه قال لا أرويه لأنه موضوع وضعه محمد بن موسى الهمداني عنه.

و عن الخلاصه ان هذا لا يدل على جرح الرجل إلا أن كتابه المنسوب إليه لا يُعتمد عليه».

هذا و الروايه فى المقام رواها الشيخ فى التهذيب عن كتاب أحمد بن محمد بن داود القمى مع ان خالد بن سدير أخى حنان بن سدير كما ذكر النجاشى و هو مغاير لابن أخيه خالد بن عبد الله بن سدير.

عن الشيخ و ابن حمزه الحرمة، و عن المنتهى الندب لا- بأس به و هو عبارته عن تعديد محاسن الميت و ما يلقون بفقده بلفظ النداء «وا» مثل

ص: ٣٧٩

قولهم و ارجلاه و كريماه و انقطاع ظهراه و ا مصيبتاه غير أنه مكروه، و قال: النياحه بالباطل محرمه اجماعاً أما بالحق فجائز اجماعاً.

و عن المجلسى فى ذيل روايه جابر المتقدمه ان ما ورد على ذم اقامه النواحه إما محمول على ما إذا كانت مشتمله على هذه الأمور المرجوحه أو يقال: انه ينافى الصبر الكامل فلا ينافى ما يدل على الجواز.

و فى كتب اللغه الويله الفضيحه و البليه و الويل حلول الشر و كلمه عذاب و الحزن و الهلاك و المشقه من العذاب. و الثبور الهلاك و الحزن و الويل.

و فى صحيح يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال لى أبى:

يا جعفر أوقف لى من مالى كذا و كذا لئوادب تندبنى عشر سنين بمنى أيام منى» (١).

و صحيح أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السلام اذن النبى صلى الله عليه و آله لأم سلمه للذهاب إلى المناحه» (٢).

و فى موثق حنان بن سدير و صحيح أبى بصير و غيرهما (٣) جواز كسب النائح و فى صحيح عذافر جوازه بضرب احدى يديها على الأخرى أيضاً نعم ورد النهى عنه فى جمله من الروايات (٤) إذا تضمن هجراً أو فى الليل أو

ص: ٣٨٠

١-١) أبواب الدفن ب ٦٩.

٢-٢) أبواب ما يكتسب به ب ١٧ / ٢.

٣-٣) أبواب ما يكتسب به ب ١٧.

٤-٤) أبواب الدفن ب ٧١ و ب ٨٣.

(مسألة ٣): لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط. و كذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب و الأخ و الأحوط تركه فيهما أيضاً. (١)

مع تصفيق الوجه و في بعض بلفظ يكره و هو محمول على ما إذا تضمن الكذب و نحوه كما ورد جملة من الروايات (١) المعتبرة لإقامه المأتم و المناحه و في بعضها أن سنه فاطمه عليها السلام في ذلك الدعاء لا التعداد، ثم قد مرّ في مصحح أبان نهى النبي صلى الله عليه و آله عن الدعاء بالويل و الثبور المعتضده بجملة من الروايات الأخرى (٢).

و عن الذكري يحرم اللطم و الخدش و جز الشعر إجماعاً و عن المبسوط لما فيه من السخط بقضاء الله، و عن المنتهى يحرم ضرب الخدود و نتف الشعور و قد مرّ استظهار المجلسي من روايه جابر الكراهيه لدلالته على ان ذلك خلاف الصبر و انه مذموم و قد يعضد هذا الاستظهار بما مرّ في صحيح عذافر من جواز ضرب النائحه اليد على اليد و ما ورد من جواز إقامة المأتم و الذهاب إليه مع انه في الجملة لا يخلو من ذلك و قد أفتى الأصحاب بأن من حداد المرأه عدم لبسها الثياب المصبوغه كلبسها السواد. فيكون قرينه على حمل مصحح أبان المتقدم في النهي عن ذلك و جملة الروايات المتقدمه الناهيه أيضاً و كذا روايه خالد بن سدير في الكفاره عن ارتكاب هذه الأمور.

لا سيما و أن النهي عنها ورد في سياق النهي عن النوح مع انه جائز إذا

ص: ٣٨١

١-١) أبواب الدفن ب ٦٧-٦٨-٦٩-٧٠.

٢-٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١١٧ و أبواب الدفن ب ٨٤.

## مسألة ٤: في جز المرأة شعرها في المصيبة كفاره شهر رمضان

(مسألة ٤): في جز المرأة شعرها في المصيبة كفاره شهر رمضان و في نتفه كفاره اليمين، و كذا في خدشها وجهها. (١)

## مسألة ٥: في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفاره اليمين

(مسألة ٥): في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفاره اليمين و هي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. (٢)

كان بالقول الصادق، هذا إلا أن محسنه خالد بن سدير المتقدمه المعتضده بإطباق المتقدمين على العمل بها قرينه على عدم وحده السياق في مصحح أبان و التفصيل في مفاد النهي مضافاً إلى أن غايه مفاد قرائن الجواز هو في فعل اللطم و الصراخ و العويل و لبس السواد المعتاد الغالب وقوعاً في مآثم المصاب و مثل ذلك الحال في مفاد روايه جابر المتقدمه.

حكى عليه الاجماع ابن إدريس و مثله الحلبي و لكن جعله مثل كفاره الظهار و عن الفخر التوقف في دلالة الخبر و في الشرائع قيل تأثم و لا كفاره استضعافاً للروايه و تمسكاً بالأصل و مثله في التحرير و كذا عن القواعد و الارشاد، و الظاهر منهما التوقف و عن الفخر و الشهيد الثاني في المسالك و الروضه و سبطه اختياره، و قد تقدم دلالة محسنه خالد بن سدير على ذلك و قد عمل بها المتقدمون و المشهور معتضده بالنهي في قوله تعالى: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» المفسر في الروايات بذلك.

كما في محسنه خالد بن سدير المتقدمه و مرّ حال العمل بها.

(مسأله ٦): يحرم نبش قبر المؤمن (١) و إن كان طفلاً أو مجنوناً إلّا مع العلم باندراسه و صيرورته تراباً و لا يكفى الظن به و إن بقى عظماً فإن كان صلباً ففي جواز نبشه اشكال

لا- خلاف فيه و عمدته ما استدل به أولاً: من كون الأمر بالدفن شامل -مع الاعتضاد بما ورد من حكمته- لكل الآنات و الوقت الممتد بدءاً من الحدوث و انتهاءً باندراس جثمان الميت، بل تمتد مستمره في جملة من الموارد الأخرى التي أشار إليها الماتن و لو بلحاظ تراب رفاتة، لكن ذلك ليس من باب الدفن بل لواحقه و عنوان الحرمة للميت، ثم ان هذا الواجب امتدادى و بالتالى ملاكه ذو مراتب و هو مما يثمر في المسائل اللاحقه.

ثانياً: المثله أو الهتك لحرمة الميت و الأول و إن كان في الجملة إلّا أن الثانى عام لكن الهتك يتخفف كلما بلى و تقادم الدفن فليس الحال في رفاه العظام كالحال في الفتره الأولى من أيام الدفن كما ان النسبه مع الوجه السابق هي العموم من وجه فان الهتك يبقى مع الاندراس في البعض كما ان الهتك قد يتلافى و يتوقى ببعض الوسائل فيما لو اريد النقل و نحوه.

ثالثاً: التأييد بما في معتبره الأصبع بنباته قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام من حدد قبراً أو مثل مثلاً فقد خرج عن الإسلام» (١) على بعض طرقها بالاعجام من خدد أو جدد، بمعنى شق القبر أو جعله قبراً لآخر قبل اندراسه و مثلها التأييد بما ورد (٢) من قطع يد التباش. ثم انه يعضد عموم و جوب

ص: ٣٨٣

١-١) أبواب الدفن ب ٤٣.

٢-٢) أبواب حد السرقة ب ١٩.

و أما مع كونه مجرد صورته بحيث يصير تراباً بأدنى حركه فالظاهر جوازه (١) نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء و العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمه عليهم السلام و لو بعد الاندراست و إن طالت المده، لا سيما المتخذ منها مزاراً أو مستجاراً. و الظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد الميت، فلو أخرج بعض تراب القبر من دون أن يظهر جسده

الدفن للآتات ما ورد (١) من الصلاه على قبر الميت إذا لم يصل عليه أو الاجتزاء بالصلاه مع الخلل إذا دفن الميت.

لم يحك خلاف في الجواز مع الاندراست و بمقتضى عدم تعطيل الأراضى كما ذكر، لانتفاء الموضوع، انما الكلام في تقدير ذلك و هو يختلف لعوامل عديده، و المدار على تحديد الممارسين في هذا المجال فهم أهل خبره فيه، ثم انه قد تعارف في بعض المقابر للمدن المكتظه جمع ما تبقى من العظام -بعد بلاء بعضها الآخر رميمًا- إلى جانب من القبر لدفن ميت آخر فيه، و حيث قد مرّ في حرمه النبش ان العمده هو لزوم الدفن بقاءً مستمراً فذلك لا ينافيه و أما الهتك فهو غير حاصل في غير ما استثناه في المتن وعدا ما هو أشد كقبور الأنبياء و الأوصياء (صلوات الله عليهم)، هذا مضافاً إلى تشعيرها مشاعر في الشرع، و عند المتشرعه كالأمثله في المتن.

ص: ٣٨٤



لا- يكون من النيش المحرم(١)، و الأولى الاناطه بالعرف و هتك الحرمه. و كذا لا يصدق النيش إذا كان الميت فى سرداب و فتح بابه لوضع ميت آخر خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميت، و كذا إذا كان الميت موضوعاً على وجه الأرض و بنى عليه بناء - لعدم امكان الدفن أو باعتقاد جوازه أو عصياناً -فإن اخراجه لا يكون من النيش و كذا إذا كان فى تابوت من صخره أو نحوها

### مسأله ٧: يستثنى من حرمه النيش موارد

(مسأله ٧): يستثنى من حرمه النيش موارد:

الأول: إذا دفن فى المكان المغصوب عدواناً أو جهلاً أو نسياناً

أما على الوجه الثانى فى حرمه النيش فظاهر لعدم لزوم الهتك و المثله بمجرد اخراج بعض تراب القبر و كذلك على الثالث و أما على الأول فكذلك إذا كان بمقدار لا يخلّ بحفظ بدنه عن السباع و ريحه عن الظهور الذى مرّ انه الواجب فى الدفن، و مثل ذلك ما لو كان فى سرداب و كان فتح بابه لأجل وضع ميت بمقدار لا يخل بعنوان الدفن و لا يوجب الهتك. و أما لو كان الميت على وجه الأرض و بنى عليه بناء أو وضع فى تابوت من صخره و نحوها كقبر له للعجز عن دفنه فى الأرض فهو و إن لم يصدق عليه النيش إلّا أن مدرك الحرمه لم يؤخذ فيه عنوان النيش كى تقصر عن المورد بل الوجهين الأولين شاملين للمقام، و ذلك لأن ذلك نحو إقبار ملحق بالدفن كما مرّ فلا يسوغ إبرازه منه نعم لو اريد نقله إلى الأرض لتجدد القدره على الدفن ساغ ذلك لكونه أدخل فى الحفظ و فى غايه الحكم.

فانه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه(١)

تعرض صاحب الجواهر إلى جملة من الصور في هذا الفرض و حكي اتفاق من تعرض إلى ذلك إلى تقديم حق المالك و انهم أطلقوا الحكم سواء لم يتعدّد الدفن في غيرها أم تعدّر و سواء فيما كان في النباش زياده هتك للميت من تقطيع و نحوه أو عدمه و لا بين قله الضرر على المالك أو كثرته و كونه ذا رحم أو وارثاً أو غيرهما و لا بين مالك المنفعة للأرض و بين مالك العين و لا بين من كان دفنه ابتداءً بحق شرعى دون البقاء كمن استأجر أرضاً مده يدفن فيها ميتاً ثم انقضت المده و استشكل صاحب الجواهر في حكم الصورة الأخيره بل في كل ما ليس بعدوان و غصب كالمشتمه و الغافل و نحوهما، و انه يجمع بين الحقيين بالالزام بالقيمه.

و تنقيح الحال في الصور: هو بالالتفات إلى أن حرمة النباش كحق للميت كما مرّ تستند تاره إلى وجوب الدفن و استمراره و اخرى إلى حرمة المثله و الهتك للميت، فإن كان الحال كما في بعض تلك الصور يستند حق الميت إلى الأول -وجوب الدفن - كما لو لم يستلزم مثله و لا - هتكاً بالميت أو بنحو يسير و بخلافه في طرف المالك كأن يتضرر بنحو معتد به فالأقوى وفاقاً للمحكي عنهم هو تقديم حق المالك و ذلك لأن وجوب الدفن كما مرّ و إن كان استمرارياً إلا أنه ملاكه ذو مراتب مختلفه و النقل بالمده اليسيره لا يزاحم حق المالك، لا ما يقال من عدم كون الدفن امثالاً للواجب فيما كان الدافن متعدياً غاصباً أو جاهلاً للحرمة الواقعيه دون الناسى، و وجه الضعف فيه: ان في الواجبات الكفائيه التوصليه يتحقق الغرض و لو في مصداق الحرام

ص: ٣٨٤

فيكون من تقارن الواجب و الحرام، و الدافن و إن كان مخاطباً بمراعاة الحرام للتمكن من أداء الواجب في المباح، إلّا ان ذلك لا- يمنع من سعه دائره متعلق الواجب التوصلي، هذا مع عدم الفرق بين النسيان و الجهل فان الرفع غايته رفع المؤاخذه لا رفع الحكم ثم ان الظاهر عدم الفرق في هذا الحال بين ما كان ابتداءً الدفن بحق أم لا بعد افتراض ان البقاء ليس بحق، نعم قد يشكل كون البقاء ليس بحق سواء كان الاذن في الابتداء بعقد كإجاره و نحوها أو بإباحه مجردة، بان الاذن في الابتداء يستلزم الاستحقاق في البقاء إذا استلزم ضرر على المأذون كما هو الحال في بذل المال للحج و لو بمعنى ضمان الباذل، و كذا الحال في الاذن في الصلاة أو غرس الشجره مع عدم إسقاط المأذون استحقاقه في الابتداء، و هذا الاستحقاق لا يفرق فيه بين علم المالك الآن بتوابع أذنه و بين غفلته لأن التسبب للضرر متحقق في الشقين.

هذا، كله إذا كان مستند حق الميت إلى وجوب استمرار الدفن و أما إذا استند إلى حرمة الهتك لا سيما إذا استلزم المثله و نحوها من الهتك الشديد، و لا سيما إذا لم يستلزم تضرراً كثيراً للمالك فضلاً عما كان الدفن سائغاً ابتداءً -فالأقوى تقديم حق الميت و لكن يجبر ضرر المالك بقيمه منفعه الدفن فيما كان الاندراس مترقباً أو قيمه عين الأرض في غير ذلك، و الحاصل أن درجه الهتك و عدم امكان تفاديه ملحوظه مع الجهات الأخرى المتقدمه في التزاحم مع حق المالك.

و أما في صورته تعذر إمكان الدفن في موضع آخر فيمكن أن يقال

و كذا إذا كان كفنه مغصوباً أو دفن معه مال مغصوب، بل لو دفن معه ماله المنتقل بعد موته إلى الوراث فيجوز نبشه لإخراجه (١)، نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول. (٢)

الثانى: إذا كان مدفوناً بلا- غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفنه على غير الوجه الشرعى كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريراً فيجوز نبشه لتدارك ذلك (٣) ما لم يكن موجباً لهتكه،

بالجمع بين الحقين بأن يضمن للمالك قيمه منفعة الأرض أو رقبته و يبقى الميت مدفوناً و لو إلى وقت يؤمن فيه عدم الهتك من النقل و النيش.

يندرج البحث فى ما تقدم من تراحم الجهتين و موازنه درجه الحقين، فضلاً عما لو كان هناك جهه ثالثه كما لو كان الميت من ذوى المقام فى الدين و الصلاح، و من أمثله المقام ما لو كان قد ابتلع مالاً للغير أو لنفسه ذا قيمه باهضه أولاً، عدواناً أم عن عذر و حينئذ يقع الكلام عن الجواز فى قبال حرمتين ثانيهما يشق بطنه و بعد موازنه الجهات.

لنفوذ وصيته فى الثلث.

كما حكى عن المنتهى فى الغسل خاصه و المدارك و عن الخلاف و المعتبر و التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد الحرمه و سقوط الغسل و نحوه لكونه مثله و لإطلاق حرمه النيش و مال فى الجواهر إلى التفصيل بين

و أما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير و تعذر غيره ففي جواز نبشه إشكال و أما إذا دفن بلا صلاه أو تبين بطلانها فلا يجوز النيش لأجلها بل يصلّى على قبره، و مثل ترك الغسل فى جواز النيش ما لو وضع فى القبر على غير القبلة و لو جهلاً أو نسياناً.

عدم العذر فالجواز و العذر فالحرمة. و ظاهر جملة اختصاص ذلك بالغسل دون الصلاه و الكفن لكن عن البيان و الذكرى و الجواهر مساواه الكفن للصلاه.

و عن الشهيد و المحقق الثانى حرمة لما لو كفن بحرير، هذا، و قد يستدل على الجواز بأن الدفن حيث انه غير مأمور به فلا حرمة له و لا للنيش، و فيه ان وجوب الدفن غير مشروط بما يسبقه من اعمال تجهيز الميت غايه الأمر ان المشروط هو متعلقه، مع أن هذا الشرط ليس مطلقاً بل مع قدره مما ينه على اطلاق الملاك فى جملة من مراتبه و ما ذكر حكمه له فى الروايات.

فالعمده هو ملاحظه مدرك حرمة النيش انه إما وجوب استمرار الدفن أو الهتك فلا بدّ من الموازنه بحسب الدرجات و الظاهر الجواز مع عدم الهتك لا سيما و إن ذلك تحصيلاً لشرط الدفن لا سيما مع قرب العهد بالنسبه إلى الغسل نعم مع بعد العهد و كون الخلل فى شرائط الغسل أو الكفن لا يخلو النيش من اشكال لا سيما مع ما ورد (1) من الاكتفاء بالصلاه مع الخلل ببعض الشرائط و إن ظاهر أدله التجهيز و ما ذكر فيها من حكمه أنها مراسم

ص: ٣٨٩

الثالث: إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤيه جسده. (١)

الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانه منه معه لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده (٢).

بدايات الدفن و مراسم اللقاء لأهل الآخره.

و منه يظهر الحال فيما كان قد أتى بالبدل الاضطرارى، فان المسوخ للنبش ضعيف بعد تأذى الواجب بالذى وقع و تجدد القدره لا يجدد الموضوع لا سيما مع ترامى المدّه، ثم انهم لم يذكروا ترك الحنوط، و ظاهرهم تبين مرجوحته مع حرمة النبش، و أما ترك الصلاه فقد مرّ فيها الاجتزاء بها على القبر فلاحظ و إن لم يسغ تأخيرها إلى ما بعد الدفن.

لاقامه الشهاده له أو عليه لضمان مال أو قسمه ميراث و بينونه زوجه بالاعتداد مع قرب العهد و إلا فيلزم الهتك و المثلثه مع مظنه عدم حصول الغرض من النبش، هذا، إذا انحصر ذلك على النبش.

أما دفن أبعاضه معه فيستفاد مما ورد من جمع قطع الميت كما فى موثق إسحاق بن عمار (١) و فى معتبره ابن أبى عمير «و إن سقط منه شيء فاجعله فى كفنه» (٢)، لكن حيث لا يتوقف ذلك على نبش و إظهار جسد الميت بأن يحفر من جانب القبر كما حكى ذلك عن الشهيد فلا تصل النوبه إلى النبش، كما يمكن دفنها فى القبر لكن فوق ما يلى الجسد من ترابه بحيث لا يظهر.

ص: ٣٩٠

١-١) أبواب صلاه الجنازه ب ٣٨ / ٢.

٢-٢) أبواب غسل الميت ب ١١ / ١.

الخامس: إذا دفن في مقبره لا يناسبه كما إذا دفن في مقبره الكفار أو دفن معه كافر أو دفن في مزبله أو بالوعه أو نحو ذلك من الأمكنه الموجه لهتك حرمة (١).

السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفه و الأماكن المعظمه على الأقوى و إن لم يوصِ بذلك و إن كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه (٢).

السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت و دفن كذلك فانه لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده، و الأولى مع إرادته النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفيه فانه خالٍ عن الاشكال أو أقل اشكالاً (٣).

فيكون في النيش و النقل مزيد حرمة للميت فيما لم يحتمل تفسخ البدن أو كان بعد مظهره اندراسه و بقاء العظام.

كما مرّ رجحان النقل لكن فيما لم يستلزم النيش الهتك و أما منافاه ذلك لاستمرار وجوب الدفن ففي ما تقدم من الأدله الرجحان دلالة على تجويز ذلك المقدار مما يستلزمه النقل كما في نقل عظام آدم عليه السلام و يوسف عليه السلام .

و أما تقييد الماتن ذلك بالوصيه على وجه الاحتياط فلكى يكون التصرف بإذن من الميت و هو أبعد عن الحرمة من جهة حق الميت.

مرّ أن ذلك ينافى الموارد المأخوذه في الدفن في التراب و الأرض، كما ان الهتك لظهور الرائحة قد تقع في هذه الصوره، لكن ما أفاده الماتن من اختيار هذه الكيفيه تجنباً عن الهتك متين، إلّا انه خلاف الأولى من جهة اطلاق عنوان الدفن في الأرض و الموارد في التراب الظاهر في إحاطه التراب به.

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي. (١)

التاسع: إذا أوصى بدفنه في مكان معين و خولف عصيانياً أو جهلاً أو نسياناً. (٢)

العاشر: إذا دعت ضروره إلى النيش أو عارضه أمر راجح أهم.

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو. (٣)

الثانى عشر: إذا أوصى بنشه و نقله بعد مده إلى الأماكن المشرفه بل يمكن أن يقال بجوازه فى كل مورد يكون رجحان شرعى من جهه من الجهات و لم يكن موجبا لهتك حرمة أو لأذيه الناس، و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش إلّا الإجماع و هو أمر لبي و القدر المتيقن منه غير هذه الموارد، لكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال. (٤)

الوارث و إن كان ولياً فى تجهيز الميت كما مرّ إلّا ان حرمة النيش ليس الوجه فيها حق الولي بل حق الميت.

لكن مع شدة حرمة النيش فى بعض الصور، ينتفى أو يفوت موضوع الوصيه.

فان النيش حينئذٍ مقدمه للواجب من الدفن بقاءً.

تقدّم رجحان النقل إلى الأماكن المشرفه سواء أوصى أم لم يوصِ ما لم يعارض ذلك الهتك لتفسخ و نحوه، و أما ما ذكر الماتن من عدم وجود دليل لفظى على حرمة النيش فضلاً عن الاطلاق فقد مرّ تقرير الدليل اللفظى، فمن ثم لا بدّ فى الرجحان الشرعى للنقل أن يكون أهم من وجه الحرمة.



## مسألة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها

(مسألة ٨): يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمة عليهم السلام سيما إذا كانت في المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم، و كذا الأراضي المباحه (١)، و لكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجه خصوصاً في المباحه و غير الموقوفه.

## مسألة ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه

(مسألة ٩): إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه أو كونه في مقبره الكفار. (٢)

آثار القبور تاره جعلت شعاعاً كما في ما جعل مزاراً من قبور العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمة عليهم السلام فضلاً عن قبور الأئمة عليهم السلام و الأنبياء عليهم السلام التي شعرها الشارع بخصوصها بقوله تعالى: «فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُزْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ» و غير ذلك من الأدله فهذه يحرم تخريبها و تشتد الحرمة بقدر حرمة صاحب القبر، بل يجب إعادته إعمارها كما في المعصومين عليهم السلام .

و اخرى التي لم تشعر لا- من قبل المتشرعه و لا- الشارع، فالكلام في الجواز يطابق ما تقدم من الكلام في جواز الدفن في قبر الميت تماماً و أن الأصل الجواز بعد الاندراس و قد تقدم تفصيل ذلك بحسب أقسام الأراضي.

مع كونه دار المسلمين أو المؤمنين فهي إماره على ذلك، نعم في البلدان المشتركه أو الكافره، يتردد الاحتمال و إن كان فتاوى الأصحاب في من مات في المشتركه أو من يوجد فيها مسلم البناء على حرمة و كذا في اللقيط و التبعية، و إن كان الأقوى مع كون الدار للكفار هي إماريه الكفر. و على أية تقدير فاستفاده الاحتياط مما دلّ على حرمة المؤمن غير بعيد.

## مسألة ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه

(مسألة ١٠): إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه و لو كان بالعوض، و إن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله أن يطالب بالنبش أو يباشره، و كذا إذا دفن مال للغير مع الميت، لكن الأولى بل الأحوط قبول العوض أو الإعراض. (١)

## مسألة ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه

(مسألة ١١): إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع في إذنه بعد الدفن (٢) سواء كان مع العوض أو بدونه، لأنه المقدم على ذلك فيشملة دليل حرمة النبش، و هذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة و يجب على المصلّي قطعها في سعة الوقت، فان حرمة القطع انما هي بالنسبة إلى المصلّي فقط (٣) بخلاف حرمة النبش، فإنه لا فرق فيه بين المباشر و غيره نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب،

تقدم شطر وافر من الكلام في الدفن في الأرض المغصوبه و إن ما لم يستلزم الهتك فالنبش جائز و من حق المالك مع تضرّره أو مطلقاً نعم مع لزوم الهتك الشديد و عدم التضرّر الشديد يحرم النبش و لكن يعوض المالك قيمه المنفعه مده بقاء الميت أى وقت ارتفاع محذور الهتك لاندراس اللحم و نحو ذلك. و كذلك الحال في الصوره الثانيه من دفن مال الغير.

تقدّم الكلام في ذلك.

لا يخلو التعليل من نظر، لأن اختصاص الحرمة بالمصلّي لا يطلق

هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم وإلا فليس له الرجوع مطلقاً.

### مسألة ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك يادنه

(مسألة ١٢): إذا خرج الميت المدفون في ملك يادنه بنبش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الاذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان بل له الرجوع عن إذنه (١) إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم.

### مسألة ١٣: إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات

(مسألة ١٣): إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان بل يجوز أن يدفن في مكان آخر، و الأحوط الاستئذان من الولي في الدفن الثاني أيضاً، نعم إذا كان عظماً مجرداً أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه و إن كان أحوط مع امكانه (٢).

العنان إلى المالك بعد ما أذن ابتداءً، لكونه بمثابة الإعانة على الحرام و تسبب للمنكر و إن لم نوسع خطاب الحرمة لغير المباشر ذى التسبب لا- سيما مع وجوب مثل قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى \* عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ» ١ . نعم لو بنى على قصور دليل حرمة إبطال الصلاة للمقام فهو.

لأن رجوعه ليس من إزاله و لا قطع للدفن و انما هو بمنزلة الابتداء في الدفن.

أما عدم دفنه فيما كان مدفوناً فالأمن اطلاق طبيعه الدفن على حالها بقاءً فيسوغ تغيير المكان بعد انتفاء وجهى حرمة النبش بخروجه، و أما الاستئذان من الولي فالظاهر اعتباره مطلقاً حتى لو كان عظماً مجردة

## مسألة ١٤: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه

(مسألة ١٤): يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه إلا إذا كان هناك جهه رجحان فيه (١).

## مسألة ١٥: من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم

(مسألة ١٥): من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم و مكه أرجح من سائر (٢) مواضعه، و فى بعض الأخبار ان الدفن فى الحرم يوجب الأمن من الفزع الأكبر، و فى بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكه المعظمه.

## مسألة ١٦: ينبغى للمؤمن إعداد قبر لنفسه

(مسألة ١٦): ينبغى للمؤمن إعداد قبر لنفسه (٣) سواء كان فى حال المرض أو الصحه، و يرجح أن يدخل قبره و يقرأ القرآن فيه.

## مسألة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن

(مسألة ١٧): يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له و إن كان غنياً

لعموم أولويه أولى الأرحام.

كما فى معتبره عبد الرحمن بن سيبه (١).

كما وردت بذلك بعض الروايات (٢).

قد استفاد مما ورد فى إعداد الكفن (٣) و ثوابه معللاً بالتذكير بالموت و يندرج فى عموم الاستعداد للموت الراجح و كأن هذا منشأ ما يروى عن سيره بعض ذرارى أهل البيت عليهم السلام من فعل ذلك.

ص: ٣٩٦

١- ١) أبواب الدفن ب ٦٦.

٢- ٢) أبواب الدفن ب ١٣ و أبواب المزار ب ٣- ١٠ و أبواب مقدمات الطواف ب ٤٤.

٣- ٣) أبواب الدفن ب ٢٧.

ففى الخبر «من كفن مؤمناً كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (١).

### مسألة ١٨: يستحبّ المباشرة لحفر قبر المؤمن

(مسألة ١٨): يستحبّ المباشرة لحفر قبر المؤمن، ففى الخبر «من حفر لمؤمن قبراً كأنما بوأه بيتاً موافقاً إلى يوم القيامة». (٢)

### مسألة ١٩: يستحبّ مباشره غسل الميت

(مسألة ١٩): يستحبّ مباشره غسل الميت ففى الخبر: «كان فيما ناجى به موسى عليه السلام قال: يا ربّ ما لمن غسل الموتى؟ فقال أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه» (٣).

### مسألة ٢٠: يستحبّ للانسان إعداد الكفن و جعله فى بيته

(مسألة ٢٠): يستحبّ للانسان إعداد الكفن و جعله فى بيته و تكرار النظر إليه (٤).

ففى الحديث قال رسول الله صلى الله عليه و آله : «إذا أعدّ الرجل كفنه كان مأجوراً كلما نظر إليه» و فى خبر آخر: «لم يكتب من الغافلين و كان مأجوراً كلما نظر إليه».

كما يستفاد مما رواه (١) فى فرحه الغرى و مما ورد فى استحباب حفر القبر للمؤمن و استحباب تكفينه.

كما فى روايه سعد بن طريف (٢).

كما فى معتبره أبى الجارود و غيرها (٣).

كما فى روايه إسماعيل بن مسلم (السكونى) و غيرها (٤).

ص: ٣٩٧

١-١) أبواب الدفن ١٢ / ١.

٢-٢) أبواب الدفن ب ١١ /

٣-٣) أبواب غسل الميت ب ٧.

٤-٤) أبواب التكفين ب ١٨ - ٢٧.

فصل: فى النفاس ٩

فصل : فى غسل مسّ الميت ٤٣

فصل : فى أحكام الأموات ٦٧

فصل : فىما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير ٨٦

فصل : فى المستحبات بعد الموت ٩٥

فصل : فى حكم كراهه الموت ٩٧

فصل : فى مراتب الأولياء ١٠٦

فصل : فى تغسيل الميت ١٣٢

فصل : فىما يتعلق بالنيه فى تغسيل الميت ١٤٥

فصل : فى اعتبار المماثلة بين المغسل و الميت ١٤٧

فصل : ١٧٠

فصل : فى كيفيه غسل الميت ١٩٣

فصل : فى شرائط الغسل ٢١٥

فصل : فى تكفين الميت ٢٢٧ فصل : فى الحنوط ٢٦٣

ص: ٣٩٨

فصل : فى الصلاه على الميت ٢٧٣

فصل : فى كيفية صلاه الميت ٣٠٤

فصل : فى شرائط صلاه الميت ٣٢٢

فصل : فى الدفن ٣٤٧

فصل : فى مكروهات الدفن ٣٤٢

الفهرس ٣٩٤

ص: ٣٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

